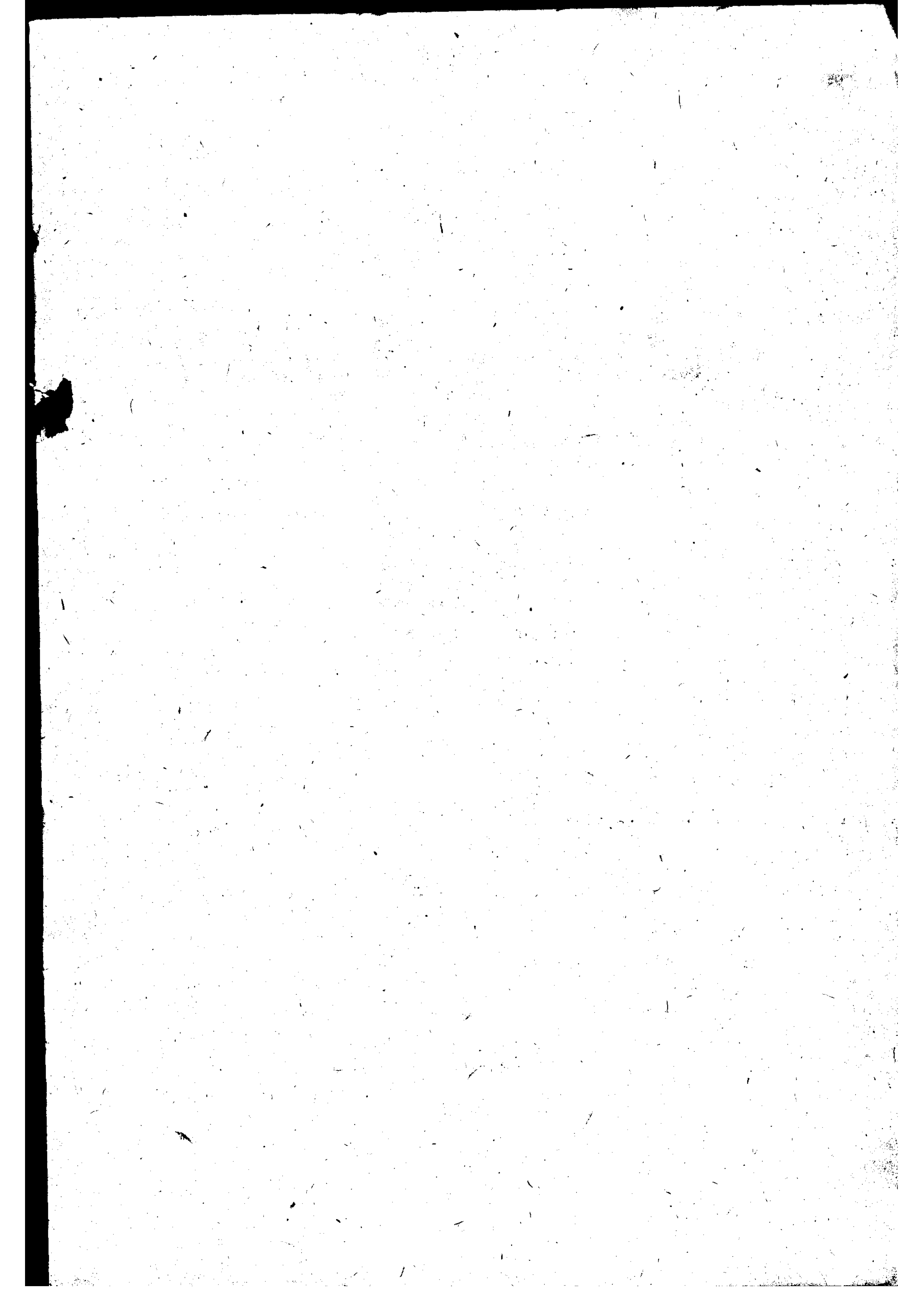
إقتصاديات النقود والمصارف
مع وجهة نظر إسلامية

دكتور/ عبد الهادي علي النجار
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة
عميد كلية الحقوق الأسبق
جامعة المنصورة

١٩٩٧ / ١٩٩٨

مكتبة الجلاء الجديدة
المنصورة



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

نشأت النقود وتطورت مع تطور اقتصاد المبادلة أى اقتصاد السوق ، ومن ثم فهى لم توجد دائما فى كل المجتمعات ، وانما وجدت مع وجود المبادلة ومن خلال تطورها • فالنقود بدأت كسلعة تقبل فى التداول كقيمة استعمال ، أى لاشباع حاجة معينة ، ثم تطورت لتصبح أداة الأفراد فى الحصول على السلع الأخرى التى تشبع حاجاتهم وذلك عند التبادل ، وانتهت فى اقتصاد المبادلة الى أن تكون قيمتها وليدة قبول أفراد المجتمع لها •

ومع تطور النقـود ، تبعا لتطور انتـاج المبادلة ، يبرز دور البنـوك أو المؤسسات النقدية والمـالية • ، خاصة وان النقود أصبحت فى الاقتصاد الرأسمالى قضية مصرفية ، ذلك أن البنوك أصبحت تخلق النقود •

ولأن التأثير على كمية النقود يتم من جانب هذه المؤسسـات النقدية والمـالية ، فان دراسة العوامل التى تحدد طلب وعرض النقود تفرض نفسها من خلال الاشارة الى النظريات النقدية المختلفة •

ودراسة النقود هى فى الواقع دراسة لعلم الاقتصاد فى صورته النقدية ، ذلك أن النقود تدور فى دراستها حول الدخل والثروة فى شـكلهما النقدى وسواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو المجتمع • فدراسة الدخل القومى مثلا من ناحية أسلوب تحديده ، وأسباب تقلباته ، هى دراسة لعوامل نقدية تؤثر فيه وتتأثر به ، كما أن دراسة مستوى العمالة أو التوظف هى أساسا دراسـة نقدية ، رغم ما يختلط بهما من متغيرات أخرى قـد تكون غير نقدية ، ومن هنا أطلق بعض الكتاب بحق على دراسة النقود الاقتصاد النقدى(١) •

---

(١) انظر على سبيل المثال :

ـ محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد النقدى ، دار الجامعات المصرية (بدون تاريخ) ، الاسكندرية •

ـ مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٧٩

هذا ويتناول مؤلف « التحليل النقدى » « دروسا » فى اقتصاديات النقود والمؤسسات النقدية لطلبة السنة الثانية بكلية الحقوق جامعة المنصورة . أرجو أن أضيف بها لبنة الى صرح هذا الفرع من فروع الدراسات الاقتصادية .

واذا كان الكمال لله وحده ، فاننى أود أن يتقبل القارىء هذه « الدروس » بمالها وما عليها . وحسبى أن أثير بها بعض المشكلات والسياسات ، بهدف الوقوف على حقيقة الواقع ، ودعم القدرة على استخلاص النتائج السليمة ، والتوصل الى قرارات تحيل الحركة الهامشية الى حركة بناءة فى مسيرة المجتمع نحو التقدم .

والله أسأل أن يوفقنا الى ما فيه الخير ...

وما توفيقى الا بالله .. عليه توكلت واليه أنيب .

القاهرة : سبتمبر ١٩٨٥

عبد الهادى على النجار

مقدمة عامة

رأينا عند دراستنا لأنواع التحليل الاقتصادى بالسنة الأولى أن المقصود بالتحليل الوحدى هو التحليل الذى ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية . سواء كان تحليلا جزئيا لا يأخذ فى الاعتبار الا عاملا واحدا أو أكثر دون الكل ، من العوامل التى تتكاتف لاحداث نتيجة معينة ، أو كان تحليلا شاملا يأخذ فى الاعتبار كل العوامل التى تحدد هذه النتيجة دفعة واحدة .

كما رأينا أن التحليل الكلى أو التجميعى ينصرف الى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ومن ثم فهو يقوم على استخدام الكميات الكلية الخاصة بالجهاز الاقتصادى عامة مثل : الدخل القومى ، والعمالة الكلية ، والمستوى العام للأسعار ، والاستهلاك الكلى ، والادخار الكلى ، والانفاق القومى ، والاستثمار الكلى .

والواقع أن الكميات الاقتصادية الكلية ليست حقائق واقعية ، ولكنها بناء فكرى أو تصور احصائى نصل اليه عن طريق التجميع أو الحصول على متوسطات احصائية .

وهناك عدة تبريرات لأهمية دراسة أداء الاقتصاد القومى فى مجموعه سواء من ناحية السياسة العملية أو حتى من ناحية الأساس المنطقى لمبنى النظرية بصفة عامة .

فمن ناحية السياسة العملية ، فان السياسة الاقتصادية لا بد وأن تتجه الى الكميات الكلية دون الحالات الفردية التى ينشغل بها التحليل الوحدى ، والهدف من ذلك منح التحكم وتوفير العدالة ، فالقانون كظاهرة اجتماعية وثيق الصلة بعلم الاقتصاد السياسى وهو اذ يخاطب المجتمع ككل فانه لابد وأن يكون مرتكزا على قاعدة عامة ملزمة ، وهو نفس الوضع بالنسبة للسياسة الاقتصادية التى تنشغل أساسا بالكميات الكلية .

وأما من ناحية الأساس المنطقى لمبنى النظرية بصفة عامة ، فان قصور النظرية الاقتصادية بالنسبة للتحليل الوحدى ، عن تفسير كثير من الظواهر يبرز أهمية دراسة الاقتصاد القومى فى مجموعه ، فليس صحيحا على الدوام

التوصل الى التعميم من خلال الانتقال من النتائج الصحيحة لكل وحدة الى نتائج قابلة للتطبيق على مجموع هذه الوحدات ، فالكميات الاقتصادية الكلية اذا ليست مجرد حاصل جمع العناصر المكونة لها ، بل قد ينشأ منها حالة جديدة تختلف فى طبيعتها وكيفيتها عن العناصر المكونة لها ، فارتفاع معدل الادخار مثلا بالنسبة للمجتمع ككل من خلال جمع مدخرات الأفراد قد يؤدى الى انخفاض الدخل القومى ككمية اقتصادية كلية الأمر الذى يحقق الكساد .

التحليل الاقتصادى الكلى والحسابات القومية :

تمثل الحسابات القومية National Accounting, Comptabilité National فرعا من فروع الدراسات الاجتماعية وثيق الصلة بالاحصاء والاقتصاد ، وهى تهتم أساسا بتبويب وتصنيف المعلومات الكلية التى يمكن أن يجمعها الاحصائى عن الأوجه المختلفة لنشاط المجتمع وقطاعاته ، تبويبا يمكن معه للاقتصادى أن يكشف ويحلل العلاقات القائمة بين تلك الأوجه وبين هذه القطاعات .

واذا كان التحليل الاقتصادى يعطى تفسيرا للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الأساسية المتوقعة فى الاقتصاد القومى ، فان المحاسبة القومية تعطى وصفا للعلاقات التى تمت بالفعل بين هذه المتغيرات .

وقد كان لتطور دراسة النظرية الاقتصادية على يد كينز من خلال كتابه الذى نشره عام ١٩٣٦ بعنوان « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » أثره على المحاسبة القومية حيث فتح هذا الكتاب الباب الى محاولة التنبؤ بسير النشاط الاقتصادى فى المجتمع ككل ، ومحاولة التأثير فى هذا النشاط من جانب الحكومة .

والواقع أن محاولات تحديد مفهوم الدخل القومى والثروة القومية ، وقياس كل منهما بدأت منذ القرن السابع عشر(١) وتطورت كأدوات تعبر عن العلاقات الاقتصادية الكلية ، ولم يقف تطورها عند شكل معين وان كان يمكن التمييز أساسا بين شكلين رئيسيين منها هما : المحاسبة أو الحسابات القومية السالفة الاشارة اليها من ناحية ، والموازين الاقتصادية من ناحية أخرى .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان ، الدخل القومى ، دار النهضة العربية ١٩٧٩ ، صفحة ١٢

وإذا كان نظام المحاسبة القومية يستخدم فى الدول الأوربية ، فان نظام الموازين الاقتصادية System of Economic Balances يستخدم فى الدول الاشتراكية ، حيث يعطى وصفا شاملا للاقتصاد القومى كأداة للتحليل الاقتصادى والتخطيط والتنبؤ ، ومن هنا فان مجموعة مؤشراته وجداوله وموازينه الفرعية تعكس بشكل تجميعى مراحل العملية الانتاجية ، والتوزيع ، والتداول ، والاستهلاك ، والتراكم ، والجوانب المادية والنقدية والبشرية لعملية تجديد الانتاج(١) .

ولأن نظام الموازين الاقتصادية يعتبر جزءا من الخطة القومية للوصول الى كفاءة عالية في استخدام الموارد ، فان البيانات الدقيقة ، وكيفية تدفقها عن الاقتصاد القومى ، تمثل عصب تحقيق أهداف هذه الخطة ، ومن هنا كان تنظيم استيفاء هذه البيانات الاحصائية من المتطلبات المسبقة لتطبيق هذا النظام والا تمخض عن نتائج مضللة ، ولهذا فتطبيقه فى الدول النامية يحتاج الى وقت يتم فيه التعرف على كيفية بناء النماذج ، وكيفية استخدام الأرقام بعد التثبت من صحتها ، واسهام جميع المتخصصين من مخططين واقتصاديين وفنيين .

ادوات التحليل الاقتصادى الكلى :

رأينا أن التحليل الاقتصادى الوحدى ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة كالمستهلك أو المنظم أو الصناعة الواحدة ، وان التحليل الاقتصادى الكلى يقوم على استخدام الكميات « الكلية » الخاصة بالجهاز الاقتصادى عامة مثل النقود والجهاز المصرفي والدخل القومى ، والمستوى العام للأسعار ، والاستهلاك الكلى ، والاستثمار الكلى ، والادخار الكلى ... الخ .
وتصدر فى شأن التحليل الاقتصادى الكلى قرارات اقتصادية تلتزم بها الوحدات الاقتصادية الفردية التى تكون موضوعا للتحليل الوحدى ، وقد تكون هذه القرارات تنظيمية كتحديد الدولة لساعات العمل ، او لنوعية التعليم

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : مدحت صادق ، الجهاز المصرفى فى الاقتصاد المخطط ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ١٩٧٥ ، ص (١٢٢ ـ ١٦٣) .

فى المجتمع . الخ ، وقد تكون هذه القرارات مرتبطة بكميات اقتصادية كحجم الانتاج أو الدخل القومى ، أو المستوى العام للاثمان ، أو تحديد مستوى الاجور ، أو حجم النقد المتداول ... الخ .

وتعتبر هذه الكميات الاقتصادية الكلية فى نفس الوقت أداة من أدوات التحليل الاقتصادى الكلى ، كما يعتبر الدخل القومى والانفاق القومى .. من أدوات التحليل الكلى والحساب القومى فى ذات الوقت .

ومع هذا فانه يؤخذ على هذه الكميات الكلية الاقتصادية فى حساباتها أنها تنصرف فقط الى المنتجات النهائية لأنها وحدها هى التى تشكل الناتج القومى والدخل القومى ، ومن ثم يكون تحقيقها غير كامل لأنها لا تتضمن عرضا للبنيان الفنى للانتاج أو الهيكل الانتاجى ، الامر الذى ظهرت معه أنواع مختلفة من الحسابات القومية لتواجه هذا النقص ، ومنها حسابات المدخلات والمخرجات ، حسابات التدفقات المالية النقدية .

ونستطيع أن نصل من ذلك الى ان مجالات التحليل الاقتصادى الكلى متعددة ، فدراسة النقود والمؤسسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والناتج أو الدخل القومى ... كلها مجالات للتحليل الاقتصادى الكلى أو التجميعى .. وان كنا سننشغل فى هذا المجال بالنقود ، والمؤسسات النقدية والمالية اى البنوك ، وأخيرا بمحددات طلب وعرض النقود ، وهو ما ينصرف أساسا الى ما يطلق عليه النظرية النقدية .

النقود والمبادلة :

يستخدم الانسان النقود فى حياته اليومية ، فالأجر يمثل الدخل النقدى للعامل ، والريع يمثل الدخل النقدى لمالك الارض ، والربح والفائدة يمثلان الدخل النقدى لصاحب رأس المال .

ومع أن الأصل أن يكون هذا الدخل نقديا — اذ يمكن أن يكون بعضا منه فى صورة عينية — فان كلا من : العامل ومالك الأرض والرأسمالى يقوم كمستهلك ، بشراء السلع والخدمات فى مقابل النقود . فاذا ما ازداد دخله عن نفقاته ، فانه يحتفظ بما يزيد من هذا الدخل ، وعادة ما يتم ذلك فى بنك أو مؤسسة مالية نظير فائدة معينة .

وفى هذا فان استخدام النقود يرتبط بعملية مبادلة معينة ؛ اذ يتخلى العامل مثلا عن قوة عمله يبيعها كسلعة مقابل التخلى عن منفعة النقود التى تتمثل فى الأجر من جانب رب العمل ، كما يتخلى مالك الأرض عن قواها الطبيعية نظير منفعة النقود التى يحصل عليها ممثلة فى الريع أو الايجار من مستغل هذه الأرض . . . وهكذا . ومعنى ذلك أن النقود تمثل ظاهرة اقتصادية ترتبط بانتاج المبادلة أى الانتاج من أجل السوق .

واذا كانت النقود تعرض فى صور مختلفة معدنية أو ورقية أو حتى فى صورة وديعة تمكن صاحبها من السحب عليها بشيكات من البنك ، فانها جميعا تتمتع بالقبول العام من كل المتعاملين بها .

وجدير بالذكر أن نشير الى أن النقود لم توجد على نحو ما نراها الآن فى اقتصاد يقوم على المبادلة الا من خلال عملية تاريخية تتمثل فى تطور انتاج المبادلة ذاته ، ويعنى ذلك أن الاستهلاك الذاتى داخل الوحدة الانتاجية ، وهو ليس انتاج مبادلة ، لم يكن يسمح بنشأة وتطور النقود .

على أنه حينما أمكن خلق فائض اقتصادى ، أى كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد استهلاكا ضروريا للمنتجين المباشرين ، وفقا للظروف الاجتماعية والفنية السائدة ، أصبح التبادل ممكنا ، اما فى صورة تبادل الهدايا أو اجراء المبادلة العينية ، أى المقايضة فى صورتها الأولى(١) .

ومع مرور الوقت أصبح يتم انتاج جزء من المنتجات بغرض مبادلته خاصة مع ازدياد النشاط الحرفى الى جانب النشاط الزراعى الذى يسمح بانتاج فائض زراعى يعيش عليه من يعملون بالنشاط الصناعى .

---

(١) كانت الصورة الأولى للمقايضة تتم من خلال ترك بعض المنتجات من جانب طرفى عملية المقايضة ، ثم يختفى هذا الطرف ليأتى الطرف الثانى ليترك ما يود أن يتخلى عنه بدوره ، ويعاود بعد ذلك الطرف الأول الظهور ليختار ما يروق له من متروكات الطرف الثانى ، والا انتقص مخلفاته هو ليعطى الطرف الثانى فرصة رؤية ما تركه بعد انقاصه .

انظر فى تفصيلات هذه العملية : E.V. Morgan, A History of M .ney

ومشار اليه فى : محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد النقدى ، دار الجامعات المصرية ، صفحة ١٧ .

ومع انتشار ظاهرة المقايضة أصبح المنتج يعيش لا على ناتج عمله ، وانما على عائد عمله الذى يكرسه لانتاج السلع التى تتم مقايضتها بمنتجات منتج اخر ... وهكذا .

على أن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد ، بل ان الانتاج أصبح يتم فى مرحلة تالية بغرض المبادلة ، فالسلع التى يتم انتاجها تصبح نافعة للآخرين كقيم استعمال ، حيث تكتسب صلاحيتها لاشباع حاجة الآخرين ، وهنا تلعب النقود دورها فى علاقة التبادل هذه .

والواقع أن ارتباط النقود بالمبادلة أي بالسوق ، هو ظاهرة اجتماعية ومن ثم تاريخية ، الأمر الذى يفرض ضرورة التعرف على الجوانب التاريخية لاقتصاد المبادلة ، وشكل أسلوب الانتاج فى المجتمعات المختلفة ، والقوانين التى تحكم تداول النقود فى كل من هذه المجتمعات اذ يختلف الى حد ما دور النقود والمؤسسات النقدية من مجتمع الى آخر ومن فترة الى أخرى حتى فى اطار المجتمع الواحد ، ولهذا فاننا سنحرص على ابراز بعض الجوانب التاريخية للنقود والبنوك بالاقتصاد القومى .

واذا كانت النقود قد اتخذت فى مرحلة تاريخية معينة أشكالا معينة من الذهب والفضة ، فان قيمتها قد استمدت من قيمة المعادن المصنوعة منها ، ومن ثم تتناقص بتناقص قيمة هذه المعادن اذا ازداد عرضها ، وتتزايد بتزايد قيمتها اذا نقص عرضها .

وازاء عجز الموارد المالية النقدية عن تلبية احتياجات الاقتصاد العالمى والمحلى من الموارد المالية فى مرحلة تالية بسبب الحروب ، وعمليات الانماء الاقتصادى ، فان النقود الورقية ، قانونية كانت أو ائتمانية ، قد ظهرت الى الوجود . واذا كانت قيمة هذه النقود قد اعتمدت أولا على امكانية تحويلها الى نقود معدنية ، فان قيمتها قد ارتبطت أخيرا — بعد انفصالها عن قيمة المعادن النفسية — بقدرة الجهاز الانتاجى على اشباع الحاجات .

وترتيبا على ذلك اتضحت العلاقة بين الجهاز الانتاجى والجهاز المصرفى أو البنوك المختلفة التى لعبت دورها فى التأثير على الحياة الاقتصادية

خاصة بعد أن سيطر رأس المال التجارى من قبل على عملية التبادل منذ عصر الرأسمالية التجارية ، وانتهى بسيطرته على العملية الانتاجية منذ عصر الرأسمالية الصناعية ٠

فالبنوك غدت اذا مجمعا لتركيم المدخرات ، وهى علاوة على ذلك تصدر النقود وتخلق الائتمان ، ومن ثم تجاوز دورها مجرد خزائن تودع فيها الأموال الى زيادة النقود وانقاصها وبالتالى التأثير فى حجم الاستثمارات وتحديد اتجاهاتها فى الاقتصاد القومى ٠

واذا كانت كمية النقود تكمن أساسا خلف حجم نشاط هذه البنوك خاصة بالنسبة لما يعرف بنود الودائع ، فان التعرف على قيمة النقود ومستويات الأثمان ٠٠٠ الخ ، يفرض نفسه فى هذا الخصوص ٠

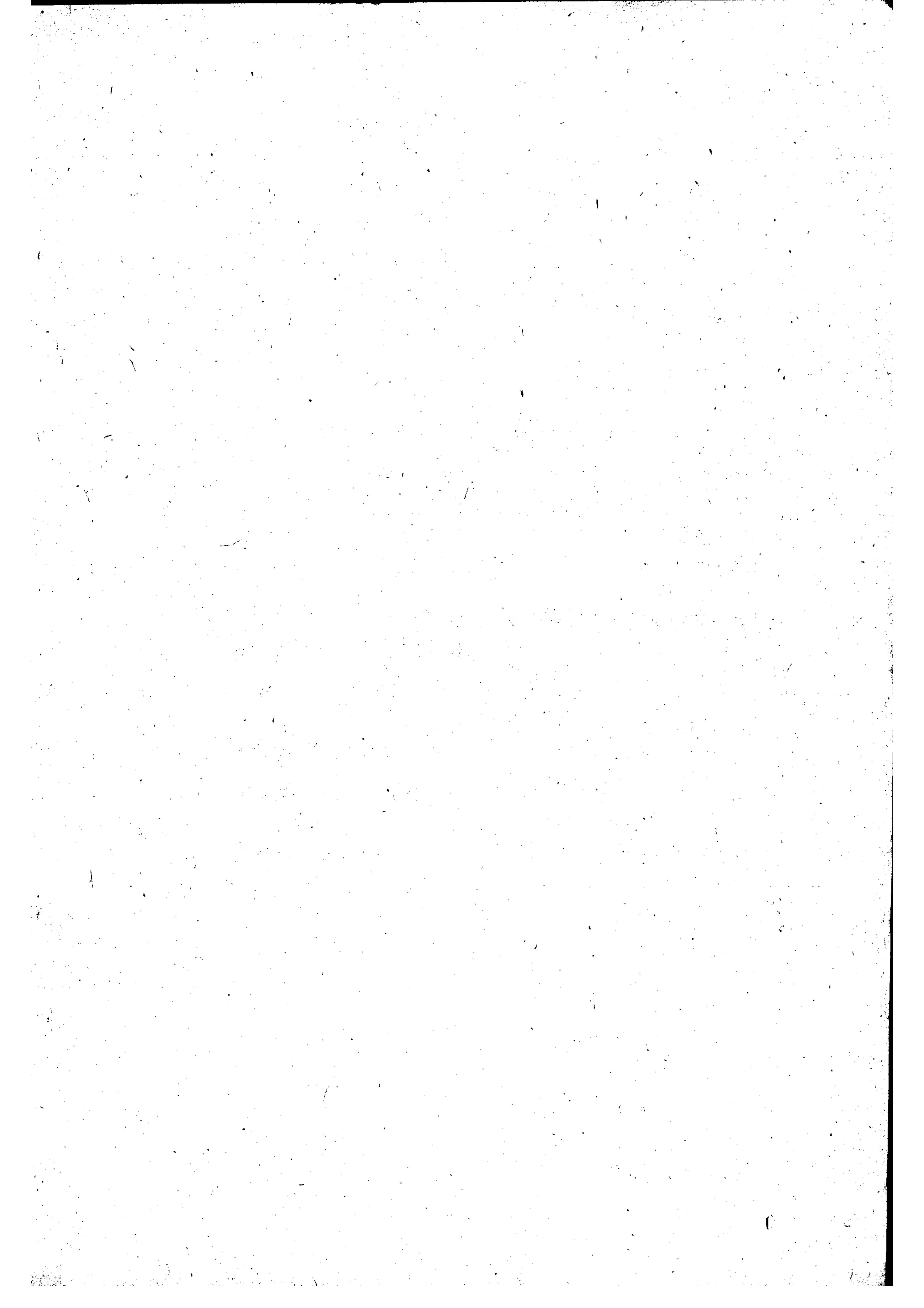
تقسيم الدراسة :

وعلى هذا الأساس ، فاننا نستطيع أن نتناول هذه الموضوعات فى الأبواب الثلاثة الآتية كما يلى على التوالى :

الباب الأول : النقود ٠

الباب الثانى : البنوك أو المصارف ٠

الباب الثالث : النظرية النقدية ٠



الباب الأول

النقـود

رأينا أن النقود ـ كظاهرة اقتصادية ـ تعنى أنها اجتماعية ، ومن ثم تاريخية ، كما رأينا أن وجودها يرتبط بالانتاج من أجل المبادلة أى من أجل السوق ، الأمر الذى يقتضى أن نلقى نظرة على نشأتها وتطورها ٠

وللنقود وظائف محددة ، ذلك أنها ليست غاية فى ذاتها بقدر ما هى أداة لتأدية هذه الوظائف ، ومن ثم يتعين أن نشـير الى أبعاد هذه الوظائف على ضوء تطور نشأة هذه النقود ٠

وتثور عند استخدام النقود كمقياس للقيمة ووحدة للمحاسبة ، علاقة القيمة بالثمن ، وقياس قيمة النقود وارتباط ذلك بالزمن ، وهو ما سنعرض له تفصيلا تحت عنوان قيمة النقود ومستوى الأثمان ٠

ولأن النقود أداة اجتماعية ، فهى تختلف من دولة الى أخرى ، ولهذا فان لكل دولة نظامها النقدى الذى يرتكز على ما يسمى بالنظام النقدى أو القاعدة النقدية ٠

ولعل دراسة النقود دون الاشارة الى النقود فى الاقتصـــاد المصرى يجعل هذه الدراسة وكأنها فى معزل عن تأثيرات تطور النقود فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم على النقود فى مصر ، الأمر الذى يتعين معه أن نلمـــح اليها عبر تاريخ الاقتصاد المصرى لنتعرف على انعكاسات تطور النقود فى الاقتصاد الرأسمالى على هذا الاقتصاد ، وهو ما سنشير اليه تحت عنوان: تطور النظام النقدى فى الاقتصاد المصرى ٠

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نضمن هذا الباب الفصول الآتية :

الفصل الأول : نشأة النقود وتطورها عبر تاريخها ٠

الفصل الثانى : وظائف النقود ٠

الفصل الثالث : قيمة النقود ومستوى الأثمان ٠

الفصل الرابع : النظام النقدى ٠

الفصل الخامس : تطور النظام النقدى فى الاقتصاد المصرى ٠

الفصل الأول

نشأة النقود وتطورها عبر تاريخها(١)

رأينا أن نشأة النقود كانت رهنا بوجود اقتصاد المبادلة الذى يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتقسيم العمل ، ومن ثم تحقيق فائض اقتصادى • ومع تطور هذا الاقتصاد يزداد دور النقود أهمية ، وتكتسب صورا جديدة •

وللوقوف على طبيعة النقود ودورها فى الحياة الاقتصادية ، فان ذلك يعنى ضرورة التعرف على نشأة النقود وتطورها مع اقتصاد المبادلة حيث بدأت المجتمعات مبادلاتها المبكرة فى صورة المقايضة ، ثم لم تلبث أن ظهرت النقود بعد ذلك •

المقايضة موضوع المبادلات المبكرة :

تعنى المقايضة Barter مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة ، أو سلعة بخدمة ، وذلك دون استخدام النقود ، كمبادلة قمح بماشية مثلا ، أو استئجار خدمات بعض الأفراد فى عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العينى •

وجدير بالذكر أن نشير الى أن الغاية من الانتاج فى العصور الأولى كانت هى اشباع الحاجات مباشرة ، أى انتاج السلع والخدمات كقيم استعمال ، ولذلك كان الهدف من عملية الانتاج هو الاكتفاء الذاتى • على أنه مع ظهور تقسيم العمل والتخصص فى العملية الانتاجية بين خدمة وأخرى فى مرحلة معينة ، بدأ انتشار المبادلات التى تقوم فى هذه المرحلة على المقايضة ، ودون حاجة الى وسيط نقدى ، وفقا لظروف كل حالة تبادل •

وتفترض المقايضة بهذا المعنى سوقا معينة ، أى تقابل ارادة العرض والطلب فى زمن معين وبطريق محدد • ومع عدم توافر كل أو بعض هذه الفروض ، تبدو مصاعب المقايضة •

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، الفصل الأول ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨

صعوبات المقايضة :

ويمكن طرح صعوبات المقايضة فيما يلى :

أولا : صعوبة توافق رغبات المتبادلين :

Problem of Double Coincidence of Wants

فتحقيق المبادلة على أساس المقايضة يفترض رغبة كل طرف فى الحصول على السلعة المقدمة من الطرف الآخر كمية ووصفا ، الأمر الذى يصبح معه كل طرف عارضا لسلعته وطالبا لسلعة الطرف الآخر .

وتبدو صعوبة تحقيق هذا الغرض اذا ازداد عدد الأطراف وعدد السلع موضوع المبادلة حيث تظهر التناقضات بين الرغبات بصورة أكبر ، ويعنى ذلك أن توافق الرغبات لا يتحقق دائما بالنظر الى طبيعة السلع المتبادلة .

وحتى بفرض توافق الرغبات ، فانه من الصعب تحقيق تواجد الطرفين المتبادلين فى المكان والزمان المناسبين .

وعليه اذا أراد شخص أن يبادل ما لديه من قمح بما يحتاج اليه من ارز ، فان عليه أن يجد شخصا لديه أرزا ويريد مبادلته بقمح ، وقد يجد شخص آخر لديه قمحا وليس لديه أرزا ، أو لديه ارزا ولكن لا يريد مبادلته بقمح ، الأمر الذى يقتضى دخول أطراف أخرى فى عملية المقايضة حتى يمكن أن تتم عملية المبادلة ، وقد لا تتم اذا لم تتواجد الأطراف المتبادلة فى المكان والزمان الملائمين لاتمام هذه المقايضة .

ثانيا : صعوبة تحديد نسب التبادل :

ويعنى ذلك عدم وجود طريقة مبسطة تقاس بها قيم السلع والخدمات التى يتم تبادلها بين الأفراد عن طريق المقايضة ، فعلى أى أساس تقيم هذه السلع والخدمات ؛ وما هو معدل مبادلة كل سلعة بأخرى خاصة اذا تعددت هذه السلع .

فاذا فرضنا قيام التوافق بين رغبات المتبادلين السالفة الاشارة اليهما ، فما هى الكمية التى يتخلى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل كل منهما على كمية القمح أو الأرز التى يريدها ؟ ان حساب قيم السلع المتبادلة ـ خاصة عند تعددها ـ وتحديد نسب التبادل مسألة فى غاية

الصعوبة ، الأمر الذى يؤدى الى حدوث أخطاء ومغالطات ، اذ تعتمد نسب التبادل فى هذه الحالة على قوة المساومة بين الأطراف المتبادلة ، ومن ثم تتعدد نسب التبادل ، وتتسم بعدم الاستقرار .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن عدم وجود مقياس لقيم السلع لا يمكن معه تحديد الأرباح والخسائر أو الثورات أو رءوس الأموال الأمر الذى يعوق النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

ثالثا : صعوبة تجزئة السلع والخدمات :

تختلف السلع من ناحية قابليتها للتجزئة من حيث حجمها وطبيعتها ، وما بذل فى انتاجها من جهد ، والوقت الذى اقتضاه انتاجها ، فبعض السلع تتسم بصغر حجم وحداتها ، ولهذا يسهل تجزئتها . ومع ذلك نجد أن بعض السلع الأخرى كالدواب والمنازل ... تتسم بكبر حجمها وبالتالى عدم قابليتها للتجزئة .

فصاحب البقرة مثلا اذا أراد أن يحصل فقط على نصف أردب من القمح ، فانه سيواجه بمشكلة هى أن قيمة البقرة تتجاوز بكثير ما يحتاجه من القمح فى الوقت الذى لا يستطيع معه ان يقوم بتجزئة البقرة ليحصل على ما يريده من هذا القمح .

ولا شك أن ذلك يزيد من صعوبة المقايضة ، وبالتالى يقف عقبة فى اتمام المبادلة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الانسان وقد فطر على الاحتياط للمستقبل ، فانه لا يستطيع تأجيل الاستهلاك الا من خلال الاحتفاظ بجزء من الانتاج المادى على شكل مخزون سلعى ، طالما لا توجد نقود . وهذا المخزون السلعى يتعرض دون شك لكثير من المخاطر وخاصة فيما يتعلق بالتلف أو نفقات التخزين ... الخ .

وترتيبا على ذلك ، فان المقايضة لا تقدم وسيلة صالحة لاختزان القيم .

وعليه فان نظام المقايضة ، وان كان كافيا لمقابلة احتياجات الأفراد فى مرحلة أولى ، فانه ازاء شروطها المعقدة ، والصعوبات التى نشأت عنها ، قد تطور تدريجيا حتى ظهرت النقود كوسيلة للتبادل ، وانتهت بانقسام عملية المقايضة الى عمليتين : بيع مقابل نقود ، ثم استخدام النقود للشراء .

ولكن كيف تطورت المقايضة بعد أن كانت قيدا على المبادلات وكيف دعت المبادلات فى مرحلة معينة الى ظهور شكل آخر من أشكال المقايضة تتمثل فى النقود السلعية ؟ هذا هو ما سنحاول الرد عليه ٠

من المقايضة الى النقود فى تطورها(١) :

ازاء صعوبات المقايضة ، كان بوسع المتعاملين أن يبحثا عن الحلول التى تذلل هذه الصعوبات ٠ فأما بالنسبة لصعوبة توافق رغبات المتبادلين ، فلقد وجد أنه بالامكان تذليل هذه الصعوبة من خلال اجراء عدد أكبر من المبادلات ، فبدلا من أن يجهد البائع للسلعة «س» الذى يرغب فى الحصول على السلعة «ص» فى العثور على بائع السلعة الأخيرة ، فانه يقوم ببيع السلعة «س» مقابل السلعة «ع» ، والسلعة «ع» مقابل السلعة «ن» والسلعة «ن» مقابل السلعة «ص» التى يريدها ٠

ومع أن هذا الاجراء كان يتضمن مجهودا أكبر من جانب المتبادلين الا أنه وجد بالامكان الاتفاق على سلعة معينة أو أكثر ذات أهمية خاصة بين الأفراد كوسيلة فى التبادل بينهم فى حياتهم اليومية ٠

فاذا ما تم الاتفاق بين هؤلاء الأفراد على مبادلة سلعة يختارونها ذات أهمية خاصة لديهم بسلعهم ، فانه يمكن اعتبار هذه السلعة وسيطا فى التبادل ، اذ تجرى مبادلة هذه السلعة الأخيرة بأى سلعة يطلبونها فى النهاية ، ومن ثم يمكن أن تتم عملية المقايضة على مرحلتين : الأولى ، مبادلة السلعة الوسيطة التى تم الاتفاق على اعتبارها بمثابة وسيط فى التبادل بأى سلعة أخرى ، والثانية ، مبادلة السلعة المطلوبة بالسلعة التى تعتبر وسيطا فى التبادل ٠

النقود السلعيه : Commodity Money

ومع أن السلع ذات الأهمية لدى هؤلاء الأفراد كانت تتفاوت من ناحية الاهمية لديهم كوسيلة فى التبادل ، فقد عمد المتعاملون الى التخلص من اقلها قبولا فى السوق ، وبقيت منها فى النهاية تلك السلعة أو السلع التى تتمتع بأوسع قبول ممكن ، هذه السلعة هى أول نقود عرفتها البشرية

---

(١) انظر على سبيل المثال :

G. Crowthet, An Outline of Money, Universal Beck Stall, 3rd Ed. 1972 pp. 4-21.

وهى التى يطلق عليها النقود السـلعية Commodty Money ، ومن هنـا لا تزال كلمة نقود Pecus فى أغلب اللغات اللاتينية مستمدة من كلمة ثور ، وكلمة دراخمة Drachma وهى وحدة النقد اليونانية تفيد فى الأصل قبضة من مسامير الحديد(١) • وطبيعى أن النقود السلعية بهذه الصورة كانت تختلف كسلع باختلاف المجتمعات ، ففى بعضها كانت الابل تستخدم كمقياس لقيم الأموال ، وفى بلاد الصين وجزر الهند الشرقية كان الأرز ، وفى التبت كان الشاى ٠٠٠ وهـكذا(٢) •

ومع ذلك ، فان هذه النقود السلعية هى بطبيعتها قابلة للتلف ، وتحتاج الى التخزين فى مساحات كبيرة ، فضلا عن ضرورة المحافظة عليها ، والعناية بها للاحتفاظ بقيمتها ، كما أن بعضها ليس من السهل تخزينه الى أقسام أو كميات صغيرة تناسب بعض المبادلات • وقد دعى ذلك كله الى اختيار سلعة أو اثنتين من هذه السلع لاستعمالها كنقود ، وفى هذا أثبتت المعادن النفسية كالذهب والفضة أفضـليتها كنقود لارتفـاع قيمتها وخفة وزنها ، وهكذا ظهرت النقود المعدنية •

النقود المعـدنية : Metallic Money

مع زيادة التبادل ، ورغبة المتعـاملين فى تيسيره ، فضـل هؤلاء المتعاملون الذهب والفضة ، حيث أصبحت هـذه المعادن تلقى قبولا عاما من جانب الأفراد ، فكل واحد على استعداد أن يبادل بمنتجاته الذهب أو الفضة ، ثم بحيازته لهذه المعادن يستطيع أن يحصل على حاجاته من أى سلعة أخرى •

ولعل ذلك يرجع أيضا الى أن هذه المعادن ، علاوة على قبولها قبولا عاما ، تطلب على نطاق واسع ، وتسهل تجزئتها الى كميات صغيرة ، كما أنها ثابتة القيمة بالنسبة لغيرها من السلع ، لأن انتاجها قليل ، وكميتها محدودة ، بالاضافة الى جمال شكلها •

ومع هذا ، فان استخدام هذه المعادن على شكل سبائك ، كان يهيىء الفرصة للغش ، وعرقلة المبادلات لاضطرار المتعاملين فى كل صفقة الى التأكد من جودة المعدن ، وعدم خلطه بمعدن آخر أقل قيمة •

---

(١) ، (٢) انظر : محمد دويدار ، المرجع السابق ، هامش صفحة ٢٦

وفضلا عن ذلك ، فان استخدام الذهب والفضة لم يكن ينخذ فى أول الأمر شكلا منتظما ، أو وزنا موحدا ، الأمر الذى كان يثير صعوبات ومشاكل متعددة • وبمضى الوقت ، وزيادة الانتماء بين أفراد كل جماعة من الجماعات ، وظهور فكرة الدولة ، بدأت تظهر المسكوكات Coins أى أن الدولة قامت بسك المعادن ، وحولتها الى قطع موحدة توحيدا نوعيا • فالدولة تتولى تحويل السبائك الى وحدات تستخدم كنقود بعد دفعها ، عنوانا على جودتها وصحة وزنها •

وكان تقبل الأفراد لهذه المسكوكات يرجع الى ثقتهم فى السلطة الحاكمة من ناحية ، والى اجبارها لهم على قبول هذه المسكوكات فى التعامل من ناحية أخرى •

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المسكوكات لاتزال تعتبر نقودا سلعية ، ولها قيمة حقيقية كمعدن مستقلة عن قيمتها كنقود ، أى كوسيط فى التبادل وكثيرا ما تلجأ الدولة الى خفض جودة المعدن أو خفض وزنه ، الأمر الذى يفسر اتجاه قيمة النقود الى الانخفاض فى هذه المرحلة من تاريخها •

ونظرا لأن ما يوجد من المعادن النفيسة محدود ، ولا يزداد عرضه الا بكميات محدودة كذلك ، فان التطور الاقتصادى أثبت أن ذلك يعتبر عيبا فى النقود المعدنية ، ذلك أنه بقدر احتياجات النشاط الاقتصادى المتزايدة ، فانه يتعين أن تتوافر المرونة فى عرض هذه النقود • ولما كانت النقود المعدنية لا تستطيع أن تفى بهذه الحاجة ، فقد دفع التطور الاقتصادى الى ايجاد أنواع أخرى من النقود بجانب النقود المعدنية هى النقود الورقية •

النقود الورقية : Peper Money

ظهرت النقود الورقية ابتداء الى جوار النقود المعدنية فى النصف الثانى من القرن السابع عشر فى انجلترا ، وفى عدد آخر من الدول الغربية فيما بعد ، وذلك بسبب النشاط المتزايد للتجارة الخارجية فى عصر الرأسمالية التجارية فى هذه المرحلة •

ويرجع ظهور النقود الورقية الى انتشار عادة الاحتفاظ بالنقود المعدنية كودائع لدى بعض التجار أو الصيارفة أو رجال الدين أو الخزانة

العامة ، وذلك بسبب تعرض الانتقال بالنقود المعدنية لكثير من المخاطر كالسرقة والضياع • وكانت هذه الجهات تعطى صاحب الوديعة سندا أو صكا يبين كمية النقود التى أودعت ، وكان هذا الصك اسميا فى أول الأمر ، فيكفى أن يعقد تاجر ما صفقة معينة ، أو يفى بأى التزام نقدى ، وذلك بأن يوقع على الصك بتنازله عن قيمته لشخص آخر ، ويستطيع أن يذهب هذا الأخير الى البنك للحصول على قيمة الصك ، وعليه لم يكن هذا الصك سوى بديل عن النقود المعدنية ووعد بالدفع بها(١) •

وقد ساعد على استقرار عادة الايداع أن التجار كانوا يتلقون عملات معدنية متعددة قد تختلف وزنا وعيارا عما تقرره الدولة التى تصدرها ، ولكى يطمئنوا الى قيمة هذه العملات عهدوا بها الى الصيارفة لاختيارها ، فكان هؤلاء يقدمون للتجار عملات من الوزن والعيار المضمون أو يعطونهم شهادات ايداع بدلا منها ، الأمر الذى تخصص معه الصيارفة فى قبول النقود المعدنية ، وثروات الأفراد كودائع ، وأخذ اسم البنك يطلق على ذلك المكان الذى كان يجتمع فيه المصرفى بعملائه ، وكانت النقود تودع نظير عمولة يدفعها المودع للمصرفى فى مقابل حراستها ، واعادتها هى ذاتها حين طلبها •

النقود النائبة او الممثلة :

على أنه بانتشار الثقة فى الجهات التى تصدر شهادات الايداع هذه أى فى البنوك ، فقد استقر العمل على أن تقبل هذه الشهادات لذاتها كوسيط فى المبادلة ، أى انها اكتسبت صفة النقود ، وبذلك دخلت هذه الشهادات فى التداول وصارت كالنقود ، بعد أن كانت مجرد سند على وجود النقود المعدنية ، ولم يعد يذكر اسم صاحب النقود على السند ، وانما أصبح يكتب لحامله بأرقام دائرية لا كسور فيها وتلك هى أوراق البنكنوت Banknote التى شاع استخدامها كبديل للنقود •

ولقد كانت أوراق البنكنوت هذه لا تعتبر نقودا فى حقيقتها ، وانما مجرد أوراق تنوب عن نقود حقيقية سلعية مودعة فى هذه البنوك ومن ثم سميت

---

(١) انظر :

Geoffrey Crowther An Outline of Money op. cit, p. 10.

بالنقـود الورقية النائبة أو الممثلة Representative Paper Money لأنها تنوب عن أو تمثل نقودا أخرى حقيقية موجودة فى البنوك . ويعنى ذلك أن النقود الورقية كانت لا تزال مغطاة أى مضمونة قيمتها بمعادن تبلغ ١٠٠٪ من قيمة النقود الورقية ، ولهذا كان من الممكن تحويل هذه النقود الورقية الى معادن بمجرد تقديمها الى البنك ، الأمر الذى كانت معه هذه الأوراق بمثابة دين على البنك الذى يتلقى الوديعة ووعد منه بالدفع بالمعادن .

النقود الورقية الائتمانية :

اكتشـفت البنوك فى مرحلة أخرى أن ما يطلب منها صرفـه بالذهب والفضة من النقود الورقية التى أصدرتها انما يمثل نسبة صغيرة من مجموع ما أصدرتـه ، وبالتالى فقد وجدت أن من مصـلحتها اقراض ما يفيض عن هذه النسبة مما يوجد لديها من معادن نفيسة ، وبمعنى آخر رأت هذه البنوك أنه ليس من الضرورى أن تغطى الأوراق النقديـة الصـادرة بغطـاء معـدنى مقداره ١٠٠٪ من قيمتهـا ، الأمر الذى انتهى بها ، وهى مدفوعة بتحقيق الربح ، الى أن تصدر من الأوراق النقدية ما يجاوز قيمة المعادن التى تحتفظ بها كغطاء وكضمان لطلبات التحويل ، وتم ذلك للبنك من خلال منح قروض تجارية جديدة وخاصة فى صورة عمليات الخصم ، أو صكوك الائتمان ، فيكفى أن يتقدم الى البنك شخص ومعه ورقة تجارية يريد خصمها حتى يصدر البنك نقودا ورقية تتدفق الى التداول جنبا الى جنب مع النقود التى سبق اصـدارها بغطاء ، وينتج عن ذلك أن يصبح فى أيدى الأفراد كمية من أوراق النقـد لا تقابلها أرصدة نقدية ، ويكـون تقبل الأفراد لهذه الأوراق النقدية غير المغطاة راجعا الى ثقتهم فى الجهة التى أصدرتها ، وقدرة هذه الجهة على دفع قيمة أى كمية من أوراق البنكنوت تقدم اليها فى أى وقت . وقد أدت هذه التطورات الى وجود كثير من المرونة فى كمية النقود التى فى التداول .

على أنه مع تعدد الجهات التى تصدر النقود الورقية ، وعجز بعض البنوك عن صرف قيمة ما يقدم اليها من أوراق نقدية الأمر الذى يفقد الثقة فى البنوك ككل ، بالاضافة الى رغبة الدولة فى مشاركة البنوك المصدرة فى الأرباح الناشئة عن الاصدار ... ، كل ذلك دفع الدول الى تركيز الاصدار فى بنك تجارى واحد

هو في الوقت الحاضر البنك المركزى الذى تديره وتشرف عليه الحكومة فى هذه الدول .

النقود الورقية الالزامية أو القانونية : Fiat Money

ترتب على الزيادة فى النفقات العامة وخاصة لتمويل الحروب وتدخل الدولة المطرد فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أن اندفعت الحكومات الى التوسع فى الاقتراض من البنوك المركزية التى قامت بتمويل هذه القروض عن طريق اصدار أوراق البنكنوت .

ومع اطراد عمليات الاصدار هذه وارتفاع أثمان السلع والخدمات ، والشعور بعدم الثقة ، هرع الأفراد الى استبدال الذهب بأوراق البنكنوت التى فى أيديهم حيث أصبحوا يفضلون الاحتفاظ بثرواتهم فى شكل أرصدة ذهبية مكتنزة .

وقد خشيت حكومات هؤلاء الأفراد أن تعجز بنوكها المركزية عن الوفاء بتعهداتها من عدم مقدرة هذه البنوك على تحويل النقود الورقية الى ذهب أو معادن ، الأمر الذى سارعت معه الى اعفاء هذه البنوك من تعهدها بصرف قيمة ما يقدم اليها من أوراق بنكنوت بالذهب ، والزام الأفراد قانونا بقبول هذه الأوراق وفاء للديون . ومن هنا أصبحت هذه الأوراق نقودا فى حد ذاتها ، لها قوة الوفاء بالالتزامات حيث تستمد قوتها من قوة القانون وثقة الأفراد فيها . وفى هذا نشأ نوع جديد من النقود هو النقود الالزامية أو القانونية .

ومعنى ذلك أن أوراق البنكنوت أصبحت مجرد ورقة تعتبر قوة شرائية بناء على قوة القانون وثقة المتعاملين بها ، ومن هنا فقيمتها الذاتية أقل من قيمتها كقوة شرائية .

وتنسحب النقود الالزامية من ناحية أخرى على كافة المسكوكات المعدنية سواء كانت فضية أو برونزية ما دامت ما تحويه من معدن يقل فى قيمته عما تمثله من قيمة نقدية .

نقود الودائع : Deposit Money

رأينا أنه قد تم تركيز اصدار النقود الورقية فى بنك تجارى واحد هو فى الوقت الحاضر البنك المركزى ، وقد ترتب على ذلك أثران : الأول هو حرمان البنوك التجارية من أرباح الاصدار التى كانت تعود عليها قبل تركيز الاصدار فى البنك المركزى ، والثانى : تقييد الدولة لاصدار البنك المركزى نفسه ، الأمر الذى أثر على المرونة المطلوبة فى كمية النقود فى الاقتصاد القومى .

ولهذا فقد عملت البنوك التجارية على تبنى نظام آخر يعود عليها بما فقدته من أرباح الاصدار التى كانت تحصل عليها قبل تركيز الاصدار فى البنك المركزى ، فمحور هذا النظام هو عملية خلق ما يسمى بنقود الودائع .

ولقد ساعد على الأخذ بهذا النوع من النقود نمو النظام الرأسمالى الذى كانت النقود وسيلة نشأته ، ونموه . فالأفراد يحصلون على دخولهم فى صورة نقدية حتى يتسنى لهم توزيع الدخل على كافة استعمالاته ، ومن ثم لم تعد النقود المعدنية أو الورقية ذاتها كافية لتغطية حاجات التبادل ، بل أصبحت القروض ضرورية لتمويل المشروعات ، واتجه المنظمون الى البنوك يطلبونها لتمويل مشروعاتهم . وهنا لم تكتف البنوك باقتراض الأموال لتعيد اقراضها لهؤلاء المنظمين ، بل قامت بخلق الودائع لعملائها ، أى خلق النقود عن طريق منح الائتمان ، الأمر الذى ازدادت معه أهمية الودائع المصرفية .

والودائع المصرفية هى عبارة عن التزام مصرفى بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب ، وتستعمل الشيكات أو أوامر الدفع فى نقل ملكية هذا النوع من الودائع من شخص الى آخر .

واذا كانت الودائع التى يحتفظ بها الأفراد فى المصارف هى ودائع حقيقية ، فانه قد يصبح للعميل وديعة فى البنك نتيجة لقرض منحه البنك له ثم تركه هذا العميل لدى البنك ، ولم يقم بسحبه فورا ، فهنا اذا وديعة غير حقيقية نشأت نتيجة لعملية قرض ، فيكفى اذا أن يقيد مبلغ لحساب عميل معين حتى تصبح له وديعة مصرفية ، وفى هذا تعتبر نقود الودائع فى

صــورة التزام مصرفى بدفع مبلغ معين ، ويخلق هذا الالتزام بالكتابة فى دفاتر البنك .

هذا وقد انتشر استخدام نقود الودائع منذ الحرب العالمية الأولى بحيث بدأت هذه النقود تتجاوز فى أهميتها النقود الورقية ، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ، حيث أصبحت المعاملات تتم أساسا عن طريق الودائع ووسيلتها الشيكات ، وانحسر دور النقود الورقية الى المدفوعـات المحدودة أساسا .

ولأن نقود الودائع ليست ذات كيان مادى ملموس ، وانما مجرد قيد فى دفاتر البنك يتم لصالح العميل فان أسلوب تداولها لا يتم بالتسليم من يد الى أخرى مثل النقــود الورقيــة ، وانمـا يتم هـذا التداول عن طريق الشيكات . فالشيك اذا لا يمثل النقود ، وانما يعتبر وسيلة لتداول نقود الودائع ، فهو اذا أمر كتابى لتحويل النقود .

والواقع أن ودائع البنوك أقل أنواع النقود تعرضا للسرقة والضياع ، فالشيك يكون مستحق الأداء لأمر شخص معين ، والبنك مسئول عن الوفاء لهـذا الشــخص دون غيره أو لأمره ، أما اذا كان الشيــك لحامله ، فان مسئولية البنك تنتهى عند الوفاء للحامل .

وهذه الودائع تعتبر من ناحية أخرى أسهل أنواع النقود فى التداول ، فمجرد كتابة بعض السطور كالتاريخ والمبلغ بالأرقام والحروف ، واسم المستفيد ، وتوقيع الساحب ، يعتبر ذلك كافيا للوفاء بهذا المبلغ ، وبديهى أن نموذج الشيك المطبوع والمستعمل يتضمن عادة اسم البنك المسحوب عليه ومحله ، ومن ثم فلا حاجة بالساحب لذكرها .

ومع ذلك فان نقود الودائع لم يعترف القانون لها بصفة قانونية فى التداول ، فليس هناك التزام على أحد بقبول الوفاء بالشيك مثلما يتعين على الأفراد قبول الوفاء بأوراق البنكنوت أو غيرها من المسكوكات ، اذ يعتمد الوفاء بالشيك على الثقة فى الساحب من ناحية ، والاطمئنان الى يسار البنك المسحوب عليه من ناحية أخرى ، وهى مسائل اختيارية وشخصية لا اجبار على

الأفراد فيها ، ومع هذا رأينا شيوع استخدام الشيكات وانتشار نقود الودائع في بعض الدول المتقدمة ، خاصة وقد أحاط المشرع فيها وغيرها من الدول الشيك بالحماية القانونية ليجعل منه أداة صالحة للوفاء بالالتزامات شأنه شأن النقود ، أي جعله يتمتع بالقبول العام في الوفاء بهذه الالتزامات .

هذا ويتم تداول نقود الودائع في صورة من أثنتين : الأولى اذا كان الساحب والمستفيد تابعين لذات البنك المسحوب عليه أي عميلين لدى هذا البنك ، بمعنى أن لساحب قام بتحرير شيك مثلا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لصالح المستفيد ، ففي هذه الحالة يقوم المستفيد بتقديم هذا الشيك الى البنك لتحصيله ، ويتم ذلك عن طريق خصم الألف جنيه هذه من حساب الساحب لدى البنك ، واضافتها الى حساب المستفيد لديه ، أي أن العملية تنحصر في النهاية في تحويل الحسابات داخل نفس البنك ودون استخدام للنقود الحقيقية .

والثانية : اذا كان كل من الساحب والمستفيد تابعا لبنك يختلف عن الآخر ، فان المستفيد يقدم الشيك في هذه الحالة الى البنك الذي يتعامل معه لكي يقوم بتحصيله لحسابه ، وقد جرت عادة البنوك في مثل هذه الحالة الا تتقدم لتحصيل الشيك على حده ، وانما تقوم بعملية التحصيل هذه في نهاية كل يوم عن طريق ما يسمي بالمقاصة ، فكل بنك في الجهاز المصرفي تسحب عليه شيكات لصالح عملاء بنوك أخرى ، كما أن تلك البنوك الأخرى تسحب عليها شيكات لصالح عملاء هذا البنك ، فاذا كان هذا البنك دائنا سددت هذه البنوك له قيمة هذا الدين في غرفة المقاصة عن طريق الاقتطاع من حسابات البنوك المدينة والاضافة الى حساب البنك الدائن لدى البنك المركزي ، والعكس بالعكس في حالة ما اذا كان هذا البنك مدينا لتلك البنوك .

وجدير بالذكر ان نشير الى ان الوديعة حيث يمكن السحب عليها بشيكات ، تعتبر اضافة صافية الى كمية النقود الحقيقية ، وهي هنا بمثابة ظاهرة قد تكون لها نتائج مؤثرة في الحياة الاقتصادية الى حد كبير ، اذ ان معنى ذلك خروج جانب كبير من كمية النقود عن رقابة الدولة حيث يمكن اساءة استخدام هذه القوة الاقتصادية المؤثرة ، ولذلك اخضعت الدولة البنوك

التجارية فى هذا الخصوص لسلطات البنك المركزى الذى سنبحث أبعاده عند دراسة البنوك عموما ٠

انواع النقود :

ونستطيع على ضوء هذا التطور التاريخى لنشأة النقود ان نقسمها الى انواع مختلفة ، وذلك طبقا لمعايير متعددة تتخذ أساسا لهذا التقسيم ، ومن هذه المعايير ما يلى :

- الخصائص الطبيعية للأشياء التى تصنع منها النقود ٠
- جهـة اصـدارها ٠
- العلاقة بين قيمة النقود كنقود وقيمتها كسلعة ٠

ويمكن على هذا الأساس تقسيم النقود الى :

١ ـ نقود سلعية ٠

٢ ـ نقـود نائبـة ٠

٣ ـ نقـود ائتمانية ٠

وتنقسم النقود الائتمانية بدورها الى : نقـود معـدنية كالمسكوكات الرمزية المساعدة ، ونقود ورقية ، وأخيرا نقود الودائع أو النقود المصرفية ٠

ومن ناحية أخرى تنقسم النقود الورقية الى أوراق نقد حكومية وأوراق البنكنوت ٠

وقد رأينا كيف تم التوصل الى كل من أنواع هذه النقود عبر تاريخها فيما عدا النقود المعدنية كالمسكوكات الرمزية المساعدة وأوراق النقد الحكومية ، ونشير باختصار الى كل منها فيما يلى :

المسكوكات الرمزية المساعدة : Token Money

تصنع هذه المسكوكات من المعادن ، وتكون قيمتها القانونية أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن التى تحتويها ، ومثال هذه المسكوكات فى مصر

عملات البرنز والنيكل والألومنيوم التى تصدرها الدولة حيث تساعد بها فئات النقد الكبيرة فى سد حاجة التعامل ، وهى تستعمل فى المبادلات الصغيرة ولها قوة ابراء محدودة ، ومن ثم فلا تمثل نسبة هامة بين أنواع النقود المستخدمة .

وتنفرد الحكومة بحق سك هذا النوع من النقود أى المسكوكات الرمزية ، وتربح لنفسها الفرق بين قيمة المعدن كنقد وقيمته كسلعة ، اذ رأينا أهم ما يميز هذه المسكوكات أن قيمتها القانونية أعلى من قيمتها السوقية .

أوراق النقد الحكومية :

ويقصد بها أوراق النقد التى تصدرها الحكومات ، ويكون الغرض من هذه الأوراق ـ كما هو بالنسبة للمسكوكات المعدنية ـ سد حاجة التعامل بين الناس فى المعاملات الصغيرة .

وتعتبر النقود الورقية الحكومية أقل نفقة من النقود المعدنية ، ففى تداولها حد لما تتكبده الدولة فى الحصول على الذهب المطلوب للوفاء بحاجات التعامل فى الداخل . وفضلا عن ذلك ، فان نفقات الاحتفاظ بالعملة الورقية فى حالة جيدة صالحة للتداول أقل من نفقات اعادة سك مثيلتها من المعدن وذلك فى غالب الأحيان .

هذا وتشمل النقود الحكومية بالنسبة لمصر جميع المسكوكات المعدنية كما تشمل أيضا أوراق العملة من فئة الخمسة قروش والعشرة قروش ، وتصدرها وزارة الخزانة ، أما أوراق النقد من فئة الخمسة وعشرين قرشا فما فوق ، فتعتبر من أوراق البنكنوت التى يقوم البنك المركزى باصدارها .

وحتى لا تتمادى الحكومات فى اصدار النقود المساعدة ، معدنية كانت أو ورقية ، فان معظم القوانين جعلت لها قوة محدودة للوفاء بالالتزامات ، أو قوة محدودة على ابراء الذمة ، بحيث يحق لأى فرد عدم قبولها اذا ما تجاوزت هذا الحد(١) .

---

(١) جعل القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٦ فى مصر للمسكوكات الفضية قوة ابراء قانونية فى الوفاء بالالتزامات فى حدود مبلغ مائتى قرش ، وللمسكوكات النيكل أو البرونز قوة ابراء قانونية فى حدود مبلغ عشرة قروش .

وجدير بالذكر أن نشير الى أن المسكوكات الرمزية المساعدة تحتفظ بقيمتها القانونية المحدودة بتحديد كمية المعروضة منها بما يلزم لسد حاجات التعامل فقط ومع ذلك قد يؤدى الارتفاع الكبير فى أثمان المعادن التى تحتوى عليها المسكوكات الرمزية الى زيادة قيمتها كمعدن عن قيمتها كنقد ، الأمر الذى يجعلها تختفى فى التداول لاستخدامها فى الصناعة أو للاتجار فيها ، وهو ما حدث فى مصر حينما اختفت العملة الفضية والعملة المصنوعة من النيكل ، ومن ثم اقتضى الأمر تغيير المواصفات الفنية للمسكوكات سواء بانقاص وزنها أو تخفيض عيارها او تغيير المعدن الذى تصنع منه . وهو ما تم فى مصر(١) .

اهمية اكتشاف النقود :

يرى بعض الكتاب أن اكتشاف النقود هو من أهم ما توصل اليه الانسان(٢) ، شأنه فى ذلك شأن اكتشاف حروف الطباعة واستخدام النار عند الطلب ، ومع عيوب المقايضة التى رأيناها ، فانه يمكن أن نلمس الى اى حد كانت أهمية استخدام النقود .

ولعل التعرف على وظائف النقود يضيف أبعادا أخرى الى اهمية اكتشاف النقود ، وهو ما سنشير اليه فى الفصل الثانى من هذا الباب .

---

(١) انظر : القانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة للمسكوكات الفضية وذلك على سبيل المثال .

(٢) انظر :

— W. Ar.her Lawis, The Theory of Economic Growth, Eighth Impres.ion 1965 p. 75.

— Raymond P. Kent, Money and Banking, Fifth Edition p. 3.

الفصل الثانى

وظائف النقود

يمكن أن يستنتج وظائف النقود من استعراض نشأتها وتطورها والصعوبات التى واجهت نظام المقايضة ، وأساليب التغلب عليها ٠

ونشير فيما يلى(١) وباختصار الى هذه الوظائف خاصة وأنه سبق التعرض لأبرزها فى الفصل الأول ، فى معرض الحديث عن المقايضة وصعوباتها ٠

أولا : النقود كوسيط فى المبادلة : Medium of Exchange

رأينا أن أولى صعوبات المقايضة تتمثل فى صعوبة توافق رغبات المتبادلين ، فضلا عن صعوبة تحقيق تواجد الطرفين المتبادلين فى المكان والزمان المناسبين ، الأمر الذى يؤدى الى تعقيد المبادلات ٠

فاذا تم استخدام النقود كوسيط فى المبادلة ، فان عملية المقايضة يمكن أن تتحول تلقائيا الى عمليتى شراء وبيع منفصلتين ، فلم يعد الأفراد يبادلون مثلا قمحا بأرز ، وانما يبادل صاحب القمح قمحه بالنقود ، ويستعمل النقود بعد ذلك فى شراء الأرز ٠ ومن ثم تزول صعوبة توافق الرغبات وتواجد الطرفين فى الزمان والمكان المناسبين ٠

ومن المناسب أن نشير الى أن هذا التغير لا يستلزم الا أن يقبل المجتمع النقود قبولا عاما فى الوفاء بالالتزامات ، وأن يكون لها قيمة مرتفعة بالنسبة الى وزنها حتى يسهل حملها ، وأن تكون قابلة للتجزئة الى وحدات صغيرة ٠

ثانيا : النقود كوحدة للتحاسب أو مقياس للقيم :
A unit of Account or A Measure of Value

رأينا كذلك أنه من عيوب المقايضة عدم وجود مقياس مشترك للقيم ، وقيام النقود بوظيفتها كمقياس للقيم الاقتصادية هو نفس الدور الذى يقوم

---

(١) انظر :
Douglas Fisher, Money and Banking, R. Irwin Inc. 1971 pp-31-44

به المتر فى قياس المسافات ، والكيلو جرام فى قياس الأوزان والمتر المكعب فى قياس الحجوم ، والأمبير فى قياس شدة التيار الكهربائى ... الخ .

والواقع أن وجود مقياس مشترك للقيم الاقتصادية يسهل من اجراء الصفقات وعمليات التبادل والمحاسبة ، اذ يمكن على أساس ذلك التعبير بوحدات النقود عن قيم الأصول والخصوم . ولعل تداخل وتشابك فروع الاقتصاد القومى يؤكد استحالة تأدية هذا الاقتصاد لوظائفه دون وجود مقياس مشترك للقيم .

ومن ناحية أخرى ، فان النقود فضلا عن أنها تستخدم مقياسا للقيم الحاضرة ، فانها تستخدم أيضا مقياسا للقيم الآجلة Standard of Deffered Payments فالنشاط الاقتصادى يقوم على عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد متعاقد عليها بالنقود وحيث يتم الوفاء بها فى المستقبل ، ومعنى ذلك أن النقود هنا تقوم بوظيفتها كمقياس للقيم ، اذ أن الاتفاق على قيم الصفقات أو المدفوعات أو الديون الآجلة بقدر بوحدات نقدية .

وتجدر الاشارة الى انه يتعين أن تتمتع قيمة النقود بالثبات النسبى حتى تؤدى دورها كمقياس للقيم الآجلة ، ذلك أن تقلبات قيمة النقود يؤدى الى الاضطراب فى المعاملات ، ويخل بالعدالة الاجتماعية بين طرفى التعاقد من خلال الاجحاف بأيهما ، فضلا عن أن اعادة توزيع الثروة والدخل تؤثر على عملية خلق الثروة ذاتها فى الاقتصاد القومى .

فلو حدث أن ساد الاعتقاد مثلا بأن القوة الشرائية لوحدة النقد سوف تنخفض فى المستقبل ، فان المتعاقدين سيحجمون عن اقراض نقودهم خوفا من الخسارة الحقيقية التى قد تلحق بأيهم ، الأمر الذى يؤكد أن تقلبات قيمة النقود تخلق اجحافا لبعض المتعاملين فيما يتعلق بالمعاملات التى يتم ابرامها فى المستقبل ، ومن ثم تتعثر وظيفة النقود كمقياس للمدفوعات المؤجلة ، وسنعرض لقيمة النقود وتقلباتها بتفصيل أكبر ان شاء الله فى الفصل الثالث .

ثالثا : النقود كمستودع للقيم او اداة لاختزان القيم :

A Store of Value

رأينا بالنسبة لصعوبات المقايضة أن الانسان وقد فطر على الاحتياط للمستقبل لا يستطيع تأجيل الاستهلاك الا من خلال الاحتفاظ بجزء من الانتاج المادى على شكل مخزون سلعى طالما لا توجد نقود . ومن البديهى أن نقرر أن من السلع ما هو قابل للتلف ، ومنها ما يكبد نفقات تخزين مرتفعة الى غير ذلك من المخاطر ، الأمر الذى تظهر معه فائدة النقود كأداة لاختزان القيم ، أى كأداة لاختزان القوة الشرائية لاستخدامها عند الحاجة فى المستقبل .

والواقع أنه ما أن تستخدم النقود كوسيط فى التبادل ، وكوحدة للمحاسب ، حتى تستخدم فى نفس الوقت كمستودع للقيم . ذلك أن الحائز للنقود هو فى الحقيقة حائز على أصل Asse من الأصول المالية ، وان كانت تتميز عن غيرها من الأصول المالية الأخرى بأنها كاملة السيولة Perfectly Liquid ، بمعنى أنه يمكن التصرف فيها فى أى وقت كان لشراء أى سلعة أو خدمة أو تسوية التزام معين . فاذا احتفظ أى شخص بثروته فى شكل نقدى ، فانه يحقق ميزة السيولة الكاملة ، أما اذا احتفظ بها فى شكل أصل من الأصول الأخرى المالية أو الحقيقية ، كالأوراق المالية أو السلع المختلفة وخاصة المتكررة الاستعمال ، فانه اذا ظهرت حاجته الى النقود ، فعليه أن يعمل أولا على تحويل هذه الثروة الى نقود ؛ وكلما كانت عملية التحويل هذه تتم بسهولة وفى زمن قصير ودون تحمل مخاطر تؤثر على قيمة الأصل كلما كان هذا الأصل فى مرتبة النقود من ناحية تمتعها بالسيولة الكاملة ، ولا يتحقق ذلك عادة الا بالنسبة للنقود كأصل من الأصول الرأسمالية .

واذا كانت النقود كأصل تفضل الأصول الأخرى من هذه الناحية ، فان الأصول الأخرى قد تفضل النقود كمستودع للثروة اذ قد يترتب على حيازتها اكتساب دخل جديد فى صورة ربح أو فائدة ، كما أن قيمتها قد ترتفع خاصة فى ظل الاتجاهات التضخمية للأثمان . وهذه الميزة يفاضل الأفراد بينهما وبين ميزة السيولة الكاملة او القبول العام الذى تتمتع به النقود .

ويرجع احتفاظ الفرد بالنقود عما عداها من السلع الى تفضيله هذه السيولة فى النقود ، وهو ما يعرف بالتفضيل النقدى ، ذلك أنه يحتفظ بالنقود لمواجهة الطوارىء وللاستثمار .

هذا وقد فصل كينز Keynes اعتبارات السيولة ودوافعها ، فأرجعها الى مجموعة من الاعتبارات النفسية والتجارية التى تدفع الأفراد الى الاحتفاظ بالنقود على ما عداها وهى :

أولا : دافع الدخل . اذ يحتفظ الفرد بالنقود للانفاق منها ولمواجهة الفترة فيما بين استلام الدخل وبين انفاقه .

ثانيا : دافع التعامل ، فقد يستهدف الاحتفاظ بالنقود تيسير الانتاج لمواجهة الفترة بين الانفاق على المشروع وبين ثمن بيع نتاج هذا المشروع .

ثالثا : دافع الاحتياط ، ومع تحقيق هذا الدافع يحتفظ الفرد بالنقود توقعا للاحتمالات التى تتطلب نفقات طارئة أو لمواجهة التزام آجل مقدر بالنقود .

رابعا : دافع المضاربة ، ويحتفظ الفرد بالنقود فى هذا الخصوص توقعا لتقلبات سعر الفائدة كما تدل على ذلك أثمان الأوراق المالية المتفاوتة الآجال .

وفى كل ذلك تعتبر النقود صلة بين الماضى والحاضر ، ووسيلة لتأمين المدخرين وقيام الاستثمار .

هذا وتستند الوظائف التى تقوم بها النقود الى القبول العام General Acceptability الذى تتمتع به ، فالنقود تقبل فى التعامل لاعتقاد الأفراد أنها تتمتع لدى كل فرد آخر بهذا القبول العام ، ولاعتقاده فى استمرارها بالتمتع بالقبول العام .

ويساعد على استقرار هذا الاعتقاد تواتر الزمن على استخدام سلعة معينة كوسيلة فى المبادلات ، وتدخل الدولة لتدعيم هذا القبول العام باعترافها

بالنقود واعلانها قبولها فى الوفاء بحقوقها من ضرائب وباخذ هذا التدخل عادة شكل قيام الدولة بسك النقود(١) .

والواقع أن مرد المسألة فى النهاية ليس هو تدخل الدولة أو غيره من العوامل ، وانما هو توافر الاعتقاد لدى الأفراد فى قبول وسيلة معينة فى المبادلات(٢) .

فاذا ما توافر للنقود القبول العام ، فان كل شخص يستطيع ويقبل أن يبادل السلع التى يعرضها للمبادلة مقابل مبلغ معين من النقود ، ومن ثم تعتبر النقود قوة شرائية عامة General Purchasing Power أى أن النقود تعطى صاحبها حقا فى الحصول على أى سلعة معروضة للتبادل ، ذلك أن أى فرد يكون على استعداد لتقبل النقود ، لشعوره بأنه يستطيع فى أى وقت يشاء أن يحولها الى أية سلعة او خدمة معروضة للتبادل اذا رغب فى الحصول عليها ، ومن هنا تعتبر النقود دينا على الاقتصاد القومى .

خصائص النقود :

رأينا ان النقود تتمتع بالقبول العام من جانب الأفراد ، وانها تستخدم لتسوية المدفوعات المؤجلة ، ولعل هذه وتلك تعتبران من خصائص النقود . ورأينا كذلك ان وظائف النقود تتمثل فى كونها وسيط للمبادلة ، ووحدة لقياس القيم ، وأخيرا أداة لاختزان هـذه القيم وعلينا أن نتعرف على اهم هـذه الوظائف سواء فى اطـار النظرية النقـدية أو السياسية النقدية ، وذلك للتوصل الى أبرز خصائص النقود(١) .

ولا تثير وظيفة النقود كمقياس للقيم مشاكل نظرية معينة ، اذ أن كل نظام اقتصادى لابد وأن يستخدم وحدات معينة لقياس هذه القيم سواء انتهت هذه الوحدات الى النقود أو لم تنته بها . ولهذا فان الموازنة تتم بين وظيفة النقود كوسيلة فى المبادلات وباعتبارها أداة لاختزان القيم .

وفى هذا المجال تبرز عدة اتجاهات فى صدد تحديد الخصائص المميزة للنقود . فثمة اتجـاه يرى أن اهم خصـائص النقود يتمثل فى أنها تقوم

---

(١) ، (٢) انظر : حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، مقدمة إلى نظرية الاقتصاد التجميعى ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧١ صفحة ٣٦

(١) انظر فى ذلك : حازم الببلاوى ، المرجع السابق ، صفحة ٢٧ ــ ٢٩ .
Douglas Fisher, Money and Banking, op. cit. P. 43.

بوظيفة الوسيط فى المبادلات ، وهو الاتجاه الذى كان سائدا فى ظل النظرية النقدية التقليدية ، كما سنرى بعد ذلك ، كما نجده فى ظل النظرية النقدية المعاصرة على يد ملتون فريدمان Milton Friedman .

وهناك اتجاه آخر يرى أهمية وظيفة مخزن القيم ، ومن ثم يقيم السياسة النقدية على أساس الاهتمام بالأصول المالية السائلة التى تعتبر الى حد كبير بديلا عن النقود .

وعليه فان الأصول السائلة Liquid Assets ، دون أن تقوم بدورها كوسيط فى المبادلات ، تعتبر بديلا عن النقود الى حد كبير ، الأمر الذى يرتكز عليه هذا الاتجاه فى جعل وظيفة النقود كأداة الاختزان القيم أبرز خصيصة فى ذات الوقت للنقود .

النقود أداة للادخار :

ولأن النقود تعتبر أداة لاختزان القيم ، فان الأفراد يعتبرونها أداة للادخار المفضلة عندهم ، ومع ذلك فان ثمة فرقا بين ادخار الأفراد للنقود فى صورة نقود ورقية وبين ادخارهم لها فى صورة ذهب أو فضة ، ويتمثل هذا الفرق فى درجة ثبات قيمة النقود أو المعادن ، وتدل الشواهد التاريخية أن المعادن النفسية أكثر ثباتا بل وأن قيمتها فى ازدياد باستمرار ، ولعل هذا يفسر ميل كثير من الأفراد الى اقتناء هذه المعادن بدلا من الاحتفاظ بالنقود الورقية .

لكن ماهو الادخار وما هو الاكتناز ؟

ويتلخص الادخار فى وضع جزء من الدخل جانبا وبصفة مؤقتة بهدف استثماره مستقبلا ، أما الاكتناز فهو الابتعاد بالنقود عن كل استعمال معين والخروج بها عن دائرة التداول .

هذا ويقاس الادخار بالفرق بين الدخل وبين ما ينفق على الاستهلاك اذا استخدم هذا الفرق بحيث يضيف ثروة جديدة الى رءوس الأموال الحقيقية القائمة فى المجتمع فى فترة زمنية معينة ، وذلك هو معنى الاستثمار .

وإذا كانت النقود تعتبر أداة للادخار فهي كذلك أداة للاكتناز فالبخيل مريض بحبها لذاتها .

تعريف النقود :

يجدر بنا الآن بعد أن عرضنا لتطور نشأة النقود ووظائفها وخصائصها أن نشير الى تعريف للنقود يحدد ما يعتبر نقودا وما يعتبر من اشباه النقود Near Money التى تقوم بوظيفة واحدة او أكثر من وظائف النقود .

ويمكن تعريف النقود بالارتكاز على وظائفها أو خصائصها السالفة الاشارة اليها ، فيمكن أن تعرف على إساس أنها أى شيء يستخدم كوسيط في التبادل وكمعيار للقيمة ، أو على اساس أنها اى شيء يلقى قبولا عاما من جانب الأفراد : ويمكن تعريف النقود من حيث قانونيتها على أنها شيء له القدرة على ابراء الذمة(١) .

وقد وفق الاقتصاديون بين التعريفين الأولين ، اذ عرفوا النقود على أساس انها شيء يستخدم عادة كوسيط فى التبادل ، وكمعيار للقيمة ، ويلقى قبولا عاما من جانب الأفراد ، ومع ذلك لم يتفق هؤلاء مع وجهة النظر القانونية فى ضرورة أن تكون للنقود القدرة على ابراء الذمة ، ذلك لأن نقود الودائع مثلا ، وقد أصبحت من أهم أنواع النقود فى العصر الحديث ، ليست لها القدرة على ذلك كما سبق أن رأينا .

وفى محاولة للتوفيق بين وجهتى النظر القانونية والاقتصادية فرق الكتاب بين لفظى عملة Currency ، ونقود Money ، فالعملة هى ماتعتبره السلطة الحاكمة نقودا ، وتضفى عليه قوة القانون صفة ابراء الذمة ، فى حين أن النقود تعتبر أكثر شمولا من ذلك فهى تشمل العملة ، كما تشمل اى شيء آخر يتراضى الناس باختيارهم على قبوله كوسيلة للتبادل وكمعيار للقيمة .

---

(١) انظر فى ذلك : محمد خليل برعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٧٧ صفحة ٣٩ ـ ٤٠

النقود فى النظم الاقتصادية المختلفة :

النقود فى الاقتصاد الرأسمالى :

تقوم الرأسمالية ، على نحو ماهو معلوم ، على أساس ملكيـة الأفراد لأدوات الانتاج ، وسيطرتهم على العمليات الانتاجية بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن ، ومن المعلوم كذلك أن الربح يمثل الفرق بين نفقات الانتاج والثمن المتحصل من بيع السلع المنتجة .

ونظرا لأن نفقات الانتاج تتمثل فى أثمان عناصر الانتاج ، وأن الايراد المتحصل من تسويق السلع المنتجة يمثل أثمان هذه السلع فى السوق ، فان رجال الأعمال يزيدون من حجم الانتاج أو يخفضونه ويتجهون به نحو هذا الفرع من الانتاج أو ذاك على ضوء ما يتوقعونه من فرق بين نفقات الانتاج وأثمان السلع فى السوق ، ومن هنا كان لحركات الأثمان دورها الفعال فى تنظيم وتوجيه الانتاج فى ظل الاقتصاد الرأسمالى .

ولأن أثمان السلع والخدمات تقوم بالنقود ، فان للنقود اذا دورها الهام فى الاقتصاد الراسمالى ، ويكفى أنها أساس جهاز الأثمان ، كما أنها تكمن خلف حجم نشاط البنوك ، ولهذا تؤدى وظائفها فى الاقتصاد الرأسمالى فى اتمام المبادلات والحساب الاقتصادى وتيسير الائتمان والادخار .

النقود والتوجيه الاقتصادى :

يعتبر التوجيه الاقتصادى شكلا من أشكال الرأسمالية حيث تتدخل معه الدولة لتوجيه النشـاط الاقتصادى وتتحكم بذلك فى تداول السـلع والخدمات .

ويصطحب التوجيه الاقتصادى بالتوجيه النقدى ، ولذلك يسمى أحيانا بادارة النقود . ويعنى ذلك أن تقوم الدولة بالتأثير على الأثمان من خلال التحكم فى النقود سواء من خلال الرقابة على السلع وعلى كميتها وعلى جودتها ، أو الرقابة على وسائل الدفع التى تقبل فى السوق من حيث كميتها ومن حيث نوعها ، وعادة ما يصطحب ذلك بنظام التسعير الجبرى المصـحوب بنظـام البطاقات .

ومع تطبيق هذين النظامين يزداد البحث فى أهمية النقود ، فالدولة تحدد أثمان السلع والخدمات ، والأفراد يلتزمون بحصص سلعية معينة ، ومن ثم فالنقود بغير البطاقة لاتشترى شيئا فى هذا الخصوص ، وهى مع البطاقة تشترى الكمية المقررة ويثور هنا سؤال عن وظيفة النقود فى ظل الرأسمالية الموجهة ؟

ان نظام التوجيه الاقتصادى وان كان يحتفظ بالنقود ، الا أنه يعدل من وظيفتها كمقياس للقيمة ، فلا يزال كيلو السكر يباع بثلاثين قرشا ، وكيلو الزيت بعشرين قرشا مثلا وهكذا .

ومع ذلك ، فان الصعوبة تثور اذا كانت السلعة تباع كمية منها بالبطاقة والكمية الأخرى منها بالسعر الحر ، أو سلعة تباع بالبطاقة وتخضع للتسعير فى نفس الوقت ، وهنا يصعب ايجاد مقياس مشترك للقيم ، ولا يبقى هنا للنقود الا وظيفتها كمقياس للقيم أى كأداة للادخار .

وتجدر الاشارة الى أن البطاقة لايمكن اعتبارها نقودا لأنها لا تعطى الفرد سوى حق مقيد فى الشراء من سلعة معينة ، ومن ثم فهى ليست سوى صك يعطى الفرد حقا فى استعمال النقود باذن من الدولة(١) .

النقود فى الاقتصاد الاشتراكى :

تسيطر الدولة ، كما هو معلوم ، على أدوات الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى ، وتعتبر تلك الخصيصة من خصائص أسلوب الانتاج فى هذا الاقتصاد .

ويأخذ الاقتصاد الاشتراكى كذلك بميكانيزم الخطة التى تعتبر خصيصة ثانية من خصائص هذا الاقتصاد .

وفى الاقتصاد الاشتراكى تتداول النقود بين الأفراد كما تتداول الشيكات والكمبيالات في المعاملات الكبيرة بين مشروعات الدولة ، ومن ثم فلا تأثير للنقود على الأسعار فى هذه المعاملات ، ذلك أن حركة الأسعار لاتتحدد بالعرض والطلب ، وحجم الانتاج لايتأثر بحركة الأسعار وبالتالى بتوقعات

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٤٥ ـ ٤٦ .

الربح ، فالاقتصاد تحكمه خطة شاملة تضعها الدولة ، ومن ثم فخطة الانتاج أساس النظام النقدى . وعلى هذا الأساس ، فان الدولة تقوم بتحديد كمية النقد المطلوبة وتصمم توزيعها بعد أن تكون خططت الانتاج ، والسؤال الذى يثور الآن هو عن وظيفة النقود فى الاقتصاد الاشتراكى ؟

يمكن تحديد وظيفة النقود فى هذا الاقتصاد كما يلى(١) :

أولا : تعتبر النقود أداة للتداول بين الأفراد ، ولكنها لاتقوم بهذه الوظيفة كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى لأن فكرة المنفعة أو قيمة الاستعمال هى التى تسود فى الاقتصاد الاشتراكى فى حين تسود فكرة قيمة المبادلة فىالاقتصاد الرأسمالى . فليس لأسعار السلع علاقة ضرورية بعدد ساعات العمل اللازمة لانتاجها ، كما أن أجر العامل لا يتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لكفاية حاجاته فحسب ، فلا تزال السلع تشترى بالنقود ، كما أن الأجورتدفع بالنقود ، وانما تستخدم النقود فى الحالتين لا كواسطة لمبادلة سلع من مالك لآخر وانما كوسيلة لتوزيع المنتجات التى أعدت للتوزيع لا للبيع فى سوق بثمن يتحدد بقيمة المبادلة وبالعلاقة بين العرض والطلب ، ومن ثم يوجد فرق جوهرى بين قانون القيمة فى المجتمع الاشتراكى وبينه فى المجتمع الرأسمالى .

ثانيا : تبدو النقود فى الاقتصاد الاشتراكى كأداة للمحاسبة ، ولكنها لا تؤدى هذه الوظيفة كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى ، فليس الغرض من الحساب هو تحديد الربح المتوقع ، وانما تستعمل النقود للمعاملات الكبيرة كبيع يتم بين مشروعات الدولة ، ويتخذ هذا البيع هنا صورة الشيكات والكمبيالات ، والغرض من ذلك هو التأكد من كفاءة المشروع ، ولهذا تكون النقود أداة لضبط كفاءة المشروع ، أى أداة لانتاج أقصى ناتج ممكن بأقل جهد بشرى ممكن .

ثالثا : قد تكون النقود فى الاقتصاد الاشتراكى أداة توفير ، ولكنها لاتقوم فى هذا الاقتصاد مطلقا بوظيفة الاستثمار ، فلا يمكن للفرد أن يصبح

---

(١) انظر : المرجع السابق ، صفحة ٤٧ - ٤٨

رأسماليا بشراء وسائل للانتاج ، ولا يمكن للنقود أن تلد نقودا عن طريق الائتمان ، وانما يمكن للفرد أن يشترى سندا من سندات الدولة ويحصل عنه فائدة . وتكمن أهمية هذا التوظيف فى أن الدولة تعطى أجورا معينة ، فمن كانت حاجته كبيرة أنفق كل دخله ، ومن كان غير ذلك استطاع أن يعيد الزيادة فى دخله الى الدولة ليزداد بها الانتاج فالنقود هنا جزء من خطة التوزيع ، أما الفائدة فتدفع لحث الأفراد على اعادة الفائض عن حاجتهم الى الدولة .

وعلى هذا الأساس تكون النقود أداة ادخار واستثمار فى يد الدولة الاشتراكية نفسها ودون غيرها ، وهى أى النقود قبل ذلك كله أداة اقتصادية فى يد الدولة تباشر بها رقابتها على الانتاج وعلى توزيع المنتجات .

تلك هى وظائف النقود وخصائصها ودورها فى النظم الاقتصادية المختلفة ، وسنشير الى قيمة النقود ومستوى الأثمان فى الفصل الثالث .

الفصل الثالث

قيمة النقود ومستوى الأثمان

ينصرف معنى قيمة النقود فى هذا المجال الى قوتها الشرائية على سائر السلع والخدمات ، ومن ثم فالمقصود بقيمة النقود هو قيمة أى سلعة أو خدمة فى السوق ، أى القوة الشرائية للنقود فى المبادلة بالسلع والخدمات المختلفة •

كما قد ينصرف معنى قيمة النقود من ناحية ثانية الى قوتها الشرائية بالنسبة للذهب ، أى مقدار ما تساويه وحدة النقد من الذهب ، وذلك على نحو ما سنشير اليه تفصيلا عند دراسة القاعدة النقدية فى الفصل الرابع من هذا الباب بعنوان : النظام النقدى •

وأخيرا قد يراد بقيمة النقود قيمتها الخارجية ، أى نسبة مبادلة العملة الوطنية بغيرها من العملات الأجنبية ، ويعرف ذلك اصطلاحا بسعر الصرف ، ومجال دراسة هذا الموضوع هو العلاقات الاقتصادية الدولية •

ومن الملاحظ أن النقود ـ كظاهرة اجتماعية ـ ترتبط ـ كما رأينا ـ بتطور اقتصاد المبادلة أى اقتصاد السوق ، ويعنى ذلك أن معالجة النقود من خلال علاقات المبادلة ، تفرض علينا ان نوضح أبعاد علاقة قيمة النقود والأثمان بنظرية القيمة ، اى علاقة قيمة النقود بالمتغير الحقيقى الذى يتمثل فى السلع والخدمات ، وبمعنى آخر قدرة النقود على التحول الى سلع وخدمات من خلال الأثمان •

وتثور ـ من ناحية أخرى ـ بعض التساؤلات حول قيمة النقود وعلاقتها بالأثمان ، أبرزها كيفية قياس تقلبات قيمة النقود ، وعلاقة تقلبات هذه القيمة بالتضخم •

وعليه فانه يمكن أن نجمع شتات هذه النقاط جميعها فى المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : من نظرية القيمة الى قيمة النقود والأثمان •

المبحث الثانى : قياس تقلبات قيمة النقود •

المبحث الثالث : تقلبات قيمة النقود وعلاقتها بالتضخم •

المبحث الأول

من نظرية القيمة الى قيمة النقود والأثمان(١)

ترتبط قيمة النقود بقدرتها على التحول الى سلع وخدمات ، ويتم هذا التحول من خلال الأثمان ، فثمن سلعة معينة ليس الا عدد وحدات النقد اللازمة للحصول على هذه السلعة ، ولهذا فان الثمن هو التعبير النقدي للسلعة أو الخدمة ، وعلى هذا الأساس فان القرارات الاقتصادية ، فى اقتصاد السوق ، تتخذ على أساس الأثمان التى تحدد نمط استخدام الموارد الاقتصادية ، ونوع وقدر السلع التى يتم انتاجها فى فترة انتاجية معينة ، وبالتالى نوع ومدى الحاجات التى يمكن اشباعها فى هذه الفترة . ومن هنا كانت مشكلة الثمن مشكلة جوهرية وضرورية لفهم أداء النظام الاقتصادى .

ولكى يمكن التوصل الى قيمة النقود من خلال تطور نظرية القيمة ، فانه لابد وان نعرض بايجاز للمحاولات المختلفة من جانب المدارس الفكرية التى ربطت بين قيمة السلع والخدمات وقيمة النقود .

(١) المدرسة التقليدية :

تهتم المدرسة التقليدية بجانب العرض عند تحديد قيمة الأشياء ، على أساس أن العرض هو المتغير المحدد أساسا للثمن ، فثمن السلعة يتحدد بنفقة الانتاج عند مرحلة الانتاج من ناحية ، والندرة أو الكمية المعروضة من هذا الانتاج فى التداول من ناحية ثانية .

واذا كانت النقود الآن يغلب عليها طابع النقود الورقية ، وبالتالى فان نفقة انتاجها محدودة ، بعكس النقود المعدنية ، فان ندرة النقود أى الكمية المعروضة منها تظل المعيار الأساسى لقيمة النقود ، اذ كلما ازدادت كميتها انخفضت قيمتها والعكس صحيح .

---

(١) انظر فى ذلك أساسا : ـ محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد النقدى ، المرجع السابق ، صفحة ٤٦ وما بعدها .

ـ مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى ، المرجع السابق ، صفحة ٤٣٥ وما بعدها .

ومن ناحية ثالثة ، فان زيادة عرض النقود يؤدى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، فتنخفض قيمة النقود أى قوتها الشرائية ، ومن ثم فان معيار الندرة ينطبق على النقود عبر تاريخها ، ويؤثر على قيمتها سواء فى جانب العرض أو جانب الطلب .

(٢) التحليل الاشتراكى :

على أنه لكى يمكن التوصل الى مفهوم النقود بدلا من القيمة وطبقا لنظرية قيمة العمل أو التحليل الاشتراكى ، فانه لابد أولا من طرح مشكلة القيمة طرحا سليما ، ثم رسم الخطوط العريضة لنظرية القيمة(١) ، ذلك أن طرح مشكلة القيمة يعنى البحث عن أساس لتنظيم الانتاج وتوزيع الناتج فى المجتمع فى ظل انتاج المبادلة . فالمجتمع البدائى لا يعرف الا صورة بدائية من تقسيم العمل ، ومن ثم ينتج فائضا اقتصاديا محدودا . والواقع أن تقسيم العمل لم يعرف لدى الشعوب البدائية التى يعمل جميع أفرادها من أجل الطعام لندرته لديهم ، بعكس الشعوب التى لديها فائض غذائى منتظم ، فانها وجدت طريقها الى تقسيم العمل .

ويعنى تقسيم العمل التخصص ، والتخصص يؤدى الى زيادة الانتاجية أى انتاج نفس الكمية من الناتج بجهد أقل ، ومن ثم فهو خطوة تنظيمية فى سبيل تقليل الجهد اللازم للحصول على ناتج معين .

ومع ذلك فان تقسيم العمل هذا يفترض ارتفاع الانتاجية فى النشاط الانتاجى للمواد الغذائية لدرجة تسمح باعاشة ليس فقط من ينتجون هذه المواد ، وانما كذلك من يقومون بانتاج منتجات أخرى غير المواد الغذائية . ووجود الفائض يعنى امكانية أن يعيش بعض الأفراد فى الجماعة دون أن يسهموا فى عملية الانتاج ، ولا يتأتى لهم ذلك الا عن طريق تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة ، حتى نتوصل الى وضع يقوم فيه بالانتاج وحدات مستقلة تمتلك وسائل انتاجها ، وينتج كل منها سلعة تتخلى عنها أو جزء منها لتحصل على ما هو لازم لاشباع حاجاتها ولتجدد الانتاج فى الفترة

---

(١) انظر : محمد دويدار ، المرجع السابق ، صفحة ٤٨ وما بعدها .

التالية : فالعمل داخل كل وحدة من العمل الاجتماعى وهو يكتسب صفته من خلال المبادلة حيث يوضع نتاج هذا العمل ، السلعة ، تحت تصرف أفراد المجتمع لاستعماله .

ويتزايد انتاج المبادلة بتطور التجارة تطورا يخلق سوقا متسعة ليصبح هو الظاهرة السائدة فى المجتمع وان كان ذلك لا يعنى عدم وجود حرفيين خاصة فى الريف يملكون وسائل الانتاج ويقومون بانتاج المبادلة البسيط حيث يتخلون عن هذا الناتج فى مقابل الحصول من خلال التبادل ، على ما هو لازم لاستعمالهم فى الاستهلاك أو فى الانتاج .

ويعنى هذا وذاك أن المنتج لم يعد يعيش على ناتج عمله ، وانما على عمله ، اذ عن طريقه ينتج السلعة التى يبادلها بما هو لازم لحياته ، ومن ثم يكون العمل هو معيار تحقيق التكافؤ فى التبادل ، وهو ضرورى لاستمرار المنتجين فى عملية الانتاج وفى استمرارهم لتطوير قواهم الانتاجية . وعليه يكون هذا المعيار أى العمل أساس تنظيم المبادلة .

وتكتسب السلعة ، الى جانب صلاحيتها لان تشبع حاجة معينة أى قيمة استعمال ، خصيصة تجعلها قابلة لأن تكون محلا للمبادلة ، أى قيمة مبادلة أو قيمة ، فللسلعة اذا قيمة استعمال وقيمة . ومنذ أن يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا ، اذ يصبح لها قيمة اى قابلية لأن تكون محلا للمبادلة بين أفراد المجتمع ، الى جانب قيمة الاستعمال . وهنا تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة ، فلكى يمكن للسلعة أن تكون محلا للمبادلة لابد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية اى ان تكون نافعة اجتماعيا .

وفى اقتصاد المبادلة تكون للسلعة فى ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة ولكن احدهما نقيض الآخر ، فاستعمال السلعة كقيمة استعمال كالاستعمال الخاص يقتضى استبعاد هذه القيمة عن امكانية استخدامها كقيمة مبادلة ، والعكس فى حالة استخدامها كقيمة مبادلة ، فان ذلك يفترض استبعادها كقيمة استعمال .

هذا وتتقابل السلع فى السوق ، وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، وهو ما يعنى التجريد من قيم استعمالها فى التبادل ، اذ تتقابل

كقيم ، فالقيمة أي قيمة المبادلة لا تظهر الا عند التبادل ، أى تعبر عن نفسها عند التبادل ، أى نسبة تبادل سلعة بسلعة ، أى نسبة تبادل قيمتين أو أكثر .

واذا كان انتاج السلعة يتعين معــه بذل كمية من العمل الاجتماعى ، فان الشخص الذى ينتج لاستعماله المباشر انما ينتج ناتجا لا سلعة حيث يقوم باشباع حاجته وليس لاشباع حاجة اجتماعية أى نافعة للآخرين .

وعلى هذا الأساس فان قيم السـلع تتمثل فى العمل الاجتماعى النافع للآخرين ، ولا تختلف السلع فى ذلك الا باختلاف كمية هذا العمل بين سلعة وأخرى .

وتتحدد القيمة اذا بالوقت اللازم لانتاجها أى بعدد ساعات العمل اللازم لانتاجها مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل فى انتاجها من وسائل انتاج ، أى بعـدد سـاعات العمل الحر والمخزون اللازم اجتماعيا لانتـاج السلعة .

وتختلف القيمة باختلاف كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلعة حيث تتـوقف كمية العمل هـذه على الشروط الطبيعية للعملية الانتاجيـة كخصوبة الأرض وملاءمة المناخ ، كما تتوقف على تطور القوى الاجتماعية للعمل أى الزيادة فى انتاجية العمل ، فتطبيق المبادىء العملية على مشكلات الانتاج المـادى تؤدي فى النهاية الى زيادة الانتاجية .

وتقاس كمية العمل بالمدة ، ولأننا نعمل فى ظل نظام اقتصادى ونقدى فليس هناك ما يمنع من اعطاء هذه الوحـدات قيمة عامة ممثلة فى وحدات النقد ، ومن ثم تصبح النقود مجرد أدوات فنية للقياس والتجميع الحسابى لقيم العمل ، ولأنها لا تتمتع بقيمة ذاتية منفصلة عن قيمة الأشياء ، فانها لن تكون موضوعا لطلب وعرض خاصة بها .

(٣) المدرسة الحدية :

أما المدرسة الحدية Marginal School فهى تعتبر أن السلعة لا تطلب لصفات كامنة فيها ومهما كانت كمية العمل المبذولة فى انتاجها أو نفقة انتاجها ، وانما تطلب لأنها تولد منفعة للمستهلك ، حيث على أساسها يتحدد

سلوك المستهلك ، ومن هنا فان المنفعة هى التى تولد القيمة للسلعة ، وعليه فان قيمة المبادلة تستمد من قيمة الاستعمال • ومع أن المدرسة الحدية لم تهمل العناصر الموضوعية فى السلعة مثل نفقة الانتاج وغيرها ، فانها ترد قيمة السلعة الى الأهمية أو التقرير الشخصى من جانب المستهلك لهذه النتيجة •

وينطبق هذا المبدأ على النقود • ذلك أنه ولو أن النقود تصدر من جانب الدولة ، وتتأثر بالكميات الكلية من الادخار والاستهلاك والاستثمار وغيرها ، فانها لا تصبح حقائق ملموسة الا من خلال التقديرات والقرارات الشخصية للمنتجين والمستهلكين(١) •

والواقع أن التحليل الحدى الذى يرتكز على التقدير الشخصى للمستهلك يصطدم باعتبارات مختلفة ، منها أن النقود — على حد شومبيتر — ارتبطت عمليا بسلع مختلفة ، ولكنها أبدا لم تكن سلعة ، ولأن المقصود بالنقود هو القوة الشرائية ، أى القدرة على التحول الى سلع وخدمات ، وليست قيمتها الشخصية ، وأخيرا لأن النقود لا يتصور أن تكون لها قيمة استعمال الا لأن لها قيمة مبادلة ، اذ تستخلص قيمة المبادلة من قيمة الاستعمال بالنسبة للسلع الاستهلاكية ومن قيمة استعمال نواتجها بالنسبة للسلع الانتاجية •

وعلى هذا الأساس رفض بعض الكتاب الحديين تطبيق الأفكار الحدية على قيمة النقود من أمثال فيكسل ، واندرسون ، وهولتروب(٢) •

ونشير بعد ذلك الى امكانية قياس تقلبات قيمة النقود وذلك فى المبحث الثانى من هذا الفصل •

---

(١) ، (٢) انظر فى تفصيل ذلك : مصطفى رشدى ، المرجع السابق ، صفحة ٤٤٩ — ٤٥٢ •

المبحث الثانى

قياس تقلبات قيمة النقود

قيمة النقود :

لكل سلعة قيمتان ، قيمة استعمال وقيمة مبادلة ، وتعبر قيمة الاستعمال عن صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، بينما تعبر قيمة المبادلة عن صلاحية السلعة لأن تكون محلا للمبادلة . وليس للنقود الا قيمة واحدة هى قيمة المبادلة لأنها بذاتها عديمة الاستعمال أو عديمة المنفعة ، فالعبرة بقوتها الشرائية أى بمقدار ما تشتريه من السلع والخدمات الصالحة للاستهلاك .

الارتباط العكسى بين قيمة النقود ومستوى الأسعار :

ان ارتفاع الأسعار يضعف من القوة الشرائية للنقود ، ولهذا ينقص من كمية ما تشترى من سلع وخدمات ، أما انخفاض الأسعار فيزيد من هذه القوة ومن ثم يزيد من كمية ما تشترى من هذه السلع وتلك الخدمات . ومحصلة ذلك أن قيمة النقود على عكس حركة الأسعار ، أى أن هناك ارتباطا عكسيا بين قيمة النقود ومستوى الأسعار ، بل ان قيمة النقود ليست فى الواقع سوى مقلوب مستوى الأسعار(١) ، فاذا ارتفع مستوى الأسعار الى الضعف كان معنى ذلك انخفاض قيمة النقود الى النصف ، واذا انخفض مستوى الأسعار بمقدار ٥٠٪ كان معنى ذلك ارتفاع قيمة النقود بمقدار ١٠٠٪ ، وهنا لا يجوز أن ينظر الى ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود أو الى انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود على أن

---

(١) يعرف مقلوب أى عدد بانه خارج قسمة الواحد الصحيح على العدد ، فمقلوب العدد ١٠ هو $\frac{١}{١٠}$ ، واذا كان العدد كسرا حصلنا على مقلوبه بقلب الكسر ، اى أن مقلوب الكسر $\frac{١}{١٠}$ يساوى ١٠

احداهما سبب للأخرى لأنهما فى الواقع شيء واحد وان اختلف المسمى باختلاف النظرة اليه(١) ٠

قياس تقلبات قيمة النقود :

يمكن قياس التغير فى قيمة النقود عن طريق متابعة التغير فى مستوى الأسعار العام خاصة وأن الأسعار تنزع الى التوافق فى الاتجاه ، فاذا اتضح لنا من مقارنة أسعار السلع الممثلة فى تاريخ معين بأسعارها فى تاريخ سابق أن معظم الأرقام النسبية لأسعار هذه السلع قد ارتفعت ، جاز لنا القول بارتفاع مستوى الأسعار ، والعكس صحيح ٠ ويعرف المتوسط الحسابى لمجموعة من أسعار السلع والخدمات باصطلاح الرقم القياسى للأسعار Index Number ، وهو بمعنى آخر ملخص للتغير النسبى فى أسعار مجموعة معينة من السلع يطمئن الباحث الى صدق تمثيلها لمستوى الأسعار(٢) ٠

هذا وقد وجد الاقتصاديون فى الأرقام القياسية أداة علمية ملاءمة لقياس تقلبات قيمة النقود ، وان كانت الأرقام القياسية لا تستعمل اليوم فقط فى التعبير عن القوة الشرائية للنقود ، وانما تنسحب على الكثير من ميادين العلم ، ذلك أنها تستخدم فى قياس حركات السكان ، وتغيرات الأنتاج والاستهلاك ٠٠٠ الخ ٠

ولما كانت القوة الشرائية للنقود بمثابة مقلوب مستوى الأسعار ، فانه فى الامكان الحصول على الأرقام القياسية للقوة الشرائية بقلب الرقم القياسى الذى يمثل مستوى الأسعار ، فاذا كان الرقم القياسى الذى يمثل مستوى الأسعار قد ارتفع فى سنة معينة الى ثلاثة أمثال قيمته فى سنة الأساس ، فان ذلك يعنى هبوط القوة الشرائية للنقود الى الثلث وهكذا ٠

---

(١) انظر : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ، صفحة ٨٤ ـ ٨٥

(٢) انظر : المرجع السابق ، صفحة ٨٧

تحضير الأرقام القياسية للأسعار :

يمكن تحضير الأرقام القياسية للأسعار على ضوء الخطوات التالية(١) :

١ ـ تحديد الغرض من وضع الأرقام القياسية ، وهو هنا قياس التغير في قيمة النقود .

٢ ـ تحديد التاريخ الأساسى الذى يقاس التغير بالنسبة اليه ، ويكون عادة سنة معينة تسمى بنسبة الأساس ، وتتميز باستقرار الحياة فيها نسبيا .

٣ ـ تحديد الأسعار التى يقاس التغير فيها من سنة الأساس الى السنة موضوع البحث ، وهى هنا أسعار كل السلع والخدمات الداخلة فى الاستهلاك النهائى .

٤ ـ تحديد المستوى العام للأسعار عن طريق الجمع بين الأسعار المختلفة ، واستخلاص الاتجاه الموحد والحركة العامة بينها .

هذا ويمكن تحديد المستوى العام للأسعار ، على ضوء ذلك ، بعدة طرق منها :

١ ـ الوسط الحسابى للمناسيب .

٢ ـ الوسط الهندسى للمناسيب .

٣ ـ الوسط التوافقى للمناسيب .

٤ ـ وسيط المناسيب .

٥ ـ رقم قياس تجمعى نحصل عليه بقسمة حاصل جمع الأسعار المقارنة فى صورتها الأصلية على حاصل جمع الأسعار الأساسية(٢) .

وتجدر الاشارة الى أن الكثير من الاحصائيين يفضلون استخدام لفظ

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٣٣١ ـ ٣٣٢

ـ نادية مكارى جرجس ، الأرقام القياسية واستخدامها فى الدراسات الاقتصادية ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧١

(٢) لا يخلو أى كتاب فى علم الاحصاء من شرح مستفيض لهذه الطرق فى قياس المستوى العام للأسعار .

« منسوب » للدلالة على نسبة ظاهرة مركبة تتكون من مجموعة من المفردات ، فالقول مثلا بأن الرقم القياسى للأسعار فى سنة معينة هو ١٥٠٪ ، فان ذلك يعنى أن المتوسط العام لأسعار جميع السلع قد ارتفع .

ويمكن أن نكتفى فى هذا المجال بطريقة واحدة لتحديد المستوى العام للأسعار هى طريقة الوسط الحسابى البسيط للمناسيب .

ونبدأ أولا بتحديد الرقم القياسى لسلعة واحدة حيث يكفى أن نقارن الأسعار فى سنة المقارنة بالأسعار فى سنة الأساس للحصول على الرقم القياسى لهذه السلعة وفقا للمعادلة الآتية :

$$\text{الرقم القياسى} = \frac{\text{السعر سنة المقارنة}}{\text{السعر فى سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

وعلى هذا الأساس يمكن الحصول على الرقم القياسى لتطور سعر سلعة معينة خلال فترة زمنية كما يلى :

جدول رقم (١)

الرقم القياسى لتطور سعر سلعة معينة

(١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة	السعر	الرقم القياسى
١٩٨٠	١٠	١٠٠٪
١٩٨١	١٢	١٢٠٪
١٩٨٢	١٥	١٥٠٪
١٩٨٣	٢٠	٢٠٠٪

وبتعميم الطريقة السابقة يمكن تركيب رقم قياسى لمجموعة من السلع عن طريق الحصول على متوسط الأسعار النسبية لكل سلعة ثم تلخيصها فى رقم واحد .

فاذا فرضنا أن لدينا أسعارا لثلاثة سلع هى أ ، ب ، ج والمطلوب معرفة الرقم القياسى البسيط لأسعارها فى عام ١٩٨١ مقارنا بعام ١٩٨٠ الذى

يتخذ كسنة أساس ، فاننا نستطيع أن نتوصل الى الرقم القياسى للأسعار كما يلى :

جدول رقم (٢)
الرقم القياسى لأسعار ثلاثة سلع
(١٩٨٠ = ١٠٠)

السلعة	السعر فى سنة الأساس ١٩٨٠	السعر فى سنة المقارنة ١٩٨١	مناسيب الأسعار
ا	١٠	٢	١٢٠ ٪
ب	٥	٨	١٦٠
ج	٨	١٠	١٢٥ ٪

$$\text{ويكون الرقم القياسى البسيط} = \frac{\text{مجموع المناسيب}}{\text{عدد السلع}}$$

$$= \frac{١٢٠ + ١٦٠ + ١٢٥}{٣} = ١٣٥\%$$

ومؤدى ذلك أن أسعار هذه المجموعة من السلع ارتفع بواقع ٣٥ ٪ عام ١٩٨١ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٠

الأرقام القياسية للأسعار فى مصر :

يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر بنشر عدة أرقام قياسية ، ونشير فيما يلى الى اتجاهات الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، والأرقام القياسية لأسعار المستهلكين باعتبارها الوسيلة العلمية التى تترجم اتجاهات المستوى العام للأسعار ومؤشرا لتطور قيمة النقود وخاصة فى فترات التضخم .

(أ) الرقم القياس لأسعار الجملة :

بدىء فى اصدار هذا الرقم عام ١٩١٤ وعدل فى عامى ١٩٣٥ ، ١٩٣٩، وبسبب بعد سنة الأساس ، قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء باصدار سلسلة من أرقام الجملة لسنة اساس قريبة هى ٥٩/١٩٦٠ وهى

سنة الأساس لخطة التنمية وقتذاك ، وفى عام ١٩٧٠ قام نفس الجهاز بتركيب سلسلة جديدة من الأرقام القياسية لأسعار الجملة على أساس متوسط أسعار السنة المالية ١٩٦٦/٦٥(١) .

وتتميز هذه السلسلة باتخاذ فترة أساس قريبة ، فضلا عن اتساع درجة شمول الاطار السلعى ، الأمر الذى يجعلها أكثر تمثيلا لاتجاهات الأسعار وتسمح باجراء تقسيمات جديدة للسلع تخدم الأغراض الاقتصادية المختلفة .

هذا وتمثل الأرقام الجديدة الجمهورية ككل دون التقيد بنطاق جغرافى معين (أى بالريف والحضر على النحو الذى اتبع فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين) .

وقد اختيرت السلع ذات الوزن الكبير بالاضافة الى السلع التى لها أهمية خاصة ، كما روعى أن تكون أسعار السلع المختارة (٤٤٠ سلعة) ممثلة لمختلف اتجاهات الأسعار .

ولكى نقف على تحركات الأسعار ، فانه يمكننا الاطلاع على اتجاهات أسعار الجملة فى المدة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٣/١٩٨٢ وذلك على أساس متوسط أسعار السنة المالية ١٦٦٦/٦٥

جدول رقم (٣)

الأرقام القياسية لأسعار الجملة

(١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠)

السنة	الرقم العام
١٩٧٧	١٩٦,٩
١٩٧٨	٢١٨,١
١٩٧٩	٢٤٩,٤
١٩٨١/٨٠	٢٩١,٦
٩٨٢/٨١	٣٣١,٨
١٩٨٣/٨٢	٣٧٧,٢(٢)

المصدر : البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون العدد الرابع ، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية فى مصر .

(١) انظر : نبيل الروبى ، محاضرات فى اقتصاديات النقود ، ١٩٨٢ صفحة ٨٩ وما بعدها .

(٢) مارس ١٩٨٣

ويتضح من الجدول السابق أن الرقم القياس لأسعار الجملة قد سجل ارتفاع مستمرا خلال سنوات الفترة . وقد اتخذت هذه الزيادة صورة حادة فى السنوات الأخيرة من الفترة على وجه الخصوص رغم أن هذه الأرقام قد لا تعبر تعبيرا صادقا عن حجم التضخم لاستناد بعض هذه الأرقام على الأسعار الرسمية ، فاذا ما كانت هذه الأرقام تغطى عددا محدودا من السلع والخدمات التى تخضع أسعارها للتحديد الحكومى أصبح من المتوقع أن تظهر هذه الأرقام درجة ملحوظة من الاستقرار رغم الزيادة المطردة فيها .

(ب) الرقم القياسى لأسعار المستهلكين (التجزئة) :

أنشىء الرقم القياسى لأسعار التجزئة أو أسعار المستهلكين أو نفقات المعيشة عام ١٩٢٠ وأعيد النظر فيه عام ١٩٣٩ ، وقد تعرض هذا الرقم الى انتقادات كثيرة ، فقد كانت العينة التى استخدمت لدراسة النمط الاستهلاكى عينة صغيرة من الأسر فى المدن الكبيرة فقط خلال شهر واحد ، كما أن الأسعار التى تستخدم هى الأسعار الرسمية وليست الأسعار الواقعية للسلع والخدمات ، وبالاضافة الى ذلك فان ثمة تغيرات كثيرة حدثت فى المجتمع وأثرت بالتالى فى نمط الاستهلاك منذ عام ١٩٣٩ ، الأمر الذى جعله محدود الدلالة على نفقات المعيشة .

ولهذا قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتركيب رقم قياسى جديد يتخذ متوسطات أسعار السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ كأساس ويستخدم أوزانا مستخرجة من بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٦٥/٦٤ لكونها تعبر عن انماط الاستهلاك المختلفة .

وفضلا عن ذلك فقد اتسع نطاق الرقم الجديد فشمل احدى عشرة مدينة ، كما اتسعت درجة شمول الاطار السلعى بحيث أصبح أكثر تمثيلا لأبواب الاستهلاك ، بالاضافة الى تكوين رقم مستقل لكل من الحضر والريف نظرا لاختلاف الأذواق والانماط الاستهلاكية فيهما . وقد احتوى رقم الحضر على ٢٤٥سلعة وخدمة ، بينما احتوى رقم الريف على ١٣٥ سلعة وخدمة .

ويمكن استجلاء اتجاهات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى كل من الحضر والريف فى مصر كما يلى على التوالى فى الجدولين (٤) ، (٥) :

جدول رقم (٤)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

(فى الحضر)

(١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠)

السنة	الرقم العام
١٩٧٧	١٨٥,١
١٩٧٨	٢٠٥,٦
١٩٧٩	٢٢٦,٠
١٩٨١/٨٠	٢٨٨,٩
١٩٨٢/٨١	٣٢١,٦
١٩٨٣/٧٢	٤٢٢,٦ (١)

ـ المصدر السابق .

(١) يونيو ١٩٨٣

جدول رقم (٥)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

(في الريف)

(١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠)

السنة	الرقم العام
١٩٧٧	٢٠٦٫٧
١٩٧٨	٢٣٤٫٢
١٩٧٩	٢٤٨٫٧
١٩٨١/٨٠	٣٣١٫٨
١٩٨٢/٨١	٣٧٦٫٨
١٩٨٣/٨٢	٥٢٠٫١ [١]

ـ المصدر السابق .

ويضح من الجدول رقم (٤) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين قد ارتفع في الحضر ارتفاعا ملموساً خلال الفترة حيث كان الرقم خلال عام ١٩٧٧ أي في بداية الفترة ١٨٥ر١ ارتفع في عام ١٩٨٣/٨٢ أي في نهاية الفترة (يونيو ١٩٨٣) الى ٤٢٢ر٦ فضلا عن أن العام الأخير قد سجل زيادة ملحوظة بلغت ١٠١ نقطة عن عام ١٩٨٢/٨١ الأمر الذي يدل على تزايد الضغوط التضخمية .

كما يتضح من الجدول رقم (٣) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين قد ارتفع في الريف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة محل الدراسة حيث أن الرقم كان ٢٠٦ر٧ ارتفع الى ٥٢٠ر١ في نهاية نفس الفترة وبنفس الوضع كان

(١) مايو ١٩٨٣

العام الأخير قد سجل زيادة ملموسة ومتحسسة عن العام السابق حيث بلغت هذه الزيادة ٧ر١٥٦ نقطة .

ويكشف ذلك أن معدل زيادة الأسعار فى ريف مصر يزداد بدرجة أكبر عنها فى الحضر ، ويعنى ذلك أن سكان الريف يتحملون بنسبة أكبر وطأة الضغوط التضخمية(١) .

حجية الأرقام القياسية :

تلك فكرة موجزة عن الأرقام القياسية ، ومع ذلك فان ثمة ملاحظات على حجيتها يمكن ايجازها فيما يلى(٢) :

أولا : يكون اختيار الفترة للحصول على المستوى العام للأسعار اختيارا تحكميا ، الأمر الذى قد يؤثر على النتيجة .

ثانيا : هذا المستوى العام للأسعار هو فى الواقع نوع من أنواع متوسطات الأسعار يخفى درجة التفاوت فى حركات الأسعار ، فضلا عن أن هذه المتوسطات لاتراعى التغيرات فى تفضيلات المستهلك ، وفى نوعية السلع خاصة مع عدم تماثلها والاختلاف فى درجة جودتها .

ثالثا : تعنى قيمة النقود قوتها الشرائية بالنسبة لجميع السلع والخدمات الداخلة فى الاستهلاك النهائى . ولهذا فلا يعنينا من الأرقام القياسية سوى تلك التى تدل على تقلبات القوة الشرائية للمستهلكين فى أسواق التجزئة لا الجملة وهو ما يسمى بالأرقام القياسية لأسعار التجزئة أو نفقات المعيشة ، وهو ما سبق أن أشرنا اليه بالنسبة لمصر .

---

(١) راجع ، نبيل الروبى ، المرجع السابق ، صفحة ١١١

(٢) انظر : فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، صفحة ٣٢٣ — ٣٣٤

ـ محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٥ — ١٠٨

R. J. Ball. Inflation and the Theory of Money, Allen and Unwin, 1964 PP. 15-18.

رابعا : تدل الأرقام القياسية لأسعار التجزئة ، ككل الأرقام القياسية ، على نتائج تقريبية عن التغير النسبى فى مستوى الأسعار محل القياس ومن ثم يجب أن تؤخذ هذه الأرقام بحدودها فى هذا الخصوص .

ونشير بعد ذلك الى تقلبات قيمة النقود وعلاقتها بالتضخم فى المبحث الثالث .

المبحث الثالث

تقلبات قيمة النقود وعلاقتها بالتضخم(١)

تتعرض الدول على اختلاف هياكلها الاقتصادية للتضخم لدرجة أصبح معيا لصيقا بالحياة الاقتصادية والاجتماعية .

مفهوم التضخم :

قد يقصد بالتضخم أن تصدر الدولة كميات متزايدة من النقود الورقية التى تغطى بها جانبا من نفقاتها العامة ، ولن نعرض لهذا المعنى فى هذا الخصوص .

وقد يقصد بالتضخم ارتفاع متواصل فى الأثمان بسبب زيادة الطلب الكلى على السلع عن عرضها الكلى ، ومع ارتفاع الأثمان نتيجة لزيادة الطلب أى زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات ، فان قيمة النقود تتدهور ويسود التضخم .

ومع ذلك ، فان الجانب النقدى وحده لا يكفى لتحديد مفهوم التضخم ، لأن التضخم قد يحدث نتيجة لعوامل نفسية واجتماعية كذلك .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :

- مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى ، المرجع السابق ، صفحة ٥٢٦ وما بعدها .

- نبيل الروبى ، التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، ودراسة تطبيقه للاقتصاد المصرى ، رسالة دكتوراه مقدمة الى مكتبة الحقوق بجامعة الاسكندرية ١٩٧٣

- رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر اسبابها ونتائجها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠

وقد تعرضت فكرة اعتماد التضخم على ارتفاع مستوى الأسعار الى النقد لأنها تثير موضوعات كثيرة ، فما هو المقصود مثلا بارتفاع الأسعار ؟ وهل كل زيادة فى الأثمان أو الأسعار تعتبر دليلا على التضخم ؟ وما هى الأسعار التى تستخدم وكيف يجمع بعضها الى بعض ؟ ، وكيف يمكن الوصول الى الرقم القياسى الأمثل ؟

وحتى اذا تم التغاضى عن محدودية حجية الأرقام القياسية ، فان ثمة صعوبات أخرى تنشأ فى هذا الخصوص ، فقد تمنع الرقابة الحكومية أو الاتفاقات الخاصة من أن يمارس فائض الطلب أثره الكامل على الأثمان فضلا عن أن مقارنات الأسعار قد تختلف من بلد الى أخر •

وعلى هذا الأساس لايكون دقيقا أن نعتبر التضخم مجرد ارتفاع فى مستوى الأسعار •

ولكل ذلك عدل بعض عن تعريف التضخم واكتفى بالركون الى سلوك ومحددات المستوى العام للائتمان لأن التعريف الصحيح للتضخم كما يقول بنت هانس Bent Hansen أمر يعوزه المعنى والفائدة(١) مادامت جميع نظريات التضخم تحتوى صراحة أو ضمنا على الفروض المفسرة للقوى التى تؤدى الى تغيير الاثمان •

ومع هذا ، فان الاستناد الى معيار ارتفاع الأثمان يعتبر أكثر المعايير ملاءمة وفقا لما تشير اليه الأرقام القياسية للأسعار اذ هى الوسيلة الوحيدة التى تترجم اتجاهات هذه الأسعار ، ولهذا يمكن القول بأن التضخم هو « حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتى تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض » (٢) •

---

(١) انظر :

Bent Hansen, Inflation in Small Countries, National Bank of Egypt, Cairo, 1960 pp. 1-2.

(٢) انظر :

Emile James, Inflation, Edited by D.C. Hague, London, 1962 p. 3-

وميزة هذا التعريف أنه يصف التضخم بأنه « حركة » أى عملية ديناميكية يمكن الوقوف عليها خلال فترة طويلة نسبيا ، وهذه الحركة هى حركة أسعار ، وقد يلعب اصدار النقود الجديدة منها دورا سببيا .

وفضلا عن ذلك ، فان هذه الحركة تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتى ، ومن ثم فالارتفاع التراكمى فى الأسعار هو طابع التضخم(١) .

أنواع التضخم :

رأينا أن الدول على اختلاف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية تتعرض للتضخم ، فرغم أن الاقتصاد الاشتراكى يتخذ من ميكانيزم الخطة خصيصة أساسية من خصائص أسلوب الانتاج به ، الا أنه يتعرض كذلك لفجوات تضخمية وان كانت أقل حدة من الاقتصاد الاشتراكى ، ولعل السبب فى ذلك يكمن فى توجيه الجزء الأكبر من الموارد الى انتاج السلع الانتاجية وتناقص المعروض من السلع الاستهلاكية .

ومع ذلك فلن نعرض الا الى أنواع التضخم فى الاقتصاد الراسمالى(٢) .

فقد ترتفع الأثمان بالمعنى السالفة الاشارة اليه ، فنكون ازاء تضخم ظاهر open inflation وقد توجد فى اقتصاد دولة ما ضغوط تضخمية ومع ذلك لا ترتفع الأثمان بنفس النسبة بسبب اشراف الدولة على جهاز الأثمان وتدخلها عموما فى الحياة الاقتصادية ، وهنا نكون أمام تضخم مكبوت Repressed Inflation وهو ما يتحقق عندما تقوم الحكومة بتسعير السلع والخدمات وتطبيق نظام البطاقات .

وقد يكون التضخم سلعيا كما فى اطار سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار مما يؤدى الى شيوع الأرباح القدرية ، أو ما أطلق عليه « كينز » التضخم الربحى .

---

(١) انظر : نبيل الروبى ، محاضرات فى اقتصاديات النقود ، المرجع السابق ، صفحة ١٣٨

(٢) انظر فى المعايير التى يمكن الاستناد اليها فى تحديد أنواع التضخم - نبيل الروبى . التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، المرجع السابق ، صفحة ٢٥ وما بعدها .

كما يشير « كينز » الى التضخم الكلى والتضخم الجزئى ، ويكون التضخم كليا اذا وصلت عوامل الانتاج الى مرحلة التشغيل الكامل بحيث تبدو مرونة عرض عوامل الانتاج هذه صفرا ، ومن ثم اذا زادت كمية النقود فان الأسعار ترتفع بمعدل يتناسب مع زيادة كمية النقود هذه •

أما التضخم الجزئى فهو الذى ينشأ فى الاقتصاد قبل وصوله الى مرحلة التشغيل الشامل ويقع غالبا فى فترات الانتعاش •

ومن ناحية أخرى ، قد يكون التضخم جامحا Hyper Inflation ويتمثل فى زيادة الاسعار زيادة كبيرة تستتبعها زيادة مماثلة فى الأجور مما يؤدى الى زيادة نفقات الانتاج وخفض معدل الربح الأمر الذى يحتم زيادة الأثمان والأجور من جديد .. الخ • وينتهى بازدياد حدة التضخم لدرجة يصبح معها هذا التضخم جامحا • ومما يساعد على ذلك ضعف الحكومات وعجزها عن الوقوف فى مواجهته ، ولذلك تنعدم الثقة فى النقود حيث يتخلص منها الأفراد لانخفاض قيمتها الى درجة الصفر •

وغالبا ما تنتهى حالة التضخم هذه باصلاحات نقدية تتضمن ايقاف التعامل بالعملة القديمة واحلال عملة جديدة محلها •

وأخيرا فان التضخم قد يكون مستوردا كما يكون محليا ، وفى الحالة الأولى لا يكون للدولة سلطان عليه الا من خلال اعادة النظر فى علاقة التبعية التى ترتبط بها مع الدولة الرأسمالية المصدرة للتضخم •

مصادر التضخم :

يفرق الاقتصاديون بين ثلاثة مصادر للتضخم وان اختلطت ببعضها وتفاعلت مع واقع الحياة •

وأول هذه المصادر هو التضخم الناتج عن جذب الطلب Demand-Pull (١) ويرجع هذا التضخم الى زيادة الطلب النقدى الكلى بنسبة أكبر من العرض الحقيقى للسلع والخدمات •

وقد ترجع هذه الزيادة فى الطلب النقدى الكلى الى ارتفاع مفاجىء فى الميل للاستهلاك أو لزيادة الإستثمار عن الادخار أو لزيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة .

ويفترض هذا النوع من التضخم أن يكون الاقتصاد القومي قد أشرف على التشغيل الكامل للموارد الانتاجية .

أما المصدر الثانى للتضخم ، فهو التضخم الناشىء عن دفع النفقات Cost-push أو التضخم الذاتى ، ومعه ترتفع الأثمان لزيادة النفقات الإنتاجية وخاصة زيادة الأجور . فالتضخم هنا يكون نتيجة لزيادة أثمان عناصر الانتاج ، وليس لأن الطلب المشتق على خدماتها قد ارتفع .

وقد يرجع هذا النوع من التضخم الى :

(أ) ارتفاع أسعار الواردات خاصة اذا عظم القدر الذى يعتمد فيه الانتاج المحلى على الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة .

(ب) ارتفاع هامش الربح حيث تسود العناصر الاحتكارية الأمر الذى يرتفع معه المستوى العام للأثمان .

(جـ) زيادة الأجور بما لايتناسب مع الانتاجية سواء كان ذلك نتيجة ضغط النقابات العمالية أم تحقيقاً لأغراض سياسية .

(د) قيام الاحتكارات برفع الأسعار وذلك فى مواجهة احتكارات العمال ، وهو مايسمى بتضخم الأسعار المدارة .

ويطلق البعض على هذا النوع من التضخم اسم « التضخم الزاحف » Creeping inflation ، على أساس أن الأسعار ترتفع معه بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبيا ، ومع ذلك فهو يهدد الاستقرار الاقتصادى .

والواقع أن التضخم فى الدول المتخلفة منظورا اليه من ناحية مصدره ، تضخم ناتج عن جذب الطلب بعكس الحال فى الدول الرأسمالية فانه يكون فى غالبيته تضخم نفقة ، وفضلا عن ذلك فان التضخم فى الدول المتخلفة

يتميز بأنه تضخم هيكلى يتم معه الضغط على الأسعار بسبب الاختناقات المادية فى الانتاج التى تنتج عن عدم مرونة جهازها الانتاجى ٠

أسباب التضخم :

يسوق الفكر الاقتصادى ظاهرة تاريخية هى أن التضخم قد صاحب الحرب من ناحية ، ومحاولة بعض الدول تنفيذ مشروعات تنموية من ناحية أخرى ، ولهذا أصبح التضخم ظاهرة عالمية على الرغم من اختلاف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول ٠

والسؤال الذى يثور الآن هو : اذا كان الأمر كذلك فما هو تفسير التضخم وما هى أسبابه ؟

الواقع أنه توجد فى تعليل التضخم آراء ونظريات مختلفة ، فالنظرية الكمية للنقود ترجعه الى تزايد كمية النقود ، ونظرية الدخل تجعله نتيجة لزيادة كمية الدخول النقدية التى يتوقع انتشارها فى السوق ٠ ونظرية كمبردج تنسب التضخم الى التغير فى تلك النسبة من الدخل التى يحتفظ بها كاحتياطى نقدى. اماكينز فيرى ان التضخم يتحقق نتيجة لتوظيف كل عوامل الانتاج ، فاذا ما تحققت حالة التشغيل الكامل فان كل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد وأن تحمل الأسعار على الارتفاع ، فالتضخم الحقيقى عند كينز هو ذلك الذى يؤدى الى ارتفاع نفقات الانتاج والأسعار دون أن تصحبه زيادة فى حجم الانتاج ٠

ومع أنه ليس هنا مجال عرض أفكار هذه النظريات بتفصيل أكبر ، فانه يمكن القول أن المشاهد منذ استقرار المرحلة الاحتكارية فى الاقتصاد الراسمالى هو تطور الفنون الانتاجية ، ومع ذلك لا تميل الأسعار الى الانخفاض. ان المشروع الاحتكارى يصل الى تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق تقليل الانتاج ورفع الثمن الى القدر الذى يحدد له هذا الربح ، ويترتب على ذلك عدم الوصول الى الرخاء ولكن الى مرحلة أخرى من مراحل الكساد ، فضلا عن أن ارتفاع الأسعار يؤدى الى التضخم ، ومن هنا سادت فى السنوات الأخيرة ظاهرة التضخم فى ثنايا الركود Stagflation

آثار التضخم :

أ ـ الآثار الاقتصادية للتضخم :

تترتب على التضخم آثار اقتصادية منها ما يلى :

١ ـ عجز جهاز التنمية عن القيام بوظيفته فى توجيه الانتاج تبعا للطلب الفعلى للمستهلكين وقد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيدون طلبهم الحالى فترتفع الأسعار من جديد ، أو يتخلص الأفراد من النقود ويحلون محلها سلع استهلاك .

أما المنتجون فقد يزيدون من الانتاج ويؤجلون البيع مما يساعد على ارتفاع الاسعار وينتهى الأمر بفقدان النقود لوظيفتها كأداة للمبادلة .

٢ ـ يؤدى التضخم الى أن تفقد النقــود وظيفتها كمخزن للقيم وأداة للادخار ، ونتيجة لذلك يزداد الميل للاستهلاك ، ولهذا يقال ان التضـــخم يشجع على الادخار العينى ، ومع انخفاض الادخار النقدى فان الأمر قد يؤدى الى الادخار السلبى أى الاستدانة من المدخرات السابق تكوينها فى فترات ما قبل التضخم الحاد .

٣ ـ توجيه الاستثمارات الى غير صالح الاقتصاد القومى ، ففى فترة الحروب مثلا تزداد الأرباح النقدية بسبب ارتفاع الأسعار ويزيد حجم الطلب المدنى والحربى على الموارد المحدودة ، وتضطر الحكومة الى فرض ضريبة ارباح إستثنائية ، وحصيلتها تعتبر أرباحا نقدية لا حقيقية ، وأقساط الاهلاك المحتجزة لا تكفى لاحلال آلات جديدة ، ومن هنا فان الأرباح المستقطعة بما فيها الضريبة لا تستطيع أن تحافظ على رءوس الأموال ، وانما هى بمثابة رد رأس المــال ذاته الى رجال الأعمال أنفســهم أو اســتخدامه لدفع الضريبة الاستثنائية .

ب ـ الآثار الاجتماعية للتضخم فى الاقتصاد المصرى(١) :

يعنى هذا العنوان الآثار التى يترتب على التضخم فى مجال اعادة توزيع الدخل القومى بمصر وهنا لابد من الاشارة الى :

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : رمزى زكى ، تاثير التضخم على العدالة الاجتماعية فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٧٥٨ مايو ١٩٨١ ، وقد اعتمدنا على هذه المذكرة الى حد كبير . وانظر كذلك لنفس الكاتب ، مشكلة التضخم فى مصر ، المرجع السابق ، صفحة ٤٧٧ وما بعدها .

١ — عدم وجود احصائيات رسمية منشورة عن توزيع الدخل القومى ، وعن توزيع الثروة فى مصر بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته سواء تعلق الأمر بالثروة الزراعية أو العقارية أو الصناعية أو المالية .

٢ — لا يصيب التغير فى الأسعار جميع السلع والخدمات بنفس النسبة وفى وقت واحد ، ومن ثم يحدث اختلاف فى مدى وسرعة وتوقيت تغير عوائد عوامل الانتاج : فمثلا :

(أ) هناك طائفة من الدخول تتسم بالتغير البطىء وأحيانا بالجمود حينما يتجه مستوى الأسعار نحو الارتفاع . وهذه الدخول تضم على سبيل المثال :

* أرباب المعاشات والاعانات الاجتماعية .
* حملة السندات .
* أصحاب ودائع التوفير .
* كاسبى الأجور والمرتبات بالجهاز الحكومى والقطاع العام .

فهذه الدخول تتحدد بشكل مسبق وطبقا للوائح ، ويصعب تغييرها بمرونة وبسرعة ، وحتى مع تغييرها ، فانها تتغير بمستوى أقل بكثير من مستوى تغير المستوى العام للأسعار .

ولهذا فما أن تبدأ موجة التضخم حتى يفقد هؤلاء جزءا محسوسا من دخولهم الحقيقية لانخفاض قدرتها الشرائية وتكون خسارتهم مؤكدة ومن ثم يقل نصيبهم النسبى من الدخل القومى .

(ب) وهناك طائفة أخرى من الدخول تتغير بسرعة بالزيادة مع تغير مستوى الأسعار الى أعلى وهى دخول كاسبى الأرباح وأصحاب المشروعات التجارية والصناعية والخدمية وترتفع من ثم دخولهم الحقيقية وبالتالى يزداد نصيبهم النسبى من الدخل القومى .

ونتيجة لذلك فان التضخم يعزز آثاره فى مجال اعادة توزيع الدخل القومى من خلال ما يحدثه من تغير فى الأسعار ، وذلك بطريقة عشوائية .

ويمكن الاستناد على توزيع الدخل القومى بين الأنصبة النسبية للأجور وعوائد حقوق التملك ، فالأنصبة النسبية للأجور وعوائد حقوق التملك من الناتج المحلى الاجمالى تعرضت لتغييرات جذرية خلال السبعينات من هذا القرن ، وكانت تلك التغييرات متناسبة مع حدة التضخم ٠

ففى الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٣ ، حيث كان معها معدل التضخم معتدلا ، تراوح النصيب النسبى للأجور من الناتج المحلى أو الاجمالى بين ٤٦٪ — ٥٠٪ على حين تراوح النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك (الأرباح والفوائد والريوع) فى نفس الفترة بين ٥٠٪ — ٥٤٪ ٠

لكن هذه النسبة تعرضت بعد عام ١٩٧٣ لتغيرات عميقة وهى الفترة التى شهدت جنوحا فى الأسعار ، فباستثناء عام ١٩٧٥ إنخفض النصيب النسبى للأجور من ٥٠٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٣٠٪ فى عام ١٩٧٩ ٠

وفى المقابل ارتفع النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك من ٥٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٧٠٪ عام ١٩٧٩(١) ٠

وتلك نتيجة خطيرة فى الاقتصاد المصرى حيث تزداد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية حدة مع زيادة التضخم ٠

لكن ما هى نتائج تدهور الأجور الحقيقية فى مصر(٢) ؟

(أ) — ان أول هذه النتائج هو التدهور الذى طرأ على مستوى معيشة كاسبى الأجور والمرتبات المحدودة والثابتة فمكونات السلع والخدمات الحقيقية التى يعتمدون عليها فى استهلاكهم اليومى قد طرأ عليها نقص حقيقى ، فخفضوا من كميات بعض السلع الهامة كاللحوم والألبان والفواكه وتحولوا الى زيادة مشترياتهم من السلع الأرخص نسبيا والأقل فى قيمتها الغذائية وان كان الحصول عليها يرتبط بامكانية التعامل مع المجمعات الاستهلاكية والحكومية ٠

---

(١) انظر فى ذلك : رمزى زكى ، تاثير التضخم على العدالة الاجتماعية فى مصر ، المرجع السابق ، جدول رقم (١) ، (٢) ٠

(٢) انظر : المرجع السابق ، صفحة ١٢ — ١٤

أضف الى ذلك صعوبة مواجهة متطلبات اشباع الحاجات الأساسية الأخرى كالعلاج والملابس والنقل والمواصلات وخدمات التعليم الخاصة كالمدارس الخاصة والدروس الخصوصية ، فضلا عن مشاكل السكن الملائم فى ظل إرتفاع الايجارات وخلو الرجل ٠

(ب) ـ تزايد أهمية الدعم السلعى الذى تخصصه الحكومة لتمويل الفروق السعرية للسلع التموينية الضرورية ، فقد بلغت نسبة الدعم المخصص للسلع التموينية الى اجمالى الدعم فى المتوسط وفى الفترة من ٧٣ ـ ١٩٧٩ حوالى ٧٧٪ من واقع بيانات وزارة التموين ٠

والدعم هو الوسيلة الوحيدة التى تحمى الطبقات والفئات الاجتماعية من التضخم لأهم وسيلة من وسائل المعيشة هى السلع الضرورية ، ولهذا رغم ما قيل حول الدعم وضرورة ترشيده ووصوله الى مستحقية رغم ذلك فانه لم يتم الغاؤه أو انقاصه بالنسبة لتلك السلع ٠

ومع ازدياد التضخم حدة ، وزيادة تعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، فان الدعم السلعى رغم تزايده لن يجدى فى محاولة اعادة التوازن الاجتماعى بين هذه الطبقات أو الفئات ٠

(جـ) ـ بسبب التضخم وتدهور أوضاع كاسبى الأجور والمرتبات هاجرت أعداد كبيرة للعمل بالبلاد العربية أو بالخارج ، وقد شجعت الحكومة ذلك أملا فى زيادة التحويلات التى يجريها هؤلاء العاملون كمصدر هام للعملات الأجنبية رغم ما يكتنف ذلك من آثار سلبية يمكن ايجازها فيما يلى :

١ ـ أدى رحيل هؤلاء العاملين وخاصة العاملين فى القطاعات الانتاجية الى خلق اختناقات واضحة فى القوى العاملة ، وبالتالى فان ثمة عجزا فى القوى العاملة واحتمالات تزايد هذا العجز مستقبلا مسألة تهدد مجهودات التنمية ٠

٢ ـ زيادة أجور العمالة زيادة كبيرة ، ومن ثم أصبحت هذه الزيادة من أحد عوامل التضخم الناشىء عن دفع النفقات ، ومن ذلك ارتفاع أجور عمال

البنـاء ، النجارين ، الخياطين ، عمال النقل والصـيانة ، الطباعة ، أجـور المدرسين ، العمال الزراعيين .

٣ — التحول الى أساليب فنية تستخدم رأس المـال استخداما مكثفا كما هو الحال بالنسبة لقطاع التشييد والبناء ، ونحن فى بلد تعانى من زيادة السكان .

٤ — لعل هجرة العمـال الى الـدول النفطية أدت الى اهـدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج ، فقد يقبل المهاجر الى هناك عملا أقل انتاجية ، ومع ذلك يحصل على أضعاف ما يحصل عليه فى مصر ، ومن ثم أصبح تحسين مستوى الدخل والمعيشة لا يرتبط بزيادة الجهد والاضـافة فى مصر وانما بالهجرة الى الخارج .

٥ — اذا عاد العاملون بالخارج الى مصر بعد انتهاء مدة عملهم لا يكون لديهم الرغبة للعمل بالأجر المنخفض ، ولهذا يعيشـون حيـاة اغتراب فى مجتمعهم ، ويفقدون أبرز قيمة تحدد منهج وأسلوب حياة الانسان وهو العمل المنتج .

٦ — بسـبب المستوى المرتفع لاسـتهلاك العائد من الخارج ، ينبهر الآخرون به ويحاولون تقليده بالسعى للعمل أو الهجرة للخارج ، ومن ثم فترسيخ الاحساس بأن تحسين مستوى المعيشة يتحقق فى الخارج وليس داخل مصر يعمل على المزيد من الاغتراب واللامبالاة والسـلبية والأنانية والفردية .

ولم يقتصر الأمر على الهجرة الخارجية ، بل هاجرت العمالة المصرية كذلك الى مشروعات القطاع الأجنبى الخاضع للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المـال العربى والأجنبى . وفى هذا لم تهاجر الكفاءات الادارية فقط ، بل انسحب الأمر الى أكفأ العناصر الفنية وشـبه الفنية التى نشأت فى أحضان القطاع العام .

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت القطاعات الانتاجية تعانى من نقص ملحوظ فى حجم القوى العاملة الملائمة ، واضطرت مع ذلك الى زيادة معدلات

الأجور النقدية للحفاظ على العمالة الراهنة ، ولعل ما حدث فى قطاع البترول خير دليل على ذلك ٠

وبالاضافة الى ذلك ، فان ثمة نتيجتين هامتين تترتبان على موجة التضخم هما :

أ ـ تفشى ظاهرة الفساد الادارى ، وانتشار الرشوة فى السوق السوداء فى محاولة لتصحيح العلاقات غير الصحيحة التى تتم فى اطار التوزيع غير العادل للدخل القومى ٠

ب ـ تآكل ثروة الطبقة الوسطى التى تتجسد فى شكل أصول مالية كبوالص التأمين وشهادات الادخار والسندات المختلفة وودائع التوفير ، ذلك أن قيمتها تتآكل سنة بعد أخرى حيث لا يفلح سعر الفائدة في تعويض هذه الخسارة ، الأمر الذى تصاب معه هذه الطبقة بالاحباط وتظل مع القلق والخوف المستمرين الى أن تقوم بتهريب أموالها هى الأخرى الى الخارج ، ولعل الأمر أكثر قلقا بالنسبة للطبقة الأقل دخلا من العمال الفقراء ٠

تلك بعض آثار التضخم اقتصاديا واجتماعيا ، والسؤال الآن هو كيف يمكن مكافحة آثار التضخم ؟

مكافحة آثار التضخم :

يمكن مكافحة آثار التضخم من خلال الوسائل النقدية أو الوسائل المالية أو هما معا ، ونشير اليهما باختصار يقتضيه مجال الدراسة فيما يلى :

أ ـ أما وسائل السياسة النقدية فتشمل :

١ ـ أدوات رقابية كمية (سعر الخصم ـ عمليات السوق المفتوحة ، وتغيير نسب الاحتياطى القانونى) ٠ ويجمع الكتاب على فعالية الأسلوب الأخير لما له طابع مباشر ولا يتسم بالمرونة النسبية ٠

٢ - أدوات رقابية كيفية تتعلق بالرقابة على الائتمان • فالبنك المركزى يسيطر على الائتمان ويوجهه الى فروع النشاط الاقتصادى المطلوب دعم انتاجها ، يعنى حلول ارادة السلطة النقدية محل قوى السوق ، فالارادة الواعية والرشيدة خير من التفاعل الأعمى بين قوى العرض والطلب •

وسنشير تفصيلا الى ذلك كله فيما بعد •

ب - اما وسائل السياسة المالية فتتمثل فى :

١ - الضرائب •

٢ - القروض العامة :

٣ - سياسة الأجور •

٤ - سياسة القيود المباشرة :

أ - التسعير الجبرى ونظام البطاقات •

ب - توزيع السلع •

وليس هنا مجال الاشارة الى تفصيلات هذه الوسائل ، ولذلك تكفى مجرد الاشارة اليها ، على ان نطرح بعدها القاعدة النقدية أو النظام النقدى فى الفصل الرابع من هذا الباب •

الفصل الرابع

النظام النقدى

رأينا أن النقود كظاهرة اجتماعية ترتبط باقتصاد المبادلة أو اقتصاد السوق ، ومع تعدد النقود تبدو الحاجة الى أن تتحقق فيما بينها رابطة قانونية تنظمها ، وتبين علاقة كل منها بالأخرى ، وتيسر قيام النقود بوظائفها فى النظام الاقتصادى ، ومن هنا يوجد بكل دولة نظام نقدى تنفرد الدولة ـ بما لها من سيادة نقدية على أراضيها ـ بوضع أسس هذا النظام لتحقيق الصالح العام .

ويتكون أى نظام نقدى من عناصر ثلاث(١) :

١ ـ أنواع النقود المتداولة .

٢ ـ وحدة النقد كوحدة للحساب .

٣ ـ القاعدة النقدية .

ونظرا لأننا سبق أن أشرنا الى أنواع النقود المختلفة عبر مراحل تطورها ، فانه لم يبق لنا فى هذا الخصوص الا الاشارة الى وحدة النقد والقاعدة النقدية .

وحدة النقد : Monetary Unit

لكل اقتصاد قومى وحدة أساسية (كالجنيه أو الريال أو الدولار) ، وترتكز على هذه الوحدة المدفوعات الداخلية المترتبة على الالتزامات المالية كالبيع والشراء والأجور والأرباح والاقراض والاقتراض .. الخ . فهى اذا وحدة النقد الرسمية المستخدمة فى الحسابات النقدية .

ويترتب على اختيار الدولة لعملة ما من نقودها المتداولة واعتبارها وحدة لسائر النقود الأخرى أمران :

الأول تعتبر وحدة النقد وحدة التحاسب فى العمليات المالية .

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٥٣ وما بعدها .

— G. Crowther, An Outline of Money, op-cit, p. 311 & 599.

الثانى : تعتبر وحدة النقد وحدة لجميع العملات الأخرى المتداولة ، فهى اما أن تكون أجزاء منها أو مضاعفاتها •

القاعدة النقدية : Monetary Standard

وتعتبر القاعدة النقدية بمثابة العنصر الأساسى فى النظام النقدى ، ذلك أنه وان تعددت أنواع النقود المتداولة بين الأفراد ، فان نوعا محددا منها يتمتع بصفة انتهائية أو صفة قطعية فى التداول(١) •

ومن اليسير التعرف على مكانة النقود الانتهائية من أنواع النقود المتداولة ، فقد تدخل المشرع بعد تعدد التداول النقدى ليختص بعض أنواع النقود بقوة ابراء قانونية فى الوفاء بالديون بكامل قيمتها الاسمية ، ولا يعنى ذلك أن قوة الابراء القانونية هى التى تخلع على هذه النقود صفة القطعية أو الانتهائية ، فقد كان للأفراد حتى وقت قريب فى مصر حق مطالبة البنك المركزى بصرف أوراق البنكنوت التى يصدرها بالذهب رغم فرض السعر القانونى لهذه الأوراق ، وهنا تتمتع النقود الذهبية وحدها بصفة النقود القطعية(٢) •

وتستمد النقود القطعية أو الانتهائية صفتها هذه من كونها تمثل نقود القاعدة النقديةالتىهى العنصر الأساسى فى النظام النقدى ، وبمعنى آخر فان النقود الانتهائية تمثل قاعدة القيم النقدية ، فاذا كانت قاعدة النقد الذهب تمثلت النقود الانتهائية فى قاعدة الذهب ، واذا كان النظام النقدى يقوم على أساس قاعدة النقود الورقية تمثلت النقود الانتهائية فى الأوراق النقدية التى تصدرها الدولة عن طريق البنك المركزى •

والواقع أن فكرة القاعدة النقدية قد نشأت فى ظل النقود المعدنية ، ولهذا كانت القاعدة النقدية عبارة عن وزن معين من عيار معين من الذهب تحتويه وحدة النقد ، ثم تطور معناها فصارت تعنى المعدن الذى تصنع منه هذه الوحدة •

---

(١) انظر : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٤٢

(٢) قد تكون قوة الابراء القانونية غير محدودة فى الوفاء بالديون أيا كان مقدارها كما هو الحال بالنسبة للجنيه المصري ، وقد تكون محدودة حيث يحدد المشرع فى هذه الحالة قوة الابراء لمسكوكات الفضة بمائتى قرش ، ولمسكوكات النيكل والبرونز بمبلغ عشرة قروش •

وفى هذا كان النظـام النقـدى الانجليزى مثلا يقوم على أساس قاعدة الذهب لأن وحدة النقد وهى الجنيه كانت تصنع من الذهب ، وكان النظام السينى يتبع قاعدة الفضة ، والنظام الفرنسى يتبع قاعدتى الذهب والفضة ، أى قاعدة المعدنين ، ومن هنا كانت قاعدة النقد تتوافر فيها أهم خصائص النقود ، وهى كونها وسيط فى التبادل ، ومقياس للقيم .

ومع انتشـار النقود الورقية فى التـداول تم الاسـتغناء عن النقـود المعدنية ، ومن ثم لم تعد لفكرة القاعدة النقدية أهميتها السابقة ، ومع ذلك فان كل نظام نقدى لايزال حتى اليوم ينسب الى أساس هو عبارة عن قيمة ما ، قد تكون قيمة حقيقية أو افتراضية ، داخلية أو خارجية ، ولكنها قيمة تذكر بها وحدة النقد ، وتنسب اليها(١) .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن القاعدة النقدية هى القيمة التى تعادل بها وحدة النقد من خلال التنظيم الذى يتحدد بمقتضاه اصدار النقود والعلاقة بين أنواعها فى الداخل والصلة بينها وبين العملات المختلفة فى الخارج ، ومن هنا قيل بحق أن القاعدة النقدية هى المقياس الأخير للقيمة فى النظام النقدى .

اهمية القاعدة النقدية :

تبرز أهمية القاعدة النقدية فيما يلى(٢) :

١ـ تقوم القاعدة النقدية بتوحيد النقد بالدولة ، وبتحقيق التماسك الضرورى بين أنواع العملة المتداولة بها .

٢ ـ تحكم القاعدة القانونية كمية النقود فى التداول ، وتؤثر بالتالى على مستوى الأسعار .

٣ ـ تعتبر القاعدة النقدية مقياسا لادارة التغيرات فى قيمة وحدة النقد عند ارتفاعها أو انخفاضها .

٤ ـ كما تعتبر القاعدة النقـدية أساسا لعقد المبادلات مع الخـارج وأساسا لتحويل العملات فيما بين الدول .

---

(١) ، (٢) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٥٥

ومع أن بعض هذه الأهمية قد اندثر باندثار العملة المعدنية وصيرورة التداول أساسا الى العملة الورقية ، فانه لاتزال لقاعدة النقد أهمية خاصة فى الهيمنة على القوة الشرائية للنقود بما تباشره من سلطان على عرض النقود فى النظام الاقتصادى ، وما يترتب على تغييرات كمية النقود من تأثير على قيمتها ، ولهذا نظر الاقتصاديون لقواعد النقد المختلفة على أنها وسائل متباينة لتحديد عرض النقود فى النظام الاقتصادى .

وفضلا عن ذلك ، فان القاعدة النقدية ، من خلال هيمنتها على عرض النقود ، يمكن أن تلعب دورا حيويا فى تحقيق أسباب الاستقرار النقدى ، وتعتبر كفاءة أداء القاعدة النقدية فى ذلك معيارا للحكم على صلاحية النظام النقدى(١) .

ومن ناحية أخرى ، فان للقاعدة النقدية أهمية أخرى تتمثل أساسا فى علاقة الدولة بالدول الأخرى ، حيث تبرز أهمية القاعدة النقدية فى اتمام التبادل التجارى والصرف الخارجى ، ويقصد بالصرف بيع العملات الأجنبية وشرائها فى مقابل العملة الوطنية ، ولهذا فان القاعدة النقدية لازمة لتسوية المدفوعات واستمرار حركة التجارة الدولية من خلال استقرار أسعار الصرف .

ولهذه الوظيفة وجهان(٢) ، الأول : تمتع وحدة النقد بقبول عام فى تسوية المدفوعات النقدية بين مختلف البلاد المنضمة الى القاعدة النقدية ، والثانى : تثبيت أسعار الصرف الأجنبى بين عملات البلاد المنتمية الى القاعدة ، أى تثبيت نسب مبادلة هذه العملات بعضها ببعض فى المعاملات النقدية الدولية ، ويمكن مثلا مبادلة الجنيهات المصرية بالروبيات الهندية عن طريق معرفة ما يساوية كل من الجنيه والروبية من الذهب بافتراض أن مصر والهند قد اتخذتا الذهب قاعدة للنقد ، وفى هذا تتم عمليات التجارة بين مصر والهند كما لو كانت دولة واحدة ، والفضل فى ذلك لقاعدة الذهب التى عملت على تثبيت قيم العملات المختلفة بالنسبة لبعضها البعض فى ميدان التجارة الدولية ، الأمر الذى يترتب عليه الاستقرار النقدى والتقليل من المخاطر عموما .

---

(١) ، (٢) انظر : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٤٥ وما بعدها .

تلك هى الأهمية الراهنة للقاعدة النقدية ، التأثير على قيمة النقود من خلال التأثير على كمياتها ، حيث أن القاعدة النقدية وسيلة لتحديد عرض النقود فى الدولة الأمر الذى يحقق الاستقرار النقدى الداخلى .

وأما الأهمية الأخرى للقاعدة النقدية فهى تيسير اتمام التبادل التجارى والعمل على تحقيق أسباب استمرار حركة التجارة الدولية من خلال استقرار أسعار الصرف .

وفى هذا يرى بعض الكتاب بحق أنه يجب عدم المبالغة فى تثبيت أسعار الصرف على النحو الذى تحققه القواعد النقدية فى تشجيع التجارة الخارجية ، لأنه ربما كان تثبيت أسعار الصرف فى هذه الحدود الضيقة امرا غير مرغوب فيه فى بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية والمنتجات الغذائية حيث يتسم عرض هذه المواد بأنه عرض غير مرن ، ومن ثم يكون معدل التبادل التجارى عادة فى غير صالح الدول المنتجة لها رغم سعى هذه الدول لتحسين هذا المعدل بكل سبيل(١) .

تقسيم القواعد النقدية :

يمكن تقسيم القواعد النقدية الى قسمين رئيسيين :

(١) قواعد النقد السلعية : ومعها ترتبط قيمة وحدة النقد بقيمة مقدار معين من سلعة مادية يتخذها المجتمع اساسا لقياس القيمة ، وتكون هذه السلعة عادة من الذهب أو الفضة أو هما معا .

(٢) قواعد النقد الورقية : ومعها لاترتبط قيمة النقود بقيمة اى سلعة مادية من الذهب والفضة مثلا ، وانما بما يعبر عنها بسلطان الوحدة النقدية فى المبادلات المختلفة .

ونشير الى كل منهما باختصار فيما يلى :

اولا : قواعد النقد السلعية :

تعددت أنواع هذه القواعد ، ومع ذلك احتلت المعادن النفيسة وخاصة الذهب والفضة أهمية خاصة بين هذه القواعد السلعية ، ولهذا كانت قواعد النقد المعدنية أبرز القواعد السلعية .

---

(١) انظر : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٤٧

ومع اختلاف صور قواعد النقد المعدنية كذلك ، فاننا سنقتصر على شكلين رئيسيين هما : نظام أو قاعدة المعدن الواحد وقاعدة المعدنين .

أولا : قاعدة المعدن الواحد (الذهب أو الفضة) :

ومع هذه القاعدة ، فان القيمة الاقتصادية للنقود ترتبط بالقيمة الاقتصادية لمعدن الذهب حيث يتخذه المجتمع مقياسا للقيم الاقتصادية فيه ، ويعترف المشرع للذهب حينئذ بقوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات ، ويعرف هذا التنظيم النقدى بقاعدة الذهب .

أما اذا كان هذا المعدن هو الفضة فان هذا التنظيم يطلق عليه قاعدة الفضة ..

وفى هذه وتلك ، فان المشرع ينشىء علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقد وقيمة وزن معين من المعدن المتخذ قاعدة للنقد فى الدولة ، ونشير بتفصيل أكبر الى قاعدة الذهب فى هذا الخصوص .

قاعدة الذهب : Gold Standard

توجد قاعدة الذهب ، كما رأينا ، اذا جعلت القوة الشرائية لوحدة النقد مساوية للقوة الشرائية لوزن معين من الذهب فيحدد لوحدة النقد التى تتمتع بصفة القطعية أو الانتهائية ، وزنا معينا من الذهب ، فالذى يحدد هنا هو وزن المحتوى الذهبى لوحدة النقود ، وهو ما يعنى فى الواقع أن قيمة كمية من الذهب ، وكما توجد فى سوق دولى كبير وحر ، هى التى تمثل وحدة القياس للقيم الاقتصادية المختلفة .

ومؤدى هذا أنه اذا توافقت عدة دول على اتخاذ الذهب قاعدة للنقد ، وكان للأفراد فيها حرية تصدير واستيراد الذهب ، اكتسبت قاعدة الذهب صفتها الدولية وأطلق عليها اصطلاح قاعدة الذهب الدولية . هذا ولم تكتسب قاعدة الذهب صفتها الدولية التى يعتد بها قبل الربع الأخير من القرن الماضى وحيث أقبلت معظم الدول على الارتباط بها بعد ذلك حتى بلغ عدد الدول المنتمية الى هذه القاعدة نحو ٤٨ دولة عام ١٩١٤ .

وهناك بعض الأمور التى يتعين أن توضع فى الاعتبار مع قاعدة الذهب وهى(١) :

---

(١) انظر : محمد دويدار ، محاضرات فى الاقتصاد السياسى ، المرجع السابق ، صفحة ١٦٥ - ١٦٦ .

١ ـ لا يكفى لوجود قاعدة الذهب مجرد اقرار التساوى بين القوة الشرائية لوحدة النقود والقوة الشرائية لوزن معين من الذهب ، وانما يتعين على السلطات النقدية أن تسمح بتصدير واستيراد الذهب بحرية وبكميات غير محدودة ، ومن هنا تكون قاعدة الذهب مرتبطة بالسوق العالمية .

٢ ـ توجد قاعدة الذهب دون أن يكون للعملة سعر قانونى يلزم الأفراد على قبوله فى تسوية المعاملات ، فتداول النقود ، كما رأينا ، يقوم على أساس القبول العام لدى المتعاملين بها ، وهو يرجع بدوره الى الثقة التى يضعها الأفراد فى وحدة النقد ، خاصة وأن القانون لم يتدخل الا لضمان استمرار تداول نقود معينة ، ولهذا فان تحديد السعر القانونى للعملة يكون أمرا مرغوبا فيه اذا تمخض عن ذلك تيسير الأداء الكفء لقاعدة الذهب .

٣ ـ لا يشترط لوجود قاعدة الذهب أن تتمتع العملة الورقية التى تتداول مع الذهب بقابليتها للتحويل الى الذهب رغم أن هذا الأمر أيضا مرغوب فيه لنفس العلة السابقة وهى تيسير الأداء الكفء لقاعدة الذهب ، خاصة وأنه يترتب على ذلك جعل النقود المتداولة وكأنها نوع واحد متعادل مع النقود الذهبية ، وفى هذه الحالة يتعين أن تتم المحافظة على التعادل بين أنواع النقود المختلفة ووحدة الذهب .

صور قاعدة الذهب :

اتخذت قاعدة الذهب أثناء وجودها صورا مختلفة هى أساسا نظام المسكوكات الذهبية ثم نظام السبائك الذهبية .

وفضلا عن ذلك ، فقد ألحقت الدول الرأسمالية الكبرى بنظامها الذهبى دولا تابعة لها ، وفى هذا ظهرت قاعدة الذهب فى صورة ما يسمى بقاعدة الصرف الخارجى بالذهب .

ونشير الى كل من هذه الصور باختصار فيما يلى :

(أ) نظام القطع أو المسكوكات الذهبية : (١٨٢١ ـ ١٩١٤)
Gold Specie Standard

تتميز هذه الصورة من قاعدة الذهب باحتواء التداول النقدى على مسكوكات أو قطع ذهبية تحتوى كل منها على وزن معين من الذهب الخالص

بمقدار قيمتها الاسمية ، وتتمتع هذه المسكوكات بقوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات بكامل قيمتها ، ويكون للأفراد بالطبع مطلق الحرية فى أن يكتنزوا ما يشاءون من الذهب باعتبار الذهب مخزنا للقيم المفضل عندهم .

وقد نتداول الى جانب القطع أو المسكوكات الذهبية أنـواع أخرى من النقود المعدنية أو الورقـية ، ولكن الذهب هو الذى يتمـتع وحده بصـفته الإنتهائية أو القطعية Defenitive أى بقوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالالتزامات ، وتلتزم البنوك فى حالة وجود أوراق البنكنوت بتحويلها الى ذهب متى تقدم العميل طالبا ذلك .

ويتميز نظام المسكوكات الذهبية بحق كل فرد يمتلك قدرا من السبائك الذهبية أن يحولها الى مسكوكات أو قطع ذهبية فى دار سك النقود أو العكس مقابل نفقة السك ، وتضمن حرية السك والصهر التعادل بين قيمة الذهب التجارية مع قيمته النقدية دائما .

وفى نظام المسكوكات الذهبية تحتفظ الدولة للذهب كمادة أولية بسوق حرة يرتبط بالسـوق العالمى للذهب ، ومع حرية التجارة وحرية تصـدير واستيراد الذهب لا يختلف فى هذه الحالة ثمن الذهب كمعدن عن ثمنه على الصعيد العالمى . وعلى هذا الأساس يستخدم الذهب كنقود ليس على مستوى الإقتصاد القومى فقط وانما كذلك على مستوى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

واذا كانت كمية الذهب الموجودة فى السوق العالمية تستخدم كنقود لتسوية المعاملات فى هذه السوق ، فضلا عن استخدامات الذهب فى صناعة المجوهرات والصناعات الأخرى ، فان التوسع فى انتاج السـلع وفى المبادلات الداخلية والعالمية يستلزم التوسع فى انتاج الذهب توسعا يكفى لتغطية الاحتياج اليه كنقود بالاضافة الى الاسـتخدامات الأخرى . فاذا لم يتم التوسـع فى انتاج الذهب بنفس معدل التوسع فى انتاج ومبادلة السلع والخدمات على المستوى المحلى والدولى ، فانه يمكن تصور التفرقة من ناحية نظام التداول النقدى بين المبادلات الداخلية والمبادلات الدولية ، وهو ما يقـوم عليـه نظام السـبائك الذهبية .

(ب) نظام السبائك الذهبية :

Gold Bullion Standard

وبسبب قلة انتاج الذهب فى مواجهة التوسع فى انتاج السلع وفى المبادلات الداخلية والخارجية ، يتم سحب الذهب من التبادل الداخلى ليقتصر على التبادل الدولى ، اى عدم تداول النقود الذهبية فى الداخل والاحتفاظ بها لتسوية المعاملات الدولية فقط • ولا يزال الذهب هنا هو قاعدة النظام النقدى ، والبنك المركزى على استعداد لتحويل أوراق البنكنوت الى سبائك ذهبية اذا جاوزت قيمتها حدا معينا •

ومع نظام السبائك الذهبية توقف حرية السك والتى كان من مقتضاها فى ظل نظام المسكوكات الذهبية التزام السلطات النقدية بتحويل الذهب الى نقود ذهبية ثم الى سبائك ذهبية عند الطلب فى مقابل رسم معين يقابل نفقة السك • ومؤدى توقف حرية السك فى ظل نظام السبائك الذهبية انه لا يجوز تحويل البنكنوت الى ذهب الا فى صورة سبائك وبحد أدنى من وزن معين وكان الغرض من هذا التحويل تسوية المعاملات الخارجية •

وبمعنى آخر ، فان حرية تصدير واستيراد الذهب تظل باقية ، كل ما هنا لك أن حرية التصدير تبدأ من حد أدنى معين من كمية الذهب لأنه بينما تسحب المسكوكات الذهبية من التداول فى الداخل ، فان الذهب يخصص للمعاملات الدولية •

وفى جميع الأحوال ، فان اصدار أوراق البنكنوت لا يترك لمشيئة البنك المركزى ، وانما يرتبط بعلاقة معينة من الغطاء الذهبى • ومن هنا تبدأ الدولة فى فرض القيود على حركة الذهب فى سعيها للاحتفاظ به للمعاملات الدولية ، ومن ثم تسعى لتقليل الاكتناز له من جانب الأفراد ولا تسمح الا بتصدير الكميات الكبيرة منه بهدف تسوية معاملة دولية •

وقد اتبعت انجلترا نظام السبائك الذهبية فى الفترة من مايو ١٩٢٥ الى سبتمبر ١٩٣١ ، وحظرت تصدير السبائك الذهبية الا اذا كان وزنها لا يقل عن ٤٠٠ أوقية وكانت مخصصة لتسوية معاملة خارجية • وكذلك اتبعت

الولايات المتحدة الأمريكية نوعا من نظام السبائك الذهبية فى عام ١٩٣٤ ، فأوقفت حرية السك بالنسبة للذهب ، ومنعت تداول المسكوكات الذهبية ، ومع ذلك أباحت الحصول على السبائك الذهبية لأغراض الصناعة والتجارة الخارجية .

هذا وقد فشل هذا النظام حيث اكتشفت السلطات النقدية أنه لا يمنع من تسرب الذهب لاستخدامه فى أغراض أخرى كالاكتناز أو المضاربة فى سوق الصرف الأجنبى ، ومن ثم أدخلت تعديلات عليه وسمى بنظام السبائك الذهبية المعدل(١) ، ومعه كانت السلطات النقدية تمتنع عن بيع سبائك الذهب بالكميات المقررة اذا ثبت لها أن المشترى سوف يستعمل الذهب فى الأغراض التى لا تخدم المصلحة الاقتصادية العامة .

وتجدر الاشارة الى أن هذا النظام ساعد على تركيز الاحتياطى الذهبى فى أيدى البنوك المركزية والحكومات مما أتاح فرصة لادخال نوع من الادارة النقدية فى ظل هذا النظام الى جانب ممارسة قدر من الرقابة على حركات الذهب .

(ج) نظام الصرف بالذهب :

Gold Exchange Standard

وفى هذه الصورة من صور قاعدة الذهب نجد أن العملة الوطنية ترتبط بالذهب عن طريق غير مباشر من خلال عملة أجنبية قابلة للتحويل الى ذهب . فالسلطات النقدية غير ملزمة بتحويل أوراق البنكنوت التى تصدرها الى ذهب ولكنها مع ذلك ملزمة بتحويلها الى عملات أجنبية يمكن تحويلها فى بلدها الأصلى الى ذهب . فالعملة الوطنية ترتبط هنا بالذهب ارتباطا غير مباشر عن طريق عملة أجنبية مرتبطة بالذهب .

وقد كان هذا النظام وليدا للعلاقات التجارية التى قامت بين دولة صغرى ترتبط بدولة كبرى ، تسير على نظام الذهب ، بعلاقة تبعية سياسية واقتصادية كما كانت الحال بالنسبة للهند ومصر فى علاقتهما بانجلترا .

---

(١) انظر : صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٠ ، صفحة ٢٤

ففى نهاية عشرينات هذا القرن كانت انجلترا تسير على قاعدة الذهب (نظام السبائك الذهبية) ، وكان البنك المصرى يقوم باصدار الجنيه المصرى فى هذه الفترة . ولسداد دين ما على تاجر مصرى كان يشترى فى هذه الفترة سلعا من تاجر انجليزى ، فان التاجر المصرى كان عليه أن يتوجه الى البنك الأهلى طالبا تحويل مبلغ من الجنيهات المصرية الى جنيهات استرلينية يدفعها لدائنه ، ومن هنا كان يتم سداد الدين من رصيد البنك الأهلى من الاسترلينى لحساب التاجر الانجليزى ، فالتسوية تتم اذا دون استخدام الذهب ، ولكن على أساس الذهب ، حيث أن الجنيه الانجليزى يقوم على أساس نظام السبائك الذهبية .

ويرى بعض الكتاب(١) أن هذا النظام قد مكن البلد الذى اتبعه من التمتع بمزايا نظام الذهب دون الاحتفاظ باحتياطى من الذهب يرتبط مباشرة بالنقد المتداول ، كما يرى البعض الآخر أن هذا النظام يتيح للدول الصغيرة استغلال مواردها فى شراء سندات أجنبية مضمونة بالذهب وتدر ايرادا معينا .

والواقع أن هذا النظام يربط الاقتصاد التابع بالاقتصاد المتبوع على نحو يسمح بتعبئة الفائض الاقتصادى الذى ينتج فى الاقتصاد التابع ليبنى الاقتصاد المتبوع ، ذلك أن شراء سندات أجنبية مضمونة بالذهب هو فى واقع الأمر اقراض لحكومة الاقتصاد المتبوع ، وهذا يعنى استثمار هذا الفائض فى الدوله بدلا من استثماره فى الدولة التابعة وهى صاحبة الحق فيه . وفى هذا فان ما يفوت على الاقتصاد التابع من هذا الاستثمار يفوق كثيرا ما يعود عليه من فوائد سندات الحكومة المتبوعة .

وفضلا عن ذلك ، فان تقلب عملة الدولة المتبوعة ، وتعرضها لانخفاض قوتها الشرائية بسبب التضخم ، وامكانية تجميد حقوق الدولة التابعة .. كل ذلك يمثل مخاطر ملموسة لاقتصاد هذه الدولة ، وسنرى تجسيدا لذلك عند الاشارة الى تطور النظام النقدي المصرى فى الفصل الخامس من هذا الباب .

---

(١) انظر : صبحى تادرس قريصة ، المرجع السابق ، صفحة ٣٦

ثانيا : قاعدة المعدنين :

قاعـدة المعدنين هى تلك القاعـدة النقدية المزدوجة حيث ترتبط قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب وقيمة الفضة فى نفس الوقت ٠

ويذكر أنصـار هذا النظام أو هذه القاعدة أنه فضـلا عن أنه يتفق مع العادات السائدة بين الأفراد فى المعاملات ، فان التغيرات التى يمكن أن تحدث فى كمية أحـد المعدنين كافية لأن تعوض التغيرات المعاكسـة فى كمية المعدن الآخر ، الأمر الذى يحقق استقرارا فى أسعار الصرف وسهولة فى التعامل ٠

هذا ويتحقق الارتباط بين قيمة النقود من ناحية وقيمة الذهب وقيمة الفضـة فى نفس الوقت من ناحية أخرى بعلاقة ثابتة اذا اجتمعت الشروط الآتية(١) :

١ ـ تحديد الوزن المعدنى الذى تساويه وحدة النقد فى كل من المعدنين مما يؤدى الى وجود نسـبة ثابتة بينهما ، مع كفالة حرية التحويل المتبـادل للمعدنين على أساس هذه النسبة ٠

٢ ـ الاعتراف للمسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة ابراء غير محدودة فى الوفاء بالديون ٠

٣ ـ اطلاق حرية الأفراد فى تحويل سبائك أى من المعدنين الى مسكوكات وبالعكس ، بشرط أن يكون ذلك طبقا للنسبة القانونية التى قررها القانون للوزن بينهما ٠

وتجدر الاشارة الى أن دولا متعـددة اتبعت هذا النظام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ومع ذلك فان عيوبا كثيرة قد لحقته أهمها اختلال العلاقة السوقية بين الذهب والفضة ٠

فهذا النظام أو قاعدة المعدنين بخير طالمـا توافقت النسبة القانونية التى يفرضها المشرع لقيمة الذهب الى الفضة مع النسبة التجارية لقيمتهما فى السوق

---

(١) انظر : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٥٩

العالمى ، فاذا اختلت النسبتان سواء بسبب تزايد انتاج الذهب او الفضة بمعدل أسرع من الآخر اختفى المعدن الذى يقومه القانون كنقد بأقل من قيمته فى السوق العالمى كسلعة ، وانتهى الأمر بارتكاز النظام النقدى على معدن واحد .

وفى هذا أدى تزايد انتاج الفضة بمعدل أسرع من تزايد انتاج الذهب الى تحويل الفضة الى عملة رديئة بينما يصبح الذهب العملة الجيدة ومن ثم يختفى من التداول طبقا لقانون جريشام(١) ، ويعتبر عن هذا القانون عادة بأن « النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول » ، والنقود الرديئة هنا هى التى يقومها المشرع كنقد بأكثر من قيمتها فى السوق العالمى كسلعة ، أما النقود الجيدة فهى نقود المعدن المقوم قانونا بأقل من قيمته التجارية العالمية كسلعة ، وهى التى تختفى من التداول .

فاذا طبقت الدولة مثلا نظام المعدنين (الذهب والفضة) وفقا لنسبة ثابتة هى ١ : ١٤ ثم ارتفعت قيمة الذهب فى السوق كسلعة دون الفضة ، فان النسبة تتغير بحيث تصبح مثلا ١ : ١٥ ، ففى هذه الحالة تصبح الفضة متفوقة بأكثر من قيمتها السوقية بينما يصبح الذهب مقوما بأقل من قيمته السوقية ، وهنا يقبل الأفراد على سك الفضة وصهر الذهب للافادة من فرق القيمة . ولهذا يختفى الذهب (العملة الجيدة) من التداول بينما تظل الفضة فى التداول كعملة رديئة .

ثانيا : قواعد النقد الورقية : أوراق البنكنوت :

كانت الحرب العالمية الثانية مناسبة لانهيار قاعدة الذهب بصورها المختلفة ، ذلك أن تمويل الحرب كان يتم من خلال اصدار كميات كبيرة من أوراق البنكنوت والتوسع فى الائتمان ، ومع الحرب تنعدم الثقة ويهرع الأفراد

---

(١) نسبة الى سير توماس جريشام (١٥١٦ ـ ١٥٧٩) ، وان لم يكن جريشام اول من فطن الى هذا القانون حيث سبقه كل من اريستوفان فى القرن الخامس قبل الميلاد ، واوريزم الذى صاغ هذا القانون صياغة دقيقة عام ١٣٦٤

انظر : محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، هامش صفحة ١٦١

الى البنوك للحصول على الذهب من البنوك ، فى الوقت الذى تخشى معه الدول من نفاذ رصيدها من الذهب .

ومع الحرب كذلك يصعب ، وقد يستحيل ، نقل الذهب بسبب ما تسببه هذه الحرب من ارتباك فى المواصلات والمعاملات الدولية ، وهنا يبدأ النظام النقدى فى الارتكاز على العملة الورقية .

والواقع أن النقود الورقية استخدمت قبل نظام الذهب وخلاله ، وكانت فى ظل نظام المسكوكات الذهبية قابلة للتحويل بينما لم تعد كذلك فى ظل نظام السبائك الذهبية الا بالنسبة للمعاملات الكبيرة ولاستخدامها فى الأغراض الصناعية .

وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية خرجت الدول المختلفة عن قاعدة السبائك الذهبية ، وفرضت السعر الالزامى للنقود الورقية وعدم القابلية للتحويل ، وأصبحت اقتصادات الدول الرأسمالية كلها تقريبا تتبع نظام النقود الورقية .

وعند اتباع قاعدة النقد الورقية ، فان الدولة تخضع عملتها لقيود ترتبط بتحديد كمية النقود الورقية التى يصدرها بنك الاصدار ، وذلك عن طريق ربط كمية النقود بحجم الانتاج اليومى ، ويعنى ذلك انفصال القيمة الاقتصادية للنقود عن القيمة الاقتصادية لأية سلعة وبخاصة الذهب وارتباط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيم الاقتصادية للسلع والخدمات فى المجتمع ككل ، وذلك هو الوضع المنطقى ، فما دامت قيمة النقود تنصرف الى جميع السلع والخدمات فينبغى أن ترتبط بكل هذه السلع والخدمات .

هذا ويكون تحديد قيمة النقود الورقية بقيمة السلع والخدمات بطريقة مباشرة بأن تضع الدولة حدا أقصى لكمية النقود الورقية التى يكون لبنك الاصدار أن يصدرها ، وبطريقة غير مباشرة عن طريق تحديد نوع الغطاء الواجب توافره فى مقابل كل ورقة بنكنوت يجرى اصدارها .

ومع قاعدة النقد الورقية ، تسوى المعاملات الداخلية بنقود ورقية تتمتع بالقبول العام وبثقة الأفراد ، ويسبغ القانون عليها قوة إبرام غير محدودة للوفاء بالالتزامات أو الديون •

أما المعاملات الخارجية ، فلكي تتم أي تسوية خارجية فانه يتعين أن توجد الدول أساسا صالحا لتبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية ، أى لتحديد أسعار الصرف الخارجي عن طريق قابلية تحويل العملة الوطنية الى العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل •

ولا تعنى قاعدة النقد الورقية عدم استعمال الذهب في النظام النقدى ، اذ يستخدم الذهب فى تسوية فروق المدفوعات مع الخارج ، فيصدر الى الدولة الدائنة أو يحول الى عملات أجنبية يتم الدفع بها ، وبهذا تحتفظ هذه القاعدة بالذهب كعملة من العملات يلجأ اليها فى نهاية الأمر لتسوية فروق المعاملات الدولية ، أو قد يحتفظ للذهب بدور فى مكونات الغطاء النقدى للعملة الورقية الوطنية(١) •

هذا ولقاعدة النقد الورقية ميزة المرونة فى مقابلة احتياجات المعاملات من أدوات الدفع اللازمة ، فضلا عن أنها تؤدى دورها بكفاءة نحو المحافظة على القوة الشرائية للنقود اذا أحسنت ادارة النظام الورقى •

ومع ذلك ، فان أهم انتقاد يوجه الى هذه القاعدة هو أنها تتضمن اغراء قويا نحو الافراط فى اصدار النقود الورقية وهو ما يترتب عليه آثار سلبية كثيرة اقتصادية واجتماعية ، وقد سبق التعرض لها ، وان كان الأمر فى النهاية يتعلق بالسلطات النقدية ذاتها ، ومدى حسن أو سوء ادارتها للنظام النقدى ومدى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى تتعرض لها •

* * *

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : محمد دويدار ، [illegible] ، [illegible] ساد السياسى ، المرجع السابق ، صفحة ١٧٨.

انتهينا بذلك من دراسة القاعدة النقدية فى تطورها ، وبذلك تنتهى دراستنا للنظام النقدي وللتعريف بالنقود ونشأتها وتطورها ووظائفها وأخيرا علاقة قيمة النقود بالأثمان .

ولعل ذلك كله يؤهل للتعرف على تطور النظام النقدى فى الاقتصاد المصرى ، وهو ما سنطرحه فى الفصل الخامس .

الفصل الخامس

تطور النظام النقدى فى الاقتصاد المصرى(١)

رأينا من تعريفنا للنقود أنها ترتبط باقتصاد المبادلة وجودا وتطورا ، وان تداول النقود يأخذ اشكالا مختلفة فى اقتصاديات المبادلة المختلفة • ورأينا كيف أن ما يسمي اصلاحا بالنظام النقدي يمثل الشكل الخاص لتداول النقود فى طريقة الانتاج الرأسمالية • وكيف أن هذا التداول يأخذ صورا مختلفة باختلاف مراحل تطور طريقة الانتاج هذه وباختلاف ما اذا كنا بصدد الاقتصاد الرأسمالى المتبوع أو الاقتصاد التابع في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية • هذا يعنى أن النظام النقدى يرتبط عضويا بطريقة الانتاج الراسمالية وتختلف صورته باختلاف مرحلة تطورها ومستوى تطور الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الراسمالى الدولى • وعليه يكون النظام النقدى المصرى(٢) جزءا لا يتجزأ

---

(١) يمثل هذا الفصل فى الواقع الفصل الرابع من كتاب الأستاذ الدكتور محمد دويدار بعنوان « محاضرات فى الاقتصاد السياسى » •

ولا يعتبر عنصر الوقت السبب الوحيد فى اللجوء الى ذلك بل لأن هذا الفصل يمثل بحق بحثا قيما فى تطور النظام النقدى المصرى ، ولهذا لم نضف اليـه الا بعض الاضافات المحدودة فى ذلك •

(٢) انظر بخصوص النظام النقدى المصرى : عبد الحكيم الرفاعى ، الاقتصاد السياسى ، ص ٦٥٣ وما بعدها ـ زكى عبد المتعال ، الاقتصاد السياسى ، ص ٦٤١ وما بعدها ـ فؤاد مرسى ، اقتصاديات النقود ، ص ١٨٠ ـ ٢٦٨ ـ محمد زكى الشافعى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٣٢ وما بعدها ـ احمد نظمى عبد الحميد ، نظام النقد فى مصر ، فى الخمسين سنة الاخيرة ، مصر المعاصرة ، العيد الخمسين ، ١٩٦٠ ، وما بعدها ـ الكتاب التذكاري للبنك الأهلى المصرى ، (١٨٩٨ ـ ١٩٤٨) ـ حسين فهمى ، الجنيه المصرى بعد الثورة ، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، ١٩٧٢ ـ

Fawzy Mansour, The Development of the Financial System of Egypt up to 1967, Ain Shams University Press, Cairo, 1970.

— Ch.Issawi, Egyptian Revolution, Oxford University Press London 1963, p. 246 & sqq.

=

من الاتحاد المصرفي في اطار الاقتصاد العالمي . فاذا هدفنا في هذه المرحلة من دراستنا الى التعرف على هذا النظام النقدى ، قبل أن ندرس تاريخ الاقتصاد المصرى فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، لزم أن نبرز أن دراستنا تمثل نظرة أولى للنظام النقدى المصرى نلقيها فى هذه المرحلة من دراستنا على أن نعاود النظر فى هذا النظام عند دراستنا للاقتصاد المصرى فى تطوره فى الباب الثانى من هذه الدراسة .

واذا كان النظام النقدى المصرى يجد اطاره التاريخى فى الفترة التى بدأ فيها الاقتصاد المصرى يرتبط بطريقة أو بأخرى بالاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهى فترة قصيرة نسبيا وحديثة فى تاريخ المجتمع المصرى يمكن ارجاع بدايتها الى نهاية القرن الثامن عشر ، فان تداول النقود ظاهرة عرفها المجتمع المصرى فى مراحل عديدة من تاريخه الطويل السابق على التكوين الاجتماعى الرأسمالى وعليه قد يكون من المفيد أن نتعرض فى مرحلة أولى لتداول النقود فى اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية فى المجتمع المصرى ، لنرى فى مرحلة ثانية الاتجاه نحو قيام النظام النقدى المصرى فى اطار علاقات الانتاج الرأسمالية .

١ — تداول النقود فى اقتصاد المبادلة السابق على الرأسمالية فى مصر

عرف المجتمع المصرى اقتصاد المبادلة منذ العصور القديمة . ومع اقتصاد المبادلة ، والى جانب المبادلة العينية ، كان تداول النقود . سنحاول فيما يلى

= — R. L. Tignor, Modernisation and British Colonial Rule in Egypt. Princeton University Press, Princeton, 1966.

— R. Owen, Egypt and Europe ; from French Expedition to British Occupation, in R. Owen & B. Sutcliffe, Studies in the Theory of Imperialism, Longman, London, 1972, p. 195 - 209.

— W. Ashworth, A Short History of the International Economy 1850, Longman, London, 1965.

— W. M. Scammell, International Monetary Policy, Macmillan, London, 1967, p. 242 - 7.

التعرف بايجاز على اشكال هذا التداول فى المراحل المختلفة لتاريخ مصر ، بادئين بطبيعة الحال بمصر الفرعونية ومنتهين بشكل تداول النقود عشية محاولة اقامة النظام المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

بالنسبة لمصر الفرعونية(١) عرفت مصر فى فترة مبكرة من تاريخهـــا القديم انتاج المبادلة البسيط والتجارة (التى كانت تجارة الدولة فى الغالب) وهى مبادلة كان يغلب عليها طابع المقايضة (أى التبادل العينى) . ثم استخدم القمح كمقياس للقيم ووسيط فى التبادل ، أى كنقود سلعية .

ولم يدخل تداول النقود على نطاق متسع الا مؤخرا جدا ، اذ لم يعمم تداولها الا ابتداء من الإسكندر الأكبر فى عام ٣٣٢ ق . م . وقد أنشأ الاسكندر أول دار لسك النقود عرفتها مصر فى الاسكندرية فى عام ٣٢٦ ق . م . وتكون النقود على هذا النحو قد وردت من اليونان . وقبل ذلك لم يكن لها الاستعمال محدود ، فلم تســتخدم المعادن النفيســة « الذهب والفضــة » والنحاس فى شكل سبائك الا فى نهاية الألف الثانى قبل الميلاد . وقبـل هـذا الاستعمال للسبائك كان يتم تقدير قيمة السلع بوحدة حساب مثالية عرفتها الامبراطورية القديمة . هذه الوحدة كانت تسمى « شاعت » Shat . فقد استطاع بعض المؤرخين الوصول الى ورقة بردية(٢) معروفة باسم كاهون وفيها صور محاضر لوحدة التقدير التعامل فى الأسواق ، اى « الشاعت » . فكان يعطى للخادمة مثلا ثوبا قيمته نصف « شاعت » أو « ثلاث شاعت ونصف » . وكانت وحدة « الشاعت » تســاوى بالوزن من الذهب ٧٫٥ جراما . فهذا الشـــاعت كان

---

(١) انظر : عبد القادر حسين على ، العملة من بدء تطورها الى عهد الاشتراكية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٢ — ٢٦

A, Aymord & ;. Auboyor, L'Orinet et la Grèce ancienne P. P. A. F., Paris, 1961, p. 40 - 44.

— ;. Pirenne, Uistoire de la civili-ation de L'Egypte ancienne. Editions Albin Michel, Paris, Tome 1, 1961, p. 194.

(٢) انظر ترجمة هذه البردية التى تعرف ببردية بيلاك Popyrus Bulaque, noll وتوجد تحت رقم C 58070 بالقاعة ٢٩ بالمتحف المصرى بالقاهرة .

يستخدم اذن كقاعدة للقيمة تعطى المعاملات المرونة الواجبة للحياة الاقتصادية وعلى الأخص للتجارة الدولية التى كانت تقوم بين مدن الدلتا وبلدان أخرى . ثم بدأ من الأسرة الثامنة عشر يتم تقدير السلع بوزن من المعدن . هنا كل التعامل يتم بواسطة قطع من المعدن على شكل حلقات أو قضبان . وتوجد فى مقابر الأسرة الثامنة عشر رسوم ترمز الى وزن تلك الحلقات بالميزان كما توجد فى المتحف المصرى ورقة بردى من عهد الأسرة التاسعة عشر فيها مبيعات مقدرة بحلقات من الذهب والفضة(١) . هنا نجدنا بصدد نقود معدنية موزونة . على أساس هذا التقدير « بالشاغت » او بالوزن من المعادن يتم تبادل السلع ذات القيم المتساوية ، وأحيانا ما يضطر المتبادلون الى اضافة أشياء متنوعة لتكملة القيمة (فعند تبادل كمية من القمح فى مقابل اناء من الفخار اذا كانت قيمة الاناء أكبر يضيف من يتخلى عن القمح كمية من البصل مثلا) .

وفى القرن الثامن ق ٠م٠ يحتاج ملوك سايس « صا الحجر » الى اليونانيين كمرتزقة فيجلبونهم ، وتاتى معهم النقود وتدفع لهم مرتباتهم بالنقود . ثم ما يلبث هؤلاء الملوك أن يتنازلوا للاغريق عن مدينة نقراسيس Naucratis كمدينة تجارية فى الدلتا . فتستعمل فيها نقود الاغريق . وعلى الأخص فى مبادلة السلع الاغريقية كالخمور والزيوت والأوانى الخزفية والمنتجات المعدنية ، بالقمح المصرى . ثم تبدأ مصر مع الأسر المتاخرة (الثامنة والعشرون ، ٤٠٤ – ٣٩٨ ق٠م والتاسعة والعشرون ، ٣٩٨ – ٣٧٨ ق٠م) فى ضرب عملة مصرية

---

(١) وتوجد بالمتحف المصرى بالقاهرة (تحت رقم 2505 D – بالقاعة ٢٩) وثيقة زواج ترجع الى عام ٢٣١ قبل الميلاد بمقتضاها يلتزم الزوج بان يمنح زوجته نفقة سنوية تدفع فى شكل عينى جزئيا (بالخمور والزيت) وفى شكل نقدى فى جزئها الآخر . كما يلتزم الزوج بان يدفع لزوجته فى حالة الطلاق تعويضا مقدرا بالخمور والنقود ، وان يضاعف هذا التعويض ان هو ادخل الى بيت الزوجية زوجة اخرى . والوثيقة موقع عليها بواسطة ستة عشر من الشهود . من هذه الوثيقة نستطيع ان نستخلص ، من الناحية الاقتصادية ، أن الفترة عرفت اقتصاد المبادلة العينى والنقدى . كما نستطيع أن نستخلص ، من الناحية الاجتماعية ، إن نظام الأسرة كان يعرف الطلاق وتعدد الزوجات ، غير أنه كان يعتبر كلا منهما ضارا بالمرأة ضررا يبرر التعويض . ونستطيع ان نستخلص اخيرا ، من الناحية القانونية ، أن الزواج كان يتم بوثيقة مكتوبة ، عقد زواج ، يستلفت النظر فيه كثرة عدد الشهود .

من الفضة تقليدا للدراخما اليونانية ثم في ضرب عملة مصرية من الذهب (ويوجد بالمتحف البريطاني بلندن قطعا من هذه العملة الأخيرة) ..

وفي مصر كولاية بيزنطية (٣٨٤ ـ ٦٤٠ م) كان يجري تداول النقود المعدنية الذهبية (الدراخما) . وعند فتح مصر بواسطة العرب (٦٤١م) كانت الدينارات تتداول ، واستبقي تداولها . فقد جاء في شروط الصلح بين عمرو بن العاص والمقوقس حاكم مصر (وهو صلح انعقد في ٦٤١م) أن تفرض جزية مقدارها ديناران على جميع من بالديار المصرية من القبط ، ويستثنى من ذلك الشيوخ والنساء والصبيان(١) . ثم تداولت النقود التي كان يسكها الخلفاء : العملة التي سكها عمرو بن الخطاب ، الدراهم ، في ٦٣٩ م (١٨هـ) ـ الدنانير التي سكها معاوية بن أبي سفيان ـ الدنانير والدراهم التي سكها عبد الملك بن مروان ـ النقود التي سكها العباسيون ، من دينار ذهبي الى درهم فضي وفلس نحاسي . ثم جاء أحمد بن طولون واستقل بمصر عن الدولة العثمانية في عام ٨٧١م (٢٥٧ هـ) وسك دينارا ذهبيا هو الدينار الأحمدي (وكانت قيمته الاسمية مساوية لقيمته الحقيقية) .. ثم تواتر الحكام على سك النقود المعدنية : جوهر الصقلي يسك الدينار المعزى ـ صلاح الدين الأيوبي يسك دراهم نصفها فضة ونصفها نحاس (الدراهم الناصرية) ـ السلطان المؤيد يسك دراهم فضة (المؤيدية) ، وغيرها من العملات .

وبعد الغزو التركي في ١٥١٦ ضربت في مصر نقود ذهبية كالعملة التركية المسماة بالبندقي والمجر ، وأخرى فضية سميت بالميدى ، الذى سمي فيما بعد بالبارة .

وفي عشية الحملة الفرنسية ، في أواخر القرن الثامن عشر ، تميز الموقف من ناحية التداول النقدي بتداول العملات المعدنية الأجنبية الى جانب وجود عملات داخلية ، وهو تداول يعد مظهرا لضعف الاقتصاد المصري في السوق الراسمالية في توسعها . فبالنسبة للعملات الداخلية كانت تضرب في القاهرة باسم الوالي (وكانت أرباح السك ، أي ما يحصل عليه في مقابل

---

(١) انظر : على ابراهيم حسن ، تاريخ مصر في العصور الوسطى ، ص ٢٩ ، ٤٢ .

تحويل المعدن الى قطع معدنية ، تذهب اما الى أغا النقود ، أى المسئول عن دار السك ، واما الى شيخ البلد أوالى الباشا نفسه) (١) •وكانت النقود المضروبة عبارة عن قطع ذهبية ذات ٤٠ باره ، ٢٠ باره • وكانت النقود المضروبة كبيرة بحيث لم يقتصر انتشار النقود الصغيرة على كل طبقات الشعب فحسب وانما تعدت ذلك لتكون محلا للاتجار فى كل أنحاء الولاية (٢) • (قارن المهاترات التى نجدها فى الكتابات المتعلقة بالاقتصاديات المتخلفة والتى تعمم أن الاقتصاديات المتخلفة اقتصاديات مقايضة لاتعرف النقود) • ومع هذه العملات الداخلية يعرف التداول النقدى أنواعا من العملات الأجنبية تبعا لحركة تجارة مصر الخارجية المتقطعة (خاصة بعد تحول التجارة عن مصر الى طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر) • هذه العملات تعكس الصلات التجارية والسياسة التى تربط مصر بالخارج • ومن ثم استعملت عملات دول البحر الأبيض كالقرش الأسبانى والعملات الانجليزية • وذلك بالاضافة طبعا الى العملات التركية • وقد وضع نابليون فى ٥ يوليو ١٧٩٨ تعريفة ثابتة للنقود الأجنبية المتداولة ، كما سك قروشا قيمة كل منها ٤٠ بارة •

* * *

يتضح من هذه اللمحة التاريخية أن المجتمع المصرى قد عرف منذ أزمان بعيدة اقتصاد المبادلة وعرف تداول النقود • وهو تداول كان يعكس الوضع الاقتصادى بما يتضمنه ليس فقط من مبادلات فى الداخل وانما كذلك من علاقات تجارية لمصر مع الخارج سواء فى داخل وحدة سياسية أكبر أومع بلدان البحر الأبيض المتوسط • هذا التداول النقدى يأخذ ، كما رأينا ، شكل تداول النقود المعدنية ، ومن ثم لم يعرف أنواعا أخرى من النقود • مع بدء اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى يتغير الوضع الاقتصادى ومن

---

(١) قام على بك الكبير بسك قروش فضية فى ١٧٦٩ (وكان القرش = ٤٠ ميدى) ، اختفى معظمها بعد وفاته •

(٢) انظر فى ذلك :

Tallien, Mémoire sur l'administration de l'Egypt à L'époque de l'arrivée des Francais, La Decade Egyptienne, 3, P. 210-211.

ثم شكل التداول النقدى ولكن هذا الاندماج لايتم دون مقاومة من داخل مصر ، مقاومة تأخذ شكل محاولة بناء اقتصاد ذى طابع مركزى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ولكنها تنتهى بفعالية عدوانية رأس المال الأجنبى وسيطرته على الاقتصاد المصرى • سنحاول الآن ان نرى شكل التداول النقدى فى هذا الاطار •

٢ ــ نحو اقامة النظام النقدى المصرى فى اطار علاقات الانتاج الراسمالية

رغم فشل محاولة رأس المال الفرنسى فى السيطرة على الاقتصاد المصرى كانت فترةالحملة الفرنسية المناسبة التى ووجه فيها المجتمع المصرى برشادة رأس المال مواجهة مباشرة • اذ لأول مرة ينظر الى المجتمع المصرى كما لو كان وحدة انتاجية واحدة تلزم لاستغلالها التعرف على امكانياتها : على السكان والقوة العاملة فيها ، على الموارد الطبيعية وخاصة الأرض ، على الموارد المادية الأخرى الى غير ذلك • ومن هنا كانت عملية المسح الشامل لمصر التي قام بها الفرنسيون • فاذا ما عرفت الموارد وجب رسم السياسات التى تبين سبل استغلالها • وقد وضع الفرنسيون الكثير من السياسات ، فى مجال الزراعة ، فى مجال تنظيم الملكية ، فى مجال الادارة • ولكن قصر فترة وجودهم فى مصر حال دون تنفيذها •

وتفشل محاولة رأس المال الفرنسى فى أن تخلق من الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا • ولكن عملية المسح الشامل والسياسات التى رسمت تفيد فى المرحلة التالية فى محاولة بناء اقتصاد مصرى غير تابع فى السوق الراسمالية العالمية • وهى المحاولة التى قام بها محمد على فى الفترة ما بين ١٨٠٥ ــ ١٨٤٠ • واذا كانت هذه المحاولة لم تنجح فان ما تم خلالها من تغيير فى الاقتصاد المصرى نحو اقتصاد المبادلة يساعد ويعجل من عملية ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الراسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال بصفة عامة ورأس المال الانجليزى بصفة خاصة • وذلك على النحو الذى يحدث فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر •

أما بالنسبة لمحمد على فترتبط محاولة تقوية الاقتصاد المصرى بمحاولة تقوية « عملية مصرية » .

تميز الوضع فى بدء فترة محمد على من ناحية التداول النقدى ، بتداول عدة نقود معدنية أجنبية نظرا لأن القرش ، وهو يمثل العملة التى كانت تضرب فى مصر ، كان ذا قيمة متدهورة . ومع التوسع الاقتصادى الذى تم مع التغيرات التى حدثت فى الزراعة والصناعة وكبر حجم الصفقات ، أصبح القرش لا يصلح وسيطا فى التداول نظرا لصغر قيمته . ومن ثم ظهرت الحاجة الى ادخال نظام نقدى جديد .

وقد وضعت اسس النظام النقدى الجديد فى عام ١٨٣٤ ، وتمثلت فى الآتى :

— جعل الريال وحدة النقد المصرية ، وهو ينقسم الى عشرين قرشا .

— سك ريالات من الذهب (يكون وزن القطعة ٧ قراريط ، وعيارها ٣٥٠ من الالف) وريالات من الفضة (يكون وزن القطعة ١٢٠ قيراط) . وجعل لهما قوة ابراء مطلقة . وعليه يكون نظام المعدنين قد اتبع رسميا كقاعدة نقدية . وكانت نسبة وزن الفضة فى الريال الى وزن الذهب ١٥ ½ : ١ ، وهى النسبة التى كانت مقررة فى فرنسا آنذاك .

— فى عام ١٨٣٦ ضرب جنيه ذهبى ، قطعة من مضاعفات وحدة النقد ، تحتوى على خمسة ريالات أو ١٠٠ قرش (وكان وزنه ٨ر٥٤٤ جراما وبه ٧ر٤٧٦ جراما من الذهب الخالص) .

— جعل حق سك النقود احتكارا للدولة ، فلم يكن للأفراد حرية سك النقود .

— احتفظ بتداول بعض النقود المعدنية الاجنبية (القطعة الفرنسية ذات الخمسة فرنكات — الجنيه الذهبى الفرنسى (البنتو) — الريال الاسبانى (كولونات) — الجنية الانجليزى — الدولار الامريكى — الجنيه

التركى ـ الريال ابو طاقه ـ المجر ـ البندقى) . وحدد لهذه العملات سعرا قانونيا ، أى أصبح على الافراد ان يقبلونها فى التداول . وقوم الجنيه المصرى فى علاقته بالعملات الاجنبية بأكثر من قيمته ، أى أن العملات الاجنبية تكون قد قومت بأقل من قيمتها ، أى بأقل مما فيها من معدن . وبذلك تكون عملات جيدة ، ويكون الجنيه المصرى عملة رديئة ، وذلك على أمل أن يطرد الجنيه المصرى عندما يكثر فى التداول العملات الاجنبية التى تحتوى على معدن تفوق قيمته قيمتها كنقود . وهو ما لم يحدث .

تلك هى أسس النظام النقدى ، ماذا كانت الحصيلة ؟ لم تضرب كميات كافية من الجنيه والريال ، وكان الموجود منها سىء الضرب . وعليه لم ينتشر الجنيه المصرى فى التداول ولم يطرد العملات الأجنبية . وكثر المضروب من القروش مع سوء الضرب وعدم تجانس القطع . الأمر الذى سهل من عملية تزوير القروش خاصة بواسطة الاجانب يقومون بذلك فى حماية الامتيازات الأجنبية التى كانت تحول دون وقوعهم تحت طائلة القانون . كما انتشرت مضاربة السماسرة الاجانب على النقود . اذ كانوا يقومون بشراء العملة من القرى فى الصيف (وهو موسم الكساد) بسعر أقل من القيمة الاسمية ، ويعيدون بيعها ابتداء من سبتمبر ، فى موسم القطن ، بسعر أعلى . وقد ترتب على هبوط أسعار الفضة فى الخارج بعد عام ١٨٧٠ ان أصبح لها فى مصر قيمة (يحددها القانون) أكبر من قيمتها فى السوق العالمية . الامر الذى دفع الاجانب الى تصديرها الى مصر (وخاصة من ايطاليا واليونان) لدفع قيمة الصادرات المصرية ، وهو ما يعنى خسارة لمصر اذ هى تقبل ، سدادا لحقوقها ، عملة لها قيمة اسمية أكبر كثيرا من قيمتها الحقيقية .

وفى النهاية بقيت العملات الاجنبية مسيطرة فى التداول ، ولم يكن للعملة المصرية لا السيادة ولا حتى البقاء . فقد انتهت محاولة محمد على لخلق اقتصاد سلعى غير تابع فى السوق الراسمالية العالمية بغلبة رأس المال الأجنبى بعد ضرب الدولة المصرية فى اربعينات القرن التاسع عشر فى وقت كان محمد على قد قضى فيه على طبقة التجار والحرفيين المصريين ، وهى الطبقة التى

كان يمكن أن تتابع التوسع فى النشاط الاقتصادى السلعى · يضاف الى ذلك أن احتكار الدولة فى الزراعة والصناعة والتجارة ضيق من اطار المبادلات الداخلية وجعل الدولة تركز اهتمامها على المعاملات الخارجية وهذه كانت تكفيها العملات الاجنبية · أما المبادلات الداخلية التى يقوم بها الأفراد فقد اعتمدوا فى تسويتها على ما كان موجودا من العملة · وأخيرا واجهت الدولة صعوبة عدم وجود الذهب ، وقد بحثت عنه فى السودان ولم تجده ·

وتميزت الفترة الاخيرة من عهد محمد على حتى سبعينات القرن التاسع عشر بتغلغل رأس المال الاوربى ومحاولته السيطرة على الاقتصاد المصرى بقصد تحويله الى اقتصاد ينتج ابتداء من احتياجات الاقتصاديات الاوربية ، وعلى الأخص المواد الاولية السلعية وفى مقدمتها القطن · وقد ساعد على احداث هذا التغيير ما قام به محمد على من تغييرات فى اتجاه الانتاج السلعى والتجاء الدولة المصرية وخاصة فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر ، فى قيامها بتغييرات فى الزراعة والصناعة والاشغال العامة ، الى الاقتراض من رأس المال النقدى الاوربى · هى فترة تغلغل رأس المال الاوربى اذن بكل ما يتضمنه هذا التغلغل من منافسة وتصارع بين رؤوس الاموال الاوربية (الانجليزية والفرنسية والبلجيكية والايطالية ··) فيما بينها ·

فى هذه الفترة استخدمت فى مصر عملات اجنبية متعددة · وقام التداول النقدى فى الواقع على قاعدة الذهب ، وذلك لان المسكوكات الاجنبية المتداولة والتى كانت تستخدم فى تسوية المعاملات الداخلية والخارجية كانت مسكوكات ذهبية ·

وتنتهى هذه الفترة باندماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع للسيطرة المباشرة لرأس المال البريطانى (الى جانب رؤوس أموال أخرى) بعد أن يكون قد تفوق فى معركة التنافس بين رؤوس الأموال الاوربية ، وخاصة على رأس المال الفرنسى · وتتأكد سيطرة رأس المال البريطانى سياسيا باحتلال مصر عسكريا فى ١٨٨٢ · وبسيطرة

راس المال البريطانى على مصر ينتهى الأمر نقديا بانفراد الجنيه الانجليزى بالتداول النقدى فى مصر . وهو ما يتحقق قانونا فى ١٨٨٥ .

فى سنة ١٨٨١ ، فى فترة الارتباك المالى للدولة المصرية ، شكلت لجنة « للاصلاح » النقدى ، حلت فى ١٨٨٢ اثر حوادث الثورة العرابية . ثم أعيد تشكيلها بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٤ . وقدمت تقريرا يقرر عيوب الوضع القائم يقترح حلا أخذ به فى مرسوم لسنة ١٨٨٥ (عدل بمرسوم سنة ١٨٨٧ ، وحل محله فيما بعد مرسوم ١٩١٦) . لنرى عيوب الوضع القائم والحل الذى اعتنق وما انتهى اليه الامر فى واقع التداول النقدى فى الاقتصاد المصرى كاقتصاد تابع . على أمل أن يظهر لنا من دراسة النظام النقدى المصرى فى تطوره ، وعلى الاخص ابتداء من هذه الآونة الدور الذى يلعبه النظام النقدى فى ربط الاقتصاد التابع بالاقتصاد الرأسمالى المتبوع وضمان تعبئة الفائض الذى ينتج بواسطة المنتجين المباشرين فى مصر نحو الاقتصاد المتبوع .

تمثلت عيوب الوضع الذى كان قائما ، من وجهة نظر واضعى التقرير ، فى عدم وجود عملة مصرية ذهبية وفضية بكميات كافية لحاجة المعاملات ، الأمر الذى أدى الى انتشار تداول العملات الاجنبية . وبما أن فئات النقود الأجنبية كانت كبيرة نسبيا فانها لم تكن تصلح لتسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة فى داخل المجتمع المصرى فى وقت غابت فيه النقود ذات الفئات الصغيرة ، وعليه كان من اللازم اصلاح النظام النقدى لادخال عملات فضية وذهبية بكميات كافية للتداول الذى كان فى اتساع مستمر مع توسع الاقتصاد السلعى فى مصر ، وعملات ذات فئات صغيرة ويكون الاصلاح بالنظر فى أمر وحدة النقود وفى اصدار نقود فضية وبرونزية (كنقود مساعدة) وفى شروط سك العملة .

أما أسس التنظيم الجديد للتداول النقدى فتتمثل فى الآتى :

— الأخذ بنظام المعدن الذهبى بمفرده ، أى أن قاعدة الذهب تصبح الأساس الرسمى للتداول النقدى فى مصر . من هذا المعدن تسك قطع نقدية يكون لها قوة ابراء مطلقة .

- وحدة النقد هي الجنيه الذهبى وينقسم الى مائة قرش . وتسك جنيهات ذهبية . كما يسك من الذهب قطع تمثل أجزاءمن الجنيه : قطعة ذات ٥٠ قرش ، وقطع ذات ٢٠ ، ١٠ ، ٥ قروش . هذه القطع الثلاثة الأخيرة لم تسك بتاتا .

- يوجد الى جانب هذه النقود الذهبية الأصلية نقود مساعدة تتمثل فى قطع تسك من الفضة (قطع ذات ٢٠ ، ١٠ ، ٢ ، ١ قرش ، وقطع نصف وربع القرش ، والقطعتان الأخيرتان لم تسك بتاتا) ومن النيكل (قطع ١ قرش ، ٥ مليم ، ٢ مليم ، ١ مليم) ومن البرونز (نصف مليم وربع مليم (باره) . ويسك من هذه القطع كميات محدودة (مالا يزيد عن ٤٠ قرشا لكل مصرى من القطع الفضية ، ومـا لا يزيد عن ثمانية قروش لكل مصرى من القطع المصنوعة من النيكل والبرونز) . وهى ذات قوة ابراء محدودة . فلا يلزم الأفراد بقبول القطع الفضية فيما يزيد عن ٢٠٠ قرش والقطع النيكلية والبرونزية فيما يزيد على عشرة قروش .

- يكون للأفـراد حرية سك العملة ، على أن يحتفظ للحكـومة بحق ضربها ، أى أن الحكومة هى التى تقوم وحدها بضرب النقود ولكنها تلزم بضربها للأفراد اذا ما تقدموا بالمعدن ودفعوا رسوم الضرب .

- يحتفظ بثلاث عملات أجنبية تتـداول فى مصر يكون لها السـعر القانونى ، واختيرت العمـلات التى كان لها وجود تاريخى فى مصر : الجنيه الانجليزى ، البنتو الفرنسى والجنيه التركى ، وكلها عملات ذهبية حدد لها سعر بالقروش المصرية أقل من قيمتها الحقيقية ، لتكون عملات جيدة يطردها الجنيه المصرى ، اذا وجـد فيما بعد . وفى علاقة هـذه العملات الثلاثة ببعضها كان الجنيـه الانجليزى أردؤها ، اذ كان أقل سـعرا بالقروش المصرية بالنسـبة لقيمته الحقيقية (أى قيمة ما به من ذهب) . أمـا العملات الأجنبية الفضية فقد حدد لها سـعر أدنى بكثـير من قيمتها الحقيقيـة فطردت من السوق .

ماذا كانت **النتيجة في واقع التداول النقدي في مصر** ؟ لم يسك الكثير من العملة الذهبية ، والواقع أن الجنيه المصري لم يسك الا مرة واحدة في ١٨٨٩ ، ثم أوقف سكه في ١٨٩١ . وعليه لم يطرد العملات الأجنبية . وكان الجنيه الاسترليني أردؤها فطرد الجنيه التركي والبنتو الفرنسي . وكانت العملة الانجليزية (الجنيه الذهبي الاسترليني) تتمتع بحرية التصدير والاستيراد . تتبع في ذلك حركة موسمية أساسا مع محصول القطن : تستورد من انجلترا لتمويل شراء محصول القطن من شهر سبتمبر . وهكذا يجري تجميع القطن وتصديره . وبالايراد الناتج من بيعه في الخارج وخاصة في انجلترا يمكن شراء الواردات ، المنتجات الصناعية وجزء من المواد الغذائية (بعد أن تحول الاقتصاد المصري ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر الى اقتصاد يستورد بعضا من المواد الغذائية بعد أن كان ينتج كل المواد الغذائية اللازمة للسكان) . ولدفع ثمن الواردات يعاد تصدير العملة الانجليزية . وعليه انتهى الأمر بالتداول الفعلي للجنيه الذهبي الانجليزي في مصر . **ورغم توافر الشروط « القانونية » لقاعدة الذهب لا يمكن القول أن نظام التداول في مصر كان على قاعدة الذهب ، اذ انه كان في الواقع على « قاعدة الجنيه الاسترليني الذهبي »** : الاسترليني هو الذي يتداول في الداخل (يستورد في موسم القطن) ، وهو الذي يستخدم في تسوية معاملات مصر مع الخارج ، يصدر لتمويل المشتروات المصرية من انجلترا (حيث كانت معظم تجارة مصر الخارجية) ومن أوروبا نظرا لمركز انجلترا المتفوق حينئذ في التجارة الرأسمالية العالمية .

وفي ٢٥ يونيو يتم تأسيس البنك الأهلي المصري برؤوس أموال انجليزية . ويمنح امتياز واحتكار **اصدار البنكنوت** . ونكون بصدد أول تجربة لتداول النقود الورقية في مصر . تصدر قابلة للتحويل الى الذهب (أي دون سعر الزامي) . ويتحتم على البنك أن يحتفظ بغطاء نقدي لأوراق البنكنوت التي يصدرها . هذا الغطاء يتكون من ٥٠٪ على الأقل ذهبا ، والباقي من سندات تختارها الحكومة . ويحتفظ بالذهب في البنك الأهلي في مصر . أما السندات فيجوز له الاحتفاظ بها في لندن . ومن ثم تتاح للبنك فرصة ادخال الاسترليني في غطاء أوراق البنكنوت المصري . وقد بدأ اصدار

البنكنوت فى ٣ أبريل ١٨٩٩ ، وكان تداوله قليلا حتى عام ١٩١٤ (فلم يزد المتداول منه على ٢ مليون جنيه) ، ولم يكن له سعر قانونى (أى لم يكن الأفراد ملزمين بقبوله فى التداول) .

وتعتبر **تجربة البنك الأهلى فى مصر تجربة رائدة فى تحقيق التبعية** النقدية للاقتصاديات التابعة بقصد تسهيل تعبئة الفائض نحو الاقتصاد الانجليزى (بيع المواد الأولية ، شراء المنتجات الصناعية ، انتقال رأس المال الأجنبى الى المستعمرة والتحويل المباشر للأرباح الى الخارج ، استثمار جزء من فائض الاقتصاد التابع فى سندات الحكومة فى الاقتصاد الأم كغطاء لعملة البلد التابع) ، تجربة ما لبثت انجلترا أن عممتها فى المستعمرات الأخرى . فقد نص قانون انشاء البنك على أن يكون مقر مجلس ادارة البنك فى القاهرة ، « على أن يقيم ثلاثة أعضاء فى لندن ويؤلفون لجنة خاصة هناك . وكانت لهذه اللجنة سلطات خاصة واختصاصات استشارية مع مراعاة أصوات أعضائها فى العمليات التى تتجاوز قيمتها مائة ألف جنيه استرلينى وعند زيادة رأس المال ووضع جداول أعمال الجمعيات العمومية وفى تعديل نظام البنك والمصادقة على الميزانية السنوية وفى جميع المسائل التى يطلب فيها المحافظ تدخل اللجنة(١) . ووراء هذه اللجنة (التى تختفى وراء البنك الأهلى) كانت تختفى لجنة العمل فى لندن التى كانت تشرف على رصيد الاسترلينى الذى فى مقابله تصدر المستعمرات التابعة لانجلترا عملتها الورقية(٢) .

وتقوم **الحرب العالمية الأولى** فى يوليو ١٩١٤ . ومع قيام الحرب تزداد مخاوف الناس وتقل الثقة فى العملة الورقية فيتهافت الأفراد على البنك لتحويل البنكنوت الى ذهب . ويعقب قيام الحرب موسم القطن بما يفرضه من ضرورة وجود كميات كبيرة من النقود لتمويل المحصول . ولكن الحرب تحول دون استيراد الذهب من الخارج لاستخدامه غطاء للنقود الورقية . لذلك وللحيلولة دون الرصيد الذهبى والنفاذ يتقرر (فى ٢ أغسطس ١٩١٤)

---

(١) حسين فهمى ، الجنيه المصرى بعد الثورة ، ص ١٨

(٢) نفس المرجع ، ص ١٩ — ٢٠

للعملة الورقية السعر القانونى والسعر الالزامى : فيجبر الأفراد على قبولها فى التداول (وتكون ذات قوة ابراء مطلقة) مع عدم جواز طلب تحويلها الى ذهب • ولكن الوضع يستمر بالنسبة للغطاء النقدى : يلزم أن يكون مكونا من ٥٠٪ على الأقل منه ذهبا والباقى سندات مصرية أو انجليزية •

ومع استمرار الحرب تزداد الحاجة الى النقود الورقية لتمويل الحرب ويتعذر مع الحرب نفسها نقل الذهب الى مصر ليكون غطاء البنكنوت الذى يصدره البنك الأهلى ويحتفظ به البنك فى مصر وفقا لمرسوم تاسيسه • وعليه تبيح الحكومة للبنك فى ديسمبر ١٩١٤ أن يحتفظ بالذهب فى لندن لغطاء ما يصدره من بنكنوت • ويكون اصدار النقود الورقية فى مصر ، الجنيه المصرى ، بسعر التعادل مع الاسترلينى (الجنيه الاسترلينى = ٩٧٫٥ قرش مصرى) بغير حاجة لانتقال الذهب بين انجلترا ومصر وبمجرد اشارة تلغرافية الى لندن من البنك الأهلى • ويصبح التداول النقدى فى مصر على **قاعدة الصرف الخارجى بالذهب** : المعاملات الداخلية تتم تسويتها بالعملة الورقية وتتم تسوية المعاملات الخارجية بالاسترلينى ، على أساس الذهب •

وفى سبتمبر ١٩١٦ يبلغ بنك انجلترا البنك الأهلى المصرى بانه لم يعد يستطيع أن يضع الذهب تحت تصرفه لغطاء أوراق البنكنوت • وفى اكتوبر من نفس العام تبيح الحكومة للبنك الأهلى احلال سندات الحكومة البريطانية محل الذهب فى غطاء البنكنوت المصرى • وعليه يصبح من الممكن أن يكون غطاء البنكنوت المصرى غطاء استرلينيا ورقيا • ولم يعد الجنيه المصرى قابلا للتحويل الا للعملات الورقية الانجليزية ، على أساس أن الجنيه الانجليزى ظل فى الفترة من ١٩١٤ - ١٩٢٥ غير قابل للتحويل الى الذهب • بل ويثبت سعر الصرف بين مصر وانجلترا عند السعر الرسمى للتبادل ، وذلك بقيام البنك الأهلى بشراء أو بيع الحوالات المسحوبة على لندن بسعر ثابت هو ٩٧٫٥ قرش لكل جنيه استرلينى • • ويتولى البنك الأهلى عمليات التحويل بين العملتين لأغراض التجارة الخارجية التى تتم أساسا مع انجلترا أو من خلال انجلترا ، وتقوم على أى الحالات بالجنيه الاسترلينى • فى مقابل صادرات مصر يتلقى البنك الأهلى من المدين الأجنبى كمبيالة مسحوبة على التاجر الأجنبى ويدفع مقابلها

للبائع المصرى أوراق بنكنوت مصرية تغطى بسندات انجليزية ، وهو مايعنى التوسع في اصدار البنكنوت للتداول في مصر . ويحدث العكس فى حالة الاستيراد من الخارج ، وهو ما يعنى الانكماش فى اصدار البنكنوت فى مصر .

على هذا النحو يتم تداول الجنيه المصرى وكأنه الاسترلينى يتداول خارج انجلترا ، **وتصبح مصر على قاعدة الصرف الخارجى بالاسترلينى ، أى قاعدة الاسترلينى ، وتكون انجلترا قد حققت كل الاستفادة من هذا الوضع :**

ـ فهى تتمكن من تمويل الحرب التى تخوضها فى مصر كما لو كان ذلك قد تم داخل حدودها دون أن يتأثر بذلك مركز الجنيه الاسترلينى او يتسرب الذهب من انجلترا . أى أنها تمول الحرب من الفائض الاقتصادى الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى مصر . وفى مقابل ذلك تتراكم الارصدة الاسترلينية لمصر (أى ديون مصر لدى انجلترا التى بلغت قيمتها ١٥٠ مليون استرلينى فى الحرب العالمية الاولى) .

ـ كما أن ثبات قيمة الجنيه المصرى يشجع على استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ، وخاصة الانجليزية ، فى مصر . ومن ثم يتمكن رأس المال الاجنبى من الحصول مباشرة على الفائض الذى ينتجه المنتجون المباشرون فى مصر .

ـ كما أن أثمان الصادرات المصرية ، وخاصة القطن ، تحدد على ضوء ظروف الانتاج العالمية دون أن يكون لحجم النقود فى مصر أثر عليها . بل على العكس يتحدد اصدار البنكنوت بما تحصل عليه مصر من ايراد من بيع القطن ، وهو ايراد يتحدد بثمن بيع القنطار فى السوق الخارجية والكمية المباعة .

ويستمر هذا الوضع حتى ١٩٢٥ **تعود انجلترا الى قاعدة الذهب** (باتباع نظام السبائك الذهبية) ، فيعود التداول النقدى فى مصر الى نظام الصرف الخارجى بالذهب : تتم تسوية المعاملات فى الداخل والخارج دون تداول الذهب ، وانما على أساس الذهب . وذلك الى أن تخرج انجلترا فى عام ١٩٣١ من قاعدة الذهب .

منذ الحرب العالمية الاولى وقيمة الاسترلينى تتدهور بالنسبة للذهب والدولار ومعه بطبيعة الحال الجنيه المصرى . ولاصلاح الوضع فى انجلترا أى لتشجيع الصادرات ودفع الاقتصاد الى الانتعاش ، فى وقت يتميز بعمق الازمة أثناء الكساد الكبير ، خفضت قيمة الاسترلينى بالنسبة للذهب والدولار (اذ مع تخفيض قيمة العملة تصبح العملة رخيصة بالنسبة للعملات الاخرى وتكون سلع الدولة أرخص نسبيا ، أى بالنسبة لسلع الدول الاخرى ، فيزيد الطلب على صادرات الدولة . كل ذلك رهين طبعا بعدم تخفيض قيمة عملات البلدان الاخرى) . وتتبع الدول المرتبطة بانجلترا ارتباطاً قويا ، وهى الدول التى تبعث الى انجلترا باغلب صادراتها ، تقول تتبع هذه الدول انجلترا فى تخفيض قيمة عملتها . ذلك لان انجلترا كانت تنقص من وارداتها . ولكى يستمر تدفق صادرات الدول التابعة نحو انجلترا لزم أن تكون رخيصة نسبيا من وجهة نظر انجلترا (وهى البلد المستورد) وتخفيض العملة يحقق هذا الرخص النسبى للصادرات . وتكونت من انجلترا والبلاد التابعة كتلة الاسترلينى .

وتكون أسعار الصرف بين هذه العملات والاسترلينى ثابتة . وتعود هذه البلدان الى قاعدة الاسترلينى وتحتفظ باحتياطياتها من العملات الاخرى فى لندن مقومة بالاسترلينى . وتكون مصر بطبيعة الحال احد بلدان كتلة الاسترلينى . وتجد نفسها وقد انخفضت قيمة سنداتها الاسترلينية التى كانت تملكها كغطاء للنقد بما يقرب من ٤٠٪ وذلك بسبب تخفيض قيمة الإسترلينى فى ١٩٣١ . والعالم الرأسمالى فى أزمة ، وميزان المدفوعات المصرية فى حالة عجز (أى أن حقوق مصر لدى الخارج تقل عن ديونها فى مواجهة الخارج) واحتياطيات مصر من غير الاسترلينى قليلة (الذهب لا يغطى الا ١٦٪ من اصدارها النقدى) . والبلدان خارج كتلة الاسترلينى لم تخفض عملتها (لم يخفض الدولار الا فى ١٩٣٣ والفرنك الفرنسى الافى١٩٣٦) ومن ثم تبقى اثمان سلعها مرتفعة بالنسبة للاثمان فى بلدان كتلة الاسترلينى التى خفضت قيمة عملاتها تبعا لتخفيض قيمة الاسترلينى . وهو ما يعنى تقريبا حتمية أن تكون تجارة مصر الخارجية فى داخل كتلة الاسترلينى ، أى توثيق علاقة مصر بانجلترا ، وتوثيق العلاقة يعنى زيادة حدة التبعية ،

تبعية الإقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى الام ٠ وتسجل الاسعار فى داخل مصر تقلبات عنيفة : فهى تخضع أولا لتقلبات الاسعار فى السوق الرأسمالية الدولية نظرا لتبعية الاقتصاد المصرى لهذه السوق ٠ وفى داخل إطار حالة السوق الخارجى تخضع الاثمان فى مصر لتقلبات موسمية نظرا لطبيعة الاقتصاد المصرى التابع كاقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعى ويعتمد على محصول القطن الذى يستخدم أساسا كمادة أولية تصدر الى انجلترا انعكست تقلبات الاثمان فى مصر فى صعود فى الفترة من ١٩١٧ ـ ١٩٢٠ ، ثم هبوط فى الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٥ ، ثم انكماش فى الفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٣٦، ثم هبوط فى الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ التى تشهد الحرب العالمية الثانية والاتجاه التضخمى للاسعار ٠

والواقع أن هذه المرحلة تمثل المرحلة التى تصل فيها تبعية الاقتصاد المصرى الى أقصى حدودها ٠ والشىء لو زاد عن حدة انقلب الى ضده ٠ فازدياد حدة التبعية يأتى فى وقت أزمة كبيرة لكل النظام الرأسمالى ، الامر الذى يبرز مخاطر التبعية ، خاصة وأن الازمة تعنى ضعف قبضة رأس المال فى الدولة الام على رأس المال المحلى ٠ من ناحية أخرى ، أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى تعنى ، بالنسبة للاقتصاديات التابعة ، أزمة فى الصادرات ٠ فوقوع الازمة فى الاقتصاد الام يعنى توقف الصناعة ولو جزئيا ، وهو ما يعنى نقص الطلب على المواد الاولية التى تأتى من الاقتصاديات التابعة اى نقص الطلب على صادرات هذه الاقتصاديات ٠ فاذا لم تجد الصادرات مشتر فى السوق الرأسمالية الخارجية لا يحصل الاقتصاد التابع على ايرادات تمكنه من شراء الواردات من السلع الصناعية ، ويجد الاقتصاد التابع نفسه فى أزمة : الصادرات لا طلب عليها ، والواردات لا يمكن الحصول عليها ، وتتجلى كل مظاهر التبعية ، التبعية فى تصريف منتجاته والتبعية فى الحصول على السلع الاستهلاكية الصناعية وحتى السلع الغذائية منها ٠ الا أن ضعف قبضة رأس مال البلد الام على رأس المال المحلى أثناء الازمة وعدم وجود المنتجات التى كانت تستورد لمواجهة الطلب الموجود فى السوق المحلية يعطيان لرأس المال المحلى امكانية السيطرة على جزء من السوق المحلية وانتاج ما يلزم لمواجهة الطلب الموجود فيها ٠ ولكى

يتم ذلك يتعين أن يكون هذا الانتاج مربحا لرأس المال . شروط الارباحية هذه متوفرة : اذ أن رأس المال يجد تحت تصرفه قوة عاملة رخيصة نسبيا ، يمكن استخدامها فى صناعات استهلاكية لا يحتاج الانتاج فيها الى الكثير من التأهيل الفنى . كما يجد رأس المال تحت تصرفه بعض الخدمات الاساسية اللازمة للانتاج ، من مواصلات وامداد بالمياه والطاقة المحركة ، الى غير ذلك . وأخيرا يجد رأس المال المواد الاولية اللازمة للقيام بالانتاج فى هذه الفروع : القطن لانتاج المنسوجات القطنية مثلا ، والمواد اللازمة للصناعات الغذائية . وينعكس كل هذا ، فى ظل التغيرات الاجتماعية والسياسية ، فى محاولة لبناء بعض الصناعات والتقليل من تبعية الاقتصاد للاقتصاد الرأسمالى الام . ويظهر الوعى بضرورة تخليص العملة المحلية من التبعية لعملة الاقتصاد الام . ولكن الحرب العالمية ما تلبث أن تشتعل .

ومع قيام الحرب العالمية الثانية تخشى انجلترا على قيمة الاسترلينى من التدهور لو ترك حرا . فتفرض الرقابة على الصرف (أى تحدد سعر الصرف وتجعل التعامل فيه من خلال الدولة ، وقد تقوم كذلك بتحديد القدر من العملات الاجنبية التى يمكن الحصول عليها) وتنشىء منطقة الاسترلينى . فى داخل هذه المنطقة يتم التعامل بالاسترلينى . وهو ينتقل فيها بحرية (بأسعار ثابتة) . وتجمع موارد كل بلدان منطقة الاسترلينى من العملات الاجنبية فى لندن . وتقوم لندن بتوزيع هذه العملات وفقا لحصص معينة تحددها مصلحة لندن بطبيعة الحال . فاذا باعت احدى دول منطقة الاسترلينى سلعا للولايات المتحدة الأمريكية وحصلت فى مقابل ذلك على دولارات ، فانها تودع هذه الدولارات بلندن لتضم الى حصيلة كل منطقة الاسترلينى من الدولارات وتقسم بين بلدان منطقة الاسترلينى .

وفى عام ١٩٣٩ تنضم مصر لمنطقة الاسترلينى وتفرض الرقابة على الصرف . وكما تم فى الحرب العالمية الاولى تستطيع انجلترا تعبئة الفائض الاقتصادى لاغراض الحرب كما لو كانت مصر جزءا من انجلترا . فهى تستخدم القوة العاملة المصرية والجهاز الانتاجى المصرى فى خدمة الجيوش الانجليزية فى المنطقة . ويكون ميكانزم التمويل هو الانفاق التضخمى ، اذ

تستطيع من خلال وجود الجنيه المصرى على قاعدة الاسترلينى أن تصدر أوراق البنكنوت فى مصر لتستخدم فى التداول فى مقابل تراكم الاسترلينى لحساب مصر فى لندن مكونا وصيدها من الاسترلينى • يضاف الى ذلك أن تحول جميع موارد مصر من العملات الاجنبية (غير الاسترلينى) والناتجة عن بيعها لبعض صادراتها خارج منطقة الاسترلينى ، تحول هذه العملات الى لندن ، وتلتزم بريطانيا بتزويد مصر بحاجتها منها وفقا لحصة معينة • وقد بلغ مجموع الارصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر كحقوق لها فى مواجهة بريطانيا فى مقابل وضع امكانيات مصر تحت تصرف بريطانيا طوال فترة الحرب ٤٣٠ مليون جنيه • وهكذا يجبر المجتمع المصرى على ادخار ما يقرب من ٢٥٪ من دخله القومى ، وانما لتمويل الحرب ، أى استخداما للفائض فى اغراض الحرب بدلا من استخدامه فى زيادة الطاقة الانتاجية لزيادة الانتاج الذى يرفع من مستوى معيشة افراد المجتمع • وتثبت التجربة ، كما اثبتت **تجربة الحرب العالمية الاولى وتجربة استثمار راس المال الاجنبى فى مصر ان المجتمع المصرى قادر على انتاج فائض ، اى انتاج راس المال • فالمجتمع لا ينقصه راس المال • كل ما فى الامر ان الفائض يوجد اما لتمويل الحرب واما لتحويله الى خارج مصر لمصلحة راس المال الاجنبى او لاستهلاكه استهلاكا طائشا بواسطة بعض فئات المجتمع فى الداخل • اما اذا عرضت قضية تطوير المجتمع لمصلحة المنتجين المباشرين ظهرت فكرة نقص راس المال فى المجتمعات المتخلفة وسيطرت على العقول وذلك رغم زيفها العلمى ورغم تكذيب تاريخ الفلاح المصرى الذى ينتج فائضا زراعيا منذ فجر التاريخ لهذه الفكرة •**

وهكذا تبرز الحرب المغارم التى يتحملها الاقتصاد المصرى من تبعيته ، تبعية يتحقق استمرارها من خلال النظام النقدى وسبل أخرى • فاستخدام الجهاز الانتاجى طوال فترة الحرب يؤدى الى استهلاك رأس المال الثابت دون أن توجد امكانية تجديده • والتضخم الذى يسود طوال فترة الحرب والذى يعبر عنه أفراد الشعب بالغلاء يطحن المنتجين المباشرين • ولكن الحرب تعنى أزمة لرأس المال ، اذ تترجم التناقض بين رؤوس الأموال

المختلفة الى التشاحن المسلح ، ويخرج منها بعض راس المال فى الدول الرأسمالية المتقدمة ضعيفا فى مواجهة البعض الآخر • وهو ماحدث بالنسبة لراس المال البريطانى الذى خرج ضعيفا فى مواجهة رأس المال الأمريكى • من ناحية أخرى الحرب تعزل مصر عن بقية السوق الرأسمالية الدولية ، ويجد رأس المال المحلى فرصته فى التوسع فى الانتاج الصناعى ، ويساعد التضخم على تركيم بعض رؤوس الأموال النقدية • وهكذا **تؤدى الحرب الى بعض الانتعاش لراس المال المحلى** يتمثل فى انتعاش نسبى للصناعة فى الداخل • ويمكننا هذا من القول بأن الحرب ، من ناحية أخرى ، قد قوت الاقتصاد المصرى نسبيا فى علاقته بالاقتصاد الانجليزى الذى بدأ يضعف عالميا فى مواجهة الاقتصاد الأمريكى • **كل هذا وما ارتبط من تطور فى القوى الاجتماعية والسياسية قوى من الاتجاه القائل بضرورة استقلال الجنيه المصرى عن الجنيه الانجليزى ، كانعكاس لتجسيم الحرب لمخاطر التبعية النقدية للاسترلينى والضعف النسبى لهذه التبعة (مع التوسع النسبى للصناعة فى مصر والضعف النسبى للاقتصاد الانجليزى عالميا) ووجود امكانية التنويع المكانى لتجارة مصر الخارجية ، وانما دائما فى اطار السوق الرأسمالية الدولية** • ويقوى من هذا الاتجاه ما قامت به بريطانيا بعد الحرب من تجميد أرصدة مصر الاسترلينية وما ينتج عن ذلك من عدم امكان استخدامها فى تمويل واردات مصر ومن ثم فى تجديد ما استهلك أثناء الحرب ، ناهيك عن استخدامها فى بناء طاقة انتاجية جديدة تزيد من القدرات المادية للاقتصاد المصرى • كما أن تجميد الغطاء الاسترلينى لأوراق البنكنوت المصرى يفقد هذا الغطاء صفته الأساسية ، صفة السيولة والمرونة • **وهكذا تبدأ فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الخطوات التى تتخذ فى سبيل الاستقلال عن الاسترلينى • وانما فى اطار السوق الرأسمالية الدولية •**

وتتمثل الخطوات التى هدفت الى تحقيق استقلال الجنيه المصرى عن الاسترلينى فى :

- انضمام مصر لصندوق النقد الدولى •
- الخروج من منطقة الاسترلينى وتصفية الأوضاع الخاصة بالأرصدة الاسترلينية التى تراكمت لمصر عند بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية •

- تعديل نظام الغطاء النقدى وتحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى .

لنرى كلا من هذه الخطوات بغير تفصيل .

خرج اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأقوى اقتصاد فى السوق الراسمالية الدولية : تحطم الكثير من الجهاز الانتاجى للدول الراسمالية الأوربية ، المنهزم منها والمنتصر ، وكذلك اليابان . وعليه كان الاقتصاد الأمريكى هو الاقتصاد الوحيد القادر على تزويد الاقتصادات الراسمالية الأخرى بما هو لازم لاعادة البناء فى فترة ما بعد الحرب . كما ان انتاجية العمل فى أمريكا كانت أعلى منها فى اى اقتصاد راسمالى آخر ، الأمر الذى يمكنها من التنافس مع غيرها من الاقتصاديات الراسمالية فى السوق الدولية . وعليه يكون من الطبيعى أن يمثل **الدولار العملة الاقوى فى السوق الراسمالية الدولية** . أما الاسترلينى فهو يفقد فى فترة ما بعد الحرب حرية تحويله الى العملات الأجنبية ويبدأ فى فقد صفته كعملة دولية ويعجز عن أداء دوره فى التسويات الخارجية . وبأمل العودة الى حرية التجارة فى فترة مابعد الحرب ومساعدة الدول على استبعاد قيود التجارة الخارجية أنشئ **صندوق النقد الدولى فى ١٩٤٥** كهيئة دولية تسعى الى تمكين الدول ، فى اطار السوق الراسمالية الدولية ، من تثبيت عملاتها واسعار الصرف الخارجى ، وذلك بامداد الأعضاء بالعملات الأجنبية وفقا لأوضاع ميزان المدفوعات الذى يعكس حالة تجارتها مع الخارج ، منظورة كانت أو غير منظورة . وتم بانشاء هذا الصندوق اعادة تنظيم النظام النقدى الدولى فى اطار السوق الراسمالية الدولية . **واصبح العالم الراسمالى كله ، بما فيه من أجزاء متقدمة ومتخلفة ، على قاعدة الصرف الخارجى بالذهب او ما يعنى فى الواقع قاعدة الدولار الذهبى :** فنحن نعرف أن الدولار عملة كانت مقدرة بالذهب منذ ١٩٣٤ على أساس أن كل أوقية من الذهب تساوى ٣٥ دولارا . ووفقا لنظام الصندوق ، قدرت عملات الدول الأعضاء بالذهب والدولار . وأصبحت المعاملات تسوى فى داخل اطار السوق الراسمالية الدولية دون استخدام الذهب وانما على أساس الذهب . واحتفظ بالذهب فى النهاية لتسوية فروق المدفوعات

الدولية . وهكذا يقرر صندوق النقد الدولي الأمر الواقع في السوق الراسمالية الدولية ويكون الدولار في ارتباطه بالذهب محور النظام النقدي في هذه السوق .

وتنضم مصر الى صندوق النقد الدولي في ديسمبر ١٩٤٦ . ويكون الجنيه المصرى مساويا لـ ٣ر٦٧٢٨٨ جراما من الذهب الخالص و ٤ر١٣٣ دولارا امريكيا . وتكون صلته بالعملات الأخرى مباشرة من خلال التعادل مع الذهب والدولار الأمريكي . وبانضمام مصر الى صندوق النقد الدولي أصبحت رسميا على قاعدة الدولار الذهبى بينما ظل رصيدها النقدى مقوما بالاسترلينى وظلت هى فى داخل منطقة الاسترلينى . فكان العلاقة بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى ظلت على حالها وانما مع تعديل جزئى مؤداه ان تخفيض الاسترليني بالنسبة للعملات الأخرى لم يعد يترتب عليه خفض الجنيه المصرى بشكل آلى . ولكن تخفيض الاسترلينى سوف يترتب عليه تخفيض قيمة الرصيد النقدي للجنيه المصرى مالم يتبع الجنيه المصرى الاسترلينى عند التخفيض وبنفس النسبة . ولكن يبقى **لانضمام مصر الى صندوق النقد الدولي دلالته : ان الاقتصاد المصرى موجود فى اطار السوق الراسمالية الدولية وانه بذلك يكون فى مجال سيادة الدولار العملة النقدية الدولية رقم واحد .**

وبهدف حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية (أى ديون مصر على بريطانيا) تقوم المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، وتنتهى الى توقيع اتفاق فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ . ويكون من أحكام هذا الاتفاق **خروج مصر من منطقة الاسترلينى :** فتفرض الرقابة على الجنيه الاسترلينى فى مصر ، وبذا يصبح عمله أجنبية بالنسبة للجنيه المصرى . ويوقف التحويل الآلى على أساس سعر الصرف الثابت الذى بقى على حالة ، أى ٥ر٩٧ قرش مصرى لكل جنيه استرلينى بين العملتين ، ومن ثم تنتهى حرية المدفوعات بين مصر وانجلترا . وتنشا للاسترلينى سوق حرة فى مصر يصبح فيها سعر الصرف عرضة للتقلب . ويصبح هو من العملات النادرة بالنسبة لمصر (أى التى يكون الطلب عليها قويا من جانب المتعاملين المصريين فى السوق الدولية) تسعى مصر للاستغناء

عنها فى التسويات الدولية . ولكن الاسترلينى ما يزال غطاء الجنيه المصرى (اعمالا لقرار أكتوبر ١٩١٦) .

وتنطوى أحكام اتفاقية يونيو ١٩٤٧ كذلك على تجميد أرصدة مصر الاسترلينية (ما قدره ٣٥٦ر٢ مليون استرلينى) والافراج عن مبلغ معين منها عند الاتفاق والتعهد بالافراج تدريجيا عن دفعات سنوية فى المستقبل ، وعلى ألا تقيد انجلترا تحويل الاسترلينى المفرج عنه من الأرصدة المجمدة أو الذى تحصل عليه مصر من صادراتها لمنطقة الاسترلينى الى أية عملة من العملات اذا ما استخدمت مصر هذه العملة فى الوفاء بالمدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية . وفى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ ، أى بعد خمسة أسابيع من الاتفاقية ، أوقفت انجلترا قابلية تحويل الاسترلينى الى الدولارين الأمريكى والكندى ، وهو ايقاف يسرى على الحسابات المصرية القابلة للتحويل ، أى على الجزء من الأرصدة الاسترلينية المفرج عنها بالاضافة الى ما تكسبه مصر من استرلينى جديد عن طريق بيع صادراتها .

وفى سبتمبر ١٩٤٩ تخفض انجلترا قيمة الاسترلينى فتنخفض قيمة أرصدة مصر الاسترلينية ، وبذلك تكون انجلترا قد تخففت بضربة واحدة من ثلث عبء الدين . وتعقد بينها وبين مصر اتفاقيات قصيرة الأجل لمدة عام فى الفترة ما بين ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ، بمقتضاها يفرج عن جزء من الأرصدة الاسترلينية ويبين كيفية استخدامه . وذلك حتى اول يوليو ١٩٥١ حين تم التوصل الى اتفاق طويل الأجل (عدل فى ١٩٥٥/٨/٣٠) بمقتضاه تسترد مصر الأرصدة الاسترلينية المتبقية على فترة طويلة جدا وعلى أقساط صغيرة ، الأمر الذى يقلل من امكانية الاستفادة بها فى تجديد الجهاز الانتاجى والتوسع فيه بمعدل يذكر . واتفق كذلك على أن تدفع الاجزاء المفرج عنها بالاسترلينى، وهو ما يعنى عدم امكانية استعمالها فى الشراء من منطقة العملة الصعبة ، أى منطقة الدولار .

وفى يوليو ١٩٥٦ تقوم مصر بتأميم قناة السويس ، ويتمثل أحد ردود الفعل فى الغرب الراسمالى فى تجميد أرصدة مصر (أى حقوقها) فى انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بقصد شل حركة تجارتها

الخارجية ، وعلى الأخص قدرتها على شراء ما هو لازم لاقتصاد يقع فى اطار السوق الرأسمالية الدولية وفى مركز تبعية للاجزاء المتقدمة منه . ويستمر الوضع حتى فبراير ١٩٥٩ حين يتم الاتفاق مع بريطانيا على الغاء القيود التى فرضتهافى مقابل أن تتعهد مصر بالغاء كافة تدابير الحراسة التى اتخذت بمناسبة العدوان الثلاثى لسنة ١٩٥٦ بالنسبة للممتلكات البريطانية مع إعادتها أو حصيلة ما بيع منها لأصحابها ، وتدفع مصر ٢٧٫٥ مليونا من الجنيهات كتسوية تامة ونهائية فى جميع المطالبات بشأن الممتلكات البريطانية التى تناولها التمصير أو المتعلقة بالضرر أو التلف الذى يكون قد لحق الممتلكات البريطانية .

وتنتهى قصة أرصدة مصر الاسترلينية . ولكننا لا نتركها دون أن نبرز الدروس اللازم تعلمها منها : أول هذه الدروس أن مجرد تبعية مصر فعليا افقدها جزءا من حقوقها لدى انجلترا بمجرد تخفيض الجنيه الاسترلينى . وثانى هذه الدروس أن مصر لم تتمكن بأية حال من الأحوال من استخدام مدخراتها المتراكمة أثناء الحرب فى اعادة بناء الجهاز الانتاجى ، ناهيك عن استخدامها فى تطوير الاقتصاد المصرى ، اذ كيف يطور هذا الاقتصاد فى داخل اطار العلاقات الرأسمالية وهو الاطار الذى خلق للمجتمع المصرى تخلفه ؟ وثالث هذه الدروس أن وجود الأرصدة لمصر ، سواء منها المتراكم أثناء الحرب أو المكتسب من بيع صادراتها فى السوق الراسمالية فى الغرب كان يستخدم كسلاح اقتصادى يضغط به على مصر اذا ما اتخذت موقفا اقتصاديا او سياسيا يعرض مصالح الدول الراسمالية الغربية (وهى مصالح تتعارض فيما بينها) للخطر .

ولكن اتفاقية يونيه ١٩٤٧ لا تمس وضع الغطاء النقدى للجنيه المصرى الذى ظل كما هو عليه منذ أكتوبر ١٩١٦ . ولمنع زيادة السندات الاسترلينية مع اصدار المزيد من البنكنوت المصرى كان لابد من تغيير نظام الغطاء المصرى . فيصدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ ليقضى بان تغطى الزيادة فى اصدار البنكنوت بسندات مصرية ، وبفرض رقابة الحكومة على اصدار البنكنوت ومقداره بعد أن كانت حرية بنك انجلترا والبنك الأهلى المصرى كبيرة فى هذا الشأن . وبدأت الحكومة فى شراء كميات من الذهب (وسندات الخزانة

الأمريكية المقومة بالذهب) لتدعيم الغطاء النقدى ، أى بدأت فيما يسمى بسياسة تكديس الذهب . وبذلك تنتهى الفترة التى بدأت بانضمام مصر لصندوق النقد الدولى فى ديسمبر ١٩٤٦ مع بقائها على قاعدة الاسترلينى من ناحية نظام الغطاء النقدى ، الأمر الذى حدا بالبعض بأن يصنف هذه الفترة (التى انتهت بصدور قانون سنة ١٩٤٨) بأنها فترة كان يوجد النظام النقدى المصرى على قاعدة استرلينى **فريدة** . وبتغيير نظام الغطاء النقدى يخرج النظام النقدى المصرى عن هذه القاعدة ليكون على **قاعدة الصرف** الخارجى بالورق . ورغم ذلك تؤدى التبعية الاقتصادية الفعلية للاقتصاد **المصرى المتمثلة فى وجوده فى اطار السوق الراسمالية الدولية بصفة عامة** وفى ارتباطه بصفة خاصة بالاقتصاد الانجليزى **ولو بدرجة تتناقص مع الوقت ، تؤدى هذه التبعية الى تخفيض الجنيه المصرى فى ١٩٤٩ تبعا لتخفيض قيمة الجنيه الاسترلينى بمقدار الثلث : الجنيه المصرى يتبعه ويخفض بنفس المقدار .**

ولتعزيز السياسة النقدية الجديدة يصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ **بتحويل البنك الأهلى المصرى الى بنك مركزى ، فيصبح بنك الحكومة** يقوم باصدار النقود الورقية وتودع لديه حساباتها ويراقب الجهاز المصرفى فى خلق الائتمان . ويتم تعديل سياسة الغطاء النقدى الذى أصبح يتكون من الذهب والأوراق الأجنبية والسندات المصرية . على أن كل زيادة فى الاصدار لا تغطى الا بالذهب أو بالأوراق القابلة للصرف بالذهب (كالدولار الأمريكى) أو بالأوراق المصرية . **وهو ما يعنى امتناع استخدام الاسترلينى لضمان اية زيادة فى الاصدار** . ويحتفظ قانون البنوك والائتمان ، القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، بنفس هذه الأحكام . وتظل سياسة الغطاء النقدى هذه على حالها حتى يومنا هذا . وتستمر سياسة تكديس الذهب .

وتأتى أحداث ١٩٥٦ وما يعقبها من تمصير رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر فى مرحلة أولى ثم تأميمها فى مرحلة ثانية تستمر حتى بداية الستينات . وتشهد محاولة الدولة لخلق جهاز انتاجى قوى نسبيا بعيد أن تخلص الاقتصاد المصرى من تبعيته للاقتصاد الانجليزى وتخلص الجنيه المصرى من تبعيته للجنيه الاسترلينى . الا أن هذه المحاولة تتم فى اطار

السوق الراسمالية العالمية ، وفى داخل مصر على اساس من علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، سواء أكانت ملكية الأفراد (كما هو الحال بالنسبة للزراعة اساسا) أو ملكية الدولة • ويكون الهدف ، على الصعيد النقدى ، هو خلق عملة قوية نسبيا ، ويختار لتحقيق هذا الهدف سبيل العزلة النقدية •

وتقوم سياسة العزلة النقدية ، التى اتبعت ابتداء من ٢٦ ديسمبر ١٩٦١ :

- على نفس نظام الاصدار النقدى الذى كان سائدا من قبل •
- على حظر تصدير البنكنوت المصرى واستيراده حظرا تاما • وهو ما يعنى عدم التعامل فى أوراق النقد المصرية فى أسواق العملات فى الخارج •
- على تسوية الديون الناشئة عن تجارة مصر الخارجية وفقا للمبادىء الآتية :

* بالنسبة لبلاد العملات الحرة ، وغالبيتها من دول أوربا الغربية وامريكا ، يتم الدفع بالعملات الحرة •

* بالنسبة لدول الاتفاقيات : دول أوربا الشرقية وبعض الدول الأفريقية والآسيوية ، يتم الدفع بعملة حسابية وهى اما الدولار الحسابى أو الاسترلينى الحسابى ، هنا يتم حساب المقاصة (بين حقوق وديون كل من الطرفين المتعاملين) باحداهما ، فالتعامل لا يتم اطلاقا بايهما ، وانما يقتصر دورهما على كونهما وحدتى حساب •

* بالنسبة لبعض البلدان يوجد نوع من الاتفاقيات الثنائية ، بمقتضاها يتم الدفع ، من جانب مصر ، بالجنيه المصرى •

والمقصود بالعزلة النقدية هو فصم كل علاقة بين الجنيه المصرى وعملات الدول الاخرى فى أسواق الصرف الاجنبية • ويتعطل العمل بسعر الصرف الرسمى • وتصبح الاسعار فى مصر ومشاكل الانتاج والاستهلاك وأسعار

الفائدة وغيرها خاضعة للدولة ولتوجيهاتها بعوامل يحددها الواقع فى داخل المجتمع المصرى والاهداف التى تسعى الدولة الى تحقيقها . واذا **كانت العزلة النقدية تعنى عزل العملة المحلية عن أسواق الصرف الاجنبية ، فهى لا تعنى عزل الاقتصاد القومى عن الاسواق العالمية** ؛ اذ تستمر المعاملات بين الاقتصاد القومى وبقية أجزاء الاقتصاد العالمى وانما يتم تسوية المعاملات على أساس الاتفاقيات على النحو السابق بيانه .

وتستند سياسة العزلة النقدية ، على الاقل نظريا ، على الاسانيد الآتية :

– ان الموقف يتسم بالنسبة للنظام النقدى للسوق الدولية الرأسمالية بأزمة تكاد تكون مستمرة كمظهر لازمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى . هذه الازمة تنعكس يوميا فى تقلبات عنيفة لاسعار العملات فى أسواق الصرف الخارجية . فما الذى تستفيده عملة ضعيفة نسبيا لاقتصاد صغير من المقارنة اليومية مع عملات متقلبة عند تقابلها فى أسواق الصرف الاجنبية ؟ واضح أنها هى الاخرى تتعرض لتقلبات عنيفة تجد مصدرها فى الاقتصاديات الرأسمالية الكبيرة .

– عدم امكانية خلق جهاز انتاجى داخلى قوى فى اطار الاثمان فى السوق الدولية ، وهى اثمان تتحدد بالوضع الاحتكارى الذى يسود هذه السوق . وعدم العزلة النقدية يعنى أن تحدد الاثمان فى داخل الاقتصاد القومى على ضوء مستويات الاثمان الدولية . وهو ما يعنى عدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة . (على أى الاحوال قدراتها على الحياة دون حماية تكاد تكون غير موجودة حتى ولو كانت صناعات فى غاية الكفاءة نظرا لسيطرة الاحتكار فى السوق الرأسمالية الدولية وقدرته على القضاء على الصناعات المحلية) .

– تقلل العزلة النقدية من اعباء مراقبة الرصيد الذهبى والصرف الاجنبى ومشاكل انتقال راس المال .

– ترفع العزلة عن كاهل الدولة الاعباء التى يجب أن تقوم بها لكافحة المضاربة التى قد تنصب على العملة المحلية بغض النظر عن مركزها الفنى . وهي مضاربات قد يكون الدافع لها اعتبارات سياسة أكثر من أى شىء آخر . ومع اضطراب السياسة العالمية قد يكون فى العزلة النقدية الخلاص من هذه المشكلات ٠(١)

وتوشك سياسة العزلة النقدية على النهاية بالاجراءات التى تتخذ فى بداية السبعينات وخاصة اجراءات الفترة الاخيرة ٠ وتنتهى فترة سياسة العزلة النقدية دون أن يخلق جهاز انتاجى قوى ، ومن ثم لا تكون العملة قوية ٠ وتسعى اجراءات الفترة الاخيرة الى تعويم الجنيه المصرى أى ترك سعر صرفه ليحدد فى أسواق الصرف الاجنبية ، اسواق الصرف التى توجد فى أطار السوق الرأسمالية الدولية ، حيث يسود الدولار الامريكي والين اليابانى والمارك الالمانى والفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى ٠ ويترك مستوى الاسعار فى مصر ليحدد على ضوء الاسعار السائدة فى السوق الدولية الرأسمالية ٠ هل ينتهى ذلك بالجنيه المصرى ، بعد أن قطع كل أشواط الخلاص من التبعية للاسترلينى ، الى أن يقبل التبعية ، فى أطار السوق الرأسمالية الدولية ، للدولار ؟

على هذا النحو نكون قد تتبعنا تاريخ النظام النقدى المصرى بين محاولات خلق عملة مصرية قوية ومحاولات ضمان تبعيتها لعملة رأسمالية أقوى ٠ وهو تاريخ يعكس وضع الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى القرن التاسع عشر وفى الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى القرن العشرين ٠ ويرتبط بهذا الوضع **شكل التداول النقدى فى داخل الاقتصاد المصرى** هذا الشكل يمكن تصويره **اليوم** على النحو التالى :

– **ارتكازا على قاعدة الصرف الخارجي بالورق** (بالدولار الذى كان مرتبطا بالذهب حتى ١٩٧١) **وحدة النقد هى الجنيه المصرى** الذى يصدر فى شكل ورقة بنكنوت ويساوى ١٠٠ قرش ، ١٠٠٠ مليم ٠ الى جانب ورقة

---

(١) انظر : حسين فهمى ، ص ٩٥ وما بعدها .

الجنيه كان يوجد حتى صدور القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٩) **مضاعفات للجنيه** فى أوراق بنكنوت ذات قيمة ١٠٠ جنيه ، ٥٠ جنيه · وبعد هذا التاريخ اقتصرت مضاعفات الجنيه على أوراق البنكنوت ذات العشرة والخمسة جنيهات ·

— يوجد من **اجزاء الجنيه** أوراق بنكنوت ، الورقة ذات الخمسين قرشا والورقة ذات الخمسة وعشرين قرشا ، واوراق حكومية ، ذات عشرة وخمسة قروش ، وقطع معدنية تتمثل رسميا فى القطع الاتية : ٢٥ قرش ، ٢٠ قرش ، ١٠ قروش ، ٥ قروش ، ٢ قرش ، ١ قرش ، نصف قرش ، ٢٠ مليم ، ١ مليم · البعض منها مختفى من التداول النقدى · وذلك فيما عدا القطع النقدية التى تصدر فى مناسبات تذكارية ويلزم لاصدارها قرار خاص ·

— تمثل أوراق البنكنوت عملة ورقية لها سعر قانونى (لا يجوز للافراد رفضها فى تسوية الديون) وسعر الزامى (لا يمكن تحويلها الى ذهب) وهى النقود ذات قوة الابراء المطلقة · ويحتفظ البنك المركزى فى مقابلها بغطاء نقدى يتكون من الذهب والاوراق المصرية والعملات الاجنبية · وتمثل الاوراق الحكومية عملة مساعدة ولها قوة ابراء محدودة (فى حدود ٢٠٠ قرش للقطع الفضية ، ١٠ قروش للقطع البرونزية والنحاسية) ·

— الى جانب هذه النقود المادية (أو ما يطلق عليه بالنقود خارج البنوك) تكون بطبيعة الحال نقود الودائع ، النقود الائتمانية التى يخلقها الجهاز المصرفى ·

— فى أغسطس ١٩٧٣ بلغ مجموع وسائل الدفع المتداولة فى مصر ١٠٨٧٫٣ مليون جنيه ، منها ٤١٠٫٣ مليون جنيه تمثل الودائع الجارية (أى النقودداخل البنوك) ، ٦٧٧ مليون جنيه تمثل النقود المادية خارج البنوك · من هذه النقود المادية ، ٦٦٣٫٤ مليون جنيه من النقد و ١٣٫٦ مليون جنيه من العملة المساعدة · وعليه تمثل النقود المصرفية حوالى ٣٠٫٥٪ من مجموع وسائل الدفع ، وتمثل أوراق البنكنوت حوالى ٥٩٫٢٦٪ منها ، والنقود المساعدة ١٠٫٢٤٪ منها ·

* * *

بالانتهاء من النظام النقدى المصرى دكون قد انتهينا من التعريف بالنقود : رأيناها فى نشاتها وتطورها فى اقتصاد المبادلة ثم توصلنا الى المقولة النظرية للنقود ابتداء من القيمة • ثم تعرفنا على الشكل الخاص للتداول النقدى فى اقتصاد المبادلة الرأسمالى ، أى النظام النقدى ، وتسلحا بهذه الادوات الفكرية درسنا تداول النقود فى المجتمع المصرى : تداولها فى اقتصاد المداولة البسيط السابق على الرأسمالية ، ثم قيام النظام النقدى المصرى فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية •

اذا ما تعرفنا على النقود لزم ، لننتهى من التعرف على المظاهر النقدية لاقتصاد المبادلة الرأسمالى ، أن نتعرف على المؤسسات التى تنشغل بالنقود ، أو ما يسمى بالبنوك • وهو ما نعرض له فى الباب الثانى •

الباب الثانى

البنوك أو المصارف

مقـــدمة :

رأينا فى دراستنا لأنواع النقود أن النقود الورقيـة تعتبر تعهدا من البنك بدفع مبلغ معين من وحدات النقد القانونية لحامل هذه النقود عند الطلب . ولأهمية النقود الورقية فى التداول النقدى أصبح من المستحيل الفصل بين دراسة النقود والبنوك أو المصارف كمؤسسات نقدية ، ذلك أن البنوك التجارية بمالها من قدرة على خلق الائتمان ومن ثم اصدار نقود الودائع ، والبنك المركزى بماله من سلطان فى اصدار النقود الورقية (البنكنوت) والرقابة على البنوك التجارية هما حجر الزاوية فى النظام النقدى الحديث .

والواقع أن النظام المصرفى شأنه شأن النظام النقدى لا ينشأ من فراغ ، وانما يتخذ معالمه عبر تطوره التاريخى فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، ولهذا فان خصائص هذا النظام فى أى بلد انما تكشف عن طبيعة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيه فى فترة زمنية معينة .

ولأن النظام المصرفى يرتبط ارتباطا عضويا بسوق النقود من خلال مؤسساته النقدية ، فانه يصبح من الضرورى أن نشير ولو باختصار الى أبعاد هذا الارتباط .

وفضلا عن ذلك فانه لن نستطيع أن نعرض لتطور النظام المصرفى المصرى الا بعد الاشارة الى النظام المصرفى فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم ، ومكانة البنوك التجارية والبنوك المركزية ودورها فى هذا النظام .

ونظرا لأن البنوك الاسلامية أصبحت ظاهرة ملموسة الآن ، فانه ليس من الصواب اغفال الاشارة اليها فى هذا الخصوص .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح موضوعات هذا الباب كما يلي :

الفصل الأول : سوق النقود والنظام المصرفي .

الفصل الثاني : تطور النظام المصرفي في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم .

الفصل الثالث : نشأة وتطور النظام المصرفي المصري .

الفصل الرابع : نحو البديل الاسلامي للنظام المصرفي الراهن .

ونشير الى كل فصل من هذه الفصول تباعا كمايلي :

الفصل الأول

سوق النقود والنظام المصرفي

ترتبط سوق النقود أوثق ارتباط بالنظام المصرفي، فلا وجود لأحدهما بدون الآخر ، وفي هذا نستطيع أن نتبين حدود هذا الارتباط من خلال طرح كل منهما باختصار من مبحث مستقل كما يلي :

المبحث الأول

سوق النقود [1] Money Market

يقصد بسوق النقود مجموعة المؤسسات النقدية والمالية التي تتعامل في النقود ، فالسوق اذا مركز التعامل في الأصول النقدية التي تكون غالبا قصيرة الأجل ، وبمعنى آخر يقصد بسوق النقد المجال الذي عن طريقه يتمكن المقترضون من الحصول على مايحتاجون اليه من قروض قصيرة الأجل وحيث يتمكن المقرضون من أن يجدوا منفذا لاستثماراتهم قصيرة الأجل .

والمقترضون في سوق النقود يكونون عادة من التجار او المضاربين أو رجال الأعمال فضلا عن الحكومة وبعض المؤسسات الأخرى . اما المقرضون

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : سامي خليل ، النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢ صفحة ١٠٩ وما بعدها .

— G. Crowther, An Outline of Money, op.cit p. 66 ets.

فهم البنوك التجارية وشركات التمويل ، وشركات التأمين والبنك المركزى في الدولة . ومؤدى هذا أن سوق النقد فى النهاية هو المركز الذى تتجمع فيه الأصول التى تبحث عن استثمارات مؤقتة تكون فى متناول أولئك الذين يرغبون فى الحصول على هذه الأصول قصيرة الأجل ، أى الاقتراض والاقتراض النقدى القصير الأجل .

ويمكن اقراض الأصول فى سوق النقد لمدة تتراوح بين يوم وأسبوع أو بين ثلاثة وستة أشهر وذلك عن طريق وسائل مختلفة مثل الكمبيـالات Bills of Exchange ، وسندات قصيرة الأجل Short-term securities وسندات القبول المصرفية Banker's Acceptence الى غير ذلك من الأدوات التى يطلق عليها شبه النقود Near Money

وتختلف سوق النقود عن سوق راس المـال ، فالمقصـود بسوق راس المـال هو سوق الأصول طويلة الأجل ، وان كانت نفس المؤسسات المـالية تتعامل فى الأصول قصيرة الأجل ، والأصول طويلة الاجل فى غالب الاحيان ، ومع ذلك فثمة مؤسسات مالية تتعامل فقط فى الأصـول طويلة الأجل مثل بيوت الأستثمار . investment Houses ، بيوت الرهن Mortage banks ومؤسسات اخرى تتعامل فقط فى الأصول قصيرة الأجل مثل بيوت الخصم Discount houses والبنوك التجارية .

هذا وليس هنـاك موقع مكاني معين ينصرف اليه سـوق النقود حيث يتلاقى فيه المقرضون والمقترضون ، ذلك أن الاتصال يمكن أن يتم بينهم عن طريق البرق والمراسلات والهاتف ، ومن هنا يعنى بسوق النقود ذلك التنظيم الذى عن طريقة يتمكن المقرضون والمقترضون من الاتصال ببعضهم البعض عن طريق مباشر أو غير مباشر . حيث يعمل هذا السوق على تدفق الأصول النقدية قصيرة الأجل الى الاستخدامات المختلفة بالاقتصاد القومى ، فمثل هذه الأسواق تساعد على توفير الأصول المـالية اللازمة للانتاج والتوزيع .

ومع أن وظائف سوق النقود فى مختلف الدول تكاد تكون واحدة الا أن المؤسسات والأدوات والممارسات تختلف اختلافا كبيرا بين دولة وأخرى .

خصائص سوق النقود المتقدمة :

تتميز سوق النقود المتقدمة بالخصائص الآتية[١] :

١ — درجة عالية من التنظيم للجهاز المصرفى باعتباره المنفذ الرئيسى للعمليات قصيرة الأجل .

٢ — وجود بنك مركزى باعتباره مورد السيولة الأخير والذى بدونه لا يستطيع سوق النقود أن يعمل بكفاءة .

٣ — ضرورة توافر الأدوات المالية المناسبة والجيدة مثل الكمبيالات وأذونات الخزانة والسندات الحكومية القصيرة الأجل ، ويتعين أن تكون هذه الأصول من الممكن تبادلها دون نفقات كبيرة مستحقة .

٤ — وجود عدد من الأسواق الفرعية sub markets بحيث يتخصص كل سوق منها فى نوع من الأصول قصيرة الأجل لكى يتسع ويرتقى هيكل السوق .

٥ — توافر هيكل متكامل للسوق بحيث تعتمد الأسواق الفرعية على وتتأثر بالأجزاء الأخرى من السوق ، فالتنافس مطلوب ولكن التكامل ضرورى فى نفس الوقت .

٦ — ومع ضرورة سهولة حركة الأرصدة ، فان سوق النقود يتعين أن يكون حساسا لوقع الآثار الداخلية والخارجية بحيث تكون هذه الصفة مؤشر جيد لأغراض عمليات البنك المركزى ، وهو ما تفقده هذه السوق فى الاقتصادات المتخلفة الى حد كبير .

هذا وتعتبر سوق لندن للنقود وسوق نيويورك وبون وطوكيو من اكبر أسواق النقود تقدما .

---

(١) انظر :

John A. Cochran, Money Banking and the Economy, third Edition, New York, Macmillan Publiching Co. Inc., 1975 pp. 189—190

وكذلك : سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٩ — ١١٧

وترتيبا على ذلك ، فان غياب بعض هذه الخصائص يجعل سوق النقود سوقا متخلفا ، فعدم تنظيم الجهاز المصرفى ، وكون البنك المركزى يلعب دورا محدوداً بحيث لا يسيطر أو يدير سوق النقود بكفاءة ، وعدم وجود الأدوات المالية المناسبة أو الأسواق الفرعية .. كل ذلك يجعل سوق النقود سوقا متخلفا ، ومن هنا فان السياسية النقدية للبنك المركزى ستكون محدودة الأثر فى تحقيق الادارة والرقابة على الجهاز المصرفى ، ولهذا فان سوق النقود المتخلف يكون حجر عثرة أمام البنك المركزى فى الاقتصاد المتخلف .

مكونات سوق النقود :

تتكون سوق النقود من عدد المؤسسات المالية التى تتعامل مع أنواع مختلفة من الأئتمان قصير الأجل ، ويمكن أن تعدد الأقسام التى يتكون منها سوق النقود باختصار فيما يلى :

١ ـ سوق النقود تحت الطلب Call Money Market

وهى سوق القروض قصيرة الأجل للغاية حيث يحتاج بعض الأشخاص معها الى ائتمان قصير الأجل لتمويل المعاملات الخاصة بهم ، ومن هؤلاء الاشخاص سماسرة الأذونات Bill Brokers ، سماسرة البورصات Dealers in Stock Exchange

وتوفر مثل هذا الأئتمان عادة البنوك التجارية .

٢ ـ سوق القروض المضمونة Collateral Loan Market

وهى مضمونة بالأسهم والسندات ، وهى سوق متعددة جغرافيا ومن أقل أسواق النقود قصيرة الأجل تنظيما ، وعادة ما تحصل هذه البنوك على قروض مضمونة من ممثليها فى البنوك الكبيرة (البنوك المراسلة) .

٣ ـ سوق سندات القبول The Acceptance Market

وهى مؤسسات نقدية وظيفتها أن تقبل الكمبيالات ، فالقبول هو توقيع البنك على الكمبيالة المسحوبة على عميله مبديا استعداده لدفع قيمتها عند الاستحقاق وهو يحل بعد أجل قصير ، وتتولى هذه العملية فى مصر البنوك التجارية .

٤ ـ سوق الأذونات Bill Market

تباع وتشترى الأذونات أو الأوراق قصيرة الأجل فى سوق يعرف بسوق الأذونات أو سوق الخصم ، وأهم هذه الأوراق : الكمبيالات Bills of Exchange وأذونات الخزانة Treasury Bills ، وعادة ماتباع أذونات الخزانة بواسطة البنك المركزى باسم الحكومة أى نيابة عنها ٠

ولأن الخصم هو العملية الأساسية لمبادلة الائتمان فى هذا القطاع من سوق النقود ، فان سوق النقود ككل يوصف بأنه سوق الخصم ٠

مؤسسات سوق النقود :

أما المؤسسات التى تتعامل فى سوق النقود فهى البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية ، وبيوت القبول ، وسماسرة الأذونات والبنك المركزى كمؤسسة عليا ٠

وتعتبر البنوك التجارية أهم مؤسسات السوق النقدى ، وهى تجمع أموال العملاء فى صورة ودائع قصيرة الأجل وتوظيفها فى عمليات مجد قصيرة الأجل أيضا ، فهى تقوم بخصم واعادة خصم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات وتيسير حركة التجارة والأعمال عن طريق تحريك النقود ٠

وفى سوق الأذونات ، رأينا أن بيوت أوراق القبول تتخصص فى ضمان الأوراق التجارية المصرفية ، أما بيوت القبول المعروفة ببنوك التجارة Merchant Bankers فمهمتها مساعدة التجارة الخارجية أى تيسير عمليات الاستيراد والتصدير ، وهى تختلط فى الواقع ببيوت أوراق القبول ، وهى لازمة للدول المصدرة ومن ثم عرفتها البلاد الصناعية الكبرى ٠

أما المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وغيرها من شركات الأعمال ، فهى تعمل فى سوق النقود عن طريق استثمار أرصدتها لآجال قصيرة ٠

أما البنك المركزى فانه يحتل المركز الأعلى فى سوق النقود على نحو ما سنعرض له فى حينه ٠

وستتضح حدود سوق النقود أكثر حينما نعرض للنظام المصرفى فى المبحث الثانى من هذا الفصل ٠

المبحث الثانى

النظام المصرفى

رأينا أن سوق النقود يقصد بها مجموعة المؤسسات النقدية والمالية التى تتعامل فى النقود ، وأن هذه المؤسسات تتعامل فى الأصول قصيرة الأجل عادة .

ولأن أبرز هذه المؤسسات هى البنوك التجارية ، فان العلاقة وثيقة بين سوق النقود والبنوك التجارية التى تشكل صلب النظام المصرفى .

ويقصد بالنظام المصرفى تلك المؤسسات التى تتعامل بالائتمان Credit فوظيفة النظام المصرفى فى الاقتصاد القومى أن يوفر الائتمان .

والائتمان بصفة عامة هو منح الدائن لمدينه أجلا معينا لدفع الدين ، كما اذا تم البيع بثمن غير حاضر وأجل الدفع لوقت آخر بعد مجلس العقد ، وبتأجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان .

ومع ذلك فثمة صورة أخرى من الائتمان مؤداها أن يتجه شخص الى آخر ويطلب منه مبلغا من النقود بصفة قرض ، فيوافق ويتفقا على أن يدفع الدائن المبلغ المطلوب فورا على أن يرد المدين نفس المبلغ فى زمن مقبل .

ومنح الأجل لسداد الدين سواء فى عملية البيع والشراء أو فى عملية الاقتراض هو جوهر عملية الائتمان ، وهو ما يفترض قيام عنصر الثقة بين الدائن والمدين ، ولهذا يقال أن « فلانا مضمون كالجنيه الذهب » .

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الائتمان ، وهو حجر الزاوية فى النظام المصرفى ، بأنه منح المدين أجلا للدفع أى السماح بالوفاء المؤجل للدين .

ويقتضى الائتمان بهذا التحديد توافر عناصر معينة (١) .

١ — وجود دين Debt أو بمعنى آخر علاقة مديونية بين دائن ومدين أيا كان سبب هذه العلاقة ، والائتمان يفترض فى ذلك قيام علاقة الثقة بين الدائن والمدين .

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٣٥

٢ — أن يكون هذا الدين فى صورة نقدية ، ذلك لأن النقود أداة الائتمان ، والائتمان لا يوجد عادة الا فى صورة نقدية .

٣ — توافر عنصر الزمن ، فهناك فارق زمنى بين وقوع الدين أو بمعنى آخر المديونية وبين التخلص منها ، وهذا الأجل الزمنى لا يتحقق بدونه الائتمان .

٤ — قيام عنصر المخاطرة حيث يقدم الدائن على المخاطرة بالانتظار على مدينة حتى ولو كان الأخير موسرا ، فاحتمال عدم دفع الدين يمثل خطرا على الدائن ، ولذلك يكافأ بان يتلقى مقابلا معلوما عن مخاطرة وهو الفائدة .

اساس الائتمان (١) :

تتوقف المقدرة على الحصول على الائتمان على الثقة المحتملة للدائن فى قدرة المدين على السداد ورغبته فى ذلك ، وفى هذا يطرح بعض الكتاب اربعة أسس أو معايير يجب أن تتوافر فى الائتمان وهى : الشخصية Character : ورأس المال Capital ، والمقدرة Capacity ، وأخيرا الضمان Colloteral : ويشار اليها فى المراجع الأجنبية بعبارة : Fourc's of Credit
على أساس أن حرف (C) هو الحرف الذى تبدأ به الكلمة الخاصة بكل أساس من هذه الأسس الاربعة .

ان خصائص الشخص وسمعته تعتبر من اهم مقوماته فى الحصول على القروض أو الائتمان ، فاذا اتصف شخص ما بأنه درج على سداد ديونه فى المواعيد المحددة ، فانه يكون قد اكتسب سمعة طيبة تمكنه من الحصول على ما يريده من قروض قد لا يحصل عليها شخص آخر اكثر ملاءة او قدرة مالية ولكنه لا يتمتع بنفس السمعة الحسنة .

---

(١) انظر :

1. Day and Beza, Money and Income, New York, Oxford University Press 1960, P. 219.

وكذلك : محمد سلطان ابو على ، محاضرات فى اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٢ ، صفحة ٣٠ وما بعدها .

واذا عرف شخص ما أنه لا يسدد ما عليه من ديون الا بعد كثير من العناء وربما بعد الالتجاء الى القضاء ، فانه لن يحصل على ائتمان جديد مهما كانت درجة ثرائه .

كذلك يأخذ المقرض فى اعتباره مقدار الثروة التى يمتلكها المدين ودرجة سيولتها ، فاذا تساوى شخصان باستثناء ما لديهما من ثروة ، فان قدرة الشخص الذى لديه ثروة أكبر على الحصول على قرض تكون أكبر أيضا .

ويقصد بالثروة هنا راسمال الشخص ، أى الفرق بين ما لديه من أصول وما عليه من ديون أخرى ، ويختلط مفهوم راس المال هنا بمفهوم الثروة .

وتنبع أهمية دراسة ما لدى الشخص من ثروة عند تقرير منحه قرضا أم لا من حقيقة أن الدائن يستطيع أخذ ضمان مادى من المدين وتنفيذ الحجز عليه وبيعه عند الضرورة .

وتتحدد مقدرة الشخص فى الحصول على الائتمان كذلك بمقدار الدخل الذى سيحصل عليه ، فاذا كان للفرد وظيفة دائمة وذات دخل كبير ، فانه يستطيع غالبا الحصول على القرض المطلوب بضمان هذا الدخل حتى ولو لم يكن لهذا الفرد ضمان عينى معين . أما اذا لم يكن للفرد دخل فى المستقبل ومضمون ، فان قدرته فى الحصول على القروض تكون محدودة .

أنواع الائتمان :

يمكن أن نميز بين أنواع القروض أو الائتمان بالنظر الى المعيار المستخدم فى التفرقة بينهما ، وأول هذه المعايير طبيعة المقترض . ممن الممكن أن يكون المقترض فردا أو شركة أو الحكومة نفسها .

أما اذا كان النظر الى المقرض هو معيار التفرقة بين أنواع القروض ، فاننا نجد مانحى القروض قد يتنوعون من أفراد الى بنوك تجارية الى مؤسسات مالية وشركات غير مالية وأخيرا قد تقوم الحكومة بعملية الاقراض المطلوبة .

ويمكن التفرقة بين أنواع القروض أو الائتمان كذلك بالنظر الى هدف الدين ، وهنا تنقسم الديون الى ديون استهلاكية أو انتاجية • واذا كانت الديون الاستهلاكية تستخدم فى أغراض استهلاكية ، فان الديون الانتاجية تستخدم فى العملية الانتاجية سواء لدفع الأجور أو شراء لدفع الأجور أو شراء مخزون أو اراضى أو معدات تستخدم فى الانتاج •

وتنقسم الديون أخيرا بحسب فترة الدين الى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل • ويقصد بالفترة القصيرة فى مجال القروض المدة التى تقل عن سنة ، وبالفترة متوسطة المدة التى تتراوح بين سنة وخمس سنوات أما الفترة الطويلة فيقصد بها فى مجال الائتمان المدة التى تزيد عن خمس سنوات •

ويمكن تمييز أنواع أخرى من القروض على أساس التصنيف التبادلى للمعايير السابقة ، فيمكن أن يكون القرض انتاجيا قصير الأجل ، أو قرض حكومى قصير الأجل لأغراض الاستهلاك وهكذا •

اهمية الائتمان :

يمثل الائتمان بالتحديد السالفة الاشارة اليه الشكل الأساسى للمعاملات ، ذلك إن أغلب المعاملات الآن ليست فورية Cash transactions وانما هى معاملات ائتمانية Credit transactions يتمتع أحد طرفيها بفرصة دفع الدين فى زمن مقبل •

واذا كان الائتمان يتم غالبا فى صورة القرض ، فان المقترض اليوم ليس بالضرورة شخصا فقيرا يطلب القرض للاستهلاك ويخشى أن يستغل المقرض حاجته ، وانما أصبح أهم المقترضين الآن هم الأغنياء من رجال الأعمال الرأسماليين ، بل ان الدولة صارت بدورها أكبر المقترضين جميعا •

هذا ويترتب على منح الأجل للمدين ما يلى :

أولا : الاقتصاد فى استعمال النقود ، اى أن منح الأجل للمدين يغنى مؤقتا عن استعمال النقود القانونية سواء كانت معدنية أو ورقية ، ولهذا فان منح الأجل يسهل من التعامل بغير اضطرار الأطراف للتعامل بالنقود مؤقتا •

ثانيا : قد يغنى الائتمان نهائيا عن استعمال النقود القانونية ، فاذا كان (ا) مدينا ازاء (ب) بمقدار ١٠٠٠ جنيه ، (ب) ازاء (جـ) بنفس المبلغ ، فان باستطاعة (ب) أن يأمر (أ) بتسديد الدين الى (جـ) بدلا من أن يدفعه الى (ب) • وهنا يؤدى الائتمان دورا نقديا هاما دون استعمال النقود بين ا ، ب ، بجـ ، وتعرف هذه التسوية بالمقاصة •

واذا كان الدور الذى يقوم به الائتمان فى هذه الصورة يتسم بالبساطة ، فانه قد ترتب على نمو الائتمان فى المجتمعات الحديثة وتعدد صوره وأشكاله ، واتساع نطاق وتخصص مؤسساته أى البنوك ، أن تضاعفت اهمية الائتمان ، واتسع نطاقه بالتالى •

ولعل هذا النمو فى الائتمان يفرض علينا أن نعرض لتطوره ببعض التفصيل بالنسبة للإقتصاد الرأسمالى وللإقتصاد الإشتراكى وبالنسبة للدول المتخلفة وذلك فى مطلب أول تحت عنوان " تطور الائتمان المصرفي " ، كما نعرض فى مطلب ثان " لأسواق وأدوات الائتمان المصرفى " .

المطلب الأول
تطور الائتمان المصرفى

أولاً : الائتمان الصرفى بالنسبة للنظام الرأسمالي

يعتبر الائتمان عنصرا أساسيا من عناصر التمويل اللازمة لإقامة المشروعات على اختلافها ، ولقد ظهر ذلك واضحا من خلال الارتباط بين نشاط المصارف تاريخيا ونشاط النظام الرأسمالى ، إذ ساهم الائتمان فى بداية القرن السادس عشر الميلادى فى تحويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها الأمر الذى إزدادت معه حصيلة الأرباح وتراكمها كرأسمال تجارى .

ومع زيادة تراكم رأس المال التجارى سيطر على دائرة التبادل أو التداول ، وانتهى الأمر بالسيطرة على الإنتاج الصناعى فى ظل إزدهار ورواج حركة التجارة ، ومن ثم أصبح تجميع الأموال تجارة رائجة حيث قام التجار بمنح القروض للأفراد والهيئات مقابل الحصول على فوائد كبيرة تشجعهم على المزيد من الإقراض ، فتنوعت العمليات المصرفية وازداد حجمها ، وبهذا تشكلت نواة الرأسمالية المصرفية .

لقد كان التجار يودعون أموالهم لدى الصيارفة والمصارف حفاظا عليها من السرقة والضياع ، ويأخذون من الصيارفة إيصالات أو شهادات إيداع بقيمة ودائعهم ، وكانت هذه الإيصالات أو شهادات الإيداع تستخدم كنقود ورقية تفى بالالتزامات وتستخدم لتسوية المدفوعات وتقبل من الاطراف المتعاملة بها قبولا عاما ، فتحولت بذلك من كونها أداة لحفظ النقود إلى نقود ورقية وذلك نتيجة للتطور فى النشاط الائتمانى والمصرفى ، إذ الصيارفة والمصارف كانوا يقبلون فى بداية الأمر ودائع الأفراد و التجار دون أن يوظفوها بالقروض ، بمعنى أنها كانت تبقى أموالا عاطلة وخاملة بذات الوقت ، ولكن عندما تزايدت كمية الودائع والأموال المعطلة

قام الصيارفة والمصارف باقراض جزء منها بصورة سرية ، إلا أنه بعد فترة أخذ المودعون يقبلون بالتنازل عن شهادات الإيداع مما أتاح للبنوك التجارية إمكانية التدرج فى توظيف الودائع وتقديمها للقروض نظير فوائد معينة ، ومن هنا فإن البنوك التجارية أصبحت قادرة على أداء الائتمان بصورة كاملة بقبولها للودائع وتوظيفها للآخرين من غير المودعين فى صورة قروض .

وعندما سيطر رأس المال التجارى على دائرة الانتاج وبخاصة بعد قيام الثورة الصناعية ، وتزايد الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة وضخمة لتمويل المشروعات الجديدة العملاقة ، قامت المصارف بمنح الحكومات قدرا كبيرا من التمويل لتغطية نفقات هذه المشروعات ومن ثم أصبحت هذه المصارف وسيطا بين المدخرين والمستثمرين .

وعلى هذا الأساس ، أصبحت للبنوك وظيفتان أساسيتان (١):

١ – وظيفة نقدية : وتتمثل فى قيام المصارف بتزويد الآخرين بالنقود وتنظيم تداولها إبتداء من حفظ النقود لمصلحة المودعين وانتهاء بمنح القروض لمن يطلبها من الودائع المتجمعة لدى المصارف ، وبخاصة بعد أن أصبحت شهادات الايداع جزءا من النقود المتداولة .

٢ – وظيفة تمويلية : وتتمثل فى قيام المصارف بالمساهمة فى تمويل المشروعات المختلفة عن طريق تقديمها للأموال اللازمة لإنجاز هذه المشروعات أو إنشاء الجديد منها .

وفى فترة تالية للثورة الصناعية وحتى مرحلة الاحتكار ، أدخلت المصارف فى البلدان الرأسمالية تغييرات شاملة على أدواتها الائتمانية

---

(١) انظر د. ناظم محمد نورى الشمرى ، النقود والمصارف : دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الجمهورية العراقية ١٩٨٧ صفحة ٩٥ وما بعدها .

فقد قبلت الدول الرأسمالية الالتزام بقاعدة النقود الورقية الالزامية ، والتخلى عن قاعدة الذهب ، والتحرر من قيود الغطاء المعدنى الكامل . وبفضل حماية الدولة استطاعت البنوك المركزية التوسع فى الإصدار النقدى بعد أن تولت هذه المهمة بمفردها .

إن هذا الوضع أتاح للمصارف مجالا كبيرا للتوسع فى العمليات المصرفية والائتمانية ، ذلك أن إصدار النقود وبسعر قانونى إلزامى يعتبر خطوة على طريق تطور النظام المصرفى والائتمانى ، وبموجب هذه الخطوة استطاعت المصارف التجارية ولأول مرة فى تاريخها القيام بمهمة " خلق الائتمان " حيث لم يعد نشاطها الائتمانى مقتصرا على منح القروض من الودائع المتجمعة لديها ، بل أصبح بإمكانها خلق إلتزامات على نفسها تفوق حجم إلتزاماتها تجاه المودعين ، ومن هنا فإن المصارف التجارية أصبحت تقوم بوظيفة جديدة هى خلق النقود الائتمانية باعتبارها تمثل جزءا من وسائل الدفع المتاحة فى الإقتصاد القومى .

وعلى هذا الأساس ، أصبح النظام المصرفى بأكمله مسئولا عن صنع النقود وتنظيم كميتها فى المجتمع ، ومن ثم احتلت المصارف والمؤسسات المالية مكانة كبيرة من حيث التمركز فى النظام الرأسمالى والذى بدأ يتحول فى نهاية القرن الماضى من المنافسة إلى الإحتكار ، وليس هذا فقط بل إن المصارف بودائعها وقروضها ونشاطها الائتمانى و المصرفى أصبحت تتصدر بقية المؤسسات الرأسمالية الإحتكارية .

وجدير بالذكر أن هذه المصارف لم تعد تمتلك رأس المال النقدى فقط ، بل أصبحت تمتلك جزءا لايستهان به من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية ، الأمر الذى كرس من رأس المال المصرفى مع رأس المال الصناعى والمعروف برأس المال الإحتكارى ، والذى أصبحت له القدرة والسيطرة النسبية فى التحكم بحركة واتجاهات النشاط الإقتصادى الرأسمالى ، كما أصبح الائتمان المصرفى فى ظل المصارف دولية النشاط ائتمانا محليا وائتمانا دوليا فى نفس الوقت .

هذا وقد ظهرت البنوك دولية النشاط فى فترة الستينات من القرن الحالى وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأخذت تتوسع فى نشاطها الاستثمارى عقب الحرب العالمية الثانية فى اتجاه أوربا الغربية التى إنتهكتها هذه الحرب .

ولم يقتصر نشاط هذه البنوك على أوربا بل تطور نشاطها الاستثمارى إلى خارج أوربا ، وتزايد عدد المصارف الأوربية واليابانية فى هذا الخصوص .

وفى هذا فإن المصارف دولية النشاط ساهمت فى ترسيخ حالة الإحتكار للنظام الرأسمالى ، وأصبح الائتمان الذى تمنحه هذه المصارف على المستوى الدولى كبيرا ومن الصعب تحديده بدقة لأن مثل هذا الائتمان لايخضع لسلطة رقابية دقيقة ، فضلا عن السرية التى تسود معظم العمليات الائتمانية الخارجية [1].

ثانيا : الائتمان المصرفى بالنسبة للنظام الإشتراكى :

تبرز الخصائص الأساسية للنظام الإشتراكى أساسا

(١) انظر فى تفضيلات هذا الموضوع : د. سيد أحمد عبد الخالق ، البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية ، مكتبة الجلاء بالمنصورة (بدون تاريخ)

كما هو معروف ، فى الملكية العامة لوسائل الانتاج ، واتباع أسلوب التخطيط المركزى الشامل لكافة أوجه الحياة الإقتصادية .

وفى هذا يمثل الجهاز التخطيطى الإشتراكى مصدرا للقرارات المتصلة بالإنتاج للسلع والخدمات من حيث كميتها ونوعها وسعرها . ويتم توزيع الموارد الإقتصادية وعناصر الإنتاج إلى مختلف الأنشطة الإقتصادية بحسب نظام التخصيص والتوزيع المستند إلى الخطة المركزية الشاملة .

ويشترط النظام الإشتراكى وجود نظام نقدى وجهاز مصرفى يقوم على أساس خطة الإنتاج المركزية ودون أن يكون لجهاز التنمية إستقلالية فى توجيه النشاط الإقتصادى وتنظيم وتوزيع الإنتاج كما فى النظام الرأسمالى ، ومن ثم فإن جهاز الائتمان لايعدو أن يكون وسيلة لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية .

ويظهر الإختلاف بين النظامين فقط فيما يتعلق بأهمية النقود واستخدامها فى مجال الاستثمار ومجال التداول ، ففيما يتعلق بالاستثمار فلا يمكن تحويل النقود إلى رأسمال بهدف الاستثمار الفردى الحر ، كما لايمكن أن تتم عملية خلق الائتمان من جانب المصارف التجارية كما هو الحال فى النظام الرأسمالى ، فعلى الرغم من قيام النقود بوظيفتها كأداة للإدخار ، فإن الأموال المدخرة ، عامة وخاصة ، يتم توجيهها نحو الاستثمار المرغوب من قبل الدولة وحدها وفق خطة الاستثمار وخطة الائتمان المصرفى.

أما فيما يتعلق بأهمية النقود فى التداول ، فإن الأمر يختلف باختلاف طبيعة التداول : تداول نقدى ، تداول غير نقدى ، ويتم التداول النقدى بين الأفراد و الحكومة (إستلام الأجور والدخول

وإعادة إنفاقها على السلع الاستهلاكية والخدمات المختلفة) .

أما التداول غير النقدى فيكون فيما بين المؤسسات والمشاريع الاشتراكية المختلفة عن طريق تسوية المدفوعات بواسطة الحسابات الدفترية .

وعلى هذا الأساس ، فإن أهمية النقود فى النظام الرأسمالى أكبر نسبيا من أهميتها فى النظام الإشتراكى .

إن خطط النقد والائتمان تتبع الخطة القومية المركزية بمعنى أن التدفقات النقدية والائتمانية تتحدد بموجب التدفقات السلعية والأولى تتبع الأخيرة إذ يقدم الائتمان المصرفى وسيلة لدعم وتطوير المؤسسات والقطاعات الإقتصادية من خلال تقديم المصارف للقروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية إلى المشروعات الإقتصادية المختلفة لقاء فوائد محددة وشروط تسديد معينة بما يضمن ويحقق الأهداف المركزية التى تشملها الخطة القومية الشاملة . وعلى هذا الأساس فإن الائتمان المصرفى يرتبط بالإنتاج والتسويق إرتباطا وثيقا .

ومن ناحية أخرى ، فقد تحقق بعض المشروعات أرصدة نقدية تكون عاطلة لديها ، وهنا يكون الائتمان المصرفى وسيلة لنقل الموارد النقدية العاطلة إلى حيث تكون الحاجة إليها وبما يحقق النشاط الإنتاجى وانتظامه ، وعليه يكون الائتمان المصرفى وسيطا غير مباشر فى ربط النشاطات الإقتصادية بواسطة خطة الائتمان التى تمثل الوظيفة الأساسية للنظام المصرفى فى النظام الإشتراكى .

ثالثا : الائتمان المصرفى بالنسبة للدول النامية .

تعتمد غالبية الدول النامية فى تكوين دخلها القومى على مورد أساسى يتم تصديره إلى الخارج سواء تم ذلك فى صورة

سلع زراعية أو سلع من صناعات إستخراجية ، كما أن إقتصادياتها تابعة إلى إقتصاديات أخرى متقدمة .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن أجهزتها المصرفية وأسواقها النقدية والمالية حديثة التكوين والنشأة ، وتتكون فى معظمها من مصارف تجارية تعتمد على التمويل قصير الأجل أى تقديم القروض والائتمان قصير الأجل إلى القطاع التجارى حيث الأرباح المجزية والسريعة الدوران وذلك فى مقابل عدم تقديم القروض اللازمة والكافية للقطاعات الإنتاجية التى تعانى من غياب أو قلة المصارف المتخصصة فى تمويلها .

هذا وقد ارتبطت حركة واتجاهات الائتمان المصرفى فى الدول النامية بحركة التجارة الخارجية حيث كانت المصارف تحرص على الاحتفاظ بقدر من السيولة يفوق حاجاتها الفعلية لتحقق قدرا من الأمان ولمواجهة مسحوبات المودعين أو المقترضين السريعة والمفاجئة لتمويل صادرات الحاصلات الزراعية والمواد الأولية ، وما يصاحب ذلك من تقلبات موسمية وفصلية للسلع الزراعية ، فضلا عن عدم الاستقرار السياسى فى كثير من هذه الدول ، الأمر الذى بقيت معه الخدمات المصرفية بين المصارف الأجنبية مستخدمة الأموال المودعة لديها فى النشاط الائتمانى والمصرفى الذى يحقق لها أسرع وأقصى الأرباح الممكنة .

وفضلا عن ذلك ، فقد كانت المصارف التجارية تمارس نشاطا آخر غير نشاطها المقرر فى تمويل القطاع التجارى ، وذلك بقيامها بتمويل عمليات المضاربة فى أسواق الأراضى والعقارات والأسهم والسندات والعملات دون أن يقابل ذلك إهتمام مماثل فى تمويل القطاعات الإنتاجية .

المطلب الثانى
أسواق وأدوات الائتمان المصرفى

أولاً : أسواق الائتمان المصرفى :

تنقسم أسواق الائتمان المصرفى إلى :

١ - السوق المالى : وهو سوق التعامل بيعا وشراء بأدوات الائتمان طويلة الأجل ، وهذه الأدوات التى يطلق عليها الأصول المالية عبارة عن الأسهم والسندات التى تصدرها المشروعات المختلفة بهدف تغطية رأس مال المشروع وتوفير الأموال التى يحتاجها فى تسيير نشاطه الاقتصادى ، وسواء كان هذا المشروع صناعيا أو زراعيا أو عقاريا أو خدميا ، وكذلك السندات الحكومية ، ولهذا فإن السوق المالى يعد مجالا طبيعيا لنشاط المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة فى تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة .

٢ - السوق النقدى : وهو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية أو الأصول المالية قصيرة الأجل سواء عن طريق تجميع المدخرات فى صورة ودائع أو أذون الخزانة أو الأوراق التجارية .

وتجدر الإشارة إلى نشاط هذين السوقين ينطرف إلى الأسواق الآتية :.

١ - السوق الأولي : ويقصد به سوق إصدار الأصول المالية سواء كانت لأدوات ائتمانية أو أصول مالية قصيرة أو طويلة الأجل .

وتمثل عملية الاصدار هذه اكتتابا بين المقترض والمقرض ، ومن ثم فهذه السوق هى مصدر الاستثمارات الجديدة المموّلة بالإدخارات المتجمعة فى هذه السوق .

السوق الثانوى :

ويقصد به سوق تداول الأصول المالية التى تم إصدارها فى السوق الأولى ، ويعد السوق الثانوى أكثر أهمية من السوق الأولى ، لأن تداول الأصول المالية معه بيعا أو شراء فيما بين أطراف جديدة لم تكن موجودة أو متعاملة فى السوق الأولى يوفر أموالا حاضرة إلى الذين هم بحاجة إليها من المستثمرين سواء كانت الإصدارات نقدية أى قصيرة الأجل أو إصدارات مالية أى طويلة الأجل ، وفى هذه السوق يتم توفير الأموال للأطراف البائعة للأصول المالية من الأطراف الذين اشتروها .

إن السوق الثانوى لرأس المال يعرف بالبورصة أى-بورصة الأوراق المالية فى حالى كون التداول فيه للإصدارات المالية طويلة ومتوسطة الأجل منظما ، فإذا لم يكن هذا التداول منظما ، فيتم التداول بواسطة السماسرة الماليين ومكاتب الصيرفةوالمصارف والأفراد .

ولايعنى ذلك عدم وجود الوسطاء الماليين فى السوقين المالى والنقدى حيث تكون مهمتهم الأساسية التوسط فى نقل أو تحويل الأموال قصيرة وطويلة الأجل من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز فى مواردها النقدية والمالية مقابل عوائد يحصلون عليها لقاء توسطهم هذا ، ومن أمثلة أجهزة الوساطة المالية شركات التأمين ومصارف الاستثمار والمصارف المتخصصة وغيرها .

وجدير بالذكر أن ثمة أسواقا ثانوية على درجة كبيرة من التطور فى تعاملها بالإصدارات المالية فى الدول الصناعية المتقدمة والتى تتمثل فى بورصة لندن ونيويورك وباريس وطوكيو وغيرها .

ثانيا : أدوات الائتمان المصرفى :

وتتمثل هذه الأدوات فى الإصدارات النقدية قصيرة الأجل أو الأوراق التجارية حيث يتم التعامل بها فى السوق النقدى الثانوى ، فضلا عن الإصدارات المالية طويلة الأجل .

ويمكن تحديد أهم الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل فيما يلى :

١ - الكمبيالات : وهى بمثابة تعهد ورقى يلتزم به المدين بدفع قيمة الكمبيالة إلى الدائن فى تاريخ محدد أو قابل للتعيين أو حال الاطلاع عليها ، وغالبا ماتكون الكمبيالة صادرة لقاء صفقة تجارية بين أطراف هذه الصفقة .

٢ - السند الأدنى : وهو تعهد من جانب المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع المبلغ المثبت فى السند بتاريخ معين أو بمجرد الإطلاع عليه .

ويمكن أن نلاحظ وجود تشابه بين الكمبيالة والسند الأدنى وإن كانت الأولى تعد ورقة تجارية ناشئة عن نشاط تجارى داخلى أو خارجى ويمكن خصمها أو الحصول على قيمتها من المؤسسات المالية والمصرفية ومنها البنك المركزى فى حين أن السند الأدنى ليست له هذه المزايا .

٣ - الشيك : وهو تعهد من المدين (المحرر) إلى المستفيد (الدائن) بالإلتزام بالدفع حال تسلمه من الجهة المسحوب عليها (البنك) وبالمبلغ المثبت فيه .

ويعتبر الشيك سحبا من الرصيد أو الحساب الجارى للطرف المدين .

وهذا الحساب الجارى يمثل وديعة جارية أو تحت الطلب أودعها المدين لدى المصرف قبل تحرير الشيك . والمصرف المقصود هنا هو البنك التجارى ، ومن هنا فالشيك أمر بسحب مبلغ معين من حساب جار لصاحب الشيك (محرره) لدى البنك التجارى وسواء كان هذا الدائن حامل الشيك أو طرفاً آخر .

٤ - أذونات الخزانة : وهى عبارة عن سندات تصدرها الحكومة أمدها الزمنى ثلاثة أشهر فى الغالب ، وتمنح الحكومة عليها فائدة نقدية منخفضة نسبيا بالقياس بسعر الفائدة السائد على القروض المصرفية بسبب شدة سيولة هذه الحالات النابعة من إمكان خصمها قبل موعد استحقاقها لدى المصارف التجارية .

أدوات الائتمان طويلة الأجل :

أما بالنسبة لأدوات الائتمان طويلة الأجل ، فهى تلك الأدوات التى يتم التعامل بها فى السوق المالى الثانوى حيث تسمى بالإصدارات المالية لمجموعة من الأوراق المالية هى :

١ - السهم : وهو يمثل حصة لحائزه فى ملكية المشروع أو الشركة التى أصدرته ، ومن هنا فإن حملة الأسهم لايحصلون على سعر فائدة نقدى ، وإنما يحصلون على جزء من أرباح المشروع الذى أصدره ، كما يتحملون جزءا من الخسارة التى يمكن أن يتعرض لها المشروع .

٢ - السندات : وهى نوع من الأوراق المالية التى تصدرها الحكومات أو المشروعات حيث يتقاضى صاحب السند فائدة نقدية محددة سلفا تستمر طول الفترة الزمنية المحددة للسند ، وتتحملها الجهة التى أصدرته .

وبالإضافة إلى أدوات الائتمان هذه قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، فإن النقود

الورقية تعد أيضا من أدوات الائتمان ، ذلك أنها تمثل دينا لحاملها على الجهة التى أصدرتها وهى البنك المركزى الذى يعد صاحب الحق قانونا وعرفا باصدار النقود المتداولة فى المجتمع .

ونشير بعد ذلك إلى تطور النظام المصرفى ذاته فى الإقتصاد الرأسمالى وذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

الفصل الثانى

تطور النظام المصرفى فى الاقتصاد الراسمالى

من البديهى أن نقرر أنه مع زيادة درجة التقدم الاقتصادى فى المجتمع تزداد درجة استخدام النقود ، فاذا أصبح المجتمع متقدما فعلا استبدلت الحسابات المصرفية ونقود الودائع بالنقود ، ومن ثم يزداد دور البنوك بأنواعها المختلفة ٠

وتختلف البنوك فيما بينها اختلافا يعود الى الدور الذى تؤديه والعمليات التى تقوم بها فى الاقتصاد القومى ، ولهذا نجد الى جانب البنوك التجارية البنك المركزى والمؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التى تتخصص فى تقديم نوع معين آخر من الائتمان كبنوك الأعمال ، وبنوك الائتمان العقارى وبنوك التسليف الزراعى والبنوك الصناعية ٠٠ كبنوك متخصصة ٠

وفى هذا قسم المشرع المصرى البنوك بموجب قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الى بنوك تجارية وبنوك غير تجارية ، وقصد بالبنوك التجارية فى المادة ٣٨ من هذا القانون تلك البنوك التى « تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل معين » ٠

وأما البنوك غير التجارية فقد قصد بها المشرع المصرى فى المادة ٤٢ من نفس القانون تلك « البنوك التى يكون عملها الرئيسى التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الأساسية » ٠

وعلى هذا الاساس يعترف قانون البنوك والائتمان المصرى بأربعة أنواع من البنوك : البنوك التجارية ، وبنوك الائتمان العقارى ، وبنوك التسليف الزراعى وبنك التنمية الصناعية ٠

ومن ناحية أخرى يحظر القانون بعد ذلك وفى المادة ١٩ منه على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكامه لدى البنك المركزى « أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أى عمل من أعمال البنوك » ٠

وفى الوقت الذى بدأ فيه تكوين البنوك التجارية فى أوربا منذ نهاية العصور الوسطى ، فان أول بنك تجارى مصرى برأسمال مصرى لم ينشأ فى مصر الا فى عام ١٩٢٠ ، ولم يصبح لدينا جهاز مصرفى الا ابتداء من عام ١٩٥٧

ان الاختلاف بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية المتخلفة فى هذا الخصوص لا يقتصر على أسلوب نشأة البنوك ، وانما يمتد الى الدور الذى تقوم به هذه البنوك والى سبيل التطور فى كل منها ، ولهذا كان من الضرورى أن نبدأ بالاقتصاد الرأسمالى المتقدم فنشير فى مبحث أول الى نشأة وتطور البنوك ، وفى مبحث ثان الى البنوك التجارية ووظيفتها النقدية فى العصر الحديث ، وفى مبحث ثالث الى البنك المركزى الذى يصدر أوراق البنكنوت ويضمن سلامة أسس النظام المصرفى ، وذلك كما يلى على التوالى ٠

المبحث الأول

نشأة وتطور البنوك فى الدول الرأسمالية المتقدمة(١)

ارتبطت نشأة البنوك تاريخيا بنشأة الرأسمالية ، فقد كان تراكم رأس المال هو الشرط الضرورى لولادة الرأسمالية ٠ ومع أن الاتجاه الى تركيم رأس المال قد اشتد منذ القرن السادس عشر ، الا أن ذلك لم يكن كافيا لتكوين المجتمع الرأسمالى حيث ان التجارة الخارجية والأعمال المصرفية هى التى كانت قد تمت أولا منذ نهاية الاقطاع ، ومن ثم كان رأس المال التجارى هو الذى يلعب الدور الأول ، ففى نهاية الاقطاع كانت الرأسمالية الربوية تبدو كتابع للرأسمالية التجارية ٠ ولقد أدى ظهور النقود الى تطوير التجارة ، ولهذا أخذ بعض الانتاج يتم بهدف التبادل ، كما أدى نمو التجارة والتداول النقدى الى تطور رأس المال الربوى ٠

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنميه الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٨٠ ، صفحة (١٣ ـ ٢٥) ٠

ومن ناحية أخرى ، أدى تطور التجارة مع انفصال الحرف عن الزراعة الى تطور المدن في العصور الوسطى التي قامت كمراكز للتجارة والحرف ، ومن ثم قام التبادل السلعي بين الريف والمدينة ، وظهرت أهمية السوق حيث أصبحت المنتجات سلعا . لقد زادت التجارة من أهمية النقود ورأس المال النقدي وخاصة رأس المال التجاري ، وأخذت النقود تقوم بجميع وظائفها المعروفة لنا اليوم ، كما أصبحت وسيلة للحصول على مبلغ اضافي من النقود عن طريق اعادة بيع السلع .

ولقد ادى هذا التطور الى زيادة الحاجة الى القروض ، ومن ثم ظهور فئة من الأشخاص يكسبون النقود ويقرضونها بالربا ، وتطورت عمليات التسليف واتسع نطاقها .

وكان هناك دائما تاجر النقود بالربا للمحتاجين وهو المرابي Money lender وكبار التجار Merchant_Bankers الذين كانوا موضع ثقة التجار والأفراد المحيطين بهم حيث كانوا يتاجرون في العملات الأجنبية ، وتاجر المعادن النفيسة وهو الصائغ Goldsmith

وعندما نشطت التجارة الخارجية على يد رأس المال التجاري ، أصبح تجميع النقود تجارة رائجة بأيدي تجار النقود وبعضهم تجار منتجات ، وكان الهدف الأساسي تمويل التجارة الخارجية ، ولهذا تغيرت الرأسمالية الربوية القديمة حيث لم تعد مهمتها اقراض المحتاجين للاستهلاك ، بل تنوعت عملياتها لتكون نواة الرأسمالية المصرفية اي الرأسمالية التي تملك البنوك وتتعامل في تجارة النقود ، ومن هذه العمليات :

١ ـ القروض الممنوحة للملوك والأفراد والدول نتيجة لتدهور موارد الاقطاع ، وذلك بفوائد باهظة ومضمونة معا حتى لقد قامت بلدية أمستردام بانشاء أول بنك هولندي للودائع .

٢ ـ عمليات الصرف الخارجي تلبية لاحتياجات التجارة الخارجية ، وكان الايطاليون أول بناة للرأسمالية المصرفية حيث كان صراف العملة يتحول الى مصرفي ، وكان الوسيط بالعمولة يتحول أيضا الى مصرفي .

٣ ـ عمليات الملاحة البحرية ، وتوفير وسائل الدفع الضخمة فى التجارة الخارجية المتزايدة الأرباح .

لقد تكونت البنوك على أيدى التجار وفى خدمة التجارة وبخاصة التجارة الخارجية ، ولذلك كانت بنوكا تجارية ، وكانت أداة الائتمان الأولى لديها هى الكمبيالة ، والتى تسمى حتى اليوم « خطابا بالصرف » .

وكانت هذه البنوك فى الأصل بنوكا لتحويل العملات ، بنوكا للصرف بنوكا للتسليف الربوى ، تقرض أموالها هى نفسها ، ثم صارت بنوك ودائع تحرس ودائع العملاء ، ثم صارت تقترض لتقرض لا من أموالها فقط ، وانما من ودائع العملاء أيضا ، وفى هذا رأى ريكاردو فى مؤلفه « مقترحات من أجل عملة آمنة واقتصادية » أن الميزة الفعلية للبنوك انما تبدأ من الوقت الذى تستخدم فيه أموال العملاء مثلما تستخدم أموالها ، وكان ذلك حدثا فى تطور البنوك .

لقد ساعد تمويل التجارة الخارجية على تحقيق تراكم بدائى هائل حيث انفصلت ملكية المنتجين الحقيقيين مثل الصانع الحرفي والفلاح ، ومن ثم انفصل كل منهم عن أدوات عمله فى الوقت الذى أثرت فيه طبقة اجتماعية تملك النقود ، وبذلك بدأت تندثر الملكية الخاصة المكتسبة بعمل المنتج لتحل محلها الملكية الخاصة الراسمالية ، وبدأ بذلك التراكم الراسمالى .

وفى هذا كانت مهمة البنوك الناشئة هى تنمية الراسمالية المحلية فى صراعها مع الاقطاع من أجل بناء دولة موحدة وسوق موحدة ، واصبحت مهمة البنوك عندئذ تجميع المدخرات ووضعها تحت تصرف الراسماليين أصحاب المشروعات .

وعندما انتصرت الرأسمالية ، وتسلمت مراكز السلطة كانت الثورة الصناعية قد غيرت من حجم المشروعات الصناعية ، ذلك أن الصناعة الآلية الكبير تتطلب الأموال الضخمة ، ومن هنا أصبحت البنوك جهازا هائلا فى خدمة الراسمالية الصناعية ، يتولى تجميع المدخرات بالجنيهات ويقرضها بالملايين لأرباب الصناعة ، أى أصبحت البنوك كوسيط بين الراسماليين والمدخرين تقوم بتحقيق التراكم الرأسمالى فى صورة رأس المال النقدى وفى كل ذلك تلعب البنوك دورها فى تكوين السوق المحلية ومن ثم تساعد على خلق السوق العالمية .

وظائف البنوك :

مع هذه الصورة أصبحت للبنوك وظيفتان : الأولى نقدية والثانية تمويلية . أما الوظيفة النقدية فهى تزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها ابتداء من قبول الودائع الى منح القروض من هذه الودائع ، ومن المعروف أن شهادات الايداع التى بدأ بها حفظ النقود هى التى تحولت فيما بعد الى النقود الورقية بحيث صارت هى نفسها نقودا تتداول .

وأما الوظيفة التمويلية للبنوك فهى تزويد المشروعات بالأموال الجاهزة ، لكن هذه المهمة ظلت وسيطة بين المدخر والمستثمر .

تطور البنوك :

ثم تطورت البنوك بعد ذلك تطورا جوهريا ، فحينما سيطر راس المال الصناعى بعد الثورة الصناعية أصبحت التجارة خاضعة للصناعة وصارت الرأسمالية المصرفية خاضعة أيضا للصناعة . وبسبب الثورة فى المواصلات خلقت أسواق لرأس المال فى الداخل والخارج حيث استغلها رجال البنوك الذين استغلوا حاجة الدولة الى القروض لمواجهة نفقات الدولة المتزايدة والعجز فى الميزانية ، كما أتاحت ثورة المواصلات تنشيط البورصات ، وجعل سوق المال سوقا دولية جهازها البنوك .

وبسبب سيادة حرية المنافسة تم تركيم رأس المال ، ولعبت البنوك فى ذلك دورها التنظيمى ، وأصبحت جهازا كاملا حيث ظهرت الى جانب القاعدة القوية للبنوك التجارية ، بنوك متخصصة لتمويل استثمارات القطاعات المختلفة من الرأسمالية الصناعية والزراعية والعقارية ، وبرزت الى الوجود بعض بنوك الودائع التى استأثرت بمكانة خاصة بفضل الثقة فيها ، ولهذا راحت تفرض للأوراق التى تمهرها بتوقيعها تداولا غير محدود فى السوق ، وهنا ظهرت بنوك الاصدار متميزة عن بنوك الودائع .

وعليه أصبح الجهاز المصرفى جهازا كاملا للائتمان بفضل بنوك الودائع والبنوك المتخصصة وبنوك الاصدار على مستوى السوقين المحلية والدولية .

وبرزت لندن فى ذلك كمركز للتجارة الدولية حتى أن الكمبيالة التى كانت مسحوبة على أحد البنوك بها تعتبر عملة عالمية •

وتوالى بعد ذلك تطور البنوك حيث أدخلت تغييرات عميقة على أساليب نشاطها وأدواتها ، وتوصلت بنوك الاصدار الى تحرير اصدار النقود الورقية من قيود الغطاء المصرفى الكامل ، وتوسعت فى اصدارها بفضل حماية الدولة ، ولهذا أتاحت للبنوك الأخرى أن تتوسع فى منح القروض •

ومع ذلك ، فان التطور الحاسم فى نشاط البنوك هو انتقال البنوك التجارية من مجرد اقراض ودائع العملاء الى اقراض الائتمان عن طريق فتح الحسابات الجارية للمقترضين، ومن هنا فقد تم خلق الائتمان وليس مجرد منحه من ودائع حقيقية قائمة ، وبذلك أصبح النظام المصرفى جميعه مسئولا عن صنع النقود فى المجتمع ، وتوارت أهمية دور السك التى كانت مسئولة عن صنع النقود المعدنية •

سيطرة البنوك :

وحينما تحولت المنافسة الى الاحتكار فى السوق الرأسمالية كانت البنوك ، باعتبارها مؤسسات على درجة من التركيز ، فى مقدمة المؤسسات الاحتكارية بفضل ودائعها وقروضها ، ومن ثم تحولت الى قوة رهيبة حيث أصبحت تملك المصانع وتؤسس المشروعات خاصة بعد أن اندمجت مع رأس المال الصناعى •

ان رأس المال الجديد ، فى صورة شركات المساهمة العملاقة ، يضع نفسه تحت امرة عدد محدود من كبار الراسماليين الذين لايعنيهم أساسا الا تحقيق الربح ، ولهذا يعتمد على تداول السندات والمضاربة فى البورصات ، ويربح فى فن التلاعب المالى ، ويسعى وراء مزيد من الأرباح فى الدول المتخلفة فيجذبها الى الرأسمالية العالمية •

ومع مزيد من التركز ، ينشأ بنك جديد يقوم بمهمة التوجيه المركزى للاقتصاد الرأسمالى هو البنك المركزى ، بنك لاصدار العملة الورقية ، ولاقراض الحكومة ، ولاقراض البنوك •

وتضيف البنوك الى مهمتها مهمة تمويل غزو الدول المتخلفة اقتصاديا وعسكريا ، وعندئذ قد تبعث اليها بفروع لهذه البنوك ، أو تقيم فيها فروعا مستقلة لتحقيق غاياتها .

ونشير بعد ذلك الى البنوك التجارية فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

المبحث الثانى

البنوك التجارية

Commercial Banks

مقـــدمة :

لا تعطى تسمية البنك التجارى بهذا الاسم وصفا دقيقا لهذا النوع من البنوك ، فقد استخدمت هذه التسمية ، دون توضيح مجال الاقراض الذى تقوم به هذه البنوك ، اعتقادا بأن دورها ينصرف فقط الىالقروض التجارية قصيرة الأجل ، أى القروض التى لا تتجاوز مدة سنة للتجار بهدف تمويل نشاطهم ، فى حين أن هذه البنوك تقوم حاليا بمنح القروض قصيرة الأجل سواء أكانت قروضا تجارية أو زراعية أو صناعية ، وامتد نشاطها الى اقراض المستهلكين والموظفين والمؤسسات الحكومية ، بل ان بعض البنوك التجارية أصبحت تمتلك أصولا ذات عائد تتراوح مدة استحقاقها من مدة قصيرة الأجل الى مدة طويلة الأجل .

ومن ناحية أخرى ، فان هذه التسمية لم تلق الضوء على مميز رئيسى للبنك التجارى وهو قدرة هذا البنك علىخلق الودائع ، الأمر الذى يطلق معه الكثير من الاقتصاديين على هذه البنوك اسم بنوك الودائع المصرفية Checking - deposit banks ، ومع ذلك فاننا سنبقى على لفظ البنوك التجارية لشيوعه من ناحية ، ولأن الاسم عموما ليس بكاف على التعرف على جوانب المضمون كلها من ناحية أخرى .

ويعتبر البنك التجارى أعرق البنوك نشأة ، ومن ثم فهو بمثابة الأساس من النظام المصرفى ، بمعنى أنه اذا لم توجد فى النظام المصرفى بنوك تجارية ، فلا يمكن القول بأن هناك نظاما مصرفيا حقا .

ومن الضرورى أن يتكامل هذا النظام بحيث تتمثل قاعدته فى البنوك التجارية وقمته فى البنك المركزى الذى سيكون موضوعا للمبحث الثالث .

ورغم أن عمليات البنك التجارى هى عمليات ائتمان قصير الأجل ويشترك فى ذلك مع بنوك السوق النقدى ، الا أنه يتميز عن سائر البنوك والمؤسسات النقدية الأخرى بعملية معينة هى خلق الودائع ، وهو ما يطرح ضرورةالاشارة الى هذه العملية بالاضافة الى العمليات الأخرى التى يقوم بها البنك التجارى من خلال عرض موارده واستخدامات هذه الموارد .

ولأن البنوك التجارية تقوم الآن بوظائف أكثر مما كانت تقوم به من قبل بسبب التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى يشهده العالم الآن ، فسنورد باختصار بعض هذه الوظائف .

ويمكن ، على هذا الأساس أن نطرح الموضوعات التى يتضمنها المبحث الثانى باختصار فى المطالب الآتية :

المطلب الأول : بعض وظائف البنوك التجارية .

المطلب الثانى : خلق نقود الودائع .

المطلب الثالث : موارد البنوك التجارية واستخداماتها

المطلب الأول

بعض وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بوظائف معينة تبعا لتطورها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن نشير الى بعض هذه الوظائف فيما يلى :

اولا : قبول الودائع :

يقبل البنك التجارى الودائع من العملاء • والودائع اما أن تكون :

(أ) ودائع تحت الطلب Demand deposits أو ما يعرف بالحساب الجارى ، وللعميل الحق فى السحب من هذا الحساب بواسطة الشيكات • وللبنك أن يمنح العميل حق السحب بما يزيد عن مقدار ماله من ودائع تحت الطلب Overdraft ولا تدفع البنوك عادة أى فائدة على الرصيد الدائن لهذا الحساب •

(ب) ودائع لأجل Time deposits ، ومع هذا الحساب يمنح البنك فائدة على أقل رصيد دائن خلال فترة معينة ، وبسعر فائدة يختلف من وقت الى آخر ، ولا يتقاضى البنك أى مصاريف كعمولة على هذا الحساب •

ثانيا : منح القروض :

تقوم البنوك التجارية بمنح القروض والسلفيات التى تحصل عليها هذه البنوك عن طريق الودائع ، وتأخذ هذه القروض أحد الصور الآتية :

١ ـ قروض نقدية تحت الطلب : Loans at Call ، وهى قروض لفترة قصيرة جدا ، وتمنح عادة لبيوت الخصم حيث تتعهد بسدادها خلال ٢٤ ساعة •

٢ ـ السحب على المكشوف Overdraft facilities ، وفى هذا يتجاوز السحب عن مقدار الرصيد الدائن للحساب الجارى ، وهو وسيلة

شائعة فى الاقتراض من البنوك • ولأن الفائدة التى تحصل على الرصيد المدين تحسب على أساس الرصيد اليومى للحساب ، فان العميل تكون لديه ميزة هى دفع الفائدة عن المقدار الفعلى المقترض من يوم ليوم ، وليس على كل مقدار القرض عن كل الفترة ، وفى هذا يكون سعر الفائدة عادة أرخص أنواع الاقتراض •

٣ - الخصم Discounting : وجوهر هذه العملية هو الاقتراض رغم أن البنك لا يعترف بذلك • ومع هذه الوظيفة يقدم العميل الكمبيالة Bill of Exchange أو السند الاذني Promissory note الى البنك الذى يقوم باقراض العميل القيمة الاسمية لهذه الأوراق بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق ، وتكون هذه الأوراق ، بمثابة ضمان للقرض خاصة وأن البنك يطلب تظهيرها له من جانب العميل •

هذا ويمكن أن ننظر لمصاريف الخصم على أنها فائدة تحملها العميل على مقدار القرض حتى موعد استحقاق هذه الأوراق ، كما يمكن أن ينظر اليها على أن البنك بخصمه هذه الأوراق قد أعطى قيمتها الحالية ، أى القيمة الاسمية مخصوما منها مقدار الفائدة حتى تاريخ الاستحقاق ، لهذا العميل ، وعلى أن يقوم بتحصيل القيمة الاسمية لها فى تاريخ الاستحقاق بعد أن يكون العميل قد قام بتظهيرها للبنك •

ومن البديهى أن نقرر أن للبنك التجارى أن يقوم بمنح القروض للعملاء أيا كان نوعها مقابل ضمان معين ، وذلك فضلا عن الوظائف الأخرى •

ولا يقتصر الأمر على هذه الوظائف ، بل ان البنوك التجارية تقوم بوظائف أخرى كوكيل للعملاء أو فى اطار تقديم خدمات للنفع العام ، أو فى مجال المعاملات الدولية(١) •

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : سامى خليل ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٩٤ - ٢١٨ •

المطلب الثانى

خلق نقود الودائع

رأينا أن البنوك التجارية تقوم بوظائف معينة تبعا لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولعل أبرز هذه الوظائف هى وظيفة خلق الودائع .

ولكى نتبين ابعاد هذه الوظيفة حيث يترتب عليها زيادة كمية النقود فى حدود متزايدة ، فاننا نفترض أولا ومن باب التبسيط أن الجهاز المصرفى مكون فقط من بنك واحد ، ثم نفترض ثانيا بعد ذلك افتراضا أقرب الى الواقع وهو ان هذا الجهاز يتكون من بنوك متعددة .

أولا : افتراض ان الجهاز المصرفى بنك تجارى واحد :

اذا افترضنا أن الجهاز المصرفى يتكون من بنك تجارى واحد ، فانه يمكن لهذا البنك أن يقوم بنشاطه الائتمانى من خلال تطور نظام الودائع نفسه كما يلى :

١ ـ يمكن لهذا البنك أن يقتصر على اقراض الأموال التى سبق وأن قدمها العملاء فى شكل ودائع جارية أو ودائع لأجل ،فضلا عن اقراض أمواله الخاصة كراس ماله والاحتياطى ان وجد . ويعنى ذلك أن البنك التجارى يمنح القروض من ودائع العملاء ، اى يقوم بعمل الوسيط بين العملاء المودعين والعملاء المقرضين . وفى هذه المرحلة بدأ المودعون يمتنعون عن دفع العمولة التى كانوا يدفعونها نظير قيام البنك بحراسة ودائعهم كما هى ، بل أخذوا ـ على العكس ـ يتقاضون هم فوائد عن هذه الودائع ، لأنه وقد استفاد البنك مما يجنيه من الفوائد التى يحصل عليها من المقترضين لودائع المودعين الذين ساعدوا البنك على تقديم الائتمان وتحصيل الفوائد عنه ، فان لهم نصيبا من هذه الفوائد . فالبنك هنا يقرض ويقترض ، وهو يقرض بفائدة أكبر ويقترض بفائدة أقل ، والفرق بين الفائدتين هو ربح البنك .

٢ ـ يمكن للبنك التجارى أيضا أن يقوم بالاقراض من خلال وعد بنقود ، وهذا معناه أن حساب المقترض فى البنك لم ينقطع ، ولذلك يكتب

القرض فى الخصوم ويسمى وديعة جديدة . وما دامت للمقترض وديعة فى البنك فهويستطيع أن يسحب عليها بالشيكات . وهذه الوديعة التى نشأت عن عملية الاقتراض ليست وديعة حقيقية ، أى لم تتضمن ايداعا فعليا لكمية من النقود الحقيقية التى يصدرها البنك المركزى .فالبنك التجارى هنا خلق الوديعة من لا شئ ، واضاف بذلك الى كمية النقود الموجودة فى التداول دون أن يتطلب الأمر ايداعا فعليا لأى قدر من النقود الحقيقية .

وتجدر الاشارة الى أن هذا الأسلوب فى خلق النقود له خطورته من ناحية زيادة كمية النقود فى التداول واثر ذلك على الاثمان والقوة الشرائية للنقود . أما من وجهة نظر البنك فهى طريقة لزيادة ايراداته خاصة وأنه لا يتعرض لمخاطر كبيرة من ناحية سيولته طالما أن كمية النقود الحقيقية المودعة لديه تكفى لمواجهة السحب الجارى على الودائع ، أى طالما أن نسبة هذه النقود الحقيقية الى مجموع ودائع البنك حقيقية ومختلقة لاتقل عن الحد الأدنى المفروض قانونا أو عرفا لمواجهة السحب الجارى على الودائع .

فاذا فرضنا أن الوديعة التى تلقاها البنك كانت ١٠٠٠ جنيه ، وهنا يدونها البنك فى خصومه ثم يدونها مرة ثانية فى أصوله بوصفها دخلت فى خزينته وصارت ملكا له . ولنفرض كذلك أن البنك رأى أنه يكفى أن يحتفظ فى خزينته بمبلغ يساوى خمس ودائعه ، فانه بعملية حسابية يمكن للبنك اذا احتفظ بمبلغ الوديعة كلها أن يضمن بهذا المبلغ ودائع قيمتها ٥٠٠٠ جنيه وليس ١٠٠٠ جنيه ، ذلك أن كل قرض يصبح وديعة ، ويأخذ البنك فى منح القروض ثم يحمل المقترضين على عدم سحب قروضهم فى الحال وعلى تركها لديه .

فعلى الرغم من أن البنك لا يملك فى خزانته سوى ١٠٠٠ جنيه ، فانه قد تمكن من أن يقوم بعمليات قروض وصلت الى ٤٠٠٠ جنيه أى أربعة أمثال مالديه من احتياطى ، وهى ودائع لم تودع أصلا لديه ، وانما هو الذى خلقها خلقا ، وهذه الودائع تسمى ودائع ائتمانية لأن مصدرها عملية ائتمان هى القروض السالفة الاشارة اليها .

والخلاصة فى ذلك ، أن البنك التجارى كان فى أول الأمر مجرد حارس للودائع ، ثم أصبح يقرض فى حدود هذه الودائع ، بمعنى أنها كانت قروضا حقيقية ، وفى مرحلة ثالثة كان يقبل الودائع ويمنح القروض لا من هذه الودائع ولكن من لا شيء حيث استطاع أن يمنح قروضا عديدة ، ويحقق أرباحا طائلة مكنته من أن يخلق ودائع جديدة هى الودائع الائتمانية •

وهكذا تطورت فكرة الودائع لدى البنك التجارى حتى وصلت الى أرقى تطور بلغته هذه الودائع •

ثانيا :فى حالة تعدد البنوك التجارية :

افترضنا فى كل ما سبق أن النظام المصرفى مكون من بنك تجارى واحد وذلك فى محاولة لتيسير البحث ، ولكن هذا الافتراض غير واقعى ، اذ أن النظام المصرفى يتكون من بنوك تجارية متعددة • والسؤال الذى يثور الآن هو ما اذا كان يمكن أن يقوم بعملية خلق نقود الودائع هذه بنك تجارى واحد دون البنوك التجارية الأخرى التى يضمها النظام المصرفى ؟

الواقع أنه اذا توسع بنك تجارى واحد من البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع ، فان هذا البنك يتعرض لاستنفاد احتياطياته النقدية تدريجيا ، ويتعرض فى النهاية للتوقف عن الدفع لعدم كفاية هذه الاحتياطيات النقدية لمواجهة السحب الجارى على ودائعه • ولبيان كيفية حدوث ذلك نفترض أن النظام المصرفى مكون من بنكين فقط ومتساويين من ناحية الحجم وقيمة الودائع[1] •

وفى هذه الحالة نجد أنه من المتوقع أن يتساوى السحب على ودائع أحد البنكين لصالح عملاء البنك الآخر مع السحب الجارى على ودائع البنك الآخر لصالح عملاء البنك الأول بحيث لا يكون كلا البنكين دائنا أو مدينا نتيجة لتساوى الحقوق والواجبات على كل منهما •

لكن اذا توسع أحد البنكين فى خلق نقود الودائع بحيث أصبحت ضعف ودائع البنك الآخر ، فان ذلك يعنى أن قيمة الشيكات المسحوبة على هذا

---

(١) انظر : محمد ابراهيم غزلان ، موجز فى النقود والبنوك ، مطبعة التجارة بالاسكندرية، ١٩٦٢ ، صفحة ٤٦ ـ ٤٧

البنك المتوسع لصالح عملاء البنك الآخر ستعادل ضعف قيمة الشيكات المسحوبة على هذا البنك لصالح عملاء البنك المتوسع ، والنتيجة أن البنك المتوسع سيصبح مدينا بصفة صافية فى عملية المقاصة بين البنكين ، ويتعين عليه إذا سداد ذلك الدين الصافى من احتياطه النقدى الذى يوجد فى شكل حساب لدى البنك المركزى .

وعليه فان البنك المتوسع يتعرض لاستنفاد احتياطياته النقدية اذا لم يكن التوسع عاما فى النظام المصرفى .

ان الذى يستطيع أن يخلق الودائع اذا هو النظام المصرفى فى مجموعه ، هو البنوك التجارية المتعددة فى اطار هذا النظام ، ومفتاح ذلك يوجد فى حقيقة مؤداها أن البنك الواحد حينما يمنح قرضا من وديعة حقيقية انما يساعد على قيام الودائع فى بنك آخر ، فقروض أى بنك انما تنشىء ودائع فى بنك آخر ، وهكذا من بنك الى بنك حتى يتضاعف حجم الودائع فى النظام المصرفى جميعه .

وثمة سؤال آخر مؤداه كيف تشترك كل البنوك فى خلق الودائع ؟ اذا إفترضنا أن شخصا ما أودع مبلغ ١٠٠٠ جنيه فى بنك ما وليكن البنك الأهلى وكانت نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع هى الخمس $\frac{1}{5}$ ، ولهذا احتفظ ذلك البنك بمبلغ ٢٠٠ جنيه من الوديعة كاحتياطى له واقرض مبلغ ٨٠٠ جنيه لشخص ثان وضعها فى بنك مصر كوديعة ، وهى هنا ليست وديعة حقيقية ولكنها وديعة مشتقة ، ويكرر هذا البنك العملية التى قام بها البنك الأهلى فيحتفظ بمبلغ ١٦٠ جنيه من أصل المبلغ الذى أودعه الشخص الثانى ويتصرف بالاقراض فى مبلغ ٦٤٠ جنيه ولنفرض أن بنك مصر أقرض مبلغ الـ ٦٤٠ جنيه الى شخص ثالث قام بايداعه بنكا ثالثا هو بنك القاهرة الذى كرر نفس العملية حيث احتفظ بمبلغ ١٢٨ جنيه واقرض مبلغ ٥١٢ جنيه ، وانتقل هذا المبلغ الى شخص رابع يتعامل مع بنك رابع يودع فيه أمواله .

فاذا اكتفينا بالبنوك الثلاثة ، فانه يمكن تصوير الموضوع كما يلى :

	قيمة الوديعة	قيمة الاحتياطى ($\frac{1}{5}$)	قيمة مايمكن اقراضه
البنك الأهلى	١٠٠٠ جنيه	٢٠٠ جنيه	٨٠٠ جنيه
بنك مصر	٨٠٠ «	١٦٠ «	٦٤٠ «
بنك القاهرة	٦٤٠ «	١٢٨ «	٥١٢ «
الجملة	٢٤٤٠ «	٤٨٨ «	١٩٥٢ «

ويمثل الرقم الأول قيمة الودائع التى تكونت لدى البنوك التجارية المختلفة وهى تبلغ ٢٤٤٠ جنيه ، كما يمثل الرقم الثانى قيمة الاحتياطى النقدى الذى تحتفظ به البنوك التجارية ، وتبلغ نسبة هذا الرقم الى قيمة الودائع الخمس أى ١ : ٥ • ويعنى ذلك أن النظام المصرفى اكتفى بالاحتفاظ بنسبة معينة هى الخمس من مجموع ودائعه وذلك على سبيل الاحتياط ليواجه بها الطلبات المحتملة ، وفى نفس الوقت استطاع النظام المصرفى ان يخلق ودائع قيمتها ٢٤٤٠ بما فيها الوديعة الأصلية ، اى أن النظام المصرفى تمكن من خلق ودائع قيمتها قيمة الوديعة الأصلية ، وتلك هى المعجزة التى يحققها النظام المصرفى ككل •

ولكن لماذا تتمادى البنوك التجارية فى خلق الودائع مع علمها انها تمثل دينا عليها مما يهدد مركزها أمام المودعين ؟

الواقع أن البنوك التجارية مشروعات تسعى لتحقيق الربح ، ولكى تزيد من أرباحها يكون عليها أن تزيد من قروضها ، وكلما زادت من قروضها اكثرت من ودائعها • وفى هذا يجب أن توازن البنوك التجارية بين الرغبة فى الربح والرغبة فى سلامة مركزها المالى الذى يدفعها الى الاحتفاظ باحتياطى نقدى مساو لمقدار ما عليها من التزامات ليظل مركزها أمام العملاء سليما •

ويسمى هذا العامل الأخير بعامل السيولة ، فيكفى أن تحتفظ البنوك لديها كاحتياطى بجزء من ودائعها لا بكل ودائعها ، أى يكفيها أن تحتفظ بنسبة فحسب من هذه الودائع ، ويشير ذلك الى موضوع قدرة الجهاز المصرفى على خلق الودائع وحدوده فى ذلك •

مدى قدرة الجهاز المصرفى على خلق الودائع(١) :

رأينا أن البنوك التجارية يتعين عليها ، وهى مدفوعة بتحقيق الربح من خلال زيادة ودائعها ، أن تحتفظ بنسبة من هذه الودائع كاحتياطى نقدى ليظل مركزها سليما أمام العملاء ٠

وتتوقف امكانية خلق الودائع على مدى توافر الاحتياطيات النقدية لدى البنوك ، وعلى نسبة ما تحتفظ به هذه البنوك من ودائعها فى صورة أرصدة نقدية حاضرة(٢) ٠ ذلك أنه على حين يتمثل فى جملة الاحتياطيات النقدية اساس الودائع المصرفية ، فان مضاعف خلق الودائع يتوقف على النسبة التى تحتفظ بها البنوك من ودائعها فى صورة احتياطى ٠ وتطبيقا لذلك اذا كانت جملة الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك ١٠٠ مليون جنيه وكانت نسبة الاحتياطى ٢٠٪ اى الخمس ، فان الحد الأعلى لما يمكن أن يخلقه النظام المصرفى من الودائع يتحدد بخمسة أمثال ما لديه من الاحتياطيات النقدية أو ما يناهز ٥٠٠ مليون جنيه ٠

وبعبارة أخرى اذا رمزنا لمقدار الاحتياطيات النقدية بالحرف (ح) والى نسبة الاحتياطى الى الودائع بالحرف (س) تحدد الحد الأعلى لما يستطيع النظام المصرفى خلقه من ودائع ، ولنرمز له بالحرف (و) طبقا للمعادلة الآتية:

$$و = \frac{ح}{س}$$

وعلى هذا الأساس يكون :

$$\text{الحد الأعلى من الودائع} = \frac{١٠٠}{\frac{١}{٥}} = ١٠٠ \times ٥ = ٥٠٠ \text{ مليون جنيه}$$

وتجدر الاشارة الى أنه كلما انخفضت نسبة الاحتياطى الى الودائع تقل مقدرة النظام المصرفى على خلق هذه الودائع ، والعكس بالعكس ٠

---

(١) انظر محمد زكى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة (٢٤٨ ـ ٢٥٣) ٠

(٢) ينظر الى الاحتياطى النقدى من ناحيتين : الأولى حجم هذا الاحتياطى ، والثانية نسبة الاحتياطى ٠

ويعنى الاحتياطى النقدى عموما مجموع الحقوق الحاضرة التى تحت يد البنوك حيث تستطيع أن تتصرف فيها وفاء بطلبات العملاء ٠

وتتحدد نسبة الاحتياطى النقدى الى الودائع عرفا او قانونا ، ويستوى لدى البنوك التجارية أن تحتفظ بهذه الاحتياطيات فى صورة أوراق بنكنوت فى خزائنها أو فى صورة حساب دائن لدى البنك المركزى .

ويفرض قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ فى مصر التزاما قانونيا على البنوك التجارية بان تحتفظ لدى البنك المركزى المصرى برصيد دائن بنسبة معينة مما لديها من الودائع يعينها البنك المركزى .

وعلى هذا الأساس لا يكون لهذه الاحتياطيات من دور تؤديه الا تحديد المقدرة على خلق الودائع لانها خرجت قانونا عن ايدى البنوك فى مواجهة أوامر المودعين بالدفع ، واقتصرت على تعيين حرية البنوك فى اصدار الائتمان .

هذا ويعين البنك المركزى مقدار الاحتياطيات النقدية بماله من سلطان على تحديد عرض النقود القانونية دون أن يكون للبنوك التجارية دور فى ذلك ، ويختلف مدى سلطان البنك المركزى فى ذلك من دولة الى أخرى باختلاف درجة نمو النظام المصرفى والاقتصاد القومى عموما .

ومن ناحية أخرى ، فان البنوك التجارية لا تتوسع حتما الى الحد الاقصى للتوسع فى خلق الودائع ، وانما مرد ذلك أيضا الى بعض الظروف التى تعوق ذلك مثل الأزمات الاقتصادية حيث تقل الرغبة فى الاقتراض ، ومن ثم لا يتوسع النظام المصرفى فى خلق الودائع الا فى حدود ضيقة نسبيا او لا يتوسع على الاطلاق .

وفضلا عن ذلك ، فاننا افترضنا حتى الآن أن زيادة كمية النقود فى النظام المصرفى عموما لا يصاحبها ميل بعض الأفراد والمنشآت الى الاحتفاظ بقدر أكبر من النقود الحقيقية تحت أيديهم ، وذلك أمر يخالف الواقع . فاذا وجد مثل هذا الميل الحدى الى الاحتفاظ بجانب من كمية النقود الحقيقية ، فان نسبة هذا الميل يمكن أن تضاف الى نسبة الاحتياطى النقدى للودائع فى النظام المصرفى باعتبار انهما يمثلان تسربا للنقود الحقيقية من دورة الايداع

والاقراض ، وهو ما يقلل من الحـدود التى يمكن للنظام المصرفى أن يخلق الودائع فى نطاقها(١) .

ونشـير بعد ذلك الى موارد البنوك التجارية واسـتخداماتها فى المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث .

(١) انظر : محمد ابراهيم غزلان ، موجز فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٤٩

المطلب الثالث

موارد البنوك التجارية واستخداماتها

(ميزانية البنوك التجارية)

اذا أردنا أن نتعرف على عمليات البنك التجارى ، فان وسيلة ذلك هى الاطلاع على ميزانيته ، فالميزانية هى السجل الكامل لجميع العمليات التى يباشرها البنك بما تضمه من أصول وخصوم .

وأصول البنك Assets هى الحقوق التى للبنك والتى يصبح بمقتضاها دائنا ، أما خصوم البنك Liabilities فهى الديون أو الالتزامات التى عليه نتيجة العمليات التى باشرها والتى يصبح بموجبها مدينا .

ومن الاطلاع على أى ميزانية للبنك التجارى نستطيع أن نتوصل الى ما يلى :

١ - يكشف جانب الخصوم ويعبر عن جميع الموارد التى تدخل البنك ، ومن حيث أنها موارد ، فهى ديون على هذا البنك .

٢ - يعبر جانب الأصول فى ميزانية البنك التجارى عن استخدامات هذا البنك لموارده المقيدة فى جانب الخصوم ، ومن حيث كونها استعمالات لموارد البنك فهى حقوق له .

ولهذا يجب أن تبدأ دراستنا لنشاط البنك التجارى بدراسة الخصوم لنتبين موارد البنك ، ثم ندرس بعد ذلك أصول البنك لنتعرف على النواحى التى يستخدم فيها البنك موارده المختلفة .

خصوم البنك التجارى أو موارده :

الخصوم هى موارد البنك التى تعتبر ديونا عليه ، ويمكن أن تتلخص هذه الخصوم فى رأس المال والاحتياطيات كموارد ذاتية ، والودائع والديون الأخرى كموارد غير ذاتية .

أولا : رأس المال :

وهو يمثل التزام البنك قبل حملة الأسهم ، ويعتبر المورد الأول للبنك عند بدء نشاطه ، ولهذا فان رأس المال مملوك لأصحاب البنك ،

وبهذه الصفة يعتبر دينا على البنك ، أى حق للأفراد والمشروعات ودين على البنك كوحدة اقتصادية متميزة عن شخصية أصحابها ، ولذلك يقيد فى جانب الخصوم ٠

وقد يقوم المساهمون بدفع كل رأس المال الذى صدر به قانون انشاء البنك ، الا أنه فى كثير من الحالات يقل رأس المال المدفوع عن مقدار رأس المال الاسمى ، ويسمى الفرق برأس المال غير المدفوع (أى الذى لم يدع) Uncalled Capital ، وقد يطلب البنك من المساهمين دفع جانب من هذا الفرق اذا رغب فى زيادة رأسماله المدفوع ، أما الجزء المتبقى بعد ذلك فلا يطلب الا عند تصفية البنك ، ولذلك يسمى برأس المال الاحتياطى Reserve Capital ، والحكمة فى ذلك تقوية المركز المالى للبنك واعطاء الثقة للمودعين ٠

هذا ويمثل رأسمال البنك التجارى نسبة ضئيلة من خصوم هذا البنك مما يدل على محدودية الدور الذى يقوم به رأس المال فى البنك التجارى ، بعكس البنوك المتخصصة كالبنك العقارى أو الزراعى أو الصناعى فنجد أن رأس المال يمثل الجزء الأكبر من خصومه ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن البنك المتخصص يعتمد على رأسماله فى اداء عملياته فى حين يعتمد البنك التجارى على ودائعه أساسا ٠

ثانيا :الاحتياطيات :

وهى المبالغ التى تقتطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين ، وتوضع جانبا فى شكل احتياطى بغرض استخدامها فى أنشطة معينة للبنك ٠

ويتكون الاحتياطى من :

١ ــ احتياطى قانونى Reserve Fund ، ويتطلب القانون معه اقتطاع نسبة معينة من الأرباح (١٠٪ مثلا) يتم معها تكوين هذا الاحتياطى ٠

٢ ــ احتياطى خاص Special Fund ، ويكونه البنك من تلقاء نفسه حتى يزيد من موارده ومن ثم يزيد من ثقة العملاء به حيث يشترك مع الاحتياطى القانونى فى مقابلة أى خسائر يتعرض لها البنك ٠

ثالثا : الودائع :

رأينا أن الودائع مبالغ نقدية مقيدة فى دفاتر البنك التجارى ، ولهذا فهى ديون عليه ، وحقوق لأصحابها ســواء كانت هذه الودائع حقيقية أو ائتمانية ويمكن تقسيم هذه الودائع الى :

١ ـ ودائع تحت الطلب Demand deposits وهى تلك الودائع التى حق لأصحابها سحبها فى أى وقت ، وتمثل هذه الودائع قيدا على البنك فى استخدامها ، ولهذا تحتفظ البنوك بنسبة أكبر من الاحتياطى لهذا النوع من الودائع بالمقارنة بالودائع الأخرى ، ولذلك لا تدفع البنوك أى فائدة لأصحاب هذه الودائع .

٢ ـ ودائع لأجل Time deposits ، وهى الودائع التى لا يجوز لأصحابها أن يقوموا بسحبها الا بعد انقضاء فترة معينة من ايداعها ، ولذلك تكون للبنك حرية أكبر فى أسلوب استخدام هذه الودائع ، الأمر الذى تدفع من أجله البنوك التجارية فائدة لأصحاب هذه الودائع ، كما أن هذه البنوك تحتفظ بنسبة احتياطى أقل لها .

٣ ـ الودائع الادخارية Saving deposits وهى مبالغ نقدية مقيدة فى البنوك لحساب بعض العملاء الذين يرغبون فى الادخار ، وتتميز هذه الودائع بأن اجراءات ايداعها وسحبها تكون سهلة ، وتحصل على فائدة منخفضة نسبيا .

رابعا : الديون الأخرى :

ويندرج تحت هذا البند المبالغ التى يكون البنك مدينا بها ودون ان تكون من ضمن البنود السابقة ، وهى عادة القروض التى يحصل عليها البنك التجارى من البنوك الأخرى أو من البنك المركزى .

تلك هى خصوم البنك التجارى باختصار ، ويمكن أن نعرض لأصوله على نفس النسق فيما يلى :

اصول البنك التجارى أو استخداماته :

تبين أصول البنك التجارى جميع الاستخدامات الممكنة لموارده المختلفة ، ولأن جميع موارد البنك قدمت اليه للأجل القصير ، فان استخدامات هذه الموارد تكون للأجل القصير كذلك .

والواقع أن البنك التجارى ، وهو يوزع موارده على الأصول المختلفة . انما يضع فى اعتباره عوامل ثلاثة هى : السيولة ، والربحية ، والأمان .

والسيولة Liquidity صفة فى الأصل تجعله قابلا للتحويل من شكل الى آخر بسرعة وبدون تحمل مخاطر تذكر ، وفى هذا الخصوص تمثل السيولة مقدرة البنك على السداد نقدا فى مقابل الودائع .

ولأن البنك مؤسسة تهدف الى الربح ، فان ربحها يكون أساسا من العائد الذى يحصل عليه من احتفاظه بأصول تدر عليه عائدا . فالبنك يسعى لتوزيع أصوله بالكيفية التى تمكنه من تحقيق أكبر ربح ممكن، ولكن البنك يحصل على موارده أساسا عن طريق الودائع ، ويتوقف ذلك على ثقة أصحاب هذه الودائع فى هذا البنك ، أى اعتقاد هؤلاء بأن البنك قادر دائما على تحويل ودائعهم الى نقود ، ومن ثم يحتفظ البنك بالقدر الكافى من النقود الحاضرة ، ولكن النقود الحاضرة لا تدر عائدا فى حين تدر بعض الأصول الأخرى كالقروض ربحا ومن ثم لا تتصف بالسيولة ، ولهذا فان البنك عليه أن يختار الأصول بالطريقة التى تؤدى الى تعظيم الربح فى الوقت الذى يوفر معه قدرا مناسبا من النقود الحاضرة . أو أن تكون أصوله غير النقدية قابلة للتحويل بسهولة وسرعة الى نقود لمواجهة طلبات أصحاب الودائع فى حالة طلبهم تحويل ودائعهم هذه الى نقود حاضرة وبدون تحمل مخاطر تذكر فى ذلك .

هذا ويمكن أن نرتب أصول البنك من ناحية مدى سيولتها كما يلى :

١ ـ الاحتياطى النقدى الحاضر او الحال :

يحتفظ البنك التجارى بجانب من موارده فى شكل نقد حاضر ، ويرجع ذلك الى ان الجانب الاكبر من موارده يتكون من الودائع ، وهى قابلة للسحب عليها فى حدود تختلف بحسب ما اذا كانت الودائع جارية او لاجل ، ومن هنا كان على البنك التجارى أن يحتاط بالاحتفاظ بجانب من موارده فى شكل كامل السيولة . ورغم أن القانون أو العرف يتطلب حدا أدنى لهذا الجانب من موارد البنك باشتراط نسبة معينة فى صورة نقدية ، الا ان البنك كثيرا ما يحتفظ بنسبة تفوق هذا الحد الأدنى سواء فى خزائنه أو لدى البنك المركزى ، وذلك لزيادة ضمان توافر السيولة التى يمكن ان تواجه طلبات العملاء . ولهذا يطلق على هذا الجانب من الموارد الاحتياطى النقدى الحاضر ، أو الاحتياطى الفائض .

وقد يصل هذا الاحتياطى الى نسبة كبيرة من الودائع فى حالة الكساد الاقتصادى وعدم الاقبال على الاقتراض من البنوك ، كما قد يقل كثيرا هذا الاحتياطى حتى يصل الى الحد الأدنى فى فترة الرخاء حيث يشتد الاقبال على الاقتراض .

٢ - الحوالات المخصومة Bills discounted

وتعنى هذه الحوالات كل ورقة يمكن خصمها لدى البنك التجارى ، فاذا كان مع الدائن ورقة تفيد أن الدين يستحق بعد أجل قصير ، فانه يمكن أن يتوجه طالبا من البنك التجارى أن يشترى هذا الدين وأن يعطيه قيمته قبل موعد استحقاقه ، فيدفع البنك هذه القيمة بعد اقتطاع أو خصم جزء من قيمة الورقة كعمولة Commission فى مقابل انتظاره لحين حلول الأجل بدلا من الدائن الأصلى . ويتقاضى البنك العمولة أو الفائدة عن المبلغ الذى دفعه للبائع ، محسوبة من تاريخ الخصم (أى عملية الشراء) الى تاريخ الاستحقاق، ولذلك فهو يسمى هذه الفائدة اسم خاص هو سعر الخصم أو سعر القطع .

وتضم الحوالات المخصومة أساسا نوعين من الحوالات : اذونات الخزانة ، والأوراق التجارية ، ونشير الى كل منهما باختصار فيما يلى :

(أ) أذونات الخزانة : Treasury bills

وهى سندات قصيرة الأجل تقوم الحكومة باصدارها ، فمن يشتريها يصبح دائنا للحكومة ، وهى كأى نوع من السندات تغل فائدة ، وان كانت هذه الفائدة محدودة . وتلجا الحكومة الى مثل هذه الأذونات بهدف تمويل نفقاتها العامة فى الأوقات التى تكون فيها حصيلة الضرائب غير كافية ، وعند طرح هذه الأذونات تكون البنوك التجارية أول المكتتبين فيها ، واذا تخلف جزء منها يقوم البنك المركزى بالإكتتاب فيه .

وتعتبر درجة سيولة هذه الأذونات مرتفعة لأنها بمثابة قروض قصيرة الأجل ولا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر ، كما أنها تتصف بالأمان على أساس أن الحكومة هى المدينة ، فضلا عن أن البنك المركزى على استعداد لخصم هذه الأذونات اذا طلبت البنوك التجارية ذلك ، ولهذا تكون الفائدة المستحقة على هذه الإذونات محدودة .

(ب) الأوراق التجارية Bills of Trade

تشتمل الأوراق التجارية على الشيك والكمبيالة والسند الاذنى ، ومع ذلك يستبعد الشيك لأنه امر بالدفع فى الحال ، ومن ثم فلا حاجة لخصمه ، أما الكمبيالة والسند الاذنى فهما الورقتان التجاريتان الممكن خصمهما .

والكمبيالة أمر من الدائن الى المدين بأن يدفع الى شخص ثالث مبلغا معينا عند انقضاء الأجل القصير الذى لا يتجاوز شهورا معدودة .

أما السند الاذنى فهو تعهد من المدين الى دائنه بأن يدفع له مبلغا معينا بعد انقضاء أجل معين ، أو لاذنه أو لحامل السند .

وفى كلتا الحالتين يمكن للدائن أن يذهب الى البنك ، كما هو الحال بالنسبة لأذونات الخزانة ، ويطلب منه أن يشترى الورقة التجارية محل التعامل ، فيدفع له البنك قيمتها بعد خصم فائدة تسمى سعر الخصم ، وهذه الفائدة أو سعر الخصم بمثابة عمولة للبنك عن انتظاره حتى حلول الأجل ، وهى تحسب عادة على أساس سعر الفائدة السائد يوم الخصم . فاذا كان سعر الفائدة فى يوم الخصم ١٠٪ مثلا ، وذهب شخص ومعه كمبيالة أو سند اذنى قيمتها ١٠٠٠ جنيه مستحقة الدفع بعد ثلاثة شهور الى أحد البنوك التجارية ، فان البنك يشترى هذه الورقة بسعر خصم يتحدد وفقا للأساس الآتى :

مبلغ الخصم المستحق للبنك $= \frac{١٠}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} \times ١٠٠٠ = ٢٥$ جنيه

وتجدر الاشارة الى أن ربح هذه العملية كبير عادة ، وسيولتها ليست بالقليلة لأن باستطاعة البنك التجارى أن يتجه بهذه الأوراق المخصومة الى البنك المركزى ليعيد خصمها لديه ، ولأن هذه الأوراق تكون لأجل قصير لا يتجاوز الشهور المعدودة .

٣ - محفظة الأوراق المالية Investment, Portefeuille

وتمثل محفظة الأوراق المالية الأصل الثالث من أصول البنك التجارى من ناحية مدى سيولتها . ونظرا لانحسار استخدام الكمبيالة فى التعامل مع رغبة البنوك فى الحصول على الربح ، فقد اتجهت هذه البنوك الى الاقراض الأطول أجلا وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية بصفة خاصة .

والأوراق المالية هذه اما أن تكون قد أصدرتها المشروعات الخاصة كأوراق مالية خاصة ، أو أوراق مالية عامة تصدرها الدولة .

وتتمثل الأوراق المالية الخاصة فى الاسهم Shares التى تدر ربحا ويعتبر أصحابها شركاء ، والسندات Securities التى تعتبر قروضا طويلة الأجل تدر فائدة ويعد أصحابها دائنين .

أما الأوراق المالية العامة فهى السندات العامة Government bonds، وهى قروض طويلة الأجل ممنوحة للدولة ، ومن هنا تكون الفائدة المستحقة عليها أكبر منها فى حالة أذونات الخزانة ، وحملة السندات العامة دائنون للدولة ٠

ان البنوك التجارية ، وهى تتجه الى الاقراض طويل الأجل عن طريق شراء هذه الأوراق ، انما تخرج بذلك على ضرورات تأمين مركزها المالى أمام العملاء ، وهو ما يكون على حساب السيولة الواجبة فى أصولها ٠ ومع ذلك فلهذه البنوك أن تتصرف في مجموعة الأوراق المالية لديها فى البورصة ، ومن ثم فلها قدر معين من السيولة ٠

٤ ـ القروض والسلفيات : Loans and advances

وتعتبر القروض والسلفيات التى تمنحها البنوك التجارية أكثر أنواع الأصول ربحية ، ولهذا تعتبر من وجهة نظر الأمان والسيولة أصولا غير مفضلة ٠ ومع ذلك فان البنوك لا تهمل عنصر السيولة كلية فى هذا الخصوص، الأمر الذى تحرص معه على أن تكون القروض قصيرة الأجل ، وأن تتم للعملاء من التجار والصناع الذين يحتاجون الى تكملة ما لديهم من موارد وخاصة ما يطلق عليه رأس المال العامل بحيث تكون مدة القروض محدودة بدورة رأس المال ٠

ورغم أن كل ما تقدمه البنوك التجارية للعملاء من ديون هى قروض ، الا أن السلف تتميز بأنها قروض نشأت عن حسابات جارية بين البنك وعملائه وأصبح العملاء هم المدنيون فيها ، وهذا هو ما يسمى بالاقراض عن طريق السحب على المكشوف Overdraft, Compte Courant debiteur ، وهنا يودع العميل مبلغا فى البنك ، فيفتح البنك له حسابا ، ويتم الاتفاق على أن يكون للمودع الحق فى سحب مبالغ أكبر مما أودع فى حدود معينة ، وفى هذا يستمر الحساب مفتوحا من الجانبين فيسحب العميل ويودع باستمرار فى حدود حسابه ، ولا تحتسب الفائدة الا على الجزء المدين ومن تاريخ سحبه ٠

وتختلف القروض بحسب الضمان الذى يسندها ، فهناك قروض بغير ضمان أو بضمان شخصى ، وتمنح لهؤلاء الذين أصبح اسمهم كافيا للثقة بهم ، وهناك قروض بضمان عينى وهى أنواع(١) :

أ - قروض بضمان أوراق مالية أو تجارية •

ب - قروض بضمان بضائع كما هو الحال بالنسبة للتسليف على القطن

جـ - قروض بضمان مستندات كما هو الأمر بالنسبة للأوراق الممثلة لشحنة البضائع •

٥ - الاستثمارات العقارية : Real estate investment

وهى أصول يجب الا توجد ضمن استثمارات البنك وذلك لضعف سيولتها الى حد كبير ، الا أنه كثيرا مايحدث فى حالة اقراض البنك بضمانات عقارية الا يقوم المدين بسداد القروض فتصل هذه العقارات الى أصول البنك عن طريق بيع الضمان ورسو مزاده على البنك نفسه • ومع ذلك فان البنك يسعى للتخلص من هذا النوع من الأصول بمجرد أن تتاح له الفرصة فى ذلك لضعف سيولتها •

تلك هى أصول البنك التجارى مرتبة حسب سيولتها بالانتهاء منها تكون قد انتهينا من الاشارة الى أصول وخصوم البنوك التجارية أى موازدها واستخداماتها ، وبهما ينتهى طرحنا للبنوك التجارية عموما والتى كانت موضوعا للمبحث الثانى من الفصل الثانى وسنبدأ بعد ذلك الاشارة الى البنك المركزى فى المبحث الثالث من هذا الفصل •

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٢٢٦ وما بعدها •

المبحث الثالث

البنك المركزى

مقدمة :

رأينا أن البنوك التجارية هى المؤسسات النقدية المسئولة عن خلق جانب من كمية النقود المتداولة هى نقود الودائع . والواقع أن كمية النقود فى النظام المصرفى كله لاتتكون فقط من نقود الودائع ، وانما يوجد إلى جانبها نقود أخرى حقيقية يصدرها البنك المركزى ، والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : كيف يتم اصدار هذه النقود الحقيقة ؟ وماهى العوامل التى تتحكم فى كميتها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها فى هذا المجال تقتضى أن نعرض ككل للبنك المركزى نفسه ، فى نشأته ، وفى وظائفه ، وفى دوره فى مراقبة وتوجيه الائتمان ، وهو ماسنطرحه على التوالى فيما يلى :

نشأة البنك المركزى :

لم ينشأ البنك المركزى عادة كبنك مركزى منذ البداية ، وانما نشأ كبنك تجارى لديه معاملات عديدة من حجم معاملات الجهاز المصرفى ، وخاصة قبول الودائع والخصم فى السوق(١) . وفى مرحلة تاريخية تركزت فى البنوك التجارية عمليات الاصدار النقدى ، ولقد أدى ذلك الى فوضى فى التعامل ناشئة عن اختلاف مدى الثقة فى النقود الورقية التى تصدرها البنوك التجارية المختلفة ، ولقد دفعت هذه الفوضى فى التعامل الدولة الى تركيز الاصدار فى بنك تجارى واحد هو البنك المركزى .

وعلى هذا الأساس فان البنك المركزى يعتبر نتاجا للتطور النقدى فى مختلف الدول ، ومن ثم فليس من اليسير تحديد سمات أو خصائص تشترك فيها البنوك المركزية فى جميع الدول ، بل يحتفظ كل بنك مركزى فى أى دولة بسمات خاصة به تعتبر وليدة التطور التاريخى النقدى فى هذه الدولة .

---

(١) ومع ذلك فان بعض الحكومات كانت تنشىء البنك منذ البداية كبنك اصدار مثل روسيا وايطاليا والنمسا واليونان والبرتغال ومصر . وبذلك انتفت الصلة التاريخية بين بنوك الاصدار وبين نشأتها الأولى كبنوك تجارية عامة .

انظر : فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، صفحة ٢٥٨ ـ ٢٥٩

ومع ذلك فانه يمكن تحديد اتجاهات عامة تشترك فيها البنوك المركزية فى الدول المختلفة وذلك نتيجة التطور الذى لحق النظام المصرفى والبنك المركزى على وجه الخصوص فى انجلترا على اعتبار أن هذا النظام أسبق فى التأثير على النظم المصرفية المختلفة من غيره من النظم المصرفية فى الدول الأخرى .

لقد أنشىء بنك انجلترا عام ١٦٩٢ أى فى أواخر القرن السابع عشر ومع ذلك لايعتبر أقدم البنوك المركزية الموجودة حاليا اذ أن أقدمها هو بنك السويد الذى تأسس عام ١٦٥٦ ، ورغم ذلك فان بنك انجلترا كان أول البنوك المركزية من ناحية تطور القواعد التى تميز عمل البنوك المركزية بحيث أنها تبعته من ناحية تحديد الوظائف التى يقوم بها البنك المركزى والوسائل التى تستخدم لتأدية هذه الوظائف .

طبيعة البنك المركزى :

يكون البنك المركزى عادة مملوكا للدولة ، وتكون وظيفته الأساسية إدارة أنشطة البنوك التجارية ورسم السياسة الاقتصادية العامة للحكومة وفى هذا يختلف البنك المركزى عن البنوك التجارية ، كما يختلف عنها من نواحى أخرى تبرز طبيعة هذا البنك كما يلى(١):

١ - لايتعامل البنك المركزى مع الأفراد كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية لأنه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها فى نشاطها ، خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك لأنه يحتفظ بالأرصدة التى يوجبها القانون لديه ، ويقوم باصدار أوراق النقد القانونية دون غيره من البنوك ، ومن هنا لو قام بمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته هذه .

— Lester v. Chandler, The Economics of Money and Banking, 6th ed. New York, Harber and Raw 1973. P. 184

٢ - للبنك المركزى سلطة قانونية وأسلحة معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التى يرغبها .

٣ - يعتبر البنك المركزى أحد أجهزة الدولة ، ومن ثم فهو بنك الحكومة حيث يقوم بتنفيذ السياسة التى تتفق وقراراتها فى الوقت الذى تقوم فيه البنوك التجارية بالوظيفة المصرفية لعامة الأفراد .

وفضلا عن ذلك ، فان البنك المركزى يحتفظ باحتياطى الدولة من العملات الأجنبية ، ومن ثم يعمل على استقرار سعر الصرف .

ولعل طرح وظائف البنك المركزى يلقى أبعاد أكبر على خصائص أو طبيعة هذا البنك .

وظائف البنك المركزى :

رأينا أنه رغم أن كل بنك مركزى فى دولة معينة يحتفظ بسمات خاصة تميزه عن غيره من البنوك المركزية فى الدول الأخرى الا أنه يمكن تحديد سمات أو وظائف مشتركة بين البنوك المركزية فى الدول المختلفة ، فهذه البنوك تتمتع بامتياز الاصدار . ومن ثم كانت لها الكلمة الأخيرة داخل النظام المصرفى خاصة وأنها تجمع فى أيديها أغلب عمليات السوق المصرفى .

وعلى ضوء ذلك أدركت البنوك التجارية أن جزءا هاما من النقود المتداولة يتكون من النقود الورقية التى أصدرها البنك المركزى ، ومن ثم تعاملت البنوك التجارية مع هذا البنك فحفظت أموالها وديعة عنده ، فازدادت اهمية البنك المركزى فى مواجهة البنوك التجارية .

وفضلا عن ذلك ، فان البنك المركزى كثيرا ما يقدم القروض للحكومة ، كما أنها تأتمنه سائر البنوك الأخرى ، ولهذا أصبح بحق مركزا للنظام المصرفى جميعه ، ومن ثم يقوم برسم السياسة النقدية وفقا لما تقتضيه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة .

وأخيرا فان البنك المركزى يعتبر الرقيب على الائتمان فى الاقتصاد القومى ، خاصة وأن له من الأسلحة التى تمكنه من توجيه هذا الائتمان لتحقيق أهداف السياسة النقدية العامة للدولة .

وعلى هذا الأساس ، يمكن تحديد وظائف البنك المركزى فيما يلى(١)

أولا : البنك المركزى هو بنك الاصدار .

ثانيا : البنك المركزى هو بنك الحكومة .

ثالثا : البنك المركزى هو بنك البنوك .

رابعا : البنك المركزى هو الرقيب على الائتمان .

ونشير الى كل وظيفة من هذه الوظائف فيما يلى على التوالى :ـ

أولا : البنك المركزى كبنك للاصدار : Bank of Issue

رأينا أن كثيرا من البنوك المركزية نشأت منذ البداية كبنوك للاصدار وأن البنوك التجارية أخذت تكتسب صفتها المركزية منذ تمتعها بامتياز الاصدار ، ولذلك سميت البنوك المركزية فى بدايتها ببنوك الاصدار الأولى. وعلى أى حال فانه بانتشار النقود الورقية فى التداول طرحت مسألتان : الأولى تتعلق بمن له حق الاصدار ، والثانية خاصة بكيفية الاصدار .

وبالنسبة للمسالة الأولى ، فقد استقر الرأى على أن من يقوم بالاصدار هو البنك المركزى ويرجع تركيز حق الاصدار فى مؤسسة واحدة الى عوامل معينة نوجزها فيما يلى :

١ ـ الرغبة فى توحيد النقد المتداول ، ومنع تعدد العملات ، ذلك أن تعدد هذه العملات يعنى تعدد جهات الاصدار وهو يؤدى الى فوضى فى التعامل ، ولذلك كانت النقود المتعددة تتداول بمعدلات خصم مختلفة بالمقارنة بقيمتها الاسمية .

٢ ـ تمكين الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية ، فالتوسع فى الائتمان يتطلب توسعا فى النقود الحقيقية التى يصدرها البنك المركزى ، واذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطيات فائضة فانها تضطر الى الالتجاء الى البنك المركزى للحصول على كميات اضافية من النقود الحقيقية ، ومن هنا تصبح الرقابة من خلال مؤسسة واحدة هى البنك المركزى أكثر فعالية .

---

(١) انظر : ـ محمد ابراهيم غزلان ، قراءات فى النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ، مطبعة التجارة ، الاسكندرية ١٩٦١

ـ محمد ابراهيم غزلان ، موجز فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٥٢ وما بعدها .

٤ - ومن ناحية أخرى ، فان تركيز الاصدار في يد بنك واحد تدعمه الدولة يضفي على العملة نفسها قدرا كبيرا من الثقة .

٥ - واخيرا فان اصدار النقود الورقية يحقق للبنوك التي تصدرها أرباحا كبيرة ، ومن حق الدولة المشاركة في هذه الأرباح ، ولهذا صارت تمنح حق الإصدار مقابل هذه المشاركة وغيرها من المزايا ، وتركيز الاصدار في بنك واحد يمكنها من الحصول على نصيب أكبر من هذه الأرباح .

أما من ناحية مسألة كيفية هذا الاصدار ، فان مناقشات طويلة اثيرت حول مدى حرية بنوك الاصدار في اصدار النقود الورقية ، وانتهت هذه المناقشات الى ضرورة تنظيم اصدار النقود الورقية اللازمة للتعامل في السوق ، والسؤال الذي يثور الآن هو كيف يتم تنظيم هذا الاصدار ؟

الواقع أن نظم الاصدار تختلف من دولة الى أخرى حسب ظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي ويمكن طرح ابرز النظم التي اتبعت في ذلك فيما يلي(١) :

(أ) اتبعت انجلترا نظاما للاصدار مؤداه أن تكون النقود المصدرة مغطاة بسندات حكومية الى حد معين نص عليه القانون بحيث اذا جاوز البنك هذا الحد فعليه أن يلتزم الغطاء الذهبي الكامل ، ويسمى هذا النظام بنظام الاصدار الأئتماني الجزئي Partial Fiduciary Issue .

ونظرا لأن هذا النظام لايوفر المرونة الكافية في كمية النقود اللازمة للاقتصاد القومي خاصة وأن الذهب قد لايتوفر عند الحاجة الى الاصدار الجديد ، فان الدولة ستضطر الى رفع الحد الأقصى للاصدار الائتماني ، ويعني ذلك الاتجاه الى التضخم ومن ثم تخفيض القوة الشرائية للنقود ، الأمر الذي تعرض معه هذا النظام للنقدولهذا عدلت عنه انجلتراعام ١٩٣٩ بعد أن طبقته في عام ١٨٤٤ .

(ب) وفي فرنسا طبق نظام للاصدار مؤداه تحديد حد أقصى للاصدار بحيث لايمكن رفع هذا الحد الا بالالتجاء الى السلطة التشريعية . وهنا لايلزم البنك المركزي بغطاء معين Legal Maximum ، أي بغض النظر عن نوع هذا الغطاء .

---

(١) انظر : - محمد ابراهيم غزلان ، موجز في النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٥٨ - ٥٩ .

- فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦٣ - ٢٦٥ .

وقد اتبعت فرنسا هذا النظام فى الفترة من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٢٨ حيث هجرته على أساس عدم مرونته اذ لا يسمح بدوره لبنك الاصدار أن يواجه بصفة مستمرة حاجة السوق الى النقود الورقية ، ولهذا كانت السلطة التشريعية ترفع هذا الحد وأحيانا بمبرر وبغير مبرر .

(جـ) وفى المانيا طبق نظام ثالث للاصدار يتلخص فى أن على بنك الاصدار أن يغطى كل ورقة يصدرها بغطاء كامل ، ولم تحدد الدولة نوع أو عناصر هذا الغطاء مكتفية بأن يكون الذهب مشتركا فى الغطاء بنسبة معينة Gold Minimum ، ويعنى ذلك أن على بنك الاصدار أن يصدر نقوده بغطاء كامل وأن يكون الذهب بنسبة معينة من هذا الغطاء مثلا ٢٥٪ ، وقد طبق هذا النظام فعلا فى المانيا عام ١٨٧٥ ، وفى مصر عام ١٨٩٨ حيث كلف البنك الأهلى بمهمة الاصدار بشرط الا يقل الذهب الموجود فى الغطاء عن ٥٠٪ مما يصدره ، وطبق مع قليل من التعديل بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولهذا النظام ميزة كبيرة حيث يترك للبنك المركزى حرية الاصدار وكل ما عليه أن يكون الذهب نسبة معينة من الغطاء ، أما باقى الغطاء ، فان البنك المركزى يكونها من عناصر أخرى تكون عادة أوراقا تجارية وأوراقا مالية حكومية .

(د) وبموجب النظام الرابع ، يتمتع البنك المركزى بحرية كبيرة فيما يصدره ، فهو لا يقيد البنك بنسبة معينة من الذهب ، فالبنك يكون مطالبا بأن يصدر نقوده بغطاء كامل دون اشتراط نسبة معينة من الذهب . وفى هذا يترك ذلك النظام الحرية واسعة لبنك الاصدار ولا يكلفه بأن يبحث عن الذهب إذ إراد ان يزيد من اصداره النقدى .

وقد أخذت بهذا النظام مصر علم ١٩٥١ وبعض دول أمريكا اللاتينية .

ثانيا : البنك المركزى بنك الحكومة : Bank of Government

ويعنى ذلك أن البنك المركزي فى خدمة الحكومة ، فعليه أن يساعدها سواء كان مملوكا ملكية خاصة أو مشتركة أو عامة ، فبحكم كونه بنك الاصدار فمن المفروض أن يساعد الحكومة فيما تحتاجه من خدمات نقدية ومصرفية .

وكبنك للحكومة ، فان البنك المركزى يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية ، ويقوم بنفس الوظائف التى يقوم بها البنك التجارى لعملائه ، فالحكومة تودع أموالها الحاضرة فى شكل حسابات جارية لدى البنك المركزى ، ومن ثم يدفع قيمة الشيكات التى تسحبها الحكومة على هذه الودائع ، ويحصل لحساب الحكومة الشيكات التى تسحب لصالحها ، ويحول مبالغ لحسابها من حساب الى آخر ومن مكان الى آخر .

كما يقوم البنك المركزى باقراض الحكومة قروضا قصيرة الأجل انتظارا لقيامها بتحصيل مستحقاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد ، وذلك فضلا عن القروض غير العادية وخاصة فى أوقات الكساد والحروب والطوارىء .

وفضلا عن ذلك ، فان البنك المركزى يمد الحكومة بالعملات الأجنبية التى قد تحتاج لمواجهة التزاماتها الخارجية من سداد لقيمة الخدمات المدينة أو شراء السلع وغير وذلك من المدفوعات الخارجية .

والواقع أن تركيز حسابات الحكومة لدى البنك المركزى له أهمية فى الاقتصاد القومى وذلك لما للدولة من أهمية كبيرة فى التأثيرات على مستوى النشاط الاقتصادى . فالحكومة يمكنها أن تؤثر على مستوى هذا النشاط عن طريق نفقاتها وايراداتها السيادية والسياسة التى تتبعها فى ادارة الدين العام . ولذلك فان تركيز حسابات الحكومة والعمليات التى تتعلق بماليتها فى البنك المركزى يمكن ذلك البنك من أن يكون على علم متواصل بالتطورات التى تحدث ، ومن ثم يستطيع أن يشير على الحكومة بالسياسة التى يتعين اتباعها لتفادى أى آثار سلبية قد تضر بالاقتصاد القومى .

والبنك المركزى كبنك للحكومة يعمل وكيلا لها حيث يقبل الاكتتاب فى القروض التى تطرحها الحكومة ، ويقوم بسداد الأقساط والفوائد المستحقة على هذه القروض ، كما يقوم بالأعمال اللازمة لاستهلاكها أو تحويلها ، (أى احلال دين ذى فائدة منخفضة محل دين سابق ذى فائدة مرتفعة) .

وبالاضافة الى ذلك ، فان البنك المركزى يمثل الحكومة فى المسائل المالية الدولية ، فهو المسئول عن توفير احتياطى الدولة من العملات الأجنبية ، وعن تحقيق استقرار سعر الصرف ، ولذلك فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية .

ثالثا : البنك المركزى بنك البنوك : Bank of Banks

يقوم البنك المركزى بوظيفة بنك البنوك ، فهو البنك الذى تتعامل معه البنوك عامة والبنـوك التجارية على وجه الخصـــوص ، وذلك مثلما يتعامل الأفراد والمشروعات مع البنوك التجارية ولهذا يعتبر البنك الذي تحتفظ لديه البنـوك بودائعها ، وهو البنك الذى يســـارع الى نجدتهــا اذا احتاجت الى الأموال ٠

واذا أردنا أن نحـدد خدمات البنك المركزى للبنــوك التجارية فانها لا تخرج عما يلى :

١ - البنك المركزى يمنح القروض للبنوك التجارية :

ان مهمة البنك المركزى ، كـاى بنك آخر ، هى تقديم الائتمــان ومنح القروض ولكن المميز للبنك المركزى أن قروضه تقدم للبنوك وليس للأفراد أو المشروعات ٠ فالبنوك التجارية وغيرها من البنوك الأخرى تقرض الأفراد والمشروعات ، والبنك المركزى يقرض هذه البنوك ، ومن هنا قيل أنه المقرض الأخير للنظام المصرفى Lender of Last resort

ان البنك المركزى وهو يقـوم باقراض البنــوك التجارية انما يقوم فى الواقع باصدار النقود الورقية التى تساوى مقدار القرض ، وهو يقدم قروضه مقابل فائدة تسمى سعر البنك Bank rate ويسمى ســعر البنك ايضــا بالسعر الرسمى Official rate ٠ وهو غير السعر القانونى الذى يضعه القانون حدا أعلى لسعر الفائدة فى السوق ٠

٢ - البنك المركزى يعيد خصم الأوراق التجارية واذون الخزانة :

يقف البنك المركزى على استعداد دائما لأن يسمح للبنوك التجارية بأن تخصم فيــه الحوالات التجارية وأذون الخزانة التى ســبق وان قامت هى بخصمها ٠

ان البنك المركزى كبنك للبنـوك مسـئول عن توفير الأصــول المالية للبنوك التجارية ، وقد ظهرت هذه المسئولية من خلال اعادة الخصم وخاصة فى أوقات الطوارىء ٠ وتؤدى اعادة الخصم الى زيادة المرونة والسيولة لهيكل الائتمان ، فوجود وسـيط يقوم بتحويل أصول معينة الى نقود حاضرة انما يساعد البنوك التجارية على تحقيق السيولة المطلوبة ٠ وعندما تعيد البنوك

التجارية خصم أوراقها فى البنك المركزى فهى تحصل منه على نقود ورقية بحيث يكون معنى اعادة الخصم هو زيادة النقود الورقية . ولا يقوم البنك المركزى بهذه العملية الا اذا حصل على فائدة أو عمولة معينة ، ويسمى سعر الفائدة هنا بسعر اعادة الخصم ، وهو يتحدد على ضوء سعر البنك بحيث يكون سعر البنك عادة هو سعر اعادة الخصم ؛ ولذلك يطلق سعر البنك على سعر الفائدة التى يحصل عليها البنك المركزى سواء عند الاقراض أو عند إعادة الخصم . وحينما يحدد البنك المركزى سعر البنك فانه يحدد فى الواقع سعر الفائدة فى السوق عن طريق غير مباشر ، لان البنوك التى تمنح الائتمان للأفراد والمشروعات لابد وأن تتقيد بسعر الفائدة الذى يحتمل أن تقترض هى أو تعيد الخصم بمقتضاه .

٣ - البنك المركزى يحتفظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية :

فكما يحتفظ الأفراد والمشروعات بودائعها وأرصدتها لدى البنوك التجارية ، فان الأخيرة تحتفظ بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزى . وقد تودع البنوك التجارية أرصدتها لدى البنك المركزى بمحض اختيارها أو قد ينص القانون على ذلك ، وتنص أغلب التشريعات الآن على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية فى صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزى .

واذا كانت أرصدة البنوك التجارية بمثابة ودائع لدى البنك المركزى تتحقق معها السيولة لهذه البنوك . فما هى وظيفة هذه الارصدة لدى البنك المركزى نفسه ؟

الواقع أن هذه الارصدة تحقق الأغراض الآتية للبنك المركزى(١) :

(أ) تعتبر هذه الأرصدة موارد للبنك المركزى حيث يستخدمها فى عملياته ، وان كان من المحظور عليه أن يضر بالبنوك التجارية فى ذلك ، خاصة وأنه لا يلتزم بدفع أى فائدة عن هذه الأرصدة .

(ب) قد يفرض البنك المركزى ان يكون جزءا من هذه الارصدة فى صورة ذهب أو عملات أجنبية ، فيضيف بذلك الى رصيده منها تحقيقا لأهداف يراها .

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٢٧٣

(ج) تستخدم هذه الأرصدة كأداة من أدوات الرقابة على الائتمان داخل النظام المصرفى جميعه ، وهو يستطيع ذلك من خلال تأثيره على كميتها أو نسبتها ، وذلك على التفصيل الذى سنشير اليه فيما بعد .

٤ ـ البنك المركزى يقوم بعملية تسوية الحسابات بين البنوك التجارية :

فكما أن الافراد يقومون بتسوية حساباتهم وهم يحتفظون بأرصدتهم لدى البنوك التجارية ، وذلك عن طريق سحب الشيكات على هذه البنوك وتقديمها لها ثانية حتى تسويها تسوية نهائية ، فكذلك نجد أن البنوك التجارية وهى تتعامل فيما بينها تصير مدينة فى يوم ودائنة فى يوم آخر ، وفى نفس اليوم نجد أن البنك الواحد مدينا لبعض البنوك ودائنا للبعض الآخر ، ونراها تسوى حساباتها فيما بينها عن طريق الشيكات المسحوبة على البنك المركزى الذى يجمع حساباتها جميعا .

هذا وتتم عملية تسوية الحقوق المتبادلة فى البنك المركزى عن طريق ماهو معروف بغرفة المقاصة ، وغرفة المقاصة يشرف عليها البنك المركزى حيث تتم فيها تسوية الحسابات بين البنوك التجارية بعضها وبعض عن طريق الترحيل من حساب الى آخر من حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزى .

رابعا : البنك المركزى هو الرقيب على الائتمان :

رأينا أن البنك المركزى يقوم بوظائف معينة هى حتى الآن كبنك للاصدار ، وكبنك للحكومة ، وكبنك للبنوك . وقد وجدنا أن البنك المركزى كبنك للحكومة يعنى أن الحكومة تعهد اليه القيام بعمليات معينة فى خدمة الحكومة ، ومن ضمن هذه العمليات أنها تحتفظ لديه بودائعها ، كما يحتفظ البنك المركزى لديه بودائع البنوك التجارية كبنك لهذه البنوك . ومن هنا فان البنك المركزى لديه الوسيلة التى يتحكم بها فى الائتمان لأن حجم الودائع اى حجم الائتمان يتوقف على حجم ونسبة الاحتياطى النقدى الذى تحتفظ به البنوك التجارية .

ان البنوك التجارية قادرة على خلق نقود الودائع أى خلق الائتمان ، وهى بذلك تؤثر فى عرض النقود الأمر الذى يؤثر بالتالى على أداء النشاط الاقتصادى ولا يمكن والحال كذلك أن تترك البنوك التجارية تتبع السياسة الائتمانية التى تراها ، فقد لا يكون التوسع فى الائتمان مناسبا للظروف فى فترة معينة الأمر الذى يتدخل معه البنك المركزى للحد من هذا التوسع ، وكذلك الحال اذا رأى البنك المركزى ضرورة التوسع فى الائتمان .

وتجدر الاشارة الى أهداف السياسة النقدية التى يرمى البنك المركزى الى تحقيقها لاتختلف فى الأساس عن أهداف السياسة الاقتصادية عموما ، ذلك أن السياسة النقدية تمثل أحد فروع السياسة الاقتصادية التى تضعها الدولة سواء تعلق الأمر بتحقيق مستوى تشغيل مرتفع أو تحقيق معدل أعلى للنمو أو ضمان حد أدنى من ثبات مستوى الأسعار ، او استقرار سعر الصرف الخارجى ... الخ . فاذا تناقضت بعض هذه الأهداف مع بعضها ، فان الحكومة بالتعاون مع البنك المركزى تضع الأولويات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

ويجمع البنك المركزى فى يده الوسائل الممكنة للاشراف والرقابة على الائتمان ، والسؤال الآن هو ما هى هذه الوسائل ؟

تتضمن وسائل البنك فى الاشراف على الائتمان بعض الوسائل التى أصبحت تقليدية فضلا عن بعض الوسائل الأخرى الحديثة ، ويطلق على الأولى الوسائل الكمية أو الرقابة الكمية ، وعلى الثانية الرقابة الكيفية أو النوعية .

وتتمثل الرقابة الكمية فى : التحكم فى سعر اعادة الخصم وتغير نسبة الاحتياطى النقدى للودائع وعمليات السوق المفتوح ، أما الرقابة الكيفية فتضم التأثير على الائتمان الاستهلاكى والائتمان لأغراض المضاربة فى سوق الأوراق المالية ، ويدخل فى ذلك استخدام البنك المركزى لنفوذه الأدبى قبل البنوك التجارية وقيامه بعمليات مباشرة مع الجمهور لدفع سياسة البنوك التجارية فى اتجاه معين يتطلبه هذا التدخل المباشر .

ونشير الى كل وسيلة من هذه الوسائل باختصار فيما يلى :

(أ) وسائل الرقابة الكمية او العامة Quantitative or general

١ ــ التحكم فى سعر اعادة الخصم او سعر البنك او سعر الخصم :
Rediscount rate, Bank rate or Discount rate

يستطيع البنك المركزى ان يؤثر فى الائتمان فى السوق من خلال التأثير على الثمن الذى يتقاضاه مقابل الائتمان الذى يقدمه للبنوك التجارية سواء بالزيادة أو بنقصان هذا الثمن وهذا الثمن يمكن تسميته بسعر الخصم أو سعر اعادة الخصم أو سعر البنك او السعر الرسمى وتعتبر هذه الوسيلة سلاحا فى يد البنك ينتج من وظيفته كملجأ أخير للاقتراض .

فاذا كانت الحالة توسع غير مرغوب فيه فى الائتمان بحيث يتعرض الاقتصاد القومى معها للتضخم بمخاطره وآثاره غير المواتية ، فان البنك المركزى يرفع سعر الخصم أى يرفع الثمن الذى يتقاضاه من البنوك التجارية مقابل الائتمان الذى تطلبه ، وهو ما يدفع هذه البنوك الى رفع سعر الفائدة الذى تتقاضاه من عملائها .

وتفترض هذه الحالة أن ثمة توسعا من جانب البنوك التجارية فى طلب الائتمان من جانب البنك المركزى ، ولهذا لايكون سلاح سعرالخصم فعالا الامع توافر هذا التوسع ، فاذا فرض أن لدى البنوك التجارية فائضا يسمح لها بهذا التوسع دون اللجوء للبنك المركزى ، فان هذا السلاح يفقد فاعليته ، ويمكن أن يقوم البنك المركزى بامتصاص جانب من هذا الفائض عن طريق الأسلحة الأخرى وهى : تغيير نسبة الاحتياطى النقدى بالزيادة ، أو عن طريق عمليات السوق المفتوح ، وذلك على نحو ما سنشير اليه فيما بعد .

والسؤال الذى يمكن أن يطرح الآن هو ما اذا كان رفع سعر الفائدة يؤثر تأثيرا محسوسا على طلب الائتمان من جانب عملاء البنوك التجارية ؟

الواقع أن بعض الكتاب يرى أن التغيرات فى أسعار الفائدة القصيرة الأجل والتى تنتج من تغيرات فى سعر البنك انما تؤدى الى تغيرات فى النشاط الاقتصادى مبدئيا من خلال تأثيرها على نشاط حملة الأرصدة Stock-holders أى هؤلاء الذين يحتفظون برصيد من السلع فى شكل نقود مقترضة بحيث يميلون الى تخفيض ما يحتفظون به من سلع عندما يجدوا أن نفقة الاحتفاظ بهذه الأرصدة قد ارتفعت ، ومن ثم يقللون من طلباتهم على الائتمان نتيجة للانخفاض فى الاستثمار وفى التوظف ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض فى الدخل والاستهلاك والطلب عموما ، ولهذا يتعرض الاقتصاد لردود فعل تدخله فى دائرة انكماشية(١) .

ويرى البعض الآخر من الكتاب مثل كينز Keynes أن سعر البنك انما يؤثر على النشاط الاقتصادى من خلال تأثيره على سعر الفائدة الطويل الأجل والقصير الأجل ، والتغيرات فى أسعار الفائدة الطويلة الأجل تؤثر وفقا لرأى كينز على سوق الاستثمار فحجم الاستثمار انما يتوقف على الأرباح المتوقعة أى الكفاءة الحدية لرأس المال فى علاقتها بسعر الفائدة ، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما قلل المنتجون من حماسهم لمزيد من الانتاج والعكس بالعكس .

(١) انظر فى شرح هذا الرأى تفصيلا : سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٥٩٠

ومؤدى كل من الرأيين السابقين هو أن البنك المركزى عن طريق تغييره لسعر البنك سوف يؤثر على نفقة الاقتراض وبالتالى على حجم الائتمان .

والواقع أن الائتمان عموما وسواء لاغراض الاستهلاك أو لأغراض الاستثمار قليل الحساسية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، فامكانيات الحصول على الائتمان الاستهلاكى أوقع أثرا من تغيرات سعر الفائدة ، وقصر الأجل الذى تستهلك فيه أموال الاستثمار وارتفاع معدل عدم التيقن وانتشار التمويل الاستهلاكى الداخلى .. كل هذه الاعتبارات تؤدى الى اضعاف أثر تغييرات سعر الفائدة بالنسبة للائتمان الاستثمارى ، الأمر الذى أدى الى اعتبار هذه الأداة ، أى سعر الفائدة وتغيراته كوسيلة للتحكم فى طلب الائتمان ، أداة ضعيفة نسبيا سواء فى فترات الرخاء أو فى فترات الركود(١) .

٢ - تغيير نسبة الاحتياطى النقدى للودائع Variable Reserve Ratio

يمكن للبنك المركزى أن يلجأ لوسيلة أخرى للتحكم فى الائتمان هى رفع أو خفض نسبة الاحتياطى النقدى للودائع ، فالبنك المركزى كبنك للبنوك يتعين عليه أن يحتفظ بجزء من الاحتياطى النقدى الخاص بالبنوك التجارية ، ويحدد القانون الحد الأدنى من هذا الاحتياطى ، ويعطى البنك المركزى السلطة القانونية فى تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطى النقدى .

وتأثير البنك المركزى على حجم الودائع بالبنوك التجارية من خلال تغييره لنسبة الاحتياطى أمر يسير ، ذلك أن البنك يغير هذه النسبة فيرفعها اذا أراد أن يحدث انكماشا فى حجم التداول النقدى كله ، وهو يخفض هذه النسبة اذا أراد أن يحدث زيادة فى حجم التداول النقدى زيادة تحدث انتعاشا فى السوق ، ومن شأن رفع نسبة الاحتياطى النقدى للودائع أن يقلل من الاحتياطيات الفائضة التى يمكن أن تستخدمها البنوك التجارية كأساس للتوسع فى الائتمان ، ومن ثم يكون الهدف هو التشدد فى منح الائتمان .

وفى حالة الكساد ، فان البنك المركزى يخفض من نسبة الاحتياطى النقدى للودائع حيث يؤدى ذلك الى زيادة كمية الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية مما يدفعها الى التوسع فى الائتمان .

---

(١) انظر فى هذا المعنى : محمد ابراهيم غزلان ، موجز فى النقود والبنوك ، المرجع السابق، صفحة ٩٢ .

وتجدر الاشارة الى أن وجود الاحتياطيات الفائضة فى حد ذاته لا يكفى للتوسع ، بل يتعين أن يكون هناك طلب على الائتمان • ومع ذلك فمن السهل أن يصدر البنك المركزى قرارا بتغيير نسبة الاحتياطى على حين يصعب على هذا البنك أن يستخدم سلاح سعر البنك أو سعر اعادة الخصم لأن هذا السلاح يفترض وجود عمليات خصم متبوعة بعمليات اعادة خصم ، فاذا علمنا الى أن هذه العمليات قد قلت أو تناقصت أهميتها ،فان ذلك يعنى أن سعر اعادة الخصم قد قلت أهميته كسلاح فى يد البنك المركزى ليبقى لسلاح تغيير نسبة الاحتياطى النقدى للودائع دوره الهام فى التأثير على حجم الائتمان•

٣ - عمليات السوق المفتوح Open market Operations

تعنى عمليات السوق المفتوح قيام البنك المركزى بعمليات الشراء والبيع المباشرين للسندات والأذونات والأوراق التجارية وبصفة خاصة الأوراق المالية الحكومية ، وذلك فى السوق المفتوح بدوافع تحقيق الرقابة على الائتمان •

ولأن البنك المركزى يتعامل فى هذه السندات والأوراق مع الجمهور والبنوك التجارية وسائر مؤسسات السوق النقدى بلا تمييز ،فقد عرفت هذه العمليات بسياسة السوق المفتوح •

وتؤدى عمليات السوق المفتوح على هذا الأساس الى زيادة أو نقصان كمية النقود فى التداول والاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية • فاذا أراد البنك المركزى تقييد الائتمان ، فانه يتدخل فى السوق المفتوح بائعا لهذه السندات والأوراق وحيث يحصل على ثمنها عن طريق أحد البنوك التجارية بواسطة شيك مسحوب على حساب بالبنك التجارى من أحد عملائه لصالح البنك المركزى اذا كان المشترى عميلا ، وعن طريق شيك مسحوب من البنك التجارى نفسه اذا كان المشترى أحد البنوك التجارية • وفى كلتا الحالتين ستسوى قيمة الشيك فى عملية المقاصة عن طريق خصمها من حساب البنك التجارى لدى البنك المركزى ، والأثر التى يترتب على هذه العملية هو انقاص رصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى أى انقاص أو تقييد الائتمان ومن ثم انقاص كمية النقود فى التداول •

أما اذا أراد البنك المركزى تيسير ظروف الائتمان أى زيادة كمية النقود فى التداول ، فانه يقوم بشراء هذه السندات والأوراق حيث يدفع قيمتها للبائعين بشيكات مسحوبة عليه • ولأن البائعين يكونون عادة من البنوك التجارية أو عملائه فان الاحتياطى النقدى للبنوك ، وهو أساس خلق الائتمان ،

سوف يزداد فضلا عن زيادة ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية . وباختصار فان عمليات شراء السندات والأوراق التجارية من جانب البنك المركزى سوف تؤدى الى التوسع فى الائتمان نتيجة التوسع فى الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية وهو ما يؤدى الى زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة بالتالى .

ومع ذلك فان تأثير عمليات السوق المفتوحة على سعر الفائدة وبالتالى تشديد أو تسهيل الائتمان أمر محدود الأثر على أساس أن الائتمان عموما ، كما سبق أن رأينا قليل الحساسية بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة .

وتجدر الاشارة الى أنه اذا كانت السوق المالية واسعة نسبيا فان عمليات السوق المفتوح لا تؤثر تأثيرا كبيرا على مستوى أثمان السندات والأوراق التجارية موضوع التعامل ، كما أنه اذا كانت هذه السوق ضيقة نسبيا ، فان بيع الأوراق المالية من جانب البنك المركزى من شأنه أن يخفض ثمنها تخفيضا ملموسا ، وشراءه لها من شأنه أن يرفع ثمنها بصورة ملموسة كذلك ، الأمر الذى يعرض البنك المركزى لخسارة صافية من قيامه بعمليات السوق المفتوحة ، ولهذا يتعين ألا يعتمد البنك المركزى على هذه السياسة وانما على الوسائل الأخرى فى التأثير على الائتمان .

ومن ناحية اخرى ، فان عمليات السوق المفتوح يمكن أن تتكامل الى حد ما مع الوسائل الأخرى وخاصة سعر اعادة الخصم ، فاذا وجدت احتياطيات فائضة كبيرة نسبيا لدى البنوك التجارية ، فانها لن تلجأ الى البنك المركزى للحصول منه على الائتمان ولهذا يلجأ البنك المركزى للتأثير على الائتمان الى القيام بعمليات السوق المفتوح لكى يمتص جانبا من هذه الاحتياطيات الفائضة على التفصيل السالفة الاشارة اليه .

ونشير الآن الى وسائل الرقابة الكيفية او النوعية .

(ب) وسائل الرقابة الكيفية او النوعية للرقابة على الائتمان :

Selective Credit Control

تعتبر الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان وسائل حديثة نسبيا للادارة النقدية بواسطة البنك المركزى ، وتتميز الوسائل النوعية (المختارة) عن الوسائل الكمية (العامة) بانها تكون موجهة نحو استخدامات محددة للائتمان وليس نحو الحجم الكلى للائتمان .

وتستهدف الرقابة النوعية للائتمان تحقيق ما يلي(١) :

١ ـ التمييز بين الاستخدامات الهامة وغير الهامة للائتمان ، والتمييز ضد الاستخدامات غير الهامة للقروض المصرفية .

٢ ـ معالجة القطاعات الحساسة من الاقتصاد القومي دون التأثير على الاقتصاد القومي ككل .

٣ ـ الحد من مغالاة بعض المستهلكين في طلب بعض السلع من خلال نظام التقسيط ، ذلك أن تنظيم البيع بالتقسيط في أوقات التضخم انما يمثل أحدالوسائل الهامة في الرقابة النوعية للائتمان .

٤ ـ التأثير على وضع ميزان المدفوعات في الدولة ، فيمكن أن يكون التمييز في صالح صناعات التصدير وذلك بخصم الكميات المقدمة بواسطة المصدرين .

٥ ـ الرقابة على كل أنواع الائتمان ، التجارية والمالية ، بعكس الأساليب الكمية التي تكون قاصرة على الائتمان المصرفي وحده .

انواع الرقابة النوعية :

يمكن أن نشير الى بعض أنواع الرقابة النوعية فيما يلي(٢) :

(أ) تنظيم الاقتراض بضمان السندات عن طريق تحديد الهامش المطلوب :

ويعتبر هذا الأسلوب من أهم الأساليب النوعية في الرقابة على الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يستهدف تنظيم عرض الائتمان بغرض المضاربة في البورصات .

ويقصد بتعبير « الهامش المطلوب "margin requirements" » النسبة من ثمن شراء السندات التي لا يسمح للبنوك وغيرها من المؤسسات التي تتعامل في السندات أن تقرضها . وبمعنى آخر يقصد بالهامش الفرق بين قيمة القرض Loan value والقيمة السوقية market Value له ، فمن سلطة البنك المركزي تحديد هذا الهامش وبالتالي تحديد الكمية القصوى التي يستطيع مشتري السندات أن يقترضها بضمان السندات .

---

(١) Chanler, The Economics of Money and Banking. op.cit, P.262
وكذلك : سامي خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٦٢١

(٢) انظر ، المرجع السابق ، صفحة ٦٢١ وما بعدها .
ـ محمد ابراهيم غزلان ، موجز في النقود والبنوك ، المرجع السابق ، ص ٩٧ ـ ٩٩ .

فاذا قام البنك المركزى بتغيير هذا الهامش ، فان مقدار القروض المتاحة بتغير ، واذا افترضنا أن البنك المركزى قد حدد هذا الهامش عند ٤٠ ٪ ، فان مشترى السندات عند سعر سوق قدره ١٠٠٠ جنيه يجب أن يدفع نقدا ٤٠٠ جنيه ، ويمكن استخدام السندات كضمان لقروض تصل الى ٦٠٠ جنيه .

واذا قام البنك المركزى برفع الهامش الى ٦٠٪ ، فان مقدار ما يدفع نقدا يصبح ٦٠٠ جنيه ، ومقدار القروض التى يمكن الحصول عليها يمكن أن يصل الى ٤٠٠ جنيه فقط . وفى هذا نجد أن هذه الوسيلة تؤثر مباشرة على طلب القروض بدلا من أن تؤثر على كميتها أو تنقصها ، وهى فى هذا تتسم بالسهولة اذ يكفى أن تلزم البنوك والمؤسسات الأخرى باتباع الهامش المطلوب ، ومع ذلك فان أثر هذه الوسيلة يصبح محدودا اذا كان هناك تسربا فى الائتمان بغرض المضاربة بواسطة مقترضين غير منتظمين أو ملتزمين .

(ب) تقييد الائتمان الاستهلاكى :

عندما يرغب البنك المركزى فى تقييد الائتمان الاستهلاكى ، فانه يشدد شروط منح هذا الائتمان ، فاذا كانت الشروط الراهنة لهذا الائتمان تتلخص فى أن من يرغب فى الحصول على هذا الائتمان عليه أن يدفع ٢٠٪ مثلا من ثمن السلعة المراد تمويلها بهذه الكيفية مقدما ، ويقسط الباقى من الثمن على أجل مقداره ١٢ شهرا ، فان تشديد شروط الائتمان الاستهلاكى يكون مظهره اشتراط دفع نسبة أعلى من ثمن السلعة مقدما ولتكن ٣٠٪ بدلا من ٢٠٪ ، وتقصير أجل التقسيط الى ستة أشهر بدلا من ١٢ شهرا ، وهنا يؤدى تقييد الائتمان الى استبعاد بعض المستهلكين الذين لا تنطبق عليهم شروط الائتمان الاستهلاكى الجديد .

وتعتبر هذه الوسيلة أكثر فعالية من مجرد رفع سعر الفائدة على هذا الائتمان .

وعلى العكس ، فان تيسير الائتمان يكون بخفض نسبة المقدم الواجب دفعه من ثمن السلعة ومن أجل التقسيط .

وتجدر الاشارة الى أن هذه الوسيلة للتحكم فى الائتمان الاستهلاكى أكثر فعالية من مجرد رفع أو خفض سعر الفائدة .

(ج) الرقابة على الائتمان عن طريق اصدار التعليمات :

Control Through Directions

توضع الوسائل النوعية حديثا موضع التنفيذ من خلال « تعليمات » يصدرها البنك المركزى للبنوك التجارية ، أو اتفاقات غير رسمية بينهما ،

ويتوقف أثر هذه التعليمات أو الاتفاقيات على مدى سلطان البنك المركزى ، وهذه الوسيلة تكمل الأسلحة التقليدية للرقابة على الائتمان .

(د) التأثير الأدبى :

تختلط الى حد معين هذه الوسيلة مع الوسيلة السابقة ، ذلك أن التأثير الأدبى يعتمد على الاقناع والرجاء من جانب البنك المركزى للبنوك التجارية للتعاون فى تنفيذ السياسة النقدية التى يرسمها البنك المركزى ، ومثل ذلك الرجاء بعدم تمويل عمليات المضاربة أو الأنشطة الاقتصادية غير الأساسية . وفى ذلك قد يستدعى محافظ البنك المركزى مديرى البنوك الكبرى للتحدث مفهم ومطالبتهم بتحكيم وطنيتهم من خلال التأثير السيكلوجى عليهم ، ولهذا لاتستند هذه الوسيلة ، مثل الوسيلة السابقة ، الى أى قانون .

ولأن هذه الوسيلة تعتمد على هيبة ومركز البنك المركزى ، فانها وسيلة مكملة للأسلحة أو الوسائل الأخرى وليست بديلة عنها .

(هـ) التعامل مباشرة مع الجمهور :

رأينا فيما سبق أن البنك المركزى يتعين عليه الا يناقش البنوك التجارية فى معاملاتها العادية مع الجمهور ، ومع ذلك اذا كانت المصلحة العامة تقتضى تدخل البنك المركزى لتوفير الائتمان اما فى نواح معينة أو فى مناطق معينة ، أو بشروط تتفق مع المصلحة العامة ، فان البنك المركزى يتعين عليه أن يتدخل لمنافسة البنوك التجارية مباشرة ودفعها الى منح الائتمان على وجه تتحقق معه المصلحة العامة .

تلك هى وسائل الرقابة الكيفية أو النوعية (المختارة) للرقابة على الائتمان من جانب البنك المركزى ، وهى تمثل جانبا له وزنه من الادارة النقدية التى يقودها هذا البنك .

ومع ذلك ، فلكى يمكن الحصول على ادارة نقدية فعالة ، فان الوسائل الكمية أو العامة والوسائل النوعية (المختارة) يجب أن تستخدم معا ، فكل منها يكمل الآخر ، وذلك رغم اعتراض بعض الكتاب على الوسائل الأخيرة (١) .

ونشير بعد ذلك الى نشأة وتطور النظام المصرفى المصرى فى الفصل الثالث من هذا الباب .

---

(١) أنظر فى ذلك : سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٦٢٩ .

الفصل الثالث

نشأة وتطور النظام المصرفى المصرى[1]

كيف نشأت البنوك فى مصر ؟

لم تعرف مصر البنوك أو الصيارفة المتخصصين قبل منتصف القرن التاسع عشر حيث لم تكن هناك حاجة ماسة الى الخدمات المصرفية قبل ذلك ، ولم تكن الظروف مواتية لنمو الادخار والاستثمار ، فمنذ تحول التجارة العابرة عن البحر الأبيض الى طريق رأس الرجاء الصالح عاشت مصر فى عزلة عن العالم ، ومن ثم لم تتاثر بالتغيرات الاقتصادية التى أصطلح على تسميتها بالثورة الصناعية وما صاحبها من تطبيق العلوم فى الزراعة والصناعة وإستعمال الآلات والقوى المحركة ، وظلت مصر تعانى من الفقر الذى يعتبر ثمرة الاستعباد والاهمال فى العصر العثمانى ، بالاضافة الى طمع الحكام وفرض الضرائب الفادحة فى عهد المماليك ، الأمر الذى كان سببا فى ضعف الحافز على الاستثمار .

وفضلا عن ذلك ، فان المقايضة كانت وسيلة للتبادل فى معظم الأقاليم التى كانت تعيش فى عزلة عن بعضها البعض .

والواقع أن ثمة تطورات هامة حدثت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وانتهت الى اصلاحات سياسية واقتصادية معينة ، وقد تحلق معها الاقتصاد الاقطاعى الى الاقتصاد المرتبط بالعالم الخارجى ،فلقد اتسعت الرقعة الزراعية المصرية واقبل الغزالون الأوربيون على القطن المصرى الذى أصبح سلعة راسمالية يتم تصديرها الى أوربا ، وازدادت أهميته فى فترة الحرب الأهلية الأمريكية فى الوقت الذى كانت الحكومة ترزح فيه تحت وطأة الأعباء المالية من أجل التحديث ، ولهذا تدفق الأجانب الى مصر ، واندفع رأس المال الأجنبى ، والتقى بفئة من المموليين والروم واليونانيين حيث ظهرت البنوك .

---

(١) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع :

- على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، بحوث العيد الخمسينى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٠٩ - ١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠
- فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦ - ٥٨
- محمد أبو شادى ، تطور الجهاز المصرفى المعاصر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، القاهرة ١٩٦٥

وقد ساعد على ظهور البنوك :

١ - انشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ ، وتقنين الفوائد وحق الدائن فى اقتضائها ، وتنظيم اجراءات تسجيل الاراضى ورهنها ، الأمر الذى أتاح للبنوك التجارية والعقارية ضمانا هاما للقروض .

٢ - القضاء على فوضى تعدد العملات المتداولة وتحديد قيمة الجنيه المصرى عام ١٨٨٥ على أساس الذهب .

٣ - تحصيل الضرائب نقدا وازدياد المصالح الحكومية الأمر الذى مكنها من الاحتفاظ بحسابات مصرفية .

٤ - اقبال الحكومة على الاقتراض وخاصة من الخارج الأمر الذى برزت معه حاجة صندوق الدين الى أجهزة مصرفية لتحويل فائدة الدين العام وأقساطه الى الخارج .

وفى هذا ظهرت الى الوجود البنوك الآتية :

(أ) بنوك خاصة يملكها أوربيون يعملون بأموالهم بالاضافة الى الموارد التى يحصلون عليها من البنوك والبيوت المالية فى الخارج .

(ب) البنوك المساهمة التجارية المسجلة فى الخارج ، والبنوك التجارية والعقارية التى اتخذت شكل شركات المساهمة المصرية رغم أن الجانب الأكبر من أموالها كان يستمد من الخارج ، فضلا عن فروع البنوك التجارية التى تنتمى الى بلاد تربطها بمصر روابط تجارية وثيقة أو لها فى مصر جاليات كبيرة .

وعلى أى حال ، فان البنوك ذات جنسيات مختلفة ، وهى اما بنوكا عقارية أو بنوكا تجارية . أما البنوك العقارية الزائدة فلم تكن مهمتها تمويل عمليات امتلاك المصريين للارض أو استصلاح الأراضى البور أو ادخال التحسينات الجوهرية على الأرض كما هو الحال فى كل دول العالم ، وانما كانت على العكس تنزع ملكيات المصريين للأرض ، ولهذا صارت بدورها من كبار الملاك .

وأما البنوك التجارية فقد كانت تقوم بتزويد الرأسماليين بالقروض لتمويل محصول القطن سنويا حيث كان يتم شراؤه بأبخس الأثمان للاحتفاظ بأكبر ربح ممكن عند بيعه لغزالى ونساجى يور كشير ، ولا تكلفهم هذه العملية

أكثر من موسم واحد فى السنة حيث كان يتجمع معه كل النشاط ، وتنشأ أعمال طفيلية تساهم فى نهب الاقطاعيين والفلاحين المصريين على السواء ، ثم ينفض الموسم وتعود الأموال الى مراكزها فى الخارج ، ويتحول النهب الى تراكم رأسمالى يبنى اقتصادات خارجية على حساب الدولة التى تولدت فيها هذه الأموال .

ومن ناحية أخرى ، فقد قامت هذه البنوك بانشاء بعض المرافق العامة والصناعات التابعة والمعاونة لانتاج وتسويق القطن بحيث امتدت سيطرة البنوك فى النهاية على كل ما يضمن قبضتها على القطن من انتاجه ومبادلته ونقله والتأمين عليه ، فضلا عن حلج وكبس القطن والنقل البرى والنهرى وشبكات حديد الدلتا وتصنيع بذرة القطن والسكر والملح والسجاير .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد كانت هذه البنوك تقوم بتمويل التجارة الخارجية مع مصر ، وتستولى على مصادر الثروة كلما سنحت الفرصة لذلك .

وقد تولى البنك الأهلى مهمة المحافظة على ثبات قيمة الجنيه الاسترلينى ، تلك العملة التي كان يتم بها التمويل والبيع والشراء والشحن والتأمين ، كما تولى اصدار النقود الورقية باسم الدولة وان كان لم يتعامل بها الا على أساس الاسترلينى وخاصة فى التجارة الخارجية .

تلك هى نشأة البنوك فى مصر باختصار ، وجدت لتكمل الاقتصادالرأسمالى فى اطار نهب وتعبئة أكبر فائض ممكن وتصديره الى خارج الوطن ، ومن هنا يكون من الصعب اعتبار هذه البنوك جزءاً من الاقتصاد المصرى ، وانما هى جزء لايتجزأ من الاقتصاد الدولى .

وفضلا عن ذلك ، فان دور هذه البنوك يتميز بما يلى (١) :

١ ـ لم تعتمد هذه البنوك على بنك مركزى محلى يكون بمثابة قيادة مركزية لعملية النهب الاستعمارى ، فقد كانت تعتمد أولا على مواردها الخاصة والمتوفرة محليا ثم على جهازها المصرفى فى الخارج وعلى رأسه البنك المركزى ، ومن هنا فلم تكن بحاجة الى بنك مركزى فى الداخل .

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ، صفحة ٣١ ـ ٣٢ .

٢ ـ قامت هذه البنوك بتعميق علاقات الانتاج الاقطاعية فى الريف المصرى وذلك بمساندة كبار الملاك وهم منتجو القطن ضد صغار الملاك والفلاحين ، وبترسيخ هيمنة محصول القطن على الدخل القومى ، وبحرمان صغار الملاك والفلاحين من التمويل المصرفى ، الأمر الذى أدى الى توسيع نطاق المبادلات الربوية .

٣ ـ لم تهتم هذه البنوك بتنمية تعامل المصريين مع البنوك من خلال الاعتماد على القروض المصرفية لتمويل نشاطهم الاقتصادى ، فى الوقت الذى كانت تغرى فيه كبار الملاك والموظفين المصريين على الاحتفاظ بودائعهم لدى هذه البنوك ، ونتيجة لذلك اقتصر الأمر على اكتناز الذهب والبنكنوت ، مثلما اقتصر الاستثمار على شراء الأرض فى الريف والمدينة .

٤ ـ عمدت هذه البنوك الى عرقلة تكوين السوق المحلية الواحدة . والى كبت الصناعة ، فقد امتنعت عن تمويل الزراعة الرأسمالية وعن تمويل اقامة الصناعة المحلية الحديثة ، ومن ثم وقفت بوعى فى سبيل تكوين رأسمالية وطنية تستهدف تنمية الاقتصاد الوطنى .

ومن ناحية أخرى ، فقد استهدفت هذه البنوك تعميق التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين القرية والمدينة المصرية ، وبين الصناعة الآلية التى اقامت بعضها وبين الصناعة الحرفية القائمة ، ولهذا تركزت أعمال هذه البنوك فى القاهرة والاسكندرية أساسا ، وبقى الريف بأيدى السماسرة والمرابين وبعض التجار من الداخل .

تطور البنوك :

ويظل الوضع على هذه الحال حتى انتهت الحرب العالمية الأولى ، فكثرت الأموال السائلة فى أيدى المصريين . وانتشرت عادة الايداع فى البنوك . ونشأ بنك مصرى صميم ينافس هذه البنوك هو بنك مصر الذى قام بدور رائد فى خدمة التنمية الصناعية فى وقت لم يكن فيه تقديم الائتمان لأغراض هذه التنمية موجودا على الاطلاق .

وفى مرحلة تالية أنشأت الحكومة بنوكا متخصصة زراعية وعقارية خدمة للاقطاعيين المصريين أساسا ، فتأسس بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣٠ ، وهو الذى تحول فى عام ١٩٤٩ الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، أما البنك العقارى الزراعى المصرى فقد أسسته الحكومة عام ١٩٣٢

وتحول فيما بعد الى بنك الائتمان العقارى ، وفى عام ١٩٤٧ أنشأت الحكومة البنك الصناعى ،ولم يتمكن هذا البنك من مباشرة أعماله المتواضعة فى اقراض صغار الصناع ومتوسطيهم الا بعد سنوات طويلة من تاسيسه لأن الرأسمالية الكبيرة هى التى ساهمت فى تأسيسه وفرضت عليه أن يقرض المشروعات الكبيرة ، ولهذا تجمد دوره فى تنمية الرأسمالية الوطنية الصغيرة .

ويلاحظ بصفة عامة أنه رغم أن الجهود المصرية لا تنكر فى ميدان الائتمان ، فقد ظل النظام المصرفى تسوده عادة الصبغة الأجنبية ، ومن ثم لم تكن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية فى مجموعها تتلاءم مع المصلحة الاقتصادية الوطنية ، ولهذا أحجمت هذه البنوك بصفة عامة عن تمويل التنمية الاقتصادية وقد ظهر ذلك واضحا فى أسوأ صورة حينما امتنعت البنوك الأجنبية عن تمويل محصول القطن أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وفى يناير عام ١٩٥٧ صدرت قرارات تمصير رأسمال جميع البنوك الأجنبية ، ولهذا سيطر القطاع العام على اربعة بنوك تجارية وعلى نصيب البريطانيين فى البنك الأهلى .

وهنا تكون لأول مرة نظام مصرفى مرتبط اوثق الارتباط بالاقتصاد القومى ، ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت الثورة فى فبراير ١٩٦٠ ، وديسمبر ١٩٦٠ ، ويوليو ١٩٦١ عن تاميم جميع البنوك فى مصر ضمانا لمصادر التمويل وتامينا لعملية التخطيط ولعله يكون من المفيد أن نعرض لتجربة اهم بنكين مصريين فى هذا الخصوص وهما البنك الأهلى وبنك مصر(١) :

اولا : تجربة البنك الأهلى وظروف تحوله الى بنك مركزى :

أنشىء البنك الأهلى المصرى عام ١٨٩٨ كبنك تجارى على أيدى جماعة من الرأسماليين الانجليز يشاركهم فريق من الرأسماليين الأجانب المقيمين فى مصر ، وذلك للايهام بأن المشروع فيه عنصر مصرى ومن ثم يمكنهم أن يتغلبوا أولا على معارضة البنوك الأجنبية غير الأنجليزية التى تريد أن تنفرد بالسوق ، وان يتغلبوا ثانيا على معارضة المصريين الذين يرون أن بنكا انجليزيا جديدا ينشأ فى ظل الاحتلال .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، صفحة ٣٨ وما بعدها .

وقد كان تكوين البنك لمهمة حددت له سلفا ، وهى اصدار نقود ورقية والقيام بكافة العمليات المصرفية الا ما تعلق منها بالعقارات ، وقد تقرر أن يتمتع هذا البنك بامتياز واحتكار الاصدار لمدة خمسين عاما ، وقد ظهرت أول عملة ورقية له عام ١٨٩٩ أى بعد عام واحد من انشائه .

ومع ذلك فانه بمقتضى اتفاقية تأسيس البنك الأهلى عام ١٨٩٨ لم يستكمل هذا البنك كل خصائص البنك المركزى ، فهو وان كان كالبنوك المركزية يباشر سلطة اصدار النقود الورقية فقد كان ينقصه :

١ - أن يكون بنكا للبنوك : فلم يكن يقف بمعزل عن نشاط البنوك التجارية ، بل كان على العكس يعتبر نفسه بنكا تجاريا ، وقد دلت التجارب على أنه كان يسعى للقضاء على هذه البنوك من خلال ممارسة الصراع التقليدى بين رءوس الأموال الأجنبية ، وفى هذا قضى على السيطرة التى كان يتمتع بهـا رأس المـال المصرفى الفـرنسى وبخاصـة الكريدى ليونيه والـكريدى فونسييه ، وعندما انفجرت أزمة عام ١٩٠٧ وهى أزمة ائتمان تمسه فى المقام الأول ترك منافسيه يواجهون الافلاس ، وفى أزمة ١٩١١ أغلق بنك الانجلو اجيبشيان أبوابه .

والمثال الصارخ على ذلك هو رفضه تقديم المعونة الى بنك مصر عند تعرضه لازمته عام ١٩٣٩ ليدفعه الى الافلاس ، وترك الحكومة وحدها تسارع لنجدة بنك مصر ، وخرج محافظ البنك الأهلى فى مارس عام ١٩٤٠ ليعلن فى مجلة الايكونوميست موعظة موجهة الى بنك مصر « أن فى قيام بنوك الودائع بالمساعدة فى خلق الصناعات أو تنمية الصناعات القائمة تكمن بذور الاضطراب » .

٢ - أن يكون بنكا للحكومة : فقد كانت تنقص البنك الأهلى أيضا وظيفته كبنك للحكومة ، فلم يتجشم نفسه مشقة أخذ رأيها فى أخطر قرارات اتخذها فى شأن العملة أو فى شأن توظيف ودائع الحكومة وكبار الموظفين وكبار الملاك والرأسماليين فى السوق البريطانية .

وفضلا عن ذلك كان البنك يفرض سلطاته على الحكومة بكل الطرق ، فهو يحتفظ بلا مقابل بودائع الحكومة والمحاكم المختلطة وصندوق الدين وحكومة السودان ، ويرفض اقراضها الا فى حدود مبالغ ضئيلة وبفائدة ،

وتركها وحدها فى الأزمات المختلفة فى السنوات ١٩٠٧ ، ١٩١١ ، ١٩٣٩، ومع هذا كان يستثمر أكثر من ٧٠ ٪ من الودائع لديه فى الأوراق المالية وخاصة الأوراق الاسترلينية ، وهكذا كان بأموال مصرية يغذى سوق لندن للنقود والمال .

وتكمن الخطوة التالية فى تطور البنك الأهلى فى اتفاقيته مع الحكومة عام ١٩٤٠ التى حدد فيها امتياز الاصدار لمدة ٤٠ سنة ، وقد شاركت الحكومة البنك فى أرباح الاصدار بموجب هذه الاتفاقية بنسبة ٨٥٪ ، كما عملت الاتفاقية على تمصير ادارة البنك فى غالبيتها وان ظل محافظ البنك أجنبيا .

ورغم ان هذه الاتفاقية لم تعمل على تطوير البنك الى بنك مركزى ، فان ذلك قد تحقق فى اتفاقية ١٩٥١ حيث تحول بمقتضاها البنك الأهلى الى بنك مركزى .

وجدير بالذكر أن الحكومة المصرية هى التى سعت الى عقد هذه الاتفاقية، كما كان للبنك مصلحة فى الوصول لها حتى يضع حدا لكل محاولة حول مصيره . وفى هذا فان اتفاقية عام ١٩٥١ اعلنت أنه : « يكون البنك الأهلى المصرى البنك المركزى للدولة » ، ثم اضافت هذه الاتفاقية قولها : « يقوم البنك بتحقيق الأغراض الآتية » :

(أ) ثبات قيمة النقد المصرى .

(ب) تنظيم الائتمان باعتباره المقرض الأخير » .

كما استهدفت الاتفاقية عموما التعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية .

هذا وقد حوت الاتفاقية الجديدة لعام ١٩٥١ أحكاما جديدة للاصدار تضمنها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، فالاصدار يجب أن يكون فى مقابل غطاء كامل مكون من :

١ ـ الذهب .

٢ ـ الأوراق والعملات الأجنبية .

٣ ـ الأوراق المصرية من سندات وأذون الخزانة المصرية .

فاذا أراد البنك الأهلى أن يصدر نقودا جديدة فلا يمكنه أن يغطى هذه النقود الا بعنصر أو أكثر من العناصر الآتية :

١ ـ الذهب •

٢ ـ الأوراق والعملات الأجنبية القابلة للتحويل الى ذهب •

٣ ـ سندات وأذون الخزانة المصرية ، ولقد كان القصد من ذلك هو سد الطريق في وجه اصدار نقود ورقية جديدة مقابل أوراق استرلينية فقط •

ورغم هذا فانه يؤخذ على نظام الاصدار الجديد طبقا لاتفاقية ١٩٥١ انه لم يسمح باشتراك الأوراق التجارية فى غطاء الاصدار ، فى حين أن البنك المركزى يمكن أن يعيد خصم الأوراق التجارية وأن يصدر فى مقابلها نقودا ورقية ، وكان الأفضل ان يسمح له بأن يضعها فى الغطاء لتشجيع عمليات الخصم •

وقد أدمجت فى قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ هذه القواعد وغيرها مع بعض التعديلات ، وبصدوره الغى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، واقر القانون الجديد الأحكام القائمة بشأن الأصول المقبولة فى غطاء الاصدار فيما عدا بعض المسائل ومنها ما ورد بالمادة ١/١٨ منه حيث تنص على انه : « يجب أن يقابل أوراق النقد المتداولة بصفة دائمة وبقدر قيمتها تماما رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبى ، وصكوك أجنبية ، وسندات الحكومة المصرية وأذونها ،وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية ، وأوراق تجارية قابلة للخصم » •

وظاهر وجه التجديد فى هذا النص ، فلم يعد من المستبعد استخدام الأوراق الاسترلينية فى غطاء الاصدار الجديد ، كما انه يمكن لأول مرة استخدام سندات غير حكومية فى غطاء الأصدار (السندات التى تضمنها الحكومة المصرية) ، كما يمكن ولأول مرة كذلك أن تدخل فى غطاء الاصدار الأوراق التجارية •

والخلاصة فى ذلك أن البنك الأهلى كان حارسا أمينا لعملية النهب الاستعمارى حتى أصبح البنك المركزى فى مصر ، ولكنه ضاق بذلك وحاول ان يكون أداة توجيه لاقتصاد مصر ، ولم تسعفه ثورة ١٩٥٢ ، فانقلب يقاوم عمليات التنمية الاقتصادية ، فعاجلته بتغيير مجلس ادارته عام ١٩٥٥ ثم بتمصيره عام ١٩٥٧ ثم بتأميمه عام ١٩٦٠ ، وفى هذا العام أنشات بنكا مركزيا مستقلا عن البنك الأهلى يباشر سلطات واختصاصات البنك المركزى وتؤول اليه الأصول والخصوم الخاصة بالاصدار ويحل محل البنك الأهلى فيها • ومن هنا عاد البنك الأهلى الى الاقتصاد القومى يباشر نشاطه كبنك تجارى بعد أن انجب البنك المركزى المصرى •

ثانيا : تجربة بنك مصر :

تمثل تجربة بنك مصر قصة رأس المال الوطني في صراعه ضد رأس المال الأجنبي والاقطاع المحلي على طريق بناء صناعة وطنية تلتف حولها الراسمالية الوطنية النامية • ولهذا كان تأسيس بنك مصر في عام ١٩٢٠ بمثابة حدث وطني وتاريخي • لقد طالب طلعت حرب في عام ١٩٠٧ بانشاء بنك وطني بمال المصريين تعمل به أيد مصرية وتستخدم فيه اللغة العربية ، وفي عام ١٩١٦ تم تشكل اللجنة الخاصة بدراسة امكانيات الصناعة والتجارة تعبيرا عن طموح الراسمالية المصرية ، ثم قام طلعت حرب مع فؤاد سلطان ومدحت يكن بتأسيس بنك مصر عقب الحرب خاصة وان الراسمالية المصرية إستطاعت بفضل الحرب والتضخم أن تحقق ثروات هامة •

ومع انشاء بنك مصر أقبل عليه العملاء من كل الفئات ، ولقى نجاحا هائلا ، وارتفعت ودائعه من ٢٠٠ الف جنيه في عام ١٩٢٠ الى ٧ مليون جنيه في عام ١٩٣٠ ثم الى١٦ مليون جنيه عام١٩٣٩ ، كما ازداد رأسماله من ٨٠ الف جنيه عام ١٩٢٠ الى مليون جنيه عام ١٩٢٧

وفي هذا خرج بنك مصر في نشاطه على السياسة التقليدية للبنوك التجارية ، ولهذا أقرض الاقطاعيين بضمان الأرض ، وتساهل في شروطه معهم ، كما استخدم بعض موارده في تأسيس بعض الشركات والصناعات الجديدة وخاصة في ميدان صناعة النسيج ، مخالفا بذلك طبيعته كبنك تجاري •

وعند قيام الحرب العالمية الثانية تدفق بعض العملاء يسحبون ودائعهم من البنك حتى لقد بلغت نسبة المسحوبات في النصف الثاني من عام ١٩٣٩ حوالي ٢٠٪ من ودائعه ، الأمر الذي تحرج معه مركز البنك وتعرض لأزمته الشهيرة ، وذلك أنه بنك تجاري يحصل على ودائع لأجل قصير لكنه يستثمرها في الأجل الطويل في الصناعة وغيرها •

وعندما لجأ البنك الى البنك الأهلي ليقيله من عثرته طالبا منحه قرضا بضمان من سندات الدين العام والذهب ، رفض البنك الأهلي طلب بنك مصر مفضلا مصلحة نفسه كبنك منافس ، الأمر الذي اضطرت معه الحكومة الى التدخل حيث نقلت ودائعها من البنك الأهلي الى بنك مصر ، وقدمت له بعض المساعدات ، ولهذا تمكن بنك مصر من التغلب على أزمته واستمر في أعماله كواحد من أهم البنوك التجارية في السوق النقدي •

وفى عـام ١٩٦٠ تم تاميم بنك مصر ، وفى يوليو ١٩٦١ تم تـأميم كافة مؤسسات الجهاز المصرفى بما فيها بنك مصر ضـمانا لوضع مصـادر التمويل جميعها فى خدمة التنمية الاقتصادية .

وفى هذا نجد أن بنك مصر قد أنشىء ليؤدى رسالة وطنية ، ولقد عاد بالتاميم ليواصل هذه الرسالة .

ونشير بعد ذلك الى الحلقة الأخيرة من حلقات الباب الثانى وهى بعنوان : نحو البديل الاسلامى للنظام المصرفى الراهن ، وهو ما يتضمنه الفصل الرابع من هذا الباب .

الفصل الرابع

نحو البديل الاسلامى للنظام المصرفى الراهن

مقـــدمة :

رأينا ان دراسة النقود والمؤسسات التى تتعامل بها هى دراسة لعلم الاقتصاد فى صورته النقدية ، ولهذا كان لابد للنظام الاقتصادى الاسلامى من نظام مصرفى يحل محل النظام المصرفى الراهن الذى يتعامل على اساس الربا أو الفائدة .

استبعاد الربا فى التعامل مع المصارف الإسلامية :

وتمثل هذه الخاصية المميز الرئيسى للمصارف الاسلامية عن البنوك الربوية .

فلقد تكلم القرآن الكريم عن التجارة والبيع ، وفصل الفقهاء على ضوء ما جاء بالقرآن والسنة أنواع العقود والمعاملات والاستثمار وطرق وضمان الأموال .. الخ ، وفى ذلك يقول الله تعالى :

« الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله ومن عاد فاولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » سورة البقرة : الآيات (٢٧٤ ـ ٢٧٦) .

كما يقول سبحانه جل شأن فى شأن الربا والمرابين : « ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون ، واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لايظلمون » سورة البقرة : الآيات (٢٧٨ ـ ٢٨١)

وحسب المتعاملين بالربا أن يعلن الله ورسوله الحرب عليهم ، فى الوقت الذى لم يعلنها الله على بعض عباده من العصاة والمذنبين .

ان هذا التحذير « بحرب من الله ورسوله » يبين بوضوح أن الفائدة تتعارض مع الرؤية الاسلامية لنظام اقتصادى واجتماعى عادل وخال من الاستغلال وتوضح عبارة « يمحق الله الربا ويربى الصدقات » بشكل جلى ، أن الاتجاه الذى يجب ان تتحول اليه الموارد والذى يشجعه الاسلام يجب أن يكون من الغنى الى الفقير عن طريق الصدقات ، وليس بالعكس عن طريق الفائدة .

ان خلق اقتصاد مثقل بالديون هو أسوأ آثار الوساطة المصرفية التى ترتكز على الفائدة ، ذلك أن المنظمين والحكومة وعدد كبير من المستهلكين يكونون مكبلين بالدين الذى يترتب فى ذمتهم للممولين ، ولذلك آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية هامة يتعين أن تؤخذ فى الحسبان .

وتجدر الاشارة الى أن ثمة بعدين متميزين لعلاقة الدائن بالمدين ، يرتبط احدهما بالفاعلية والآخر بالعدالة(١) .

اولا : عدم فاعلية التمويل بالدين :

ان اكثر ما يعنيه الدائن هو الاطمئنان الى استرداد أصل القرض مع الفائدة المشروطة ، ولعل أفضل ضمان لذلك هو تسليف النقود الى المقترضين ذوى الجدارة أو الملاءة فقط ، أى هؤلاء الذين يملكون موجودات كافية للوفاء بالتزاماتهم . ان أكثر ما يهم الممولين أو المقرضين اذا هو الأمان ، الذى يمكن فى أحسن الأحوال أن يتطلب توقعا مناسبا من الأرباح الكافية لدفع الفائدة الثانية من خلال التعاقد ، أما احتمالات هامش ربح أعلى وهو المعيار

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : Siddiqi. M.N.; „Rational of Islamic Banking'' International Centre For research in Islamic Economics, 1981

وقد ترجم هذا البحث تحت عنوان : لماذا المصارف الاسلامية ؟ عن نفس المركز بتاريخ يونيو ١٩٨٢ م . وقد اعتمدنا عليه الى حد كبير .

الاقتصادى ، بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها كالأولويات الاجتماعية وخلق فرص العمل ... الخ ، فليس لها أى تأثير حاسم على المولين لأن عائداتهم الخاصة لن تتحسن بمثل هذه الاحتمالات .

وتأكيدا لذلك ،فانه اذا تم ترتيب مشروعات معينة ترتيبا تنازليا بحيث يحمل كل منها معدلا متوقعا من الربح أعلى من سعر الفائدة السوقى ،واذا تم ترتيب هذه المشروعات تنازليا كذلك ولكن بحسب ملاءة المقترضين ، فانه يصبح من الواضح أن مشروعا معينا يمكن الا يحتل الموقع نفسه من الترتيبين ، وأن مصالح المجتمع يمكن أن تتحقق بدرجة افضل اذا تم تمويل المشروعات حسب الترتيب الأول الذى يتأسس على معيار الربحية وليس على ملاءة المقترضين .

ونتيجة لذلك ، فان قيام المشروعات على أساس الفائدة يعنى أنه ليس للربحية دور فى تخصص الموارد تخصيصا أمثل ، وهو على عكس ما يشير اليه بعض الكتاب من أن « سعر الفائدة السوقى له وظيفتان احداهما توزيع عرض السلع الرأسمالية المتاحة فى المجتمع بين الاستخدامات التى تحقق أعلى انتاجية صافية ..(٢) » .

فاذا نظرنا الى علاقة المديونية من وجهة نظر المدين ، فاننا نجده يحرص على استخدامها استخداما مربحا ماوسعه ذلك ، ومع أن الأمر قد يحتاج أحيانا الى تجديد Innovation فى بعض وسائل الانتاج ، وتمرس على استخدام هذه الوسائل ، فان علاقة المديونية هذه تتم فى معزل عن نتائج اعمال المشروع وهذا يمثل فى حد ذاته قيدا قاسيا وخاصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة التى لا يملك أصحابها احتياطات خاصة بهم لانقاذ أنفسهم اذا اعتمدوا تطبيقات جديدة لاتدر أرباحا مجزية على الأقل فى أول الأمر .

وعلى ضوء ذلك ، فانه من الممكن أن تحجم رءوس الأموال عن التدفق فى قنوات يمكن أن يتحقق معها معدل ربحى كبير ، وان كانت منطوية على

---

(٢) انظر : Paul A. Samuelson, Economics (10th Edition) p. 602

درجة من عدم التيقن ، على أساس الالتزام برد رأس المال والفائدة المحددة فى ذلك .

ومؤدى هذا أن رفض الدائن اقتسام ظاهرة عدم التيقن هذه ، يحرم المجتمع من مكاسب ممكنة لانتاجية رأس المال عن طريق التجديد واستخدام أساليب فنية جديدة .

وبهذا نصل الى نفس النتيجة السابقة ، وهى أن الربحية المنتظرة فى نظام قائم على الفائدة لتمويل المشروع الانتاجى لا تكون ذات أثر فى تحقيق تخصيص فعال للموارد الانتاجية بسبب الشروط التى اقترن بها تقديم هذه القروض ، ومن هنا لا تنجح القروض المحملة بالفائدة فى جذب الأموال الاستثمارية الى الاتجاهات الأكثر انتاجية .

ثانيا : عدم عدالة التمويل بالدين :

وفضلا عن ذلك ، فان هذا الأسلوب فى التمويل أسلوب جائر ويؤدى الى سوء توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

ان مبلغ القرض بفائدة يستخدم لشراء السلع والخدمات الانتاجية ، كالآلات والمواد الخام أو السلع الوسيطة ، فضلا عن قوة العمل والأراضى اللازمة للمشروع وهى جميعها لها نفقات ثابتة بعقود معينة . ولا يتم تحصيل ايراد المشروع الا بعد الانتاج وتسويق المنتجات ، ولا يمكن تحديد ثمن بيع المنتجات مسبقا بصورة يقينية حتى يضع المنتج فى حسابه نفقات الانتاج وترك هامش ربحى . ولهذا فان المخاطرة تنبنى على أن يكون ثمن البيع كافيا لمواجهة هذه المبيعات وتحقيق فائض أو ربح معين . وهنا فان الالتزام برد القرض مع الفائدة لا يتلاءم مع الأمر الواقع ، فليس من العدالة اذا أن يلتزم المنتج المقترض بدفع الفائدة اذا لم يكن هناك عائد ايجابى لرأس المال النقدى المستثمر ، وادعاء العكس كما هو السائد فى النظام الذى يقوم على الفائدة ، يستلزم أن ينظر الى راس المال على انه أساسا منتج للقيمة ، مع أن الأمر غير ذلك فالقيمة ظاهرة سوقية وليست لازمة ذاتية من لوازم رأس المال النقدى(١) .

---

(١) انظر : Siddiqi, M.N., Rational of Islamic Banking, op. wit p. 5

ان الافتراض الوحيد المعقول هو ان يبذل المنتج او المنظم كل ما فى وسعه لتحقيق الربح ، ومع ذلك فان امكانية الخسارة فى المشروعات تنشأ ليس من مستوى التنظيم فحسب بل كذلك من طبيعة المحيط الذى يدار فيه المشروع ، فقد يوصف التنظيم بانه سىء فى ضوء الخسائر الفعلية التى لحقت بالمشروع ، وهنا لايكون من العدل ان نتجاهل الحقيقة هذه عند اجراء عملية الاقتراض لمشروع انتاجى عندما يحقق ربحا .

وبعبارة أخرى ، ليس من العدل تحديد عائد مضمون عندما تكون طبيعة الأشياء غير مضمونة ، ولهذا فلابد لرأس المال النقدى الباحث عن عائد ايجابى من خلال العمل أن يتحمل عدم الضمان هذا . فاذا تعرض المنتج لخسارة ما ، فانه يدفع رغم الفائدة من موجوداته الخاصة ، وربما يؤدى ذلك الى عجز دائم أو مؤقت يصيب نشاطه مستقبلا . ولأن من طبيعة العالم الذى نعيش فيه أن بعض المشروعات لا تحقق ربحا وربما تحقق خسارة ما ، فان ذلك يجعل المنتجين اكثر فطنة وادراكا للواقع . أما انهم يعاقبون بحرمانهم من جزء أو من كل موجوداتهم المتراكمة فى الماضى ، فذلك هو مالا يمكن تبريره والا شجع ذلك أصحاب الثروات على عدم اشراك ثرواتهم هذه فى مشروعات انتاجية اكتفاء بالتصرف كمقترضين يحصلون على الفائدة .

والواقع أن نظاما للتمويل يكون فيه القرض بفائدة هو الشكل الغالب من أشكال التمويل الخارجى للمشروع الانتاجى ، انما يشجع على الانتظار السلبى ويضع عنصر العمل فى وضع متدنى ، ذلك انه مع الزمن يصبح أصحاب الثروات الذين يقومون بالاقتراض بالربا أكثر ثراء فى حين لا تكون مثل هذا النتيجة لأصحاب الثروات الذين يخاطرون بثرواتهم ونشاطهم .

ومع تدفق الثروات من المنتجين الذين يتعرضون للخسارة الى الدائنين على أساس أن الثروات تولد الثروات ، فان المنظمين الذين يتعرضون لهذه الخسارة ،انما يعوضونها من الأرباح التى سبق لهم تحقيقها ،ومن ثم لاتنجع العملية الانتاجية الخاسرة فى خلق ثروة اضافية ولا تساهم فى تركيم رءوس الأموال .

وعلى هذا الأساس ، فان اعادة توزيع الثروة يتم لصالح ملاك الثروة النقدية وهو أمر غير عادل لأنه يضعف طبقة المنتجين ، ويقوى في نفس الوقت طبقة المولين بفائدة • ويزداد هذا الظلم حدة فى حالة تعرض الاقتصاد القومى للضغوط التضخمية ، اذ يتخلف ارتفاع معدل الفائدة خلف ارتفاع الأثمان والأرباح ، ويحصل المودعون على عائد سلبى اذا كان معدل الفائدة أدنى من نسبة الارتفاع فى الأثمان ، وهنا يتعذر على المصارف الحفاظ على فارق النسبة بين معدلات فوائد الاقتراض وبين الأثمان تاركة لرجال الأعمال أن يحققوا أرباحا تضخمية •

ونتيجة لذلك ، فان العدول عن نظام التمويل بالفائدة الى المشاركة النسبية فى الأرباح يصبح أمرا لازما لتحقيق العدالة فى توزيع الثروة ولتحفيز العمليات الانتاجية التى تساهم فعليا فى تطوير الهيكل الاقتصادى والاجتماعى •

والخلاصة فى ذلك أن الحكمة من تحريم الفائدة فى القروض الممنوحة لأغراض انتاجية هى أساسا مشتقة من فكرة العدالة بين الانسان وأخيه الانسان ، وهى الفكرة التى تعتبر حجر الزاوية فى الفلسفة الاسلامية عن الحياة الاجتماعية ، ذلك أن عدم التيقن متأصل فى أى مشروع من المشروعات بغض النظر عن الزمان والمكان ، ومن ثم فلا يمكن التنبؤ بنتائج تشغيل المشروع ، كما أنه لا يمكن التنبؤ مسبقا بحجم الربح أو الخسارة وهنا يكون مجافيا للعدالة أن يتوفر للطرف الذى يقدم رأس المال نقدا ضمان الحصول على عائد ثابت ومحدد سلفا ، فى حين أن الطرف الآخر الذى يقدم عنصر التنظيم فى المشروع يلقى على عاتقه وحدة عبء عدم التيقن هذا من مصير نشاطه فى هذا المشروع • وفضلا عن ذلك فان تحديد سعر فائدة ثابت يمكن الا يكون عادلا أيضا حتى فى حق صاحب المال ، اذا ماحقق المنظم الذى اقترض المال ربحا يفوق بكثير حدود ما يدفعه الى المقرض عن طريق الفائدة(١) •

---

(١) انظر : المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الاسلامى ، تقرير مجلس الفكر الاسلامى بشأن الغاء الفائدة من اقتصاد الباكستان ، ترجمة عبد العليم السيد منسى ، ابريل ١٩٨٢ م/١٤٠٢ هـ صفحة ٢٣

انتشار المصارف الإسلامية (١) :

بدأ إنشاء المصارف الإسلامية فى السبعينات ، وتلقاها الجمهور بالقبول حيث أقبل على التعامل معها ، ومن ثم انتشرت إنتشارا ملموسا ، وأصبح تواجدها غير قاصر على العالم الإسلامى ، بل إمتد ليشمل العديد من بلدان العالم ، وأخذت المصارف الإسلامية تستحوذ على إهتمام الإقتصاديين المحليين والدوليين . وفضلا عن ذلك ، فإن كثيرا من البنوك التقليدية أنشأت وحدات مصرفية إسلامية فى شكل فروع معاملات إسلامية بلغت فى مصر حوالى ٦٨ فرعا إسلاميا تابعة لأحد عشر بنكا تقليديا أكثر من نصفها يتبع البنوك المملوكة للدولة .

كما أن بعض البنوك أنشأت إدارات تقوم بالمعاملات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، بل قامت بعض المؤسسات المصرفية الأمريكية الكبيرة بافتتاح فروع إسلامية لها فى بلدان عربية كما حدث بالنسبة لـ (سيتى بنك) الذى أنشأ فرعا له فى البحرين يباشر العمليات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

ولقد أدى إنتشار المصارف الإسلامية على هذا النحو إلى لفت إنتباه بعض

---

(١) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع :

– ورقة بنك فيصل الإسلامى حول دور البنوك الإسلامية فى مصر فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، والمقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر بكلية تجارة المنصورة بعنوان : " استراتيجيات ومؤسسات التمويل وطموحات التنمية " ١-٣ ابريل ١٩٩٧ .

الجهات الأجنبية مثل صندوق النقد الدولى الذى تناول بالتحليل والدراسة هذه المؤسسات للوقوف على مدى إمكانية نجاح تجربة جديدة على الساحة المصرفية تختلف فى جوهرها عن جوهر النظام المصرفى التقليدى القائم على اعتبار أن النقود سلعة ولها ثمن يتحدد من خلال تلاقى قوى عرض وطلب النقود ، وهذا الثمن هو سعر الفائدة .

هذا وقد بلغ حصاد عشرين عاما مضت على تجربة إنشاء المصارف الإسلامية مايربو على ١٦٠ مصرفا منتشرة فى أنحاء العالم حيث يبلغ إجمالى موجوداتها نحو ٨٠ بليون دولار [١] ، ومن ثم أصبحت واقعا مؤثرا فى النشاط الإقتصادى والتنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل البلدان التى تمارس فيها نشاطها .

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية وإن كانت تختلف فى منطلقاتها ومنهجية عملها عن البنوك التقليدية ، إلا أنها تقوم مثلها بمهام الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين ، وتسعى ضمن القطاع المصرفى لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتخضع لرقابة وإشراف البنوك المركزية والسلطات المالية فى الدول التى تعمل بها ، وإن كانت بعض الدول أصدرت تشريعات خاصة بالبنوك الإسلامية تتفق مع طبيعتها ومنهج عملها .

ولقد كان أول بنك لايتعامل بالفائدة هو بنك ناصر الإجتماعى الذى أنشىء فى مصر عام ١٩٧١ بقانون خاص ، وهو بنك حكومى ، كما أنه ليس بنكا تجاريا ، كما أنشىء أيضا بنك فيصل الإسلامى المصرى بقانون خاص عام ١٩٧٧ ، وهو بنك يمارس أعماله وفق القواعد الشرعية ، ورغم أن له قانونا خاصا إلا أنه يخضع لرقابة البنك

---

(١) انظر : مجلة إتحاد المصارف العربية ، العدد ٨٤ ، أبريل ١٩٩٦ .

المركزى شأن البنوك التجارية التقليدية الأخرى . ومن ناحية أخرى ، فقد أنشىء البنك الإسلامى للتنمية بالمملكة العربية السعودية بناء على إتفاقية بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وذلك عام ١٩٧٤ ، وهو بنك حكومات يقوم أساسا بتمويل مشروعات التنمية والبنية الأساسية فى البلدان الإسلامية .

وقد تبع ذلك موافقة السلطات المختصة على إنشاء البنوك الإسلامية مثل بنك دبى الإسلامى ، وبنك فيصل الإسلامى السودانى وبيت التمويل الكويتى .... الخ .

كما أنشئت بعض البنوك الإسلامية فى بلدان إسلامية فى قارة أسيا مثل أندونيسيا وماليزيا وباكستان وإيران ، وإن كانت قد صدرت فى كل من باكستان وإيران تشريعات لإعادة هيكلة الجهاز المصرفى لكى يخضع لقواعد الشريعة الإسلامية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تم تأسيس عدة بنوك وشركات مالية فى أوربا وأمريكا وأفريقيا منها الشركة الإسلامية للإستثمار الخليجى فى البهاما ، ودار المال الإسلامى ومؤسسة فيصل للتمويل فى سويسرا وبنك البركة فى الولايات المتحدة ، والمصرف الإسلامى الدولى فى لوكسمبورج .

السمات الاساسية للمصارف الإسلامية :

بالرغم من وجود أوجه التشابه فى الوظائف المصرفية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية ، إلا أن ثمة سمات واضحة للعمل المصرفى الذى اتبعته المصارف الإسلامية ونصت عليه قوانين إنشائها ونظمها الأساسية ، وأهم هذه السمات مايلى :

١ - البنوك الإسلامية متعددة الوظائف حيث تقدم خدمات البنوك التقليدية

التجارية وبنوك الإستثمار والبنوك المتخصصة ، فضلا عن قيامها بعمليات الإتجار المباشر وتملك الأصول بغرض الإستثمار [١] .

وعلى هذا الأساس ، فإن البنك الإسلامى يقترب من مفهوم البنك الشامل بمعناه الحديث ، ومن ثم فهو مؤسسة إقتصادية ومالية واستثمارية وتنموية فضلا عن دوره الإجتماعى ، وفوق هذا وذاك فإنه يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية .

٢ - البنوك الإسلامية لاتتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء ولاتقدم قروضا نقدية بل تقدم تمويلا عينيا ، بمعنى أنها لاتتاجر فى الإئتمان ، وفى هذا فإن معاملاتها تخضع للرقابة الشرعية .

٣ - تقوم العلاقة بين البنك الإسلامي وبين أرباب الأموال (المودعون) أصحاب حسابات الإستثمار على أساس عقد المضاربة ، حيث يكون المودع هو المضارب بماله والبنك هو المضارب بعمله ، أما علاقة البنك بمستخدمى الأموال فهى تقوم على مجموعة العقود المسماة المعروفة فى الشريعة مثل البيع والشركة والمضاربة والإجارة ، فضلا عن أى عقود أخرى غير مسماة جديدة ولكنها لاتتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية .

٤ - تقوم البنوك الإسلامية بدور فعال فى تحقيق التكافل الإجتماعى عن طريق الزكاة على رأس مال البنك ، وأموال المودعين الذين يفوضون البنك فى إخراج زكاة أموالهم نيابة عنهم ، ومن خلال التبرعات الخيرية التى يوجهها أصحابها لأعمال البر فضلا عن تقديم القروض الحسنة .

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية فى مصر ممنوع عليها العمل فى التجارة طبقا للمادة ٣٩ من قانون البنوك والائتمان الذى يحظر على البنك التجارى تملك العقار والمنقول أو الإتجار بها .

لقد بلغ عدد المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية حتى مايو ١٩٩٧ حوالى ١٥٠ مؤسسة مصرفية ومالية تدير استثمارات تقدر بحوالى ٧٥,٥ مليار دولار غطت قارات أسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا وانتشرت فى أكثر من ٢٧ دولة ، وشكلت نسبة تمويلاتها : التجارة ٣٠٪ والصناعة ١٩٪ ، والزراعة ٨,٥٪ ، والخدمات ١٣٪ ، العقارات ١٢٪ واستثمارات أخرى ١٧٪ .

كما أن الصيغ التى تم بها ذلك التمويل كانت حسب النسبة التالية : مشاركة ١٥٪ ، إجارة ١٠٪ ، مضاربة ٩٪ ، مرابحة ٤٥٪ ، صيغ أخرى ٢١٪ (١)

لقد جعل النظام المصرفى المتولد عن النظام الرأسمالى منافذ التمويل محتكرة لذوى الملاءات والمراكز القوية لأنهم الأكثر قدرة على تقديم الضمانات والرهونات فى ظل نظام يعتمد بالكامل على حركة الديون ، إذن فلامجال أمام أصحاب المهن والحرف الصغيرة ولا لصغار المزارعين والسائقين ولا لاصحاب الخبرات والتخصصات النادرة لطرق أبواب المصارف لطلب التمويل ، وعليهم أن يظلوا أجراء ينالون الحظ الأدنى من نتاج جهودهم وعقولهم .

---

(١) انظر فى تفصيلات ذلك :

- صالح كامل ، الإقتصاد الإسلامى : مفهومه - الإنجازات - المعوقات ، محاضرة ألقيت بمركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامى ، جامعة الأزهر ، القاهرة فى ٢٦ / ٥ / ١٩٩٧ .

والواقع أن هذه الشريحة تم إنصافها من جانب البنوك الإسلامية حيث تملك العمال عن طريق عقود المرابحة والبيع بالتقسيط والتأجير التمويلى والتشغيلى المعدات والأجهزة ، وشاعت هذه الطريقة لتستوعب الأطباء وأصحاب المعامل والمهندسين ، ويلحق بهذا النوع من النشاط تمويل الأسر المنتجة والصناعات المنزلية ، وهو توجه ذو أهداف إقتصادية وإجتماعية واضحة .

تقييم تجربة البنوك الاسلامية :

رأينا ان الاتجاه الى البنوك الاسلامية نحو طرح البديل للنظام المصرفى الراهن لم يبدأ الا منذ سنوات محدودة ، ومن ثم فانه من الصعوبة أن نعرض لتقييم واف لهذه التجربة ٠

ومع ذلك فان يمكن استخلاص بعض الملاحظات على هذه التجربة وهى

أولا : انطلقت هذه التجربة الى حيز الوجود بحد متواضع من التمهيد النظرى لها سواء بالنسبة للاطار الفكرى العام أى الاقتصاد الإسلامى ككل ، أو لميكانيزم البنك فى ظل هذا الاطار الفكرى ، ومن ثم سبق التطبيق عملية التنظير ٠

ثانيا : بدأت تجربة البنوك الاسلامية ، ولا تزال تقوم من خلال أوضاع اقتصادية وادارية وقانونية وثقافية واجتماعية يغلب عليها الفكر الاقتصادى الراسمالى ، ولهذا تبنت التجربة نموذج البنك التجارى الراهن وأجرت عليه تعديلات معينة ، ووجدت نفسها مضطرة للتعايش مع مفاهيم واجراءات ونظم غير اسلامية ، كما هو الحال فى نظم المحاسبة والضرائب وقوانين الشركات والبنك المركزى الذى هو بنك للبنوك التجارية ٠

وعلى هذا الأساس تكون التجربة اسلامية ولكن فى بيئة غير اسلامية ٠

وترتيبا على ذلك نجد مثلا أن القيود التى تطبق على البنوك الاسلامية هى نفسها التى تطبق على البنوك التجارية من جانب البنك المركزى سواء بالنسبة للاحتياطى القانونى أو السيولة القانونية أو أرصدة العملات الأجنبية وهكذا ، وذلك رغم أن ودائع البنك الاسلامى تختلف فى طبيعتها عن ودائع البنوك التجارية ، فالأولى تتم فى معظمها فى شكل حسابات استثمار ، فى حين تتم الثانية فى معظمها فى شكل ودائع جارية قصيرة الأجل ٠

ولهذا كان من المتعين أن ينعكس ذلك فى صورة تفرقة فى المعاملة بينهما لأن المعاملة الواحدة فى ذلك رغم اختلاف طبيعة كل من هذه الودائع ، تعنى أن ثمة قيودا توضع فى مواجهة البنوك الاسلامية ،ذلك انها يجب أن تحقق عائدا أكبر على اعتبار ان معظم ودائعها هى مشاركة وليست ودائع عادية ٠٠ ولم تتم مراعاة ذلك من جانب البنك المركزى ٠

ثالثا : رغم أن البنوك الاسلامية قامت على اسس اسلامية حيث توجهت الى عملائها على هذا الأساس ، فانها اعتمدت اساليب وطرق عمل تجارية وفنية وموضوعية فى معاملاتها .

ومع ذلك ، فان تبنى هذه الأساليب لا يعتبر عيبا فى حد ذاته طالما أنها لاتتناقض وشريعة الاسلام التى تستقى منها البنوك الاسلامية مبادئها .

ويمكن القول رغم ما يوجه الى البنوك الاسلامية من ملاحظات أن تجربة البنوك الاسلامية قد غرست جذورا قوية مكنتها من النمو والانتشار ، وهى تعتبر تجربة تمر الآن فى مرحلة الثبات .

ولقد ساعد على وصول التجربة الى هذه المرحلة فى عمرها المحدود أنها تقوم باجتذاب مساهمات وودائع المسلمين ، وتقدمها من خلال صيغ اسلامية للتمويل الى المستثمرين ،وتحصل من وراء ذلك على أرباح جيدة للمساهمين والمودعين والمستثمرين .

وتجدر الاشارة الى أن نجاح هذه التجربة يعود كذلك الى ولوج هذه البنوك لأبواب استثمارية متعددة وأكثر مخاطرة مثل الزراعة والتعامل مع صغار الحرفيين ، وفى الاستثمار طويل الأجل كمشاريع الاسكان والمشاريع الصناعية الكبرى .

لقد حركت تجربة البنوك الاسلامية المعاملات الاسلامية السابقة وانتشرت معها تعبيرات مثل « المشاركة » ، « والمضاربة » ، « والمرابحة » « والكفالة » ، « والحوالة » وغيرها مما كان مجهولا لايعرفه الا القلة من المتخصصين ، أما الآنفقد أصبحت هذه التعبيرات تتردد حتى بين العامة من الأفراد .. وذلك يمثل بعثا فكريا اسلاميا فى حد ذاته ، فضلا عن الآفاق الفكرية الجديدة التى يمكن أن تتمخض عنها التجربة .

عقبات أخرى تواجه المصارف الإسلامية [١] :

تعانى البنوك الإسلامية عند التأسيس من غياب كامل لتنظيم يحدد إجراءات التأسيس وشروط رأس المال وقواعد المراقبة والتفتيش وأساليب وسقوف الائتمان ونسب الاحتياطيات . ولهذا فإن من يريد تأسيس بنك إسلامى عليه أن يتفاوض حول تحديد وضعه وشكله القانونى وحدود الإعفاءات والاستثمارات الممنوحة له .

وبعد قيام البنك يجد أنه ودون اعتبار لخصوصيته ومنهجه المختلف يخضع لنفس معايير الرقابة والتفتيش التى تطبق على البنوك التقليدية بالرغم من أن الأموال فى البنوك الإسلامية هى أموال مستثمرين وليست أموال مودعين كما هو الحال فى البنوك التجارية .

وفضلا عن ذلك ، فإن البنوك الإسلامية تعانى في علاقاتها مع البنوك المركزية من بعض المشكلات التى تؤثر بشكل مباشر على أرباحها وحفاظها على إلتزامها الشرعى مثل :-

١ - تشكل نسب السيولة والاحتياطيات النقدية نسبة كبيرة ومهمة من حجم الودائع حيث تؤدى إلى تجميد نسبة كبيرة من الودائع المعدة للإستثمار أصلا ، الأمر الذى يقلل من حجم الأرباح الإجمالية ، بينما تستفيد البنوك التقليدية من هذه الحسابات عبر العائد الربوى الذى يقدمه البنك المركزى لتلك البنوك ، وفى هذا فإن البنوك الإسلامية تجد نفسها إما أن تكون غير منافسة أو أن تخدش إلتزامها الشرعى

انظر : صالح كامل ، اللاقتصاد الإسلامى ، مفهومه - الإنجازات - المعوقات المرجع السابق ، صفحة (٢٣ - ٢٤).

باحتساب العوائد المحددة من قبل البنك المركزى ، ويحدث ذلك بالرغم من أن الفلسفة التى تكمن خلف فرض نسبة الإحتياطى وهى حماية أموال المودعين وضمان ردها إليهم ليست منطبقة على حسابات الإستثمار إذ أنها غير مضمونة وقائمة على أساس المخاطرة وأن الغنم بالغرم .

٢ – إصرار بعض البنوك المركزية على تطبيق بعض النصوص الخاصة بالبنوك التقليدية فيما يخص بتحديد الأعمال المصرفية حيث تمنع البنوك الإسلامية من : تجارة الجملة والتجزئة والاستيراد والتصدير وتملك المعدات والآليات والأراضى والعقارات واستئجارها أو تأجيرها .... إلى آخر الإجراءات التى فصلت على إستبقاء دور البنوك كتاجر فى النقود فقط ، وهو أمر يتناقض مع فلسفة ونهج وطريقة عمل البنوك الإسلامية .

٣ – أما فيما يتصل بالرقابة والتفتيش ، فيان نفس معايير وأدوات الرقابة المطبقة على البنوك التقليدية هى نفسها المطبقة على البنوك الإسلامية ، بل إن نفس الشخص الذى لايعلم شيئا عن المعاملات الإسلامية هو الذى يقوم بالرقابة والتفتيش ، بل ونفس النماذج والبيانات الدورية هى المتداولة دون وجود أية نصوص للمصطلحات الإسلامية .

٤ – تفرض الضرائب عالية على أرباح وعوائد البنوك الإسلامية مع الإعفاء الكامل لرأس مال وفوائد البنوك التقليدية ، وهى تفرقة لامبرر لها طالما أن الجهاز المصرفى فى الدولة يضم البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية ، فضلا عن أنه إتجاه غير تنموى يؤدى إلى إيجاد طبقة من المدخرين الكسالى الذين لايخاطرون بقيام مشروعات

تخلق قيمة مضافة للمجتمع ، ويكتفون بإيداع أموالهم فى البنوك وانتظار العائد الثابت .

تلك باختصار أبرز أسس البديل الإسلامى للنظام المصرفى الراهن ، والعقبات التى تواجهه ، وبالانتهاء منها نكون قد إنتهينا من الإشارة إلى الباب الثانى من هذه الدراسة عن البنوك أو المصارف .

ونتابع بعد ذلك الإشارة إلى الباب الثالث والأخير الخاص بالنظرية النقدية .

الباب الثالث

النظرية النقدية

تمهيد :

اشرنا فيما سبق الى مفهوم قيمة النقود فى علاقتها بمستوى الأثمان ، ورأينا كيف يتم قياس تقلبات قيمة النقود ، وعلاقة هذه التقلبات بالتضخم .

والسؤال الذى يثور الآن هو لماذا يتم البحث عن تفسير لقيمة النقود فى غير نظرية القيمة كما تنطبق على سائر السلع والخدمات(١) ؟

الواقع أن النقود تعتبر سلعة متميزة عن سائر السلع والخدمات ، فهى أوسعها قبولا فى التداول ، وأكثرها سيولة وتفضيلا عند المتعاملين .

واذا كانت النظرية العامة للقيمة تتحدث عن المنفعة الحدية للسلع والخدمات كسبب لطلبها ، فان هذه المنفعة مبنية على صلاحية السلع لاشباع الحاجات فى حين أن النقود لا تصلح بذاتها لاشباع هذه الحاجات مباشرة اللهم الا حاجة البخلاء ، وانما تطلب النقود كوسيلة لاشباع هذه الحاجات .

ومن ناحية اخرى ، فان قوانين العرض والطلب تتعلق عادة بقيمة سلعة بالنسبة لسلعة اخرى ، أما النقود فتقاس قيمتها بالنسبة الى السلع جميعها ، فهى وسيلة لشراء جميع السلع والخدمات . ما ارتفع ثمنها وما انخفض ، ومن هنا تقاس قيمة النقود بقدرتها على شراء جميع السلع والخدمات الممكنة ، ولهذه الأسباب كانت للنقود نظرية خاصة بها تفسر تقلبات قيمتها .

ولقد نشأت النظرية النقدية Monetary Theory من جراء المحاولات المستمرة لرجال الاقتصاد فى تحليل العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادى ، واقامة بعض الفروض العلمية بشأنها ، ولهذا فان نظرية النقود

---

(١) انظر : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٢٣٦ ـ ٢٣٧

ترتبط بالنظرية الاقتصادية العامة من هذه الناحية ارتباطا قويا . ولقد أقر كينز Keynes ومن جاء بعده من الاقتصاديين هذا الارتباط ، فأعطوا النظرية النقدية أهتماما كثيرا في أطار النظرية الاقتصادية على عكس الكتاب التقليديين الذين نظروا الى النظرية النقدية نظرة جانبية .

هذا وتتضمن النظرية النقدية أكثر من نظرية ، وفي هذا يتعين أن نميز بين نظرية تقليدية ونظرية حديثة .

اولا : النظرية النقدية التقليدية :

نشأت النظرية التقليدية وتطورت بجهود الاقتصاديين في كل من المدرستين التقليدية والتقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية) والتي تبلورت فيما يعرف باسم نظرية كمية النقود Quantity Theory of Money ، وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات مؤثرة على يد كينز keynes في أوائل الثلاثينات مما جعلها تفقد وزنها النسبي الكبير الذى كان لها حينذاك ، ومع ذلك فقد بعثت هذه النظرية مرة أخرى مع بعض التعديلات التى أدخلها عليها بعض الكتاب المعاصرين وعلى رأسهم ميلتون فريدمان Milton Friedman

وتعتبر هذه النظرية أسبق النظريات الى تفسير تقلب قيمة النقود ، وخلاصتها أنه اذا تغيرت الأسعار تبعا للتغير فى قيمة النقود ، فان هذا التغير يرجع الى تغير سابق في كمية النقود ، ومعنى ذلك أن تقلبات الأسعار هي نتيجة لتقلبات كمية النقود .

ومؤدى ذلك ان ثمة ارتباطا مباشرا وتناسبيا بين كمية النقود في الاقتصاد القومي وبين مستوى الأسعار فيه ، بمعنى ان تغير كمية النقود في اتجاه معين وبنسبة معينة يؤدى الى تغير مستوى الأسعار فيه في نفس الاتجاه وبنفس النسبة .

تطور النظرية :

سبق التجاريون Mercantilists وهم الذين ساهموا فى وضع السياسة الاقتصادية ابان الرأسمالية التجارية فى أوربا فى الفترة من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر ، سبقوا المدرسة التقليدية في ابراز دور النقود فى النشاط الاقتصادى ، فقد كانوا يقيسون ثراء الدولة بمقدار ما تحصل عليه من معادن نفيسه أى الذهب والفضة .

ومع تدفق الذهب والفضة الى البلاد التى استقبلت هذه المعادن ارتفعت الأسعار بها على نحو لم تشهده من قبل حتى أن هذه الفترة تميزت بما يعرف بثورة الأسعار Price Revolution ، ولهذا كان طبيعيا أن يبحث الاقتصاديون فى طبيعة الارتباط بين زيادة كمية النقود (الذهب والفضة) وهذا الارتفاع فى الأسعار .

وقد احتضن أغلب كتاب المدرسة التقليدية نظرية كمية النقود وبخاصة ريكاردو ، وميل . اما آدم سميث فقد سخر هو واتباعه من اعتقاد التجاريين فى أن ثراء الدولة يقاس بما تمتلكه من ذهب وفضة ، ذلك أن الثروة الحقيقية فى نظره تتمثل فى السلع الاستثمارية والاستهلاكية ، وان النمو الحقيقى يكمن فى القدرة على زيادة الانتاج لهذه السلع ،ولهذا اهتموا بالادخار والاستثمار .

اما السبب الحقيقى فى عدم اهتمامهم بالنقود كمقياس للثروة الحقيقية فيرجع الى أن قيمة النقود إى قوتها الشرائية تتعرض للتغير. باستمرار ، الأمر الذى لا يمكن معه الاعتماد عليها لقياس التغيرات فى الثروة الحقيقة خاصة خلال عمليات التنمية طويلة الأجل .

ورغم ان الكثيرين قد تخلوا عن النظرية الكمية للنقود ، الا أنها لم تعدم أنصارها ومنهم الكاتب الأمريكى ايرفنج فيشر(١) Irving Fishor الذي قرر أن النظرية الكمية كما يعرضها الاقدمون صحيحة فى جملتها ، وانما لا يزال يعيبها أمران : الأول : اغفالها سرعةتداول النقود ، والثاني: اغفالها كمية نقود الودائع وسرعة تداولها ، ولهذا اذا جعلنا كمية النقود المتداولة تشتمل على النقود المعدنية والورقية ونقود الودائع معاً ، واذا ادخلنا فى اعتبارنا سرعة تداول هذه النقود جميعها وجدنا أن كمية النقود مضروبة فى متوسط سرعة تداولها تعادل مجموع المبادلات مضروبة فى متوسط اسعارها ، ومن هنا خلص فيشر الى ما أسماه بمعادلة التبادل . ويمكن عرض نظرية كمية النقود من خلال هذه المعادلة او من خلال طريقة الأرصدة النقدية أو معادلات كمبردج .

---

(١) هو اقتصادى أمريكى عرض الصورة المنقحة لنظرية كمية النقود فى كتابه « القوة الشرائية للنقود » The Purchasing Power of Money والذى نشر عام ١٩١

انظر : Lester V. Chandlar The Economics of money Banking-
Op . it pp 326 - 327

وكذلك : فؤاد مرسى ، المرجع السابق ، صفحة ٣٤١ وما بعدها .

١ - معادلة التبادل : Equation of Exchange

قام الكاتب ارفنج فيشر بتقديم صورة منقحة لنظرية كمية النقود مؤداها أن ما يتلقاه البائعون فى مدة معينة يتساوى مع ما يدفعه المشترون، وتلك مسألة بديهية • فاذا افترضنا ان كمية النقود المتداولة هى ن ، وأن سرعة تداولها هى س ، وأن كمية المبادلات هى ك ، وأن مستوى الأسعار هو م •

فان : $\text{ن س} = \text{ك م}$

أى أن $$\text{م} = \frac{\text{ن س}}{\text{ك}}$$

فاذا أضفنا نقود الودائع ولتكن نَ وسرعة تداولها ولتكن سَ ، فان معادلة التبادل تصبح كالآتى :

$$\text{ن س} + \text{نَ سَ} = \text{ك م}$$

$$\therefore \text{م} = \frac{\text{ن س} + \text{نَ سَ}}{\text{ك}}$$

ومعنى ذلك ان مستوى الأسعار يتوقف على نتيجة توزيع النقود المتداولة على كمية المبادلات ، فاذا فرضنا أن كمية المبادلات ثابتة وتغير مستوى الأسعار ، فان هذا التغير يمكن ان يكون نتيجة تغير أصلى من جانب النقود •

هذا وتشير المعادلة الى أن مستوى الاسعار يتوقف على العوامل الخمسة الآتية :

- كمية النقود المعدنية والورقية •
- كمية نقود الودائع •
- سرعة تداول النقود المعدنية والورقية •
- سرعة تداول نقود الودائع
- حجم أو كمية المبادلات •

وتدل المعادلة كذلك على أن مستوى الأسعار يتمشى طرديا مع العوامل الأربعة الأولى ، ويتناسب عكسيا مع حجم أو كمية المبادلات •

من هذا نرى أن معادلة التبادل ليست سوى بديهية أو متطابقة حسابية ، ومن ثم فهى لا تلقى الضوء لتوضيح العوامل التى تحدد قيمة النقود ، فالنقود المدفوعة تساوى لدى المعادلة النقود المستلمة ، وليس فى ذلك بجديد حيث لا تقدم السبب والنتيجة فى حركة الأسعار وبين الأسعار والنقود ، ومن ثم فهى مجرد تقرير للواقع ٠ ومع ذلك فهى تعتبر أداة من أدوات البحث الاقتصادى ٠

وفضلا عن ذلك ، فان النظرية تقوم على فروض غير واقعية ، ذلك أن فيشر يفترض أن العامل الأساسى المحدد للمستوى العام للأسعار هو كمية النقود وان العوامل الأخرى ثابتة فى حين أن جميع العناصر تؤثر وتتأثر ببعضها(١) ٠

كما أن هذه المعادلة تفترض على حد قول كينز Keynes التوظف الكامل الذى هو أحتمال ضعيف فى مجتمعاتنا الحديثة ، ومن هنا فانه طالما ان هناك موارد غير موظفة فكل زيادة فى عرض النقود سوف تؤدى الى زيادة فى الناتج أو الدخل ، وبمجرد أن يتحقق التوظف الكامل ، فان أى زيادة فى كمية النقود سوف تؤثر على المستوى العام للأسعار (٢) ٠

والخلاصة فى ذلك أن نظرية كمية النقود وفقا لعرض ارفنج فيشر لا تشرح الخطوات التى تؤدى الى حدوث تغيرات فى المستوى العام للأسعار ، فهى مجرد تقرير للواقع وليست محاولة لتفسيره ٠

ويمكن أن نطرح بعد ذلك المحاولة الثانية لعرض نظرية كمية النقود من خلال طريقة الأرصدة النقدية أو معادلات كمبردج ٠

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ ، صفحة ١١٩

(٢) انظر عرضا مفصلا لباقى أوجه النقد للمعادلة : المرجع السابق ، صفحة ١٢٠ وما بعدها ٠

٢ – طريقة الأرصدة النقدية Cash balance Approach

(معادلات كمبردج) Cambridge Equations

تأسست معادلة التبادل السالفة الاشارة اليها على أساس أن وظيفة النقود الوحيدة هى إستخدامها كوسيلة فى عملية المبادلة وقد حظيت هذه المعادلة بقبول كبير فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أوائل القرن العشرين ٠

أما فى أوربا فى العصر الحديث فقد ظهرت طريقة أخرى لشرح نظرية كمية النقود على يد أساتذة جامعة كمبردج Pigou, Marshal, Keynes Robertson وتعتمد هذه الطريقة على وظيفة النقود كمخزن للقيمة بدلا من وظيفتها كوسيط فى عملية المبادلة ٠ وتتميز طريقة الأرصدة النقدية بأنها أدخلت فكرة الطلب على النقود أى الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات ٠

وتبعا لنظرية الأرصدة النقدية ، فان قيمة النقود تتوقف على طلب وعرض النقود ، وعليه فقيمة النقود تتحدد عند المستوى الذى يتحقق عنده تساوى الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها ، وبالتالى فان التغير فى قيمة النقود عبر الزمن انما يرجع الى حدوث تغير فى الكمية المعروضة أو الكمية المطلوبة منها او فى كليهما ، وعلى هذا الأساس يتحقق التوازن النقدى عند تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من النقود ٠

هذا ومن المفيد ان نفرق ، عند دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بين « الأرصدة » و « التيارات » Stocks & Flows والرصيد هو متغير ليس له بعد زمنى ، فهو كمية اقتصادية يتحدد حجمه بوحدات قياس كمية دون اشارة الى الزمن فى ذلك ٠ أما « التيار » فهو كمية اقتصادية لها بعد زمنى ، ولهذا لا يمكن قياسه عادة الا اذا أخذت الفترة الزمنية فى الاعتبار ٠ والتفرقة بين الرصيد والتيار على جانب كبير من الأهمية ، ذلك ان أى خطا فيها يتسبب فى أخطاء تحليلية كبيرة ، ولذلك فمن المفيد أن نشير الى بعض الأمثلة من هذه المتغيرات ، فكمية النقود فى المجتمع رصيد يقاس عند لحظة من الزمن ، وكذلك ثروة المجتمع رصيد ٠ أما الدخل المكتسب فله بعد زمنى ومن ثم فهو تيار ٠ والانفاق الشهرى او السنوى

تيار وكذلك الاستثمار وتوظيف الأموال بالفائدة هى جميعها من قبيل التيار لأن لها بعدا زمنيا معينا (١) •

وتجدر الاشارة الى أن طريقة الارصدة النقدية تنظر الى طلب وعرض النقود عند لحظة معينة وليس عبر فترة من الزمن ، ذلك أن عرض النقود عند مدرسة كمبردج عبارة عن رصيد النقود فى لحظة معينة وليس تيار النقود خلال فترة زمنية معينة • وعلى هـذا الأسـاس ، فان فكرة سرعة الدوران لا تلعب أى دور فى معادلة الأرصدة النقدية •

ان الغرض الأساسى فى نظرية الأرصدة النقدية هو أن طلب المجتمع للأرصدة النقدية والذى يكون بدافع المعاملات ودافع الاحتياط Transaction and Precautionary Motives انما يمثـل نسبة معينة من الدخـل القومى الحقيقى السنوى الذى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ به فى صورة نقدية • وعليه فان طلب المجتمع للأرصدة النقدية الحقيقية فى وقت معين يمكن التعبير عنه بنسبة من الدخل القومى الحقيقى فى تلك السنة •

ويقوم طلب المجتمع للأرصدة النقدية مع عرض النقود بتحديد المستوى العام للأسعار ، أى قيمة النقود • ويتكون عرض النقود من جميع النقود الحاضرة والودائع المصرفية كما هو الحال فى معادلة التبادل أو طريقـــة المعامـلات •

ونتيجة لذلك ، فان أفراد المجتمع يحددون مقدار القوة الشرائية التى يرغبون فى حملها فى صورة نقود ، وبالتالى فهم يحددون القـوة الشرائية الكلية لعـرض النقود •

ولمـا كان طلب النقود انما يحدد القوة الشرائية الكلية لعرض النقود، فانه عند طلب معين للارصدة النقدية فان القوة الشرائية لكل وحدة من النقود انما تتغير عكسيا ، والمستوى العام للأسعار يتغير طرديا مع التغير فى مقدار الكمية المعروضة من النقود •

---

(١) انظر : R.G. Lipsey, P.O. Steiner : Economics, Fourth Edition, Harper & Row, Publishers, 1975 P. 29.

ومن ناحية أخرى اذا فرضنا أن عرض النقود يكون ثابتا ، فان قيمة النقود انما تتوقف على التغيرات فى طلب المجتمع للأرصدة النقدية ، فالزيادة فى طلب المجتمع للأرصدة النقدية انما يعنى انخفاضا فى طلب المجتمع للسلع والخدمات ، لأن الأفراد يستطيعون الاحتفاظ بقدر أكبر من الأرصدة النقدية عن طريق انكماش انفاقهم على السلع والخدمات ،وكنتيجة لذلك فان المستوى العام للأسعار سينخفض وقيمة النقد سترتفع ، والعكس يحدث فى حالة نقص الطلب على الأرصدة النقدية .

ان العلاقة بين طلب وعرض النقود قد عرضها مؤيدو طريقة الأرصدة النقدية عن طريق صياغة معادلة الأرصدة النقدية التى عرفت أيضا بمعادلة كمبردج .

وقد اتخذت معادلة كمبردج Cambridge Equation اشكالا مختلفة هى (١) :

(أ) معادلة مارشال Marshalian Equation

(ب) معادلة بيجو Pigou's Equation

(ج) معادلة روبرتسون Robertson Equation

(د) معادلة كينز . Keynes' Equation

ونشير باختصار الى معادلة مارشال فى هذا الخصوص .

معادلة مارشال : Marshalian Equation

يعتبر مارشال من أوائل الذين وضعوا نظرية الأرصدة النقدية التى تعتبر بدورها تحولا جوهريا فى التحليل الاقتصادى ، ذلك انه بينما ركزت النظرية الكمية للنقود على تحليل أثر الطلب على النقود على مستوى الاسعار فان معادلة مارشال تركز على تحليل أثر الطلب على النقود على مستوى الدخل النقدى ومستوى الاسعار بالتالى .

---

(١) لمزيد من التفصيل فى اشكال طريقة الأرصدة النقدية ، انظر : سامى خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، المرجع السابق ، صفحة ١٢٩ ـ ١٥١ وكذلك : فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ٣٦٢ وما بعدها .

ويقصد بالطلب على النقود هنا الاحتفاظ بالأرصدة النقدية فى شكل سائل أى التفضيل النقدى وهو ، كما أشرنا ، يستند على وظيفة النقـود كمخزن للقيم •

وفى هذا يقرر مارشال فى كتابه Money Credit and Commerce أنه « فى كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومى التى يفضل أصحابها أن يحتفظوا بها فى شكل نقد حاضر ، وقد تكون هذه النسبة ١ من ٥ أو ١ من ١٠ أو ١ من ٢٠ من الدخل القومى » (١)

وتبرز معادلة الكمية التى وضعها مارشال فى الصورة التالية حيث يربط مباشرة بين كمية النقود والدخل القومى عن طريق نسبة الارصـدة النقدية التى يريد الأفراد الاحتفاظ بها ، وهذه الصورة هى :

ن = (ك) • د

حيث ن هى كمية النقود المعروضة (العملة والودائع تحت الطلب) ، ك هى نسبة الأرصدة النقدية التى يريد الأفراد الاحتفاظ بها ، د هـى الدخـل القـومى النقـدى •

وتتبلور نظرية الأرصدة النقدية فى أن تغير مستوى التفضيل النقدى لدى الأفراد يؤثر على حجم الانتاج والدخل والمستوى العـام للأسعار مع ثبات كمية النقـود •

وباستخدام المعادلة السابقة فان القوة الشرائية للنقود أو قيمة النقود يمكن التوصل اليها عن طريق قسمة نسبة الأرصدة النقـدية التى يريـد الأفراد الاحتفاظ بها من الدخل القومى النقدى (ك) • د على كمية النقود المعروضة (ن) • وعليه فان قيمة النقود أو القوة الشرائية للنقود = $\frac{(ك) . د}{ن}$

وطبقا لتحليل مارشال ، فان أى تغير سريع ومفاجىء فى رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية (ك) قد يؤثر تأثيرا كبيرا على المستوى العـام

---

(١) مشار اليه فى : فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، ١٩٧٥ صفحة ٩٠

للأسعار حتى ولو ظلت كمية النقود ثابتة ، وعلى هذا الأساس فان التغيرات فى سيكولوجية الأفراد أو فى توقعاتهم يجب أن تؤخذ فى الاعتبار وليس بأقل من التغيرات فى عرض النقود . ولهذا فان (ك) وليس ن هى الأكثر اهمية (١) .

الانتقادات التى وجهت الى نظرية الأرصدة النقدية :

يمكن أن توجه الى نظرية الأرصدة النقدية بعض الانتقادات ومنها(٢):

١ ـ تعطى طريقة الأرصدة النقدية تأكيدا لا مبرر له على الدخل الحقيقى كمحدد للنسبة من هذا الدخل التى يرغب الافراد الاحتفاظ بها فى شكل نقدى ، ذلك أن هناك عوامل أخرى مثل العادات النقدية وتكامل الأعمال ومستوى الاثمان ... الخ ، وهى جميعها لها تأثير مماثل على تلك النسبة .

٢ ـ لا تأخذ نظرية الأرصدة النقدية فى الاعتبار توزيع الطلب الكلى بين الأنواع المختلفة من السلع مثل السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية وأثر ذلك على التوظف والدخل والأسعار .

٣ ـ تقوم نظرية الارصدة النقدية على افتراض أن الطلب على النقود له مرونة موحدة قدرها الوحدة ، ولا يتحقق ذلك الا فى حالات السكون وليس فى حالات الحركة ، وعلى هذا فان النظرية لا تستطيع تفسير تحركات الأثمان فى الاقتصاد القومى ، وهو متحرك بطبيعته .

٤ ـ لا تتناول طريقة الأرصدة النقدية بالتحليل كل محددات الطلب على النقود فهى لا تأخذ فى الاعتبار طلب الأفراد للنقود بدافع المضاربة حيث يؤثر على مقدار طلب الأرصدة النقدية خاصة وأن هذا الطلب بدافع المضاربة كثيرا ما يسبب تغييرات مفاجئة فى تفضيل السيولة .

---

(١) انظر امثلة على صورة الأرصدة النقدية : فؤاد هاشم عوض ، المرجع السابق ، صفحة (٩٢ ـ ٩٥) .

(٢) انظر : محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ صفحة ٣٥١ وما بعدها .

٥ - تفترض طريقة الأرصدة النقدية ، كما هو الحال بالنسبة لمعادلة التبادل لارفنج فيشر ، أن النسبة من الدخل الحقيقى الذى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها فى صورة نقود ، وأن القدر الكلى من السلع والخدمات الذى يشترى خلال السنة ثابتتين ، وهنا يمكن توجيه نفس الانتقادات التى وجهت سالفا لمعادلة التبادل لارفنج فيشر .

٦ - لم تشرح نظرية الأرصدة النقدية القوى التى تفسر التغيرات فى مستوى الأسعار ، ولهذا فقد أهملت المتغيرات الهامة مثل الدخل والادخار والإستثمار . صحيح أنها قررت بأن التغيرات فى طلب النقود سوف تؤدى الى التغيرات فى قيمة النقود ، ولكنها لا توضح القوى التى تؤدى الى التغيرات فى الطلب على النقود .

ومع كل هذه الانتقادات وغيرها ، الا أنه يمكن القول أن المساهمة الإيجابية لنظرية الأرصدة النقدية تكمن فى أن التغيرات فى قرارات الأفراد بالاحتفاظ بجزء من دخولهم الحقيقة فى شكل أرصدة نقدية يؤثر على مستوى الاسعار وبالتالى فى فهم مشكلة النقود ، فقيمة النقود تعود للتغيرات فى الطلب على النقود .

مقارنة بين معادلة التبادل لفيشر ومعادلات كمبردج :

رغم أن معادلة التبادل لفيشر ومعادلات كمبردج تتشابهان فى أن كلا منهما تخلص الى أن مستوى الأسعار وبالتالى قيمة النقود انما يتوقف على كمية النقود ، الا أن معادلة التبادل لفيشر ومعادلات كمبردج تختلفان فيما يلى (١) :

١ - ترتكز معادلة التبادل لفيشر على سرعة دوران النقود حيث تعتبر النقود تيارا Flow فى حين أن معادلات كمبردج ترتكز على الأرصدة النقدية بمعنى أنها تنظر للنقود على انها رصيد Stock ، وقد ترتب على ذلك أن معادلة فيشر توضح قيمة النقود لفترة معينة فى حين أن معادلات كمبردج تنظر لها فى لحظة معينة من الزمن . وترتيبا لذلك فإن النقود تتداول عند فيشر فى حين انها تمثل رصيدا عاطلا عند معادلات كمبردج .

(١) انظر : سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ١٤٤ - ١٤٥

٢ ـ تستخدم معادلة فيشر معنى للطلب على النقود يختلف عن معادلات كمبردج ، ففى حين تركز الاولى على وظيفة النقود كوسيط فى المبادلة فان الثانية تركز على وظيفتها كمخزن للقيمة ••

٣ ـ تعتبر النسبة من الدخل الحقيقى التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى صورة نقود هى العامل الاكثر أهمية فى نظرية الأرصدة النقدية ، وهى من ثم تعتبر التغيير الجذرى فى معادلة التبادل لفيشر فيما يتعلق بنظرية كمية النقود •

ومع هذا الاختلاف ، فان نظرية الأرصدة النقدية (معادلات كمبردج) تعتبر خطوة متقدمة على معادلة التبادل لفيشر من نواحى معينة أبرزها ما يلى :

(أ) تعتبر الدوافع الانسانية عوامل هامة فى التأثير على مستوى الأسعار فى معادلات كمبردج التى تركز على الأرصدة النقدية ، وذلك على عكس الطبيعة الميكانيكية لمعادلة التبادل لفيشر ، وفى هذا فان تحليل النسبة من الدخل القومى التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى صورة نقدية يؤدى الى مزيد من دراسة العوامل التى تؤثر على مستوى الأسعار مثل : الدوافع المختلفة ، عدم اليقين ، سعر الفائدة •• الخ ، وهى جميعها لا تؤخذ فى الاعتبار فى تحليل فيشر ـ حتى ولو لم يحدث تغيير فى كمية النقود •

(ب) تشمل معادلات كمبردج عاملا جديدا فى التحليل ، ذلك انها تهتم بمستوى الدخل بدلا من الاهتمام بالمدد الكلى للمبادلات ، وبلفت الأنظار لمستوى الدخل فان معادلات كمبردج تكون قد أسهمت بالفكرة التى ثبت انها أكثر الأفكار أهمية فى النظرية الاقتصادية الحديثة ، ومن هنا فقد ساعدت على ظهور نظرية تفضيل السيولة واهميتها فى تحديد الدخل والتوظف •

(ج) تنظر معادلة التبادل لفيشر الى جانب واحد يتمثل فى عرض النقود كعامل وحيد ومؤثر فى تحديد قيمة النقود ، فى حين ان

معادلات كمبردج تاخذ فى الاعتبار جانبى العرض والطلب متبعة فى ذلك التحليل الاقتصادى الذى ينسب الفضل فيه الى الفريد مارشال فى الجمع بين ما توصلت اليه المدرسة الحدية وبين نظرية نفقة الانتاج والخروج منهما بنظرية جديدة تفسر لنا القيمة ، أى الطريقة التى تتحدد بها أسعار السلع المختلفة فى السوق الرأسمالى .

(د) تكمن أهمية نظرية الأرصدة النقدية ، وفقا لمعادلة مارشال ،فى أنها تتجنب التعقيدات التى تظهر فى حالة تقييم العلاقة بين سرعة دوران النقود وقيمة النقود كما يحدث فى معادلة التبادل لفيشر ، ذلك أن النسبة التى يحتفظ بها الأفراد من الدخل الحقيقي فى صورة نقدية أكثر أهمية فى تحليل مشاكل الدورات الاقتصادية وفى شرح التطورات التى تحدث خلال فترات الرواج والكساد .

* * *

تلك هى أسس نظرية كمية النقود «النظرية النقدية التقليدية» عرضناها باختصار فى صورتها الأولى ومن خلال طريقة معادلة التبادل لأرفنج فيشر ، وطريقة الأرصدة النقدية السالفة الاشارة اليهما .

وقد سادت هذه النظرية خلال الفكر الاقتصادى منذ ريكاردو ومالتس وستيوارت مل ، وهى الفترة التى يطلق عليها النظرية التقليدية ، ثم امتدت هذه الفترة بعد ذلك لتشمل الأفكار التى سادت مع مفكرين مثل فالراس ومارشال وبيجو وروبرتسون،وهى الفترة التى يطلق عليها النظرية التقليدية الحديثة . وقد استمرت هذه الفترة حتى أواسط الثلاثينات من هذا القرن عند ظهور مؤلف كينز Keynes « النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود » حيث فتح طريقا جديدا للنظرية الاقتصادية .

ثانيا : النظرية النقدية الحديثة (نظرية كينز) :

رأينا أن النظرية التقليدية الحديثة وفقا لمعادلات كمبردج تقوم ببحث قيمة النقود وتقلباتها من خلال دراسة الدخل ، وهى فى هذا لاتنكر أهمية

كمية النقود وأثرها على الاسعار ، ولكنها ترى أن أثر هذه الكمية غير مباشر على تلك الأسعار ، ومن ثم تركز البحث على عوامل أكثر أهمية فى النظام الاقتصادى مثل سعر الفائدة ، الادخار ، الاستثمار ، وفى هذا فانها تعتنى ببحث قيمة النقود وتقلباتها من خلال دراسة الدخل الفردى كما هو الحال عند مارشال وبيجو أو دراسة الدخل القومى كما هو الحال عند كينز .

ومؤدى ذلك أن النظرية النقدية الحديثة تعنى بالدورة الاقتصادية أى بالنظام الاقتصادى فى حالتى الرخاء والكساد ، ومن ثم تعتبر التقلبات النقدية جزءا من التقلبات العامة التى يسجلها هذا النظام .

انهيار الفروض الاساسية للتحليل التقليدى :

تقوم النظرية التقليدية فى تحليلها للتوازن الاقتصادى عموما أو لدور النقود فى النشاط الاقتصادى على وجه الخصوص ، على فرضين اساسيين:

الفرض الأول : هو التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، ويرتكز هذا الفرض على قانون ساى Say's Law ، ذلك أن عملية انتاج السلع ، طبقا لهذا القانون ، تولد قدرا من الدخل يعادل تماما قيمة السلع المنتجة ، بمعنى أن انتاج أى قدر من الناتج انما يولد الأموال الكافية لسحب هذا الناتج من السوق ، فالعرض اذا يخلق الطلب (١) .

Every supply creats its own demand

وبعبارة أخرى ، فان الاقتصاد لا يمكن له أن يعرف أزمة افراط فى الانتاج ، فالأصل فى الاقتصاد هو التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى، وان أى اختلالات طارئة لا تلبث أن تزول ليتحقق فى النهاية هذا التوازن.

ان ترك الاختلالات الطارئة للقوى الطبيعية لتصحيحها والقضاء على ما يتولد من بطالة يمثل فى هذه المرحلة التقاء للسياسة الاقتصادية مع فلسفة الحرية الاقتصادية التى كانت سائدة حينذاك .

---

(١) انظر فى تفصيلات هذا الموضوع :

- لبيب شقير ، تطور نظرية التشغيل فى الفكر الاقتصادى ، مذكرات على الاستنسل ، ١٩٥٨ . وكذلك للكاتب : مبادىء علم الاقتصاد ، دراسة فى أسلوب اداء الاقتصاد الرأسمالى ، توزيع مكتبة الجلاء بالمنصورة ١٩٨٥ صفحة ٣٨٩ وما بعدها .

— G. Ackley, MacroeconomicTheory, New York, The Macmillan Company 1961 PP.

على أنه مع بداية الثلاثينات من هذا القرن اهتزت الاحوال الاقتصادية لمعظم البلدان المتقدمة فى الغرب على أثر أزمة اقتصادية لم يكن لها مثيل من قبل ، ومن ثم أثارت موجة من التشاؤم والتشكك فى امكانية تحقيق التوازن المدعى به فى ظل الفكر التقليدى .

الفرض الثانى : تحقق المنافسة الكاملة . وقد بدأ هذا الفرض ينهار كذلك كما انهار فرض تحقق التوازن الاقتصادى من قبل ، ذلك انه منذ بداية القرن الحالى وخاصة بعد الحرب العالمية الاولى بدأت الاسواق تخضع تدريجيا للعناصر الاحتكارية ، ومن ثم تخلفت شروط المنافسة الكاملة التى كانت دعامة الفكر التقليدى ، فقد أصبح مثلا تمييز المنتجات والاعلان عنها أمرا عاديا فى الأسواق . وقد أتاحت هذه الظروف الجديدة لأصحاب المشروعات درجة من التحكم فى الأسعار لم تكن موجودة من قبل ، وظلت هذه الظروف التنافسية الجديدة دون تأصيل نظرى الى أن ظهرت نظرية المنافسة غير الكاملة Imperfect Competition للسيدة جوان روبنسون فى كمبردج ، ونظرية المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition للبروفسور تشمبرلين فى هارفارد وذلك فى أواخر العشرينات من هذا القرن .

وفضلا عن ذلك ، ازداد دور الاتحادات العمالية ، وتدخلت فى تحديد معدلات الأجور ، ومن ثم لم يترك هذا التحديد لقوى العرض والطلب فى سوق العمل كما تصورها النظرية التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية) .

النظرية العامة للتوظيف (التشغيل) ، الفائدة والنقود :

ومع الظروف التى أحاطت بالكساد العظيم السالفة الاشارة اليه ، بدأت أفكار جون ماينارد كينز J.M. Keynes تشق طريقها سواء الى قراء الاقتصاد أو الى الحكومات ، وهنا ظهرت « النظرية العامة للتوظيف «التشغيل» ، الفائدة والنقود » .

General Theory of Employment, Interest and Money, London, 1936.

وقد تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدى منذ البداية ، ومن ثم لم يفصل بين الاقتصاد العينى والاقتصاد النقدى كما كان الحال مع النظرية التقليدية وقد ساعد ذلك كينز على الاتجاه نحو وحدة النظرية الاقتصادية .

وفضلا عن ذلك ، فان تحليل كينز تأسس على فروض علمية مستقاه من الواقع العملى الذى غلبت عليه ظروف البطالة واختلال التوازن الاقتصادى المدعى به من جانب النظرية التقليدية ، كما تطرق هذا التحليل الى معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التى يتحقق معها التشغيل الكامل والتوازن الاقتصادى .

وتميز تحليل كينز ، بالاضافة الى ذلك ، بأنه تحليل للفترة القصيرة ، وفى هذا افترض كينز ثبات السكان ورأس المال والفن الانتاجى ،ومع هذه الفروض فان تغيرات الناتج القومى والدخل القومى تتوقف على تغيرات العمالة.

ولا يعتقد كينز بصحة قانون ساى ، فليس صحيحا أن العرض يخلق الطلب ، ولعل العكس هو الصحيح بمعنى أن الطلب هو الذى يخلق العرض ، ذلك أن كينز يرى أن المنتجين ينتجون الكمية من السلع التى يعرفون سلفا أن ثمة أسواقا لها ، ومن ثم فان وجود طلب فى السوق يمثل الدافع لانتاج السلع والخدمات اللازمة لمقابلة هذا الطلب . وعليه تكون نقطة البدء عند كينز هى الطلب الكلى وليس العرض الكلى (١) .

ومن ناحية أخرى ، فان كينز قد ركز فى جانب آخر من نظريته على مهاجمة فرض آخر خاطىء سبق وأن طرحه التحليل التقليدى ومؤداه أن الأفراد لا يستخدمون النقود كمخزن للقيم أو مستودع لثرواتهم ، ومن ثم فان التغييرات النقدية لا أهمية لها فى تحليل تغيرات النشاط الاقتصادى.وقد هاجم كينز هذا الفرض كذلك على أساس أن الأفراد عموما قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود عاطلة ، أى دون انفاقها على الاستهلاك أو الاستثمار ، وذلك لأنهم يفضلون السيولة Liquidity Preference ، ومن ثم لا يعتبر هذا التصرف فى نظر كينز استثنائيا أو غير رشيد Irrational

وفى هذا قام كينز بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيم واسماه الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculative Demand For Money ولا يعتبر أخذ تفضيل السيولة أو المضاربة في الاعتبار مجرد اقرار بوظيفة النقود كمخزن للقيم أو مستودع للثروات ، بل انها تمثل أكبر مساهمات

(١) انظر فى تفصيل ذلك : رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ ، صفحة ٥٩ وما بعدها .

كينز فى مهاجمة النظرية التقليدية عن حتمية التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، فطالما أن الأفراد قد يحتفظون بأرصدة نقدية لغرض السيولة فان الثقة سوف تزول تلقائيا فى قدرة جهاز السوق الحر على تحقيق التوازن التلقائى بين العرض الكلى والطلب الكلى ومن ثم المحافظة على هذا التوازن عند مستوى التوظيف الكامل ، أو استعادة هذا التوازن اذا ماتعرض لأى نوع من الاختلالات الطارئة (١) ٠

وعلى العكس من ذلك ، فان البطالة قد تحدث نتيجة لقصور الطلب الكلى عن العرض الكلي ، بل ويمكن أن تستمر حتى عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الشامل اذا استمر جزء من الدخل يتسرب ليكون أرصدة عاطلة بدلا من أن تتدفق الى المشروعات فى شكل انفاق استهلاكي أو استثمارى ٠

والواقع أن النظرية الكينزية تقوم على أساس تحديد مستوى الدخل القومى ، ونظرا لأننا سبق وأن أشرنا الى مفهوم الدخل القومى ومكوناته والناتج القومى ومفاهيمه وذلك فى مقرر السنة الأولى بالنسبة للتحليل الكلى(٢) فاننا سنركز فى هذا المجال على الأجزاء الرئيسية المكونة للنموذج الكينزى Keynesian Model

ولأن التحليل الكينزى فى تحديد مستوى الدخل القومى يعتمد على مستوى الطلب الفعال فى الاقتصاد القومى ، فانه يتعين أن نطرح مفهوم الطلب الفعال عند كينز قبل أن نعرض للأجزاء المكونة أساسا لنموذجه والتى عرضها من خلال : سعر الفائدة ، دالة الاستهلاك ، دالة الاستثمار وأخيرا الكيفية التى يتحدد بها المستوى التوازنى للدخل القومى (٣) ٠

---

(١) انظر : عبد الرحمن يسرى أحمد ، اقتصاديات النقود ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٧٥ ، صفحة ١٧٠

(٢) انظر للكاتب : مبادىء علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، صفحة ٣٤٨ وما بعدها ٠

(٣) انظر فى تفصيل ذلك :

- سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٣ وما بعدها ٠
- عبد الرحمن يسرى أحمد ، المرجع السابق ، ص ١٧١ وما بعدها ٠
- سلطان أبو على ، محاضرات فى اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٢ صفحة ١٣١ وما بعدها ٠
- فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، المرجع السابق ، صفحة ١٣٦ وما بعدها ٠
- J.M. Keynes, General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan and Co. London, 1951.
- Lester V. Chandler, The Economics of Money and Banking op. cit.

(أ) الطلب الفعال Effective Demand

يعتبر الطلب الفعال هو البداية المنطقية لنظرية التشغيل «التوظيف» عند كينز ، ذلك أن حجم هذا التشغيل يتوقف عنـده على مسـتوى الطلب الفعال فى الاقتصاد القومى ، وتأسيسا على ذلك فانه يمكن القول أن البطالة انما تعود الى قصور فى الطلب الكلى أو الطلب الفعال •

وتجدر الاشارة الى أن كينز قد قصد بالطلب الفعال الطـلب الكـلى على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق أفراد المجتمع • وفى ظل اقتصاد المبادلة ، فان الطلب الفعال يظهر فى صورة تيار انفـاق نقدى يحدد بدوره تيار الدخل ، ذلك لأن انفاق شخص ما انما هو دخـل لشخص آخر • وبتعبير عينى ، فان تيار الانفاق فى المجتمع انما يتكون من الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى مكونا بذلك الطلب الكـلى عـلى السلع والخدمات ، وحتى يمكن مواجهة هذا الطلب ، فان الأمـر يتطـلب تشغيل الأفراد فى انتاج السلع الاستهلاكية (طلب الاستهلاك) أو فى انتاج السلع الاستثمارية (طلب الاستثمار) ، وكلما ازداد التشغيل فان الانتاج أو الدخل الحقيقى سيزداد ، ومع ذلك فان التشغيل يزداد فقط عندما يزداد الطلب الكلى أو الفعال سواء من جانب الاستهلاك أو جانب الاستثمار •

واذا كان الاعتقاد السائد هو أن الاستهلاك يزداد بزيادة الدخل ولكن نسبة الزيادة فى الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة فى الدخل ، فانه نتيجة لذلك تتزايد الفجوة بين الدخل والاستهلاك بزيادة الدخل • ولضمان استمرار تيار الانفاق ، فان هذه الفجوة يجب أن يغطيها الانفاق الاستثمارى المناسب ، ويعنى ذلك أن مستوى الطلب الفعال وما يترتب عليه من الدخل • انما يمكن زيادته فى هذه الحالة اذا ازداد طلب الاستثمار مع زيادة الدخل •

وترتيبا على ذلك ، فانه اذا حدث قصور من جانب الاستثمار لمقابلة الفجوة بين الدخل والاستهلاك فسيحدث عجز فى الطلب الكلى تترتب عليه البطـالة •

وعليه فان زيادة التشغيل أو التوظيف هنا تقتضى زيادة فى الطلب الكلى عن طريق زيادة الاستثمار فى المجتمع •

دالة الطلب الكلى ودالة العرض الكلى :

يتوقف مستوى الانتاج وبالتالى مستوى التشغيل على قـرارات المنظمين ومن البديهى انهم يحددون الانتاج عند المستوى الذى يحقق لهم أكبر ربح ممكن ، أى زيادة الايرادات على النفقات بأكبر قدر ممكن .

وبعبارة أخرى ، فان مستوى التشغيل فى المجتمع انما يتحدد بتوقعات المنظمين فيما يتعلق بثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى لمستوى معين من التشغيل ، ذلك ان كل مستوى من التشغيل ينتج عنه مستوى معين مـن الناتج ، وكل مستوى من الناتج يتطلب قدرا معينا من ايراد المبيعات عند ثمن معين للكميات المباعة .

ويعنى ذلك أن كل مستوى من التشغيل يكون مصحوبا بقدر معـين من ايرادات المبيعات ، والمقدار الكلى للمبيعات المتوقعة عند مستوى معين من التشغيل يسمى بثمن الطلب الكلى . وبعبارة أخرى ، فان ثمن الطلب الكلى يتمثل فى الايرادات النقدية الكلية التى يتوقع الحصول عليها عن طـريق بيع الناتج عند مستوى معين من التشغيل .

ويتوقف مقدار ايراد المبيعات المتوقع من قدر معين من الناتج على اتجاه الطلب على السلع والخدمات بوجه عام الذى يعبر عنه بواسطة الانفاق الكلى لمعـدل انفـاق المجتمع .

وعلى هذا الاساس ، فاننا نكون ازاء مستويات مختـلفة من النـاتج مصحوبة بمستويات مختلفة من التشغيل ، وبالتالى ازاء ايرادات مختلفة من المبيعات المتوقعة بواسطة المنظمين ، وتسمى هذه الايرادات بجدول ثمن الايراد الكلى أو دالة الطلب الكلى Aggregate Demand Function

وعليه فان دالة الطلب الكلى تمثل جـدولا يوضح الحصيلة المتـوقعة بواسطة المنظمين من بيع مقادير مختلفة من الناتج والتى تنتج من مستويات مختلفة من التشغيل .

وعلى نفس النسق ، فان كل مستوى من مستويات التشغيل تتطلب مقادير معينة من النفقات التى تتمثل فى عناصر الانتاج الأخرى مثل الأرض وراس المال وغيرها •

ويجب على المنظمين أن يحصلوا على حد أدنى من الايرادات المتولدة من المبيعات بحيث تكون كافية لتغطية النفقات الكلية التى تحملوها عند مستوى معين من التشغيل والناتج •

ويسمى الحد الادنى من حصيلة المبيعات التى يجب أن يحصل عليها المنظمون لتوفير مستوى معين من التشغيل بثمن العرض الكلى لهذا المستوى من التشغيل •

وتجدر الاشارة الى أن كل مستوى من التشغيل فى الاقتصاد القومى يصطحب بثمن عرض كلى معين ، ويختلف هذا المستوى من التشغيل والعرض الكلى عن أى مستوى تشغيل يصطحب بعرض كلى آخر •

هذا والجدول الذى يوضح المستويات المختلفة من أثمان العرض الكلى ـ أى مقدار الحد الادنى من حصيلة المبيعات التى يجب أن يحصل عليها المنظمون عند مستويات مختلفة من الانتاج ـ عند المستويات المختلفة من التشغيل ، يسمى بثمن العرض الكلى أو دالة العرض الكلى

Aggregate Supply Function

وعلى هذا الأساس ، فان دالة العرض الكلى هى عبارة عن جدول يوضح مقدار الحدود الدنيا من الايرادات النقدية التى يجب أن يحصل عليها المنظمون من بيع الناتج الذى تحقق عند مستويات مختلفة من التشغيل •

هذا وتكمن الفكرة الرئيسية عند كينز keynes فى أن تقاطع دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى هو الذى يحدد المستوى الفعلى للتوظيف والانتاج والذى يتحقق عنده تساوى مقدار الايراد الذى يتوقع المنظمون استلامه مع مقدار الايراد الذى يجب استلامه بواسطة هؤلاء المنظمين •

وبعبارة أخرى ، فانه عند نقطة تقاطع دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى ، فان حصيلة المبيعات تكون مساوية للنفقات الكلية للناتج الذى تحقق عند ذلك المستوى من التشغيل .

وفى هذا ، فان نقطة تقاطع دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى تسمى نقطة الطلب الفعال Point of Effective Demand ، فهى نقطة توازن تحدد مستوى التشغيل ومستوى الناتج الاقتصاد القومى .

وعند نقطة الطلب الفعال ، فان مستوى الناتج الذى يتحدد ليس يشرط أن يكون هو مستوى انتاج التشغيل الكامل ، وعلى هذا فان كينز كان يعتقد فى حقيقة امكانية حدوث التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل (١) .

(ب) سعر الفائدة :

يحتفظ الأفراد بالنقود للدوافع الثلاثة الآتية :

- دافع المبادلات أو المعاملات
- دافع الاحتياط
- دافع المضاربة

ويعتبر الدافع الأول هو الأكثر شيوعا ، ذلك أن العامل الرئيسى الذى يحفز الأفراد على الاحتفاظ بثروتهم فى شكل نقود هو دافع المعاملات خاصة وانه ينبنى على خاصية الثقة فى النقود والسهولة فى استخدامها .

وتتوقف كمية النقود التى تطلب لهذه الأغراض على مستوى الدخل القومى وعلى حجم المبادلات وكذلك على سرعة تداول النقود وان كانت العلاقة بينهم ليست ثابتة على الدوام كما اذا اندمجت منشأتان فى منشأة واحدة

---

(١) انظر فى الايضاح البيانى للطلب الكلى والعرض الكلى :

- سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٧ - ٢٢١
- عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان ، الدخل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ صفحة ١٤٤ - ١٤٧

فان ذلك يعنى أن المبادلات بينهما لا تظهر الا فى القيود الدفترية ، ولذلك يقل حجم المبادلات بينهما فعلا ٠

أما الغرض الثانى للاحتفاظ بالنقود فهو « الاحتياط » أى لمجابهة ما قد يحدث فى ظروف طارئة ، كمواجهة حرب أو فترة كساد ٠٠ الخ ٠

ويمثل الطلب على النقود لهذين الغرضين : المبادلات والاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود ٠

هذا وتعتبر نظرية كينز فى سعر الفائدة من أهم مساهماته فى اطار النظرية العامة ، وتعتمد على ما أسماه كينز بالطلب على النقود لغرض المضاربة ، Speculative Demand for Money وهنا يعتبر كينز النقود كمستودع للثروة أو مخزن للقيم ٠ وقد رأينا من قبل أن الكتاب التقليديين لم يعترفوا مثلما فعل كينز بأن الافراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود فى شكلها السائل اى تفضيل السيولة Liquidity Preference

ويصور الطلب على النقود لغرض المضاربة كيف يفاضل الأفراد بين حيازة النقود السائلة وحيازة السندات على أساس التغيرات المتوقعة فى أسعار السندات ، فحينما تكون أسعار السندات منخفضة ، فان الأفراد يتوقعون ارتفاعها ومن ثم تدفعهم رغبتهم فى تحقيق أرباح المضاربة الى تقليل ما لديهم من نقود وزيادة حيازتهم من هذه السندات ٠

وعلى العكس كلما ارتفعت أسعار هذه السندات كلما اشتدت التوقعات بشأن احتمال اتجاه أسعارها الى الانخفاض ، الأمر الذى يتجه الافراد معه الى زيادة مالديهم من نقود وتقليل حيازة هذه السندات ٠

وبمعنى آخر ، فان دافع المضاربة يعنى الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود لغرض الحصول على أرباح نتيجة لحسن تقدير المضارب لأحوال السوق فى المستقبل أو بعبارة أخرى نتيجة لصحة تقديره عن اتجاهات أسعار الفائدة فى المستقبل ٠

فاذا توقع فرد أن تنخفض أسعار السندات فى السوق فى المستقبل ، أى ترتفع أسعار الفائدة ، فانه يعمد اليوم الى بيع ما عنده من سندات ويحتفظ بالنقود ٠

والعكس اذا توقع أن ترتفع أسعار السندات فى السوق ، أى ينخفض سعر الفائدة فانه يقبل على شراء سندات ويتخلص مما بحوزته من نقود ٠

وعلى هذا الأساس ، فان انخفاض أو ارتفاع سعر السند فى السوق من الأهمية بمكان بالنسبة لحامل السند اذا كان من فئة المضاربين ، أما اذا كان غير ذلك فلن يضيره التغير فى أسعار السندات طالما أنه يرغب فى الحصول على دخل ثابت هو الفائدة المحددة على هذه السندات (١) ٠

وترتيبا على ذلك ، فان الطلب على النقود لغرض المضاربة يتوقف على سعر الفائدة ، فاذا انخفض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود لأغراض المضاربة ، واذا ارتفع سعر الفائدة يقل الطلب على النقود ٠

وفى هذا يتحدد سعر الفائدة عند كينز بالطلب على النقود لغرض المضاربة وعرض النقود المتاحة لهذا الغرض ٠ ومن الجدير بالذكر أن عرض النقود المتاحة لغرض المضاربة يساوى العرض الكلى للنقود مطروحا منه النقود المطلوبة لأغراض المعاملات والاحتياط ٠

فمثلا اذا كان العرض الكلى للنقود = ن ، والنقود المطلوبة لأغراض المعاملات والاحتياط = ن ١ ، فان عرض النقود المتاحة لغرض المضاربة ن٢ = ن - ن١ ٠

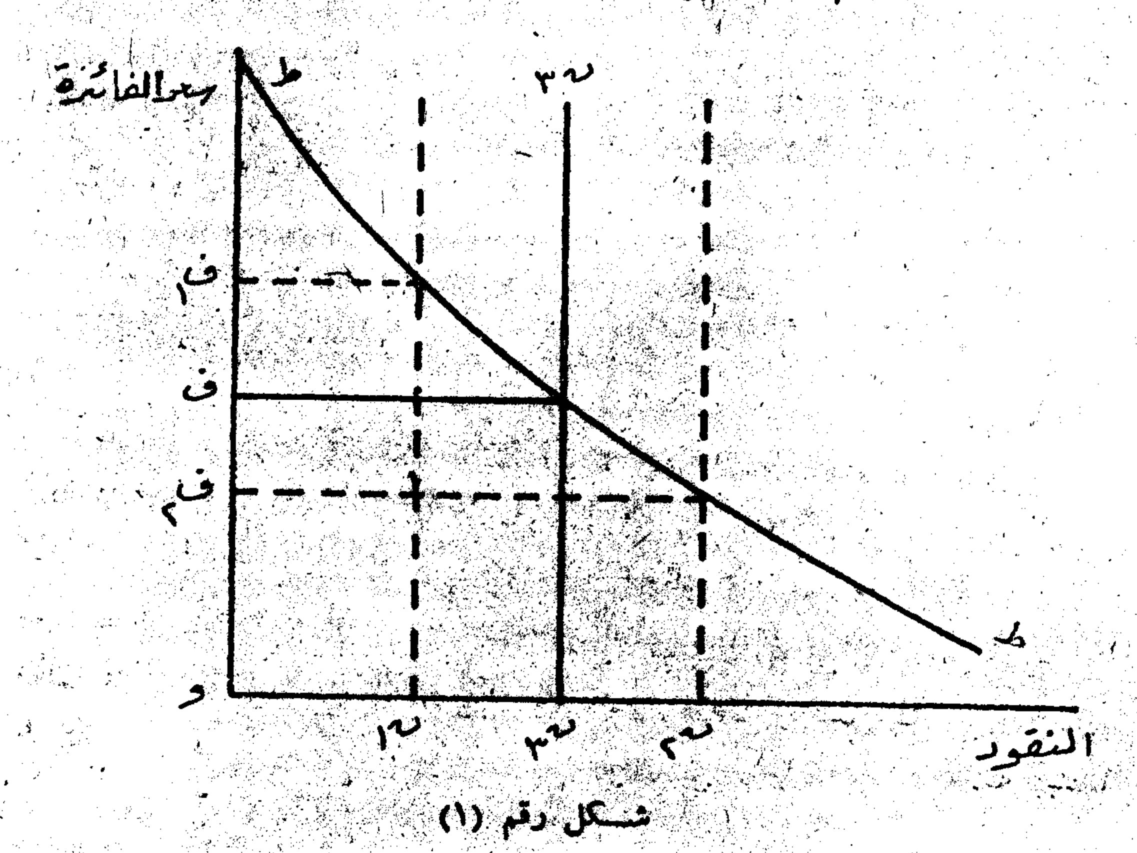
---

(١) فانخفاض ثمن السند فى السوق يعنى ان خسارة المضارب الرأسمالية من بيع السند قد تؤدى بكل الربح الذى حصل عليه من الفائدة التى كان السند يدرها عليه وقد تزيد عليها ، وهنا اذا كان هناك احتمال لانخفاض أسعار السندات فان من صالح حامليها أن يتخلصوا منها فى مقابل النقود حتى يحدث الانخفاض المتوقع وعندئذ يعيدون استثمار نقودهم فى شكل سندات بعد انخفاض سعرها ويكون سعر الفائدة قد ارتفع ٠

انظر : فؤاد هاشم عوض : اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، المرجع السابق ، صفحة ١٢٩

وفى الشكل رقم (١) نلاحظ ان (ط ط) هو منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة ، بينما ان و ن٢ هو عرض النقود المتاح لهذا الغرض • ويلاحظ أن الخط ن٣ ن٣ الذى يمثل عرض النقود المتاحة لغرض المضاربة يتميز بأنه عديم المرونة لسعر الفائدة ، ذلك انه يتحدد بالعرض الكلى للنقود وبما يقتطع منه لاغراض المبادلات والاحتياط وكلاهما عديم المرونة لسعر الفائدة أو للتغيرات فيه •

هذا وعند سعر فائدة مرتفع ف١ نجد أن الأفراد يحتفظون بكمية صغيرة من الأرصدة النقدية يمثلها على الرسم القدر و ن١ ، أما اذا انخفض سعر الفائدة الى ف٢ ، فان هذه الأرصدة التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها ترتفع الى و ن٢ • وبمعنى آخر ، فان ارتفاع سعر الفائدة الى ف١ يغرى الافراد على توظيف اموالهم عند هذا السعر المرتفع بدلا من الاحتفاظ بها فى صورة رصيد نقدى عاطل ، وانخفاض سعر الفائدة الى ف٢ يدفع الأفراد الى تفضيل الاحتفاظ بالارصدة النقدية فى صورة عاطلة مادام العائد الذى سيخسرونه بعملهم هذا ضئيل •



شكل رقم (١)

وهكذا نرى أن كينز فى نظريته لسعر الفائدة قد أخذ فى اعتبـاره الطلب على النقود لغرض المضاربة بدلا من عرض المدخرات • وقد ترتبت على هذا التحليل نتيجة هامة هى أن التقلبات فى سعر الفائدة ليس لها أى علاقة بتحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار كما ادعى التقليديون •

وكان على كينز وقد انتهى الى ذلك أن يوضح كيف يتحقق التوازن بين الاستثمار والادخار ، وهو ماقام به فى نظريته عن مضاعف الاستثمار حيث أوضح أن التوازن بين الاستثمار يتحقق عن طريق التقلبات فى الدخل ، وسوف نشير الى مضاعف الاستثمار بعد أن نشير الى محـددات الاسـتهلاك والاستثمار ، وكيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى •

(ج) دالة الاستهلاك :

يتحدد مستوى التشغيل فى الاقتصاد القومى بواسطة الطلب الفعال الذى يتحدد بدوره بدالة الطلب الكلى • والطلب الكلى هو مجموعة الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى ، ونشير هنا الى العوامل التى تحـدد طلب الاستهلاك والتى تقتضى الاشارة الى دالة الاستهلاك •

هذا ويعتبر الدخل عند كينز المؤثر الرئيسى على الانفاق عموما ، وهنا أكد كينز على فكرتين : الأولى أن الانفاق الاستهلاكى مرتبط بالدخل ارتباطا عضويا ، ولهذا فان •

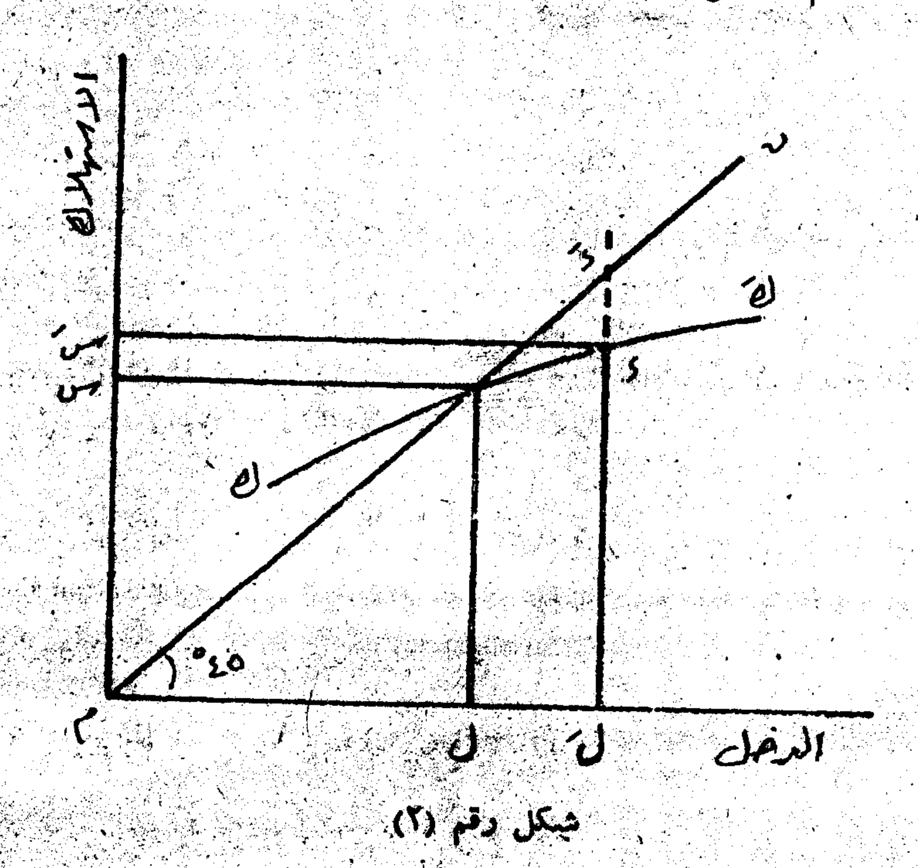
الاستهلاك = دالة (الدخل) •

ك = د (ل)

أى أن مستوى الاستهلاك يعتمد على مستوى الدخل ، وفى هذا توضح دالة الاستهلاك أو الميل للاستهلاك ، على هذا الأساس ، العلاقة بين الاستهلاك والدخل ، فهناك اذا عـلاقة دالية بين الاسـتهلاك الكلى والدخل القومى • وواضح من المعادلة أن الاستهلاك هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل فكلما ازداد الدخل ازداد الاستهلاك والعكس ، ولهذا فان العلاقة بينهما طردية •

أما الفكرة الثانية التي أكد عليها كينز فهي أن « الناس يميلون من حيث المبدأ وبصورة عامة الى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل » (١) ، وذلك بافتراض اننا مع الزمن القصير وأن الميل للاستهلاك سيظل مستقرا •

هذا ويمكن ايضاح دالة الاستهلاك بيانيا كما في الشكل رقم (٢) حيث ان المحور الرأسي يقيس الاستهلاك والمحور الأفقي يقيس الدخل والمنحنى ك كَ يمثل دالة الاستهلاك أو الميل للاستهلاك • وبديهي أن نقرر أن ميل هذا المنحنى موجب بسبب طردية العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، كما أن رسم المنحنى محدبا الى أعلى يعني أن ميل هذا المنحنى يتناقص كلما



شكل رقم (٢)

زاد الدخل • ونظرا لأن ميل هذا المنحنى هو عبارة عن الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بمقدار ثابت ، فان ذلك معناه أن التغير في الاستهلاك انما يتم بنسبة أقل من التغير في الدخل •

---

(١) انظر :

Keynes, General Theory ..., op-cit, P. 50

أما الخط م ن فانحداره يساوى الوحدة ، وهو بمثابة دالة خطية تعمل زاوية قدرها ٤٥° مع المحور الأفقى ، ومن هنا فانه على أى نقطة على هـذا الخط ، فان الاستهلاك يساوى الدخل ، ويعرف هذا الخط بالخط المرشد أو خـط الـ ٤٥°

وتجدر الاشارة الى أن المنحنى ك كَ انما يرتفع بانحدار أقل من انحدار خط الـ ٤٥° وذلك بعد نقطة تقاطع المنحنيين ، أو ما نسميها نقطة التعادل وعند نقطة التعادل فان الاستهلاك يكون مساويا للدخـل ، أما بعد نقـطة التعادل ، ولان انحدار المنحنى ك كَ يكون أقل من انحدار خط الـ ٤٥° ، فان ذلك معناه أنه بعد نقطة التعادل والى يمينها تكون الزيادة فى الاستهلاك س سَ أقل من الزيادة فى الدخل ل لَ

ولأن الجزء الذى لم يستهلك انما يدخر ، فان المسافة ى ىَ الموضـحة بالشكل انما هى عبارة عن الادخار أى الفجوة بين منحنى خط الـ ٤٥° وبين المنحنى ك كَ .

وعلى هذا الأساس ، فان دالة الاستهلاك لا تقيس فقط مقدار الانفاق على الاستهلاك ، وانما تقيس أيضا مقدار الادخار .

وعليه فان خط الـ ٤٥° أو الخط المرشد يمكن أن يعتبر خط المدخرات صفر Zero-Saving line ، بينما المنحنى ك كَ يوضـح تقسـيم الدخل بـين الاستهلاك والادخار .

الميـل للاسـتهلاك : Propensity to Consume

ولا يعنى الميل للاستهلاك مجرد الرغبة فى الاستهلاك بل يعنى الاستهلاك الحالى أو المتوقع من مستويات الدخل المختلفة ، ولهذا فهو يشبه ، فى هـذا الخصوص ، منحنى الطلب الذى يبين ليس مجرد الرغبة بل الرغبة المقترنة بالقدرة على الشراء (١) .

---

(١) Dillard, The Economics of John Maynard Keynes, op-cit, p. 76.

الميل الوسطى للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك :

يقاس استهلاك المجتمع بالميل الوسطى للاستهلاك أو بالميل الحدى للاستهلاك، ويقصد بالميل الوسطى للاستهلاك Average propensity to consume عند مستوى من مستويات الدخل ، العلاقة بين الاستهلاك والدخل اى نسبة الاستهلاك الى الدخل • ويرى بعض الكتاب انه نسبة الدخل المنفق على الاستهلاك (١) •

اويمكن كتابة الميل الوسطى للاستهلاك بالمعادلة الآتية :

$$\text{م و ك} = \frac{\text{الاستهلاك (ك)}}{\text{الدخل (ل)}}$$

اما الميل الحدى للاستهلاك Marginal propensity to Consume فيقصد به العلاقة بين الزيادة فى الاستهلاك والزيادة فى الدخل ، أو هو الذى يقيس العلاقة بين التغيرات فى الاستهلاك والدخل (١) •

ويمكن حسابه بالمعادلة الآتية :

$$\text{الميل الحدى للاستهلاك (م ح ك)} = \frac{\text{الزيادة فى الاستهلاك } (\Delta \text{ ك})}{\text{الزيادة فى الدخل } (\Delta \text{ ل})}$$

تاثيرات اخرى على الاستهلاك (٢) :

راينا أن الدخل يعتبر المتغير الاساسى فى التاثير على مستوى الانفاق الاستهلاكى ، ولكنه ليس المقرر الوحيد لمستوى الانفاق الاستهلاكى •

وفى هذا راينا أن الطلب على سلع الاستهلاك يتوقف عند كينز على الدخل وغيره من القوى والعوامل التى يمكن تصنيفها الى العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية •

---

(١) انظر :

R. Lipsy, An Introduction to Positive Economics, op-cit, pp. 364-365.

(٢) اعتمدنا فى ذلك على ما جاء بكتابنا : مبادىء علم الاقتصاد ، المرجع السابق صفحة ٤٠٤ وما بعدها •

ونتابع الآن الاشارة الى العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية على التوالى بعد أن عرضنا الى الدخل كمؤثر أساسى على الانفاق الاستهلاكى أو الطلب على السلع الاستهلاكية .

العوامل الموضوعية :

توجد مجموعة من العوامل التى تؤثر فى الاستهلاك سماها كينز بالعوامل الموضوعية أى تلك العوامل التى لا تتوقف على عادات المستهلك وذوقه وهى :

١ - المكاسب أو الخسائر المفاجئة : فالانفاق الاستهلاكى قد يتغير عند حدوث المكاسب أو الخسائر غير المتوقعة ، فمثلا يعتقد أن مكاسب سوق الأوراق المالية فى أمريكا الشمالية فى أواخر العشرينات قد أدت الى زيادة الاستهلاك ويمكن أن يحدث العكس فى حالة الخسارة المفاجئة .

٢ - التغيرات الطارئة على قيمة رأس المال ، فكلما حصل المستهلك على زيادة غير متوقعة فى رأسماله نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم مثلا كلما شجعه هذا على زيادة الاستهلاك والعكس صحيح .

٣ - سعر الفائدة .فكلما ازداد سعر الفائدة كلما شجع ذلك على الادخار ومن ثم تقليل الانفاق على الاستهلاك الحاضر ، والعكس صحيح .

ومع ذلك فان كينز يقلل من اهمية سعر الفائدة على أساس ان تاثيرات تغيير سعر الفائدة محدودة بالنسبة للانفاق على الاستهلاك .

٤ - التغيير فى السياسة الضريبية ، فالعبرة بدخل المستهلك بعدخصم الضريبة ، ومن ثم يسمي هذا بالدخل القابل للتصرف ، فاذا زادت الضريبة على دخل الأفراد قل استهلاكهم بالطبع والعكس صحيح .

٥ - توقعات المستهلك بالنسبة لدخله فى المستقبل ، فمن الطبيعى أنه كلما توقع الحصول على دخل كبير فى المستقبل كلما ازداد الدافع له على زيادة الاستهلاك الحاضر والعكس صحيح ، والعبرة بدرجة تيقن المستهلك من زيادة دخله فى المستقبل وليس مجرد توقع هذه الزيادة .

العوامل الشخصية :

الى جوار العوامل الموضوعية توجد عوامل أخرى تؤثر على طلب الفرد على الاستهلاك ، وتتعلق هذه العوامل بحالة المستهلك النفسية والشخصية ، ولهذا سماها كينز بالعوامل الشخصية ، وهي :

(أ) **دوافع الأفراد :** وقد ذكر كينز منها دوافع من أجلها لا ينفق الأفراد دخولهم على الاستهلاك وهي :

١ ـ تكوين احتياطي لتلافي الاحتمالات غير المتوقعة .

٢ ـ التزود من أجل أحداث متوقعة تغير النسبة بين دخل الفرد وحاجاته المختلفة كالشيخوخة أو اعالة بعض الأشخاص (الحيطة) .

٣ ـ الاستفادة من الفائدة والقيمة الفائضة لأن الاستهلاك المؤجل الكبير بالقيمة الحقيقية يبدو مفضلا على استهلاك مباشر منخفض .

٤ ـ التمتع بانفاق متزايد تدريجا وتلبية غريزة واسعة الانتشار تدفع البشر الى انتظار تحسن مستوى حياتهم في المستقبل .

٥ ـ التمتع بشعور الاستقلال والقدرة على التصرف .

٦ ـ تامين كمية من الأموال لتحقيق غايات في المضاربة أو المتاجرة .

(ب) **دوافع المشاريع الاقتصادية والحكومية :** ويرى معها كينز أن هناك بعض الدوافع التي تتشابه مع العوامل الذاتية ، تدفع بالمشاريع التجارية والصناعية والحكومية الى القيام بالادخارات وبالتالي التأثير على الميل للاستهلاك وهذه الدوافع هي :

١ ـ التمويل الذاتي ، وتتمثل برغبة المشروع في الحصول على موارد تمكنه من استثمارات جديدة دون حاجة الى الاقتراض وتحمل أعبائه .

٢ ـ دوافع السيولة ، أي الادخار لضمان وجود مصادر نقدية سائلة تمكنه من مواجهة الظروف الطارئة وظروف الكساد .[1]

٣ - دافع التحسن ، ويقوم المشروع بتكوين احتياطات مالية كي يحصل على دخل متزايد تدريجيا ومن ثم يحمى الادارة من أى انتقاد .

٤ - دافع الحيطة والحذر ، فلكي تكون ادارة المشروع فى موقف سليم، فعليها أن تقوم بتكوين رصيد مالى تسدد منه القروض وخدماتها وقيمة الأصول قبل استهلاكها او تقادمها .

والواقع أن العوامل الشخصية عوامل ذاتية ومن الصعب قياسها أو تحديدها كميا ، وتشكل حالة اجتماعية وسيكلوجية تؤثر تاثيرا فعالا فى السلوك الاستهلاكى العام لمختلف الوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد القومى وهى تتاثر من ناحية أخرى بالمستوى الثقافى والتعليمى وآمال الناس وتجاربهم فى الحياة .

اهمية دالة الاستهلاك :

يجمع معظم الاقتصاديين على أن فكرة دالة الاستهلاك تمثل مساهمة فكرية طيبة من جانب كينز فى الأدب الاقتصادى .

ويمكن طرح أهمية هذه الدالة فى نقاط عديدة نوجز منها ما يلى (١) :

١ - يمكن من خلال دالة الاستهلاك الاستدلال بعدم صحة قانون ساى للاسواق ، فالانفاق الاستهلاكى يتزايد ، بنسبة اقل من نسبة تزايد الدخل ، ومن ثم يمكن استبعاد فكرة أن العرض دائما يخلق الطلب ، وطبيعة الميل للاستهلاك تثبت أيضا ، وكما أوضحها كينز ، احتمال أن يزيد العرض الكلى على الطلب الكلى مما يؤدى الى وجود افراط فى الانتاج ومن ثم تحقيق بطالة شديدة .

٢ - تؤكد دالة الاستهلاك ، وهى التى تتصف بالاستقرار فى الزمن القصير ، على أهمية الاستثمار فى نظرية التشغيل والدخل ،ذلك أن التشغيل يمكن أن يزداد مع زيادة الاستثمار ، ولكى نرفع مستوى الناتج ومن ثم التشغيل فلابد وأن يزداد الاستثمار .

(١) انظر : سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦٦ وما بعدها .

٣ ـ تلقى فكرة دالة الاستهلاك الضوء على ظاهرة الدورات الاقتصادية، فنقطة الدوران الى أعلى (أو نقطة الدوران الى أسفل من حالة الانتعاش) يمكن ارجاعها الى أن الميل الحدى للاستهلاك اقل من الوحدة ، ذلك أن الاتجاه الى الادخار أكثر فاكثر والاستهلاك أقل فاقل عند زيادة الدخل فى مرحلة الانتعاش فى الدورة الاقتصادية انما يؤدى الى اضعاف قوة الازدهار الاقتصادى حيث يمهد ذلك لحدوث حالة الانكماش.

٤ ـ تفيد دالة الاستهلاك فى شرح نظرية المضاعف ، وسنرى أن كون الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح ، فان ذلك يعنى أن هناك تسربا رئيسيا من الزيادات فى تيار الدخل من خلال الانفاق الاستهلاكى الامر الذى يقلل من تضخيم أثر المضاعف .

٥ ـ تفسر دالة الاستهلاك كذلك ظاهرة فائض الادخار فى الزمن الطويل ، وبالتالى الاتجاه النزولى فى الكفاءة الحدية للاستثمار فى الدول المتقدمة ، وعلى نحو ما سنشير اليها بعد ذلك مع دالة الاستثمار .

الميل للادخار : Propensity to save

يمكن التوصل الى دالة الادخار أو الميل للادخار بمجرد علمنا لدالة الاستهلاك ، فالادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك . ولهذا لم يفرد كينز اشارة للادخار حيث أعتبره متبقى residual

وتوضح دالة الادخار العلاقة بين الادخار والدخل اى ان :

الادخار = دالة (الدخل) .

خ = د (ل) .

ويشير الميل للادخار الىمقدار الادخار منمستوى دخل معين ،وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فان دالة الادخار توضح مقدار التغير المتوقع فى الادخار نتيجة لتغير معين فى الدخل .

ولا يعنى الميل للادخار مجرد الرغبة فى الادخار ، وانما مقدار المدخرات الفعلية عند مستويات معينة من الدخل او هو على الاقل المدخرات المتوقعة

أن تحدث عند المستويات المختلفة من الدخل ، ولان الادخار والدخل يتغيران فى نفس الاتجاه ، فان العلاقة بين الادخار والدخل علاقة طردية .

ويمكن استنتاج دالة الادخار بيانيا من الشكل رقم (٢) . ويلاحظ أن الاستهلاك يكون موجبا عندما يكون الدخل مساويا للصفر فى حين يكون الادخار سلبيا عندما يكون مستوى الدخل مساويا للصفر ، ويمثل مقدار الادخار عند أى مستوى من الدخل الفرق بين دالة الاستهلاك والخط المرشد .

كما يلاحظ أن نقطة التعادل هى النقطة التى تقطع فيها دالة الاستهلاك الخط المرشد أو خط الـ ٥٤٥ ، أى هى النقطة التى يكون عندها الدخل يساوى الاستهلاك أى أن الادخار يكون مساويا للصفر ، أى أن نقطة التعادل تتحقق فى دالة الادخار عندما تقطع دالة الادخار المحور الأفقى لانه عند هذا المستوى من الدخل لا يكون هناك ادخار ، أى أن الدخل يستهلك كله ويكون الادخار موجبا الى يمين هذه النقطة ولهذا تعلو دالة الادخار المحور الأفقى . أما الى يسار هذه النقطة فان الادخار يكون سالبا ، ولذلك فان دالة الادخار تقع أسفل المحور الأفقى ويسار نقطة التعادل هذه ، ويوضح الشكلان (٤) ، (٥) تفصيلات ذلك بمناسبة توازن الدخل القومى .

ونشير بعد ذلك الى دالة الاستثمار .

(د) دالــة الاســتثمار :

تمثل دالة الاستثمار أحد المكونات الاساسية للطلب الفعال الذى يحدد المستوى الفعلى للتشغيل . ولان المكون الاول للطلب الفعال وهو دالة الاستهلاك يتصف بالاستقرار فى الزمن القصير ، فان التركيز يتم على دالة الاستثمار لزيادة مستوى التشغيل ، فمع استقرار الميل الحدى للاستهلاك في الوقت الذي يزداد فيه الدخل ، فان الفجوة تتسع بين الدخل والاستهلاك ويتعين أن تملأ هذه الفجوة بالاتفاق الاستثمارى حتى يمكن أن يكون لدينا طلب كلى كافى للمحافظة على الزيادة في مستوى التشغيل .

ويقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الحقيقى وليس الاستثمار المالى ، والاستثمار الحقيقى يعنى خلق السلع الاستثمارية الجديدة مثل الآلات المصانع والمبانى والمخازن .. ، فمثل هذا الاستثمار هو الذى يؤدى الى

خلق وظائف جديدة وانتاج جديد • أما الاستثمار المالى فهو شراء الأسهم والأذونات المالية والسندات الموجودة أو الأصول المستعملة Second hand assets وهذه وتلك لن تؤثر بالطبع على التشغيل •

ويرى كينز أن حجم الاستثمار الذى يقوم به منظموا القطاع الخاص انما يتحدد بمقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة ، فاذا كان سعر الفائدة يقل عن الكفاءة الحدية للاستثمار أمكن القيام بالاستثمار والعكس صحيح •

وعلى هذا الأساس ، فان الكفاءة الحدية لرأس المال مقترنة بسعر الفائدة تحدد طبيعة الطلب على السلع الرأسمالية أو حجم الاستثمار الجديد الذى يحدد بدوره مستوى التشغيل عند ميل حدى معين للاستهلاك

لكن ماهو المقصود بالكفاءة الحدية لرأس المال ؟

يقصد بالكفاءة الحدية للاستثمار The Marginal Efficiency of Capital فى اللغة العادية العائد المنتظر أو الربحية المتوقعة للأصل الرأسمالى • وعلى هذا الأساس فان الكفاءة الحدية لرأس المال لأصل من الأصول الرأسمالية تمثل أعلى معدل عائد يتوقع من اضافة وحدة حدية من الأصول الرأسمالية •

ويعرف بعض الاقتصاديين الكفاءة الحدية لرأس المال بأنها عبارة عن النسبة بين الغلات المتوقعة من اضافة فى الأصول الرأسمالية وبين نفقة هذه الأصول أو ما يطلق عليه سعر عرضها Supply Price

وتشير الغلات المتوقعة من أصل رأسمالى الى مقدار الدخل المستوى الذى يتوقع المستثمر أن يحصل عليه من بيع ما ينتجه الأصل الرأسمالى وذلك بعد خصم النفقات اللازمة للحصول على هذا الناتج طيلة بقاء هذا الأصل صالحا للانتاج وبمعنى آخر ، فان الغلات المتوقعة هذه تعنى العائد الصافى المتوقع من هذا الأصل طيلة بقائه صالحا للانتاج •

ومن ناحية أخرى ، فان المستثمر عليه أن يأخذ فى اعتباره ثمن عرض الأصل الرأسمالى أى نفقات انتاج الأصل الرأسمالى وهو ما يسمى بنفقة الاحلال replacement cost الخاصة بهذا الأصل •

وقد توصل كينز ، من خلال الربط بين الغلات المتوقعة للاصل الراسمالى وبين ثمن عرض هذا الأصل ، الى تعريف دقيق للكفاءة الحدية لرأس المال لأصل من الأصول الرأسمالية بأنها عبارة عن « سعر الخصم rate of Discount الذى يجعل القيمة الحالية present value لسلسلة الغلات السنوية المتوقعة من الأصل الراسمالى ٠٠ طيلة فترته الانتاجية مساوية لثمن عرض الأصل ٠

أى هى عبارة عن سعر الخصم الذى يجب أن يتم به خصم الغلات المتوقعة من وحدة حدية من الاصول الرأسمالية حتى تصبح هذه الغلات المتوقعة مساوية للنفقات أى لثمن عرض هذا الأصل (١) ٠

هذا ويتقرر الاستثمار بناء على مقارنة نفقته ، أى سعر الفائدة ، والعائد السنوى المتوقع الحصول عليه وهو الكفاءة الحدية لراس المال ، فاذا كانت الكفاءة الحدية لراس المال أكبر من سعر الفائدة ، فان المشروع يمكن أن يقوم بالاستثمار ، أما اذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة ، فان المشروع الذى يسعى الى تحقيق الربح لا يمكن أن يقوم بالاستثمار ٠ أما اذا تساوت الكفاءة الحدية لراس المال مع سعر الفائدة فان المشروع يمكن أن يقوم بالاستثمار ولكن بمخاطر مرتفعة ٠

العوامل التى تحدد الكفاءة الحدية لراس المال (٢) :

تتمثل أهم العوامل التى تحدد الكفاءة الحدية لراس المال فيما يلى :

١ ـ حجم وتكوين السلع الراسمالية القائمة فى المجتمع ، فاذا كانت الأصول الرأسمالية القائمة قديمة وغير قادرة على مواجهة طلب المجتمع على السلع والخدمات ، فان العائد على الاستثمار سيكون فى الغالب كبيرا ٠ وبالعكس اذا كانت هذه الاصول حديثة وكبيرة الحجم فان الكفاءة الحدية لراس المال ستكون منخفضة ويكون العائد على الاستثمارات بالتالى منخفضا

---

(١) انظر : Ackley, G. Macroeconomic Theory, op.cit P. 451.

وانظر فى تفصيل ذلك : سامى خليل ، المرجع السابق ، صفحة ٣٣٤ وما بعدها ٠

(٢) انظر : محمد سلطان أبو على ، محاضرات فى اقتصاديات النقود والبنوك ، المرجع السابق ، صفحة ١٣٢ ـ ١٣٤

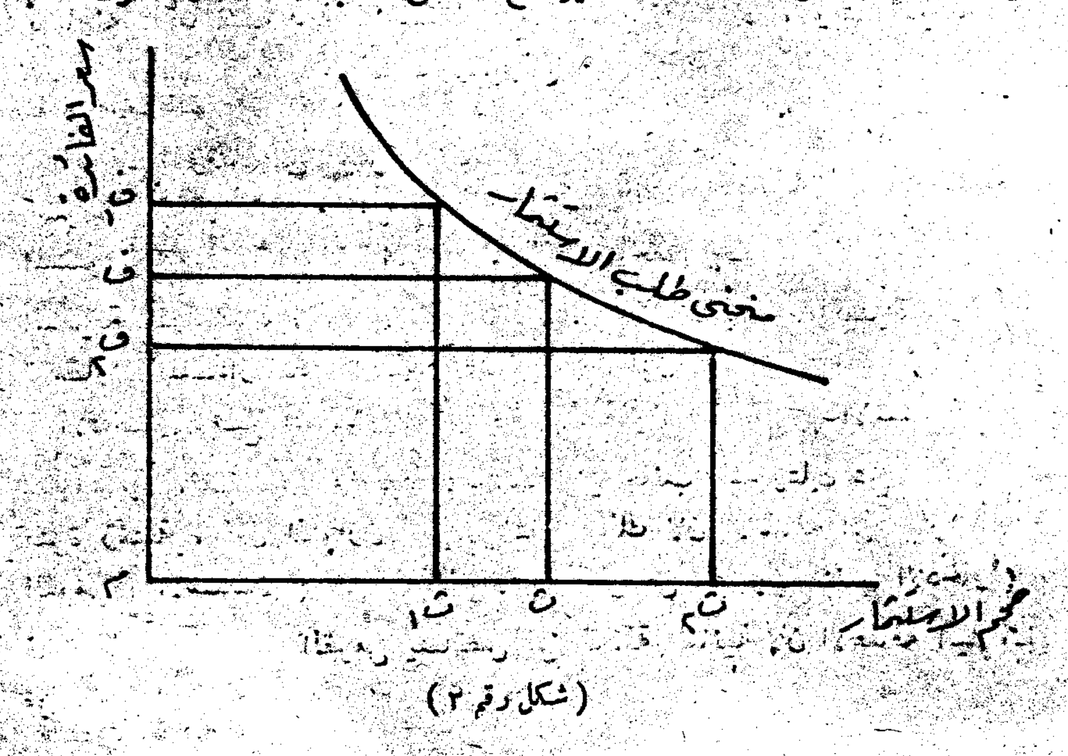
٢ – معدل التجديد ، فإذا كان هذا المعدل مرتفعا فاننا نتوقع ربحية كبيرة للاستثمارات الجديدة لان إنتاج السلع المطلوبة سيتم بوسائل انتاجية حديثة ونفقات منخفضة ، أما اذا كان معدل التجديد منخفضا ، فإن المتوقع أن يكون العائد على الاستثمارات الجديدة منخفضا ، فالعلاقة بين معدل التجديد والكفاءة الحدية لرأس المال علاقة طردية .

٣ – التطور المتوقع فى المستقبل ، فاذا كانت التوقعات تشير الى زيادة فى الطلب ، فان عائد الإستثمار يكون كبيرا عادة بسبب القدرة على تصريف المنتجات . أما فى حالة بقاء الطلب على ما هو عليه ، فان الطلب على السلع الاستثمارية يكون لأغراض الاحلال والصيانة فقط ، فاذا انخفض الطلب ، فقد لا تكون هناك عملية احلال لرأس المال . ويعنى ذلك ان الطلب على الاستثمار يرتبط بتوقعات الطلب على السلع النهائية .

٤ – التوقعات بالنسبة للأجور والنفقات الأخرى فى المستقبل وكذلك معدلات الضرائب وسياسة الحكومة فى هذا الخصوص ، وذلك فضلا عن الحالة النفسية للمستثمرين التى تنعكس عادة على توقعاتهم هذه .

وعلى هذا الإساس ، فان الكفاءة الحدية لرأس المال تميل الى التناقص مع نمو الاستثمارات بسبب هبوط العائد المتوقع من الاستثمار مع نموه ، وارتفاع نفقة انتاج الأصول الرأسمالية مع زيادة الطلب عليها .

ويوضح الشكل رقم (٣) اتجاه منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال فى علاقته بسعر الفائدة ، كما يوضح منحنى طلب الاستثمار سلوك طلب



(شكل رقم ٣)

الاستثمار المبنى على الكفاءة الحدية لرأس المال فى علاقتها بسعر الفائدة وفى الحقيقة فان منحنى طلب الاستثمار يمثل أيضا الكفاءة الحدية لرأس المال ٠

فاذا كان سعر الفائدة عند المستوى ف فان حجم الاستثمار يكون عند المستوى ث ٠ فاذا هبط سعر الفائدة عند المستوى ف٢ ، فان حجم الاستثمار يزداد الى ث٢ ٠ اما اذا ارتفع سعر الفائدة الى ف١ فان حجم الاستثمار ينخفض الى ث١ ٠

وطالما كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة ، فان المنظمين يستمرون فى الانتاج والعكس صحيح عن التفصيل الذى سلفت الاشارة اليه ٠

(هـ) كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى :

نظرت النظرية التقليدية (الكلاسيكية والنيو كلاسيكية) الى الادخار والاستثمار على أنهما متساويان دائما (خ = ث دائما) على أساس أن أحدا لن يقوم بالادخار الا بهدف الاستثمار ٠

أما عند كينز فان الادخار والاستثمار أمران مختلفان ، ذلك أن الادخار بمثابة امتناع عن الاستهلاك ، أما الاستثمار فيتحدد ، كما رأينا بمقارنة الكفاءة الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة ، ويتم تمويله من مصادر متعددة منها الادخار والقروض ٠

هذا وقد علق كينز أهمية كبرى على توازن الادخار مع الاستثمار كشرط متوازن الدخل القومى فى اى فترة زمنية معينة ، ومؤدى ذلك أن المستوى التوازنى للدخل القومى ، الذى يتحقق بصفة تلقائية فى منظور النظرية التقليدية ، لن يتحقق فى النظرية الحديثة (الكينزية) الا اذا تساوى المقدار الذى امتنع أصحاب الدخول عن انفاقه على الاستهلاك (الادخار) مع المقدار الذى قرر المنظمون انفاقه على الاستثمار فى مشروعاتهم ،فاذا حدث وازداد الاستثمار من جانب المشروعات على الادخار فى فترة زمنية ، فان التوازن سوف يختل كذلك لان الاضافة الى تيار الدخل القومى (الاستثمار) فى الحالة الأولى أكبر من التسرب منه (الادخار) ، فضلا عن أن الدخل القومى يتناقص فى الحالة الثانية لأن الاضافة اليه أقل من التسرب منه ٠

وعلى هذا الأساس فان الدخل القومي يتقلب عند كينز ارتفاعا وانخفاضا بسبب الأختلاف بين الادخار والاستثمار ، ويتحقق التوازن ، أى استقرار الدخل عند مستوى معين لا يتحقق الا عند تساوي الأدخار رالاستثمار ، ويمكن أن نضع أمام ناظرنا المعادلتين الآتيتين :

ى = س + خ (١)

ى = س + ث (٢)

والمعادلة الأولى هى معادلة التصرف فى الدخل حيث تبين كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار ، أما المعادلة الثانية فهى تمثل الانفاق الكلى حيث تجمع الانفاق على الاستهلاك مع الانفاق على الاستثمار ، وتسمى هذه المعادلة عندكينز بمعادلة الطلب الكلى Aggregate Demand ذلك أن الانفاق على الاستهلاك أو الاستثمار ما هو الا طلب على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار .

وفى هذا توجد احتمالات ثلاثة :

(١) توازن الدخل حينما يكون خ = ث

(٢) انخفاض الدخل حينما يكون خ > ث (ويهبط خ تبعا لهبوط الدخل)

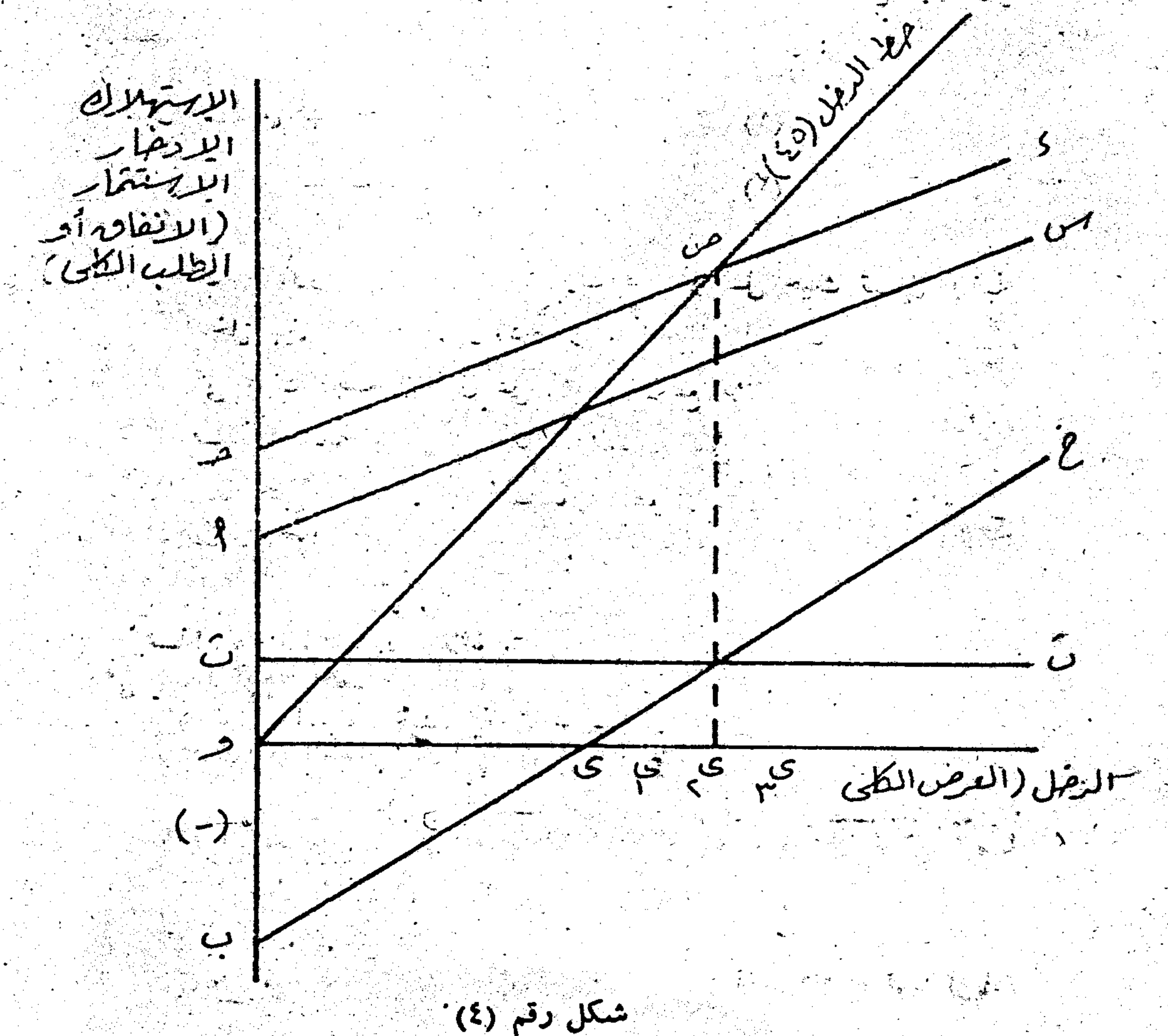
(٣) زيادة الدخل اذا كان ث > خ (ويزداد خ تبعا لزيادة الدخل)

هذا ويمكن تحديد المستوى التوازنى للدخل القومي بيانيا كما فى الشكل رقم (٤) باستخدام دوال الاستهلاك والأدخار والاستثمار (١) .

---

(١) انظر : عبد الرحمن يسرى أحمد ، اقتصاديات النقود ، المرجع السابق ، صفحة ٢١٢ وما بعدها . وكذلك : صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت الطبعة الثانية ١٩٨٣ ، صفحة ١٩٧ وما بعدها .

ويمثل دالة الاستثمار في الشكل المشار اليه المستقيم ث ث الذى يوازى المحور الأفقى حيث يقاس الدخل عليه ، وبارتفاع يساوى حجم الاستثمار •



شكل رقم (٤)

وتجدر الاشارة الى أن تمثيل دالة الاستثمار بهذه الصورة يفيد أن الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لتغيرات الدخل القومي ، فمهما تغير الدخل القومي فلن يتغير الاستثمار تبعا له ، لأنه يتحدد بعوامل أخرى مستقلة • ومعنى ذلك أن الاستثمار يتحدد بشكل مستقل Autonomous عن مستوى الدخل (١) •

(١) يتأثر الاستثمار في الواقع العملى بالتغيرات في الدخل فيزيد بزيادته وينقص بنقصانه ، ويسمى هذا الاستثمار في ذلك بالاستثمار المستحال induced أو الاستثمار المحفوز للتفرقة بينه وبين الاستثمار المستقل أو التلقائى الذى افترضنا أن دالة الاستثمار في الشكل البيانى تعبر عنه فقط •

هـذا ويمثل دالة الادخار بالشكل نفسه المستقيم ب ، خ ، ولأن مستوى التوازن للدخل القومي يتحدد وفقا للنظرية الكينزية عند تساوى الادخار مع الاستثمار ، فان هـذا التوازن يتحقق بيانيا ، وطبقا للشكل السابق ، عند النقطة التى تتقاطع عندها دالة الاستثمار مع دالة الادخار ، وعلى ذلك فان و ى٢ هو المستوى التوازنى للدخل القومى حيث يتساوى عنده الادخار ، مع الاستثمار اى أن خ = ث ، ويعنى ذلك أن اى مستوى يقل عن و ى٢ لا يكون مستوى توازنيا كما هو الحال عند النقطة و ى ، و ى١ وذلك لأن الاستثمار لا يزال أكبر من الادخار عند هذا المستوى .

ومن ناحية أخرى ، فان اى مستوى للدخل يفوق و ى٢ لا يمكن أن يكون مستوى توازنيا لأن الادخار فى هذه الحالة يكون أكبر من الاستثمار ، أى أن التسربات من تيار الدخل القومى أقل من الاضافة اليه . وعلى ذلك فانه اذا بلغ مستوى الدخل القـدر و ى٣ فان الادخـار سيكون أكبر من الاستثمار ، ويتسبب هذا فى تنـاقص مستوى الـدخل الى أن يصل الى المستوى التوازنى له عند و ى٢ وحيث خ = ث

وهناك طريقة أخرى لتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى يمكن توضيحها على نفس الشكل من خلال تجميع الاستهلاك والاستثمار معا وتحديد نقطة تقاطع الدالة الممثلة لهما مع خط الدخل (خط الـ ٤٥°) ، وهنا فاننا نضيف مقدارا ثابتا هو مقدار الاستثمار و ث الى الخط المستقيم أ س الذى يمثل دالة الاستهلاك ومن ثم نحصـل على جـ د الـذى يمثل س + ث .

ومن الجدير بالذكر أن و ث = أ جـ بالرسم ، وأن الخط المستقيم جـ د يوازى أ س . ولأن س + ث = ى ، وهى معادلة الطلب الكلى ، فان الخط المستقيم (أو المنحنى فى حالة رسم منحنيات) الممثل لمجموع الاسـتهلاك والاستثمار (س + ث) يمثل دالة الطلب الكلى Aggregate Demand Function

ويتحدد المستوى التوازنى للدخل بتقاطع الخط المستقيم جـ د (أو المنحنى) الممثل لدالة الطلب الكلى مع خط الدخل (خط الـ ٤٥°) وذلك عند النقطة ص ، ومنها نسقط عمودا على المحور الأفقى الذى يقيس الدخل ، وهنا نجد أن المستوى التوازنى للدخل هو و ى٢ . ومن الملاحظ أن نقطة تقاطع دالة الطلب الكلى (س+ث) مع خط الـ ٤٥° تقع رأسا فوق نقطة تقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار .

وفى هذا فان المستوى التوازنى للدخل القومى مهما تحدد بأى من الطريقين هو و ى٢ . ولتوضيح ذلك ، فانه قد سبق التوصل الى المعادلتين.

س + ث = ى (١)

، س + خ = ى (٢)

وذلك بهدف تحديد التوازن ، ومن مقارنة هاتين المعادلتين نجد أن المقارنة تتم فعلا بين ث ، خ . وبالنظر الى الشكل السابق ، نجد أنه عند أى مستوى للدخل القومى أقل من وى٢ ، فان الطلب الكلى (س + ث) يفوق مستوى الدخل (الجزء من دالة الطلب الممثلة فى جـ د الذى يقع أعلى خط الـ ٤٥° الممثل للدخل) ، وهنا لابد من زيادة الدخل الى أن يتساوى مع الطلب الكلى وذلك عند النقطة ص حيث يتحقق عندها التوازن .

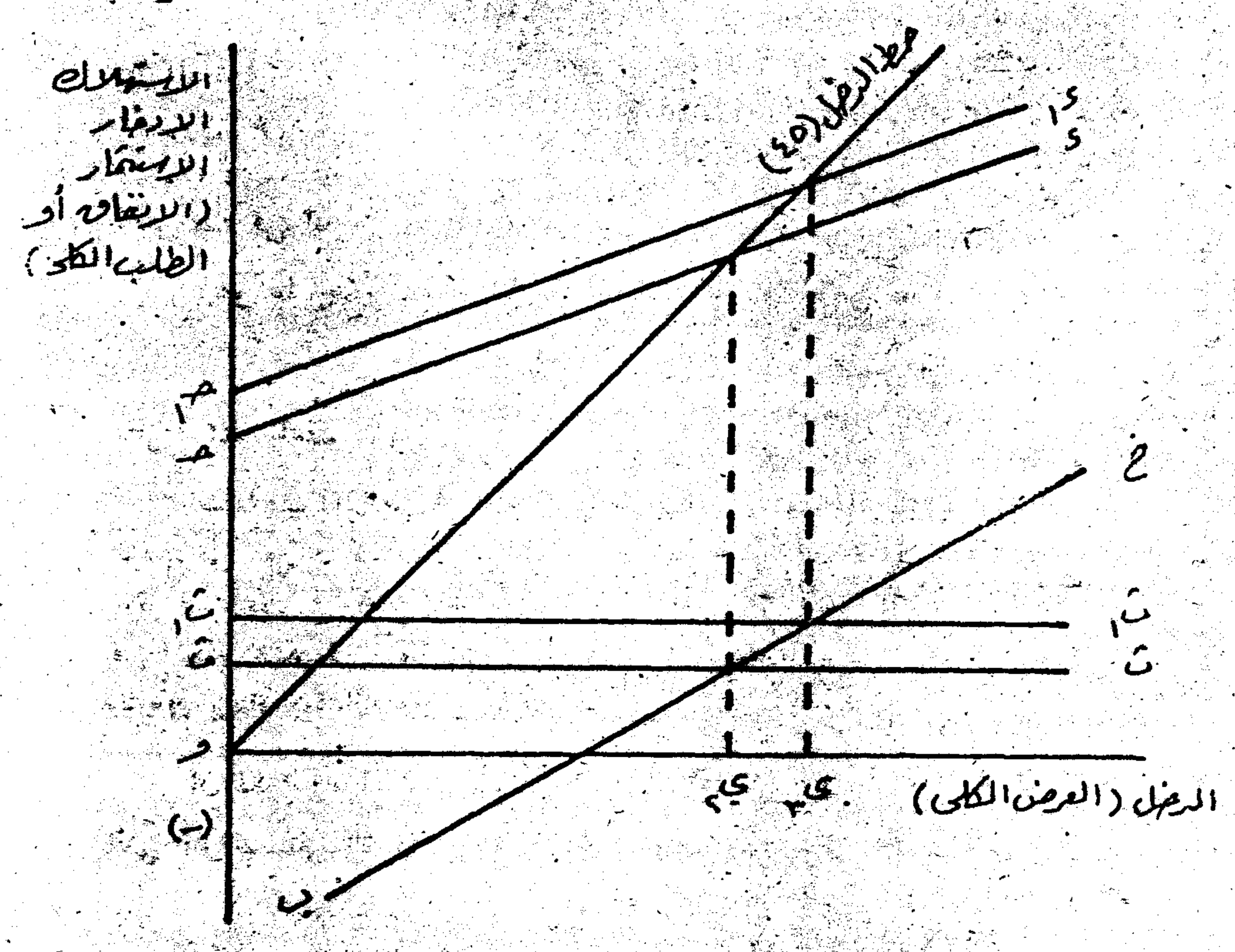
ومن ناحية أخرى ، فاننا نجد عند أى مستوى للدخل أكبر من وى٢ فان الطلب الكلى (س+ث) يكون أقل من مستوى الدخل (الجزء من دالة الطلب الكلى جد الذى يقع أسفل خط الـ ٤٥° الممثل للدخل) ، وهنا لابد أن يهبط الدخل ، ويستمر هبوطه الى أن يتساوى مع الطلب الكلى عند نقطة التقاطع ض ، ومن ثم يتحقق التوازن .

تحديد المستوى التوازنى للدخل بيانيا عند تغير الاستثمار :

على ضوء الشكل السابق ، فان مستوى الاستثمار يمكن تمثيله بالخط المستقيم ث ث وتقاطع هذا المستوى من الاستثمار مع دالة الادخار يحدد المستوى التوازنى للدخل عند ى٢ كما سبقت الاشارة اليه .

على أنه اذا فرضنا أن مستوى الاستثمار قد ازداد بالقدر ث ث١ كما فى الشكل (٥) فان الخط الممثل لدالة الاستثمار سوف ينتقل الى أعلى من المستوى ث ث الى المستوى ث١ ث١ .

ويتحدد المستوى التوازني الجديد للدخل ى٣ بتقاطع دالة الاستثمار في وضعها الجديد ث١ ث١ مع دالة الادخار على نفس النسق السالفة الاشارة اليه في الشكل السابق رقم (٤) .



شكل رقم (٥)

على أنه بعد زيادة الاستثمار بالقدر ث١ ث١ ، فان دالة الطلب الكلي (س + ث) تنتقل من الوضع جـ د الى الوضع جـ١ د١ ، ويمكن تحديد المستوى التوازني للدخل بتقاطع دالة الطلب الكلي في وضعها مع خط الدخل (٤٥°) .

وباسقاط عمود من نقطة تقاطع دالة الطلب جـ١ د١ على المحور الأفقي يتأكد لنا أن المستوى التوازني الجديد للدخل القومي هو و ى٣ .

هذا ويلاحظ من الشكل أن الزيادة في الاستثمار (Δ ث = ث ث١) قد أدت الى زيادة أكبر منها في الدخل (Δ ى = وى٣ − وى٢ = ى٢ى٣)

أي أن : ثث١ < ى٢ى٣ .

فاذا فرضنا أن الاستثمار قد تناقص فان الدخل سوف يتناقص حتى يتوازن مرة أخرى عند المستوى الذى يتساوى معه الادخار مع الاستثمار مرة أخرى •

وبالتطبيق على الشكل رقم (٥) اذا فرضنا أن الاستثمار نقص بالمقدار ث ث$_{١}$ فان الخط الممثل لدالة الاستثمار ث$_{١}$ ث$_{١}$ سوف ينتقل الى أسفل أى الى المستوى ث ث ، كما أن دالة الطلب الكلى سوف تنتقل الى أسفل اى من المستوى جـ$_{١}$د$_{١}$ الى المستوى جـد ، ويتحدد المستوى التوازنى للدخل عند وى$_{٢}$ ، وعليه فان نقص الاستثمار بمقدار معين هو ثث$_{١}$ قد أدى الى نقص أكبر منه فى الدخل (Δ ى = ى$_{٣}$ى$_{٢}$) •

وهو ما يقتضى طرح نظرية المضاعف أو ما يطلق عليه أحيانا أثـر المضاعف •

نظرية المضـاعف (١) :

يدلنا المضاعف على أن التغير فى الاستثمار ، سواء بالزيادة أو بالنقصان يؤدى الى تغيرات مضاعفة فى الدخل القومى ، ولذلك تعرف هذه التغيرات بأثر المضاعف • ومعنى ذلك أن المضاعف يعمل فى اتجاه التوسع كما يعمل فى اتجاه الانكماش ، وتطبيقا لذلك فانه يدلنا عندما يزداد الاستثمار على أن الدخل يزداد بمقدار (م) من المرات من الزيادة فى الاستثمار •

ان فكرة المضاعف تسمح ، على هذا الأساس ، بدراسة الآثار النهائية التى تترتب على التغير فى الاستثمار ، وفى هذا يمكن القول ان نظـرية

---

(١) تشير بعض المراجـع الى أن كلمـة Multiplier تعنى المكـرر بضـم الميـم وفتح الكـاف وكسر الراء ، مع أن الاصطلاح الشـائع هو « المضـاعف » بضـم الميـم وكسر العين •

انظر فى نظرية المضـاعف من المراجع العربية ، على وجه الخصوص : رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، المرجع السـابق ، صفحة ١٠٨ وما بعدها • وكذلك : محمد زكى شـافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السـابق ، صفحة ٥١٠ وما بعدها — ومن المراجع الأجنبية :

— J.M. Keynes, The General Theory . . . op.cit. P. 113.

وكان أول من أشـار الى فكرة المضـاعف :

— R.F. Kahn, The relation of Home Investment to Unemployment, Economic Journal, June 1931.

— Dillard : „The Economics of J.M. Keynes" London, Macmillan, 1950.

المضاعف تسمح بدراسة أثر الاستثمار على الدخل القومي بصورة أكثر دقة خلال ما يحدثه من زيادة في الاستهلاك

ويمكن على ضوء ذلك أن يكون المقصود بالمضاعف هو العامل العددي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الاستثمار عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة من تأثير على الاستهلاك.

وتؤدي الزيادة في الانفاق على الاستثمار الى زيادة الدخل القومي لا بمقدار هذه الزيادة الأولية في الاستثمار فحسب ، بل بكميات مضاعفة تقدر بالاضافة الى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار ، بما تؤدي اليه هذه الزيادة من انفاقات متتالية على الاستهلاك (١).

ان الانفاق على الاستثمار يؤدي الى توزيع دخول (أجور وريع وفوائد وارباح) على الذين يشاركون في هذا الاستثمار ، ومن الطبيعي أن يخصص جزء ، يحدده الميل الحدي للاستهلاك ، من هذه الدخول للانفاق على الاستهلاك . ويؤدي التوسع في هذا الاستثمار الى توزيع دخول جديدة يخصص جزء منها وبدورها للانفاق على الاستهلاك ، وتستمر الدورة تضيف وبكميات متناقصة طلبات جديدة على الاستهلاك ودخولا جديدة حتى تتلاشى هذه الطلبات وهذه الدخول .

فاذا جمعنا الزيادات المتتالية للانفاق على الاستهلاك ، وأضفنا اليها الزيادة الأولية في الاستثمار ؛ فاننا نصل الى الزيادة النهائية في الدخل القومي الناتجة عن الزيادة الأولية في الاستثمار ، وهنا تشكل هذه الزيادة النهائية أضعافا من الزيادة الأولية ، وهو ما يعرف بالأثر التراكمي للزيادة في الاستثمار من خلال الاستهلاك ، أو أثر أو نظرية المضاعف .

وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل القومي والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار . أما عن أثر الزيادة في الدخل القومي على الطلب على الاستثمار عن خلال زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، فيعرف بالمعجل وهو لا يشكل جزءا هاما من نظرية كينز على عكس المضاعف .

---

(١) ولا يعني ذلك أن المضاعف يقتصر حدوثه على تغير الاستثمار ، ذلك ان زيادة ما ينفق على الاستهلاك مثلا عند كافة مستويات الدخل يحدث تغيرا مضاعفا في جملة الاستهلاك ، اى ارتفاع الدخل القومي بأكثر من القدر الذي ارتفع به جدول الميل للاستهلاك او مقدار ما ينفق على الاستهلاك .
انظر في ذلك : محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ، هامش صفحة ٥٠٦ - ٥٠١

فاذا ازداد الاستثمار بمقدار ٥ مليون جنيه مثلا ، ونتج عن ذلك ان ازداد الدخل القومى بمقدار ١٥ مليون بما فى ذلك الزيادة الأولية فى الاستثمار ، فأن المضاعف يكون ٣ على أساس أ ن :

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{الزيادة في الدخل القومي}}{\text{الزيادة في الاستثمار}} = \frac{١٥}{٥} = ٣$$

ويرجع ذلك التأثير المضاعف الى اعادة انفاق من يتلقون الزيادة الأولية فى الاستثمار لجانب منها فى اشباع حاجاتهم من السلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية ، وعندئذ يتحول ما ينفقونه فى ذلك إلى دخول لغيرهم من الأفراد ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة ما ينفق هؤلاء على الاستهلاك .. وهكذا .

ولما كان الاستهلاك يمثل أحد عناصر الدخل القومي ، فان اى زيادة في الاستهلاك تتولد عن الزيادة الأصلية فى الانفاق انما تمثل زيادة فى الدخل القومى .

ومعنى ذلك أن العلاقة بين الزيادة فى الدخل القومي والزيادة فى الاستثمار ، وهى ما تعرف بالمضاعف ، تتوقف على الزيادات الاضافية فى الاستهلاك ، أى تتوقف بتعبير آخر ، على الميل الحدى للاستهلاك . ومؤدى ذلك أنه اذا كان الميل الحدى للاستهلاك معطاة قامت علاقة محددة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار ، وهي ما تعرف بالمضاعف .

ومن هنا فان حجم المضاعف يتوقف على الميل الحدى للاستهلاك ، فهو يتجه معه اتجاها طرديا ، اذ كلما ارتفع الميل الحدى للاستهلاك ارتفع المضاعف والعكس صحيح ، ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن المضاعف يتجه اتجاها عكسيا مع الميل الحدى للادخار .

وعلى هذا ، فالمضاعف وهو يساوى الزيادة فى الدخل عن الزيادة الأولية فى الاستثمار =

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} = \frac{١}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

واذا فرضنا أن م = قيمة المضاعف ، Δ أ = التغير فى الاستثمار، Δ س = التغير فى الاستهلاك Δ ى = التغير فى الدخل ، فانه يمكن

التوصل الى قيمة المضاعف ، طبقا لفكرة كينز ، من خلال بعض المعادلات البسيطة الآتية :

$$\Delta \text{ى} = \text{م} \times \Delta \text{ا} \qquad (١)$$

$$\text{م} = \frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ا}} \qquad (٢)$$

ولكن $\Delta \text{ى} = \Delta \text{س} + \Delta \text{ا}$ (٣)

$$\therefore \text{م} = \frac{\Delta \text{ى}}{\Delta \text{ى} - \Delta \text{س}} \qquad (٤)$$

وبقسمة كل من البسط والمقام فى الجانب الأيسر من المعادلة على ى فاننا نحصل على :

$$\text{م} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ى}}} \qquad (٥)$$

أى أن $\text{م} = \frac{1}{\text{١ – الميل الحدى للاستهلاك}}$ (٦)

$$\therefore \text{م} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}} \qquad (٧)$$

أى أن المضاعف = مقلوب الميل الحدى للادخار .

ومع ذلك ، فان هذا العرض لفكرة المضاعف ليس بمثابة عصا سحرية يرتفع معها الدخل القومى فى حالة الكساد مثلا بمجرد اجراء زيادة فى النفقات الاستثمارية ، ذلك أن تولد هذه السلسلة من الدخول يستغرق وقتا طويلا خاصة وأن المستهلكين الذين يتلقون الدخول لا ينفقونها فى الحال وانما يقتضى ذلك مرور فترة من الزمن وكلما طال هذا الزمن كلما تضاءل مقدار الزيادة الطارئة على الدخل القومى أى كلما تضاءل احداث المضاعف لأثره فى زيادة الدخل .

فاذا أضفنا الى ذلك : افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فى الفترة القصيرة ، وهو محض افتراض ، لكان من قبيل الخيال الاستغراق فى الكلام عن أثر الزيادة فى الاستثمار على الدخل القومى .

ان المقصود بالزيادة فى الاستثمار هو الزيادة الصافية فى الاستثمار القومى ، فاذا قابل الزيادة فى الاستثمار الحكومى نقصان فى الاستثمار الخاص لكان لذلك أثره فى نقصان الدخل القومى من خلال المضاعف ، الأمر الذى يترتب عليه اخفاق زيادة الاستثمار الحكومى فى رفع مستوى الدخل القومى .

ومن ناحية أخرى ، فان الاطمئنان الى مضاعف الاستثمار يفترض ثبات المعدل الحدى للاستهلاك . ولأن الميل الحدى للاستهلاك متغير عبر أدوار الدورة الاقتصادية فانه يتعذر الاطمئنان الى مضاعف معين للاستثمار ، ومن ثم يتعذر التنبؤ بأثر الاستثمار على الدخل القومى .

وهكذا نستطيع أن نرى الآن بوضوح الفرق بين تحليل كينز والتحليل التقليدى . ان زيادة كمية النقود فى النظرية التقليدية تؤدى الى ارتفاع المستوى العام للأثمان لأن الدخل القومى ثابت عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ، فضلا عن أن النقود لا تطلب الا لأغراض المعاملات والاحتياط . والعكس صحيح فى ظل نفس الفروض ، أي في حالة نقص كمية النقود حيث يؤدى ذلك الى انخفاض الأثمان .

اما عند كينز فان زيادة كمية النقود تؤدى الى زيادة الدخل القومى حيث أن الموارد لم تصل بعد الى مرحلة التشغيل الشامل ، وحيث تطلب النقود لأغراض المضاربة بالاضافة الى أغراض المعاملات والاحتياط .

ولا يعدو النموذج الكينزى فى ذلك أن يكون نموذجا مبسطا ، وقد وجهت له انتقادات عديدة ، وتمت معه تعديلات ملحوظة ليس هنا الآن مجال طرحها ، وان كانت هذه التعديلات قد أكسبت تحليل كينز قوة فى تفسير الواقع وتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادى .

عود على بدء : النظرية المعاصرة لكمية النقود ـ مدرسة شيكاغو :

ظل الفكر الكينزى ، الذى يرتكز على التغيرات التى تحدث فى الدخل والانفاق وعلاقة ذلك بمستوى التشغيل السائد ، يلعب دورا مؤثرا سواء فى المجال الأكاديمى أو فى السياسية الإقتصادية الى أن عادت الحياة من جديد الى النظرية الكمية أى نظرية كمية النقود على أيدى منظرى مدرسة شيكاغو ومن يدينون بها ، والسؤال الآن هو :

ما هى خصائص النظرية المعاصرة لكمية النقود ؟

الواقع أنه يمكن التعرف على خصائص هذه النظرية من خلال الأعمال العلمية التى قام بها ميلتون فريد مان Milton Friedman زعيم

تلك المدرسة ، وخاصة فى مقدمته التى كتبها للمؤلف الجماعى الذى صدر عام ١٩٥٦ بعنوان « دراسات فى نظرية كمية النقود » (١) ، والدراسة التى كتبها عام ١٩٥٨ حول « عرض النقود والتغيرات فى الأسعار والانتاج » (٢) ، ومقالته عن « الجوانب النظرية والتطبيقية للطلب على النقود » (٣) عام ١٩٥٩ ، واخيرا عمله الشهير عن « التاريخ النقدى للولايات المتحدة الأمريكية للفترة ١٨٦٧ — ١٩٦٠» (٤) والذى اشتركت معه فى كتابته آنا شفارتز ونشر في عام ١٩٦٣

وتجدر الاشارة الى أن أنصار نظرية كمية النقود المعاصرة يرون أن أى محاولة لتحليل ارتفاع الأثمان تنتهى عادة الى وجود علاقة احصائية بين هذا الارتفاع فى الأثمان والزيادة فى كمية النقود المتداولة •

ومع ذلك فان هؤلاء الأنصار لا يعتمدون فقط على العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات ، وانما على كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج ، بمعنى أن المتغير الأساسى الذى يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار بالنسبة لفهم تحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج وليس اجمالى كمية النقود •

---

(١) أنظر : — Milton Friedman, „The Quantity Theory of Money A Restatement, in M. Friedman (ed.) : Studies in the Theory of Money, The University of Chicago Press, 1956, pp. 3-21.

(٢) أنظر : — Milton Friedman, „The Supply of Money and Changes in prices and out-put, Reprinted in : Edwin Dean (ed) : The Controversy over the Quantity Theory of Money, D.C. Heath and Com. Boston, 1965 pp. 87-107.

(٣) أنظر : — Milton Friedman, „The demand for Money : Some Theoretical and Imperical Results'', in Journal of Political Economy August 1959.

(٤) أنظر : — Milton Friedman & Anna J. schwarz, „A Monetary History of the United States, 1867 - 1960, Princeton, 1963.

وبالنسبة للمراجع العربية انظر بصفة خاصة : سامى خليل ، المرجع السابق • صفحة ١٦٩ وما بعدها •

وكذلك : رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، صفحة ٦٧ وما بعدها •

ومع ذلك فان فريدمان يرى أنه لا يجوز فهم هذه العلاقة على نحو آلى أو جامد وفى اتجاه واحد فقط ، فلئن كانت الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لوحدة الانتاج تؤثر على مستوى الأثمان ، وهو ما أكدته التجارب النقدية فى نظر فريدمان ، الا أننا لا يجوز أن نغفل الأثر الذى يحدث فى الاتجاه المعاكس وهو أثر تغير مستوى الأثمان على كمية النقود نفسها .

وهنا يقرر فريدمان أنه من الضرورى الا نغالى فى تبسيط تلك العلاقة حيث أن ثمة عاملين رئيسيين قد يؤثران عليها (١) :

العامل الأول : التغير فى حجم الانتاج .

العامل الثانى : كمية النقود التى يرغب الأفراد الاحتفاظ بها .

ورغم الاختلاف بين وجهة نظر مدرسة شيكاغو وطريقة الأرصدة النقدية ومن قبلها طريقة المعاملات ، الا أنها أقرب الى طريقة الأرصدة النقدية منها الى طريقة المعاملات ، خاصة وان مدرسة شيكاغو تركز على الطلب على النقود ولذلك فقد وصفها فريدمان بأنها « نظرية الطلب على النقود » .
Theory of demand for Money
فالطلب على النقود يتحدد أوليا ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الأرصدة ، بمستوى الدخل أى بمستوى الناتج القومى الاجمالى .

ومع هذا ، فان مدرسة شيكاغو لا تهدف الى التوصل الى تحديد مستوى الأسعار ، ذلك ان هذا الهدف ، على عكس وجهات النظر المختلفة لنظرية الكمية ، لا تقره تلك المدرسة .

ووفقا لوجهة نظر مدرسة شيكاغو ، فان الأفراد يرغبون فى الاحتفاظ بالنقود بقدر يتناسب الى درجة كبيرة مع دخولهم وان كان ليس بالضرورة بنسبة ثابتة . وليس على أساس ارجاع القوة الشرائية للنقود مباشرة الى نفقة شراء السلع والخدمات . فاذا كان لدى الأفراد قدرا متزايدا من النقود ،فانهم سوف ينفقون القدر المتزايد منها على السلع والخدمات ، ويعنى ذلك زيادة الطلب .

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك : رمزى زكى ، المرجع السابق ، صفحة ٧٢ وما بعدها

وبافتراض أن هناك عوامل أو عناصر انتاج عاطلة ، فان الوحدات الإنتاجية سوف تتوسع فى الانتاج • واذا ازداد الانفاق للحصول على السندات ، فان ذلك يدفع ثمنها الى الارتفاع وبالتالى ينخفض سعر الفائدة ، الأمر الذى يشجع الأفراد على الاقتراض للانفاق على السلع مما يؤدى الى زيادة الطلب والتوسع بالتالى فى الانتاج •

ومن ناحية ، فان التوسع فى الانتاج سوف يؤدى الى زيادة تيار الدخل النقدى الى كل الذين اشتركوا فى العمليات الانتاجية بحيث يصل الأمر فى النهاية الى عدم وجود نقود زائدة بالنسبة لدخولهم •

على أنه اذا لم تكن هناك عوامل أو عناصر انتاج عاطلة ، فان زيادة الانفاق سوف تؤدى ببساطة الى رفع الأثمان ، ولكن الأثمان الأعلى تعنى دخولا نقدية أعلى للمشتركين فى العمليات الانتاجية أو لبعضهم على الأقل ، بحيث أن القرار الذى يتم التوصل اليه مرة ثانية هو أن مقدار النقود التى يحتفظ بها الأفراد لم تعد زائدة بالنسبة لدخولهم •

وعلى العكس من ذلك ، لو أن الأفراد قرروا أن مقدار ما يحتفظون به من نقود غير مناسب لما يحصلون عليه من دخول نقدية ، فانهم سيحاولون الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من هذه النقود من خلال تخفيض انفاقهم على السلع والخدمات أو زيادة ما يحملونه من نقود عن طريق بيع بعض السندات التى يحتفظون بها • وفى هذا فان اقبال الأفراد على عرض بيع هذه السندات سوف يؤدى الى تخفيض أسعار هذه السندات وهو ما يعنى رفع سعر الفائدة، الأمر الذى يثبط الاقتراض من جانب بعض الأفراد • ومن هنا فان الطلب على السلع سوف ينخفض وهو ما يؤدى بالمنشآت الى تخفيض انتاجها ، ولكن تخفيض الانتاج يترتب عليه تخفيض فى مستويات الدخول بحيث أن الأفراد سوف يصلون الى قرار بالنسبة لانخفاض مستويات الدخول النقدية على أساس أن مقدار ما يحتفظون به من الدخول النقدية لم يعد غير مناسب •

ويكشف هذا العرض المختصر لنظرية مدرسة شيكاغو فى كمية النقود أن هذه المدرسة تركز على السياسة (الادارة) النقدية Mone tary Control كأفضل وسيلة لتحقيق التشغيل الكامل ، وتحقيق معدل جيد للتنمية الاقتصادية ، فضلا عن تحقيق الاستقرار فى مستوى الأثمان رغم أن هذا الهدف الأخير تنكره مدرسة شيكاغو •

فاذا كان المجتمع يعانى من البطالة أو عدم التشغيل الكامل للموارد ، فان السلطات النقدية تقوم بضخ كمية اضافية من النقود فى الاقتصاد القومى ، وبذلك يصبح لدى الأفراد كمية من النقود أكبر مما يرغبون الاحتفاظ به بالنسبة للمستويات السائدة من دخولهم النقدية مما يدفع الأفراد الى زيادة انفاقهم للحصول على السلع والخدمات عن طريق مباشر أو غير مباشر من خلال شراء السندات والاقتراض ، ومن ثم يزداد الانتاج والتشغيل وبالتالى تزداد الدخول .

ان تحليل مدرسة شيكاغو يقترح - بهدف تحقيق التشغيل الكامل للموارد وتحقيق معدل النمو المطلوب ، فضلا عن تحقيق الاستقرار فى الأسعار - وضع سياسة تقضى بان السلطات النقدية يجب أن تزيد مقدار المعروض من النقود باستمرار عند معدل سنوى مناسب وذلك حتى تضمن توظيف القوى العاملة المتزايدة ، وحتى تمتص عناصر الانتاج التى تضاف ... من الاقتصاد القومى .

وبالرغم من أن آراء مدرسة شيكاغو قد لفتت الأنظار الى الدور الذى يلعبه عرض النقود فى التأثير على الطلب الكلى وفى التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى ، الا انها قد غالت فى التعبيرعن وجهة نظرها ، ذلك ان النظام الاقتصادى الرأسمالى تتزايد حاجته لاستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية مثل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ، واستقرار المستوى العام للأسعار ، والاسراع بمعدل النمو ، وهذا يعنى أن الحاجة تتزايد لاستخدام السياسات الأخرى بالاضافة الى السياسة النقدية مثل السياسة المالية ... حتى تتمكن السلطات الاقتصادية من ضبط وتوجيه مستوى النشاط الاقتصادى .

ومؤدى ذلك أن الاقتصار على السياسية النقدية ، وعلى كمية النقود بالتحديد فى اطار هذه السياسة ، معناه القصور فى تحقيق الأهداف الاقتصادية السالفة الاشارة اليها .

وفضلا عن ذلك ، فان وضع قاعدة محددة للتوسع النقدى قد لا يتلائم مع كافة الظروف حيث قد يكون من الأفضل أن يتغير حجم هذا

التوسيع مع تغير الظروف الاقتصادية ، وبحيث يتجه عرض النقود الى التزايد بصورة أكبر فى ظروف الكساد عنه فى ظروف الرواج •

وأخيرا فانه يمكن القول أن التقدم المستمر فى أساليب التحليل الاقتصادى والتنبؤ قد يجعل من الممكن الاعتماد على تمييز السلطات النقدية لادارة السياسة النقدية بكفاءة أكبر من الحالة التى يتم فيها تكبيل هذه السلطات بقواعد محددة (١) •

تلك هى باختصار ملامح النظرية المعاصرة لكمية النقود وفقا لفكر مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان •

ونشير بعد ذلك بإختصار إلى السياسة النقدية فى اقتصاد إسلامى .

---

(١) انظر : صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، المرجع السابق ، صفحة ٤٧٩ ـ ٤٨٠ •

السياسة النقدية فى اقتصاد إسلامى :

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التى تتخذها الدولة فى إدارة النقود والائتمان وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التشغيل الشامل دون تضخم (١)

ويمكن قبل أن نعرض لتحديد أهداف السياسة النقدية بالتفصيل أن نذكر واحدة من المشكلات التى تواجع تطبيق هذه السياسة ، ونقصد بذلك مشكلة التوقيت ، وتبدو هذه المشكلة من وجهين

الأول : متى تتخذ الإجراءات النقدية ؟

الثانى : متى يظهر أثر هذه الإجراءات على الاقتصاد القومى ؟

ويبدو تعقد هذه المشكلة فى صعوبة تحديد التعليمات المؤقتة التى يتعرض لها النشاط الإقتصادى وبداية الركود الحقيقى أو التضخم الحلزونى ، ومن ثم الخلاف بين واضعى السياسة النقدية حول طبيعة هذه التعليمات .

ولما كانت هذه التعليمات ذات آثار اقتصادية واجتماعية ، فإن أحزاب المعارضة فى الدول الديموقراطية تطالب بإتخاذ الآثار الكفيلة بإزالة آثارها وفى الطرف الآخر قد تزعم الأحزاب الحاكمة بأن هذه التعليمات طارئة ولا تستدعى إتخاذ سياسات علاجية .

كما تبدو المشكلة فى تحديد متى يظهر أثر هذه الإجراءات فى حالة إتخاذها لعلاج التعليمات التى قد يتعرض لها النشاط الإقتصادى ذلك لان البنك المركزى إذا

---

(١) أنظر فى ذلك على سبيل المثال :

- د. سامى خليل النظرية والسياسات النقدية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة - الكويت ١٩٨٢.
- د. أحمد جامع ، النظرية الإقتصادية - الجزء الثانى ، التحليل الإقتصادى الكلى - الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية ١٩٧٦.

إتبع سياسة توسعية مثلاً لعلاج حالة الركود التي يتعرض لها النشاط الإقتصادى ، فإنها تحتاج إلى فترة زمنية حتى يظهر مفعولها ، لأن هذه السياسة تتعلق بأطراف أخرى غير البنك المركزى ، فالبنوك التجارية قد تحتاج إلى فترة زمنية حتى تنفذ هذه السياسة كما أن المقترضين تحكمهم عوامل أخرى غير تكلفة الحصول على القرض ، فلا يكفى تسهيل الحصول على القرض لتشجيع الاستثمار ، بل لابد ان يوافق ذلك رغبة المستثمرين فى الإستثمار .

كما قد تكون حالة الركود التى يتعرض لها النشاط الإقتصادى حالة عارضة قد تزول قبل نفاذ هذه السياسة التوسعية والتى قد يؤدى ظهور آثارها بعد إنتهاء هذه الحالة إلى إصابة الإقتصاد بالتضخم . وكذلك الحال فى ظهور آثار السياسة الإنكماشية بعد إنتهاء حالة التضخم مما يعرض النشاط الاقتصادى لحالة ركود قد تترك آثاراً سلبية على الإقتصاد القومى (١) .

وتجنباً لفترات التأخر المصاحبة للسياسة النقدية اقترح الاستاذ فريدمان انينمو عرض النقود بصورة متناسبة مع نمو الناتج القومى الصافى حتى يضمن للنشاط الإقتصادى إستقراره ، ويبعد عنه الآثار السيئة لفترات التأخير المصاحبة لاتخاذ الاجراءات النقدية (٢).

أسس السياسة النقدية فى إقتصاد إسلامى :

يمثل سعر الفائدة محور عمل السياسة النقدية فى الإقتصاد الرأسمالى فى حين أن الفائدة «الربا» محرمة فى الشريعة الإسلامية تحريما قاطعا ، وقد سبق وأن وقفنا على دور سعر الفائدة فى النظريات النقدية : النظرية التقليدية والنظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة (نظرية مدرسة شيكاغو).

ونشير الآن إلى بعض التحفظات على سعر الفائدة قبل أن نعرض إلى الإقتصاد النقدى فى مجتمع إسلامى.

---

(١) ، (٢) أنظر : د. سامى خليل ، النظرية والسياسات النقدية والمالية ، المرجع السابق ، صفحة ٦٨٢ وما بعدها .

بعض التحفظات على سعر الفائدة[١]

إن فاعلية السياسة النقدية المعتمدة على سعر الفائدة إنما تتوقف على مستوى سعر الفائدة ، ذلك أن سعر الفائدة لابد وأن يصل فى إرتفاعه إلى المستوى الذى يكفى لتمكين السياسة النقدية التقييدية من الحد بفاعلية من توفر أموال الاستثمار وهكذا يمكن للارتفاع فى سعر الفائدة أن يكون له تأثير على الاستثمار سواء عن طريق الانتقاص من الطلب على الاستثمار أو عن طريق الحد من توفر أموال الاستثمار .

ولكن ثمة قيوداً صارمة على المستوى المسموح به لأسعار الفائدة :

أولا : يتضمن المستوى المرتفع لأسعار الفائدة عبئاً ثقيلاً على الدين العام ، ذلك أن سعر الفائدة الأكثر ارتفاعاً يرفع من نفقات خدمة الدين العام ، الأمر الذى يتضمن عبئاً ضريبياً أثقل وطأة وتوزيعاً للدخل أكثر بعداً عن العدالة ، وهو أمر فى صالح الدائنين الذين يفترض أنهم الأحسن حالاً من بين أفراد المجتمع .

ثانيا : يعمل المستوى المرتفع لأسعار الفائدة على دعم تنمية القطاع الاقتصادى فى الاقتصاد ، وهو القطاع الذى ينعم بوضع أفضل يسمح له بتحويل الزيادة فى تكلفة الأئتمان للمستهلكين فى شكل زيادة فى أسعار المنتجات ، وهو أيضاً القطاع الذى ينعم بأن يكون فى متناوله وسائل بديلة للتمويل هى أيسر مما يحظي به القطاع المتنافس [٢].

---

(١)أنظر : محمد عارف ، السياسة النقدية فى إقتصاد اسلامى لا ربوى (طبيعتها ومكانها) ترجمة د. نبيل الروبى ، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الاسلامى ، جامعة الملك عبد العزيز ٢,٤هـ - ١٩٨٢م.

(2) J.K. Galbrith "Market Structure and Stabilization Policy" Review of Eco. & Statis May 1957.

ويكمن الخطر هنا فى أن السياسة النقدية التقييدية قد تكون لها نتائج منطوية على عدم استقرار الأوضاع ، إذا أن الأسعار المرتفعة للفائدة قد تعنى مزيداً من الضغوط التضخمية عن طريق رفع تكاليف الانتاج ، وهى الزيادة التى ينجح القطاع الاقتصادى فى نقلها إلى المستهلكين فى شكل أسعار المنتجات أكثر ارتفاعاً .

وعليه فإن التضخم الذى يدفع إليه جذب الطلب قد يتحول إلى تضخم تدفع إليه النفقة أيضاً .

إن زيادة درجات التضخم تعنى فى نفس الوقت أن زيادة سعر الفائدة تمثل زيادات سعرية أخرى .

ثالثاً : وأخيراً ، فإن الأسعار المرتفعة للفائدة قد تكون فى صالح المشروعات قصيرة الأجل ، ولا تشجع المشروعات طويلة الأجل ، وهذا يعنى أن الأسعار المرتفعةللفائدة لاتقود إلى النمو الاقتصادى المتعاظم ، ويبدو أن هذا الموضوع هو لب التضارب بين أهداف الاستقرار وأهداف التنمية الاقتصادية .

إن هذه الاعتبارات تلقى ظلالا من الشكوك حول حكمة إستخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية ، وقد رأينا أن الاقتصاديين المحدثين يجادلون فى أن الرصيد النقدى وليس سعر الفائدة هو العنصر ذو الأهمية الجوهرية من وجهة نظر السياسة النقدية على مستوى الاقتصاد الجمعى.

ومؤدى ذلك إنه من الممكن تنشيط السياسة النقدية دون ما حاجة إلى إدخال عنصر الفائدة فى الصورة .

ورغم أن هذه النتيجة متعلقة بالسياسة النقدية إلا انها ذات علاقة كبيرة بإقتصاد إسلامى حيث لا يكون لسعر الفائدة أى دور مشروع يمكن ان يلعبه فى ظل الاقتصاد الإسلامى .

ومع ذلك ، فإنه لابد من التأكيد على أنه تأسيساً على التحليل السابق فحسب ، لا يمكن استبعاد تأثير سعر الفائدة على القرارات الإستثمارية فى ظل الإقتصاد الرأسمالى ، وبطبيعة الحال فإن الجدل المنطوى على أن سعر الفائدة لن يكون فعالاً على الإطلاق بوصفه أحد أدوات السياسة النقدية على المستوى الجمعى، لا ينكر بالضرورة سعر الفائدة بوصفه عاملاً من عوامل تخصيص الموارد فى المعنى الجمعى أيضاً .

وبناء عليه ، فإن التحليل السابق يستهدف إيضاح أن عنصر الفائدة ليس أداه لا غنى عنها من أدوات السياسة النقدية أى المستوى الجمعى ، إذ ليس من الضرورى أن نكشف عن نقائص أداة سعر الفائدة فى ظل النظام الرأسمالى لكى نبرر موقف الإسلام من الهجوم على سعرالفائدة ، ولكن هذا التحليل يساعد أولاً فى إلقاء الضوء على الأداة التى يحتاج الأمر إلى نبذها أو استبدالها فى اقتصاد إسلامى ، ويساعد ثانيا : فى التغلب على الوهم النفسى بأن سعر الفائدة ركيزة مهمة لا تصح إزالتها .

ونشير بعد ذلك إلى الاقتصاد النقدى فى مجتمع إسلامى .

الاقتصاد النقدي فى مجتمع إسلامى(١)

يحرم الاسلام الربا (الفائدة) أخذاً وعطاءً ، وأحكام القرآن الكريم والسنة الصحيحة واضحة فى ذلك على الرغم من المحاولات التوفيقية التى بذلت وتبذل لتأنيس الفائدة .

وليس الهدف فى هذا النطاق هو إقامة الحجة لتبرير الموقف الإسلامى وإنما الهدف هو تصور نظام نقدى لا ربوى .

---

(١) أنظر د. محمد عارف ، السايسة النقدية فى إقتصاد إسلامى ، المرجع السابق.

ومن المعروف أن عنصر الفائدة يحتل مكاناً هاما فى النظام الرأسمالى ، وإذا كان تصور الفائدة على أنها جزاء للمدخرات ، كما تؤكد النظرية التقليدية ، فلماذا يدخر الناس إذا لم يكن القصد من ذلك هو إقراض مدخراتهم بفائدة ؟ ولماذا يتحتم تقاضى فائدة على النقود التى لم تدخر ولكنها ورثت ؟.

إن النظرية النقدية التقليدية تعالج المدخرات على إنها دالة لسعر الفائدة ، فالفائدة هى مكافأة المدخرات ، ولكن بما ان معظم المدخرات فى المجتمع الحديث تأتى عن طريق مدخرات الشركات ، كما أن معظم القروض يمول عن طريق الائتمان وليس عن طريق مدخرات الافراد ، فإنه لايمكن للفائدة أن تكون مكافأة للمدخرات، ولا يمكن للمدخرات أن تتحدد بسعر الفائدة فى حد ذاته.

أما كينز فإنه يعتبر المدخرات دالة للدخل وليس لسعر الفائدة .

أما فى الإسلام فإن الناس يدخرون لأن الإسلام يحض أتباعه على الاقتصاد فى الإنفاق والاعتدال فى الاستهلاك ، وللانفاق باعتدال ثواب مثل ثواب ما للكسب الحلال .

الفائدة والتضحية :

قد يتصور البعض أحياناً أن الفائدة هى ثمن يدفع فى مقابل التضحية التى يتضمنها الامتناع عن الاستهلاك فى الوقت الحاضر . ومع ذلك فمن المعقول أيضاً أن « التضحية» الناتجة عن الحرمان تتناسب عكسياً مع مستويات الدخل فى تزايدها .

والسؤال هو لماذا إذاً يفرض الأغنياء أسعاراً باهظة للفائدة عن مدخراتهم ، عندما تكون « تضحيتهم » مقيسة بالحرمان شيئاً لا يذكر بالمقارنة بتضحية الفقراء الذين يعيشون من يومهم إلى غدهم ؟

ومن ناحية أخرى فإن النظام الاقتصادى الرأسمالى يجنى الثمار من خلال تنوع المنتجات والاساليب الإغرائية فى الاعلان عن السلع ، والتقادم السريع للأصول الرأسمالية ، وشتى مبتكرات السوق ، وكل هذا يتجه إلى المستهلك إلى حد بعيد ، ذلك المستهلك الذى يغرق حتى الثمالة فى الاستهلاك المظهرى .

وفى مثل هذا العالم الذى يتميز «بالاغراءات الاستهلاكية» ، فإن الامتناع عن الاستهلاك الحاضر أو تأجيله لتاريخ مستقبل ، يصبح حقاً مهمة صعبة وغير عملية .

أما الإسلام فإنه ينصح أتباعه بقوة بالنهى عن الاستهلاك المظهرى والتطرف فى السلوك الاقتصادى ، كما ينادى بحزم بتوخى البساطة فى العادات الإستهلاكية .

وفى مجتمع ينم عن أن المستوى المنخفض للاستهلاك هو ببساطة أسلوب فى الحياة ، فإن تفسير سعر الفائدة على إنه جزاء الحرمان يفقد قيمته النظرية والعلمية.

الفائدة وإنتاجية رأس المال :

وفى بعض الأحيان تعزى الفائدة إلى إنتاجية رأس المال ، وهذا هو تفسير المدرسة التقليدية الحديثة (النيوكلاسيكية).

والسؤال الذى يثور الآن هو لماذا يتحتم فرض الفائدة على السلع الاستهلاكية ؟ وحتى فى حالة القروض الرأسمالية ، فإن إنتاجية رأس المال قد تنتهى إلى كمية سالبة ، ويرجع ذلك مثلاً إلي الهبوط المفرط وغير المتوقع فى أسعار المنتجات .

وهنا لماذا يتحتم إذن فرض الفائدة على مثل هذا القرض الرأسمالى ؟ . . إن نظرية الانتاجية تعجز عن التفسير .

أما موقف الإسلام فمختلف فى ذلك ، إن رأس المال فى حد ذاته غير منتج ، بل ان امتزاج عناصر الانتاج وعلى رأسها الجهد البشرى هو الذى يولد الناتج والدخل ، ولا يمكن ، والحال كذلك أن يتحدد الجزاء على رأس المال مسبقا فى صورة الفائدة ، وإنما يمكن أن يتحدد الجزاء بالعودة إلى نتائج النشاط اعتماداً علي ما تحقق من أرباح أو خسائر .

التفسيرات الحديثة للفائدة :

إن التفسيرات الحديثة للفائدة تركز على فرصة الحصول على المكسب باستخدام الأموال المقترضة كأساس لمدفوعات الفائدة والسؤال الذى يفرض نفسه هو ماذاعن احتمال حدوث خسائر عندما نستخدم الأموال المقترضة ؟ .

إن النظرة الكينزية بأن الفائدة هى العلاوة التى تتأتى للنقود الجارية إزاء النقود المؤجلة أى فكرة التفضيل النقدى ، هذه الفكرة إنما تمثل ظاهرة نفسية تلعب فيها المضاربة دورا رئيسياً .

ولكن المضاربة فى حد ذاتها لا يقرها الإسلام ، إنها عادة ما تكون مصحوبة بالإكتناز وصور الاسترباح غير المشروع التى تضر بالمجتمع ، ومن هنا فإن الإسلام يدحض تأسيس الفائدة على أساس نفسى ويؤكد أن السعر العادى للفائدة هو حقا السعر المساوى للصفر .

إن الإسلام يحض اتباعه على أن يكافحوا من أجل العيش فلا يعيشون على كدح الآخرين ، ومن ثم فإن الروح الاسلامية الحقة هى ضد العيش من الملكية دون العمل ، ولا تعدو الفائدة أن تكون نوعاً من العيش من الملكية دون العمل .

الادخار الاستثمار :

قد يدخر الأفراد وقد يستثمرون فى المجتمع الاسلامى ، ولكن إذا كانت قرارات الادخار والاستثمار ليست مستقلة عن بعضها البعض تماماً ، فإنها تعتمد

على بعضها البعض إلى حد كبير فى الاقتصاد الإسلامى ، ومن هنا فإنه لاينشأ بدرجة محسوسة ، ذلك التباين بين المدخرات والاستثمارات كما أورده التحليل الكينزى ، وبالتالى لا ينشأ السبب الرئيسى للتقلبات الإقتصادية .

إن المدخرات سوف لا تتعادل مع الاستثمار إذا كان جزء من المدخرات مكتنزا، « والمكتنزات» ما هى إلا مدخرات لم تتحول إلى إستثمارات .

والاكتناز عمل ينطوى على الإحتفاظ بالنقود فى شكل إحتياطات نقدية عاطلة ، ووفقاً للنظرة الإسلامية ، فإن إقراض النقود من هذه الاحتياطيات العاطلة لا يستحق بذلك أى مكافأة نقدية فى شكل فائدة.

ولا يحتمل الإسلام ضروب الضياع الإقتصادى ، ولذلك فإن الإسلام يقاوم بعنف مسألة الإكتناز .

إن الزكاة كأداة مالية ، تعاقب – فى معنى ما – أولئك الذين يكتنزون ، وكل هذا ينطوى على أن الفجوة بين المدخرات والاستثمار قد تضاءلت ، فتجنباً لضياع الموارد ، ينبغى توجيه المدخرات إلى الاستخدامات المنتجة ، سواء عن طريق إستثمار الفرد لأمواله ومواجهة المخاطر فى ذلك ، أو عن طريق السماح للآخرين باستخدام الأموال من خلال «الإقراض » ، ومن هنا . فإن الإقراض يخلص المكتنز من عبء الجلوس على أمواله كأرصدة نقدية عاطلة ، ومن ثم فلا مكان للفائدة فى نظام إقتصادى إسلامى .

الربح والفائدة :

تختلف الفائدة عن الربح ، وعلى الأخص فى أن سعر الفائدة محدد «مقدماً» ، وفى وقت إتمام المعاملة بغض النظر عما يحدث للمشروع الذى استثمرت فيه هذه الأموال .

أما معدل الربح ، فلا يكون معروفاً إلا بالرجوع إلى الماضى لمعرفة نتائج

النشاط ، وقد يكون هذا الدخل (الربح) موجباً أو صفراً أو سالباً .

وتأسيساً على ذلك فإن الارباح تكون محصورية بالمخاطر التى تجرها الاستثمارات فى طياتها . وطالما كان مالكو أموال الاستثمار راغبين فى إقتسام هذه المخاطر ، فإن العوائد التي تؤول إليهم هى أرباح مشروعة ، أما مجرد «إقراض» المرء لماله دون تحمل مخاطر الاستثمار ، فلا يخوله حق الحصول على أى عائد .

وحيث لا يفرق الإسلام بين ملكية رأس المال وعنصر التنظيم ، فإنه لا يدع المجال لظهور طبقة الممولين الذين يعيشون على مكتسباتهم فى شكل فائدة ، فى تميزهم عن المنظمين الذين ينجحون فى نشاطهم بتحمل مخاطر المشروعات فى ميدان الأعمال .

الإكتناز والإقراض والاستثمار :

يواجه الافراد ممن يكون لديهم فائض من الدخل على الاستهلاك أحد خيارين: إما أن يكتنزوا هذا الفائض فى شكل أرصدة عاطلة وإما ان يقرضوا للآخرين ممن يكون فى وسعهم إستخدامه أو إستثماره .

وعلى الرغم من أن «الاكتناز » يتضمن الاحتفاظ بالارصدة النقدية فى صورة ودائع عاطلة ، فإن هذا الإكتناز لا يشكل بالضرورة ضياعا مطلقاً للموارد المالية نظراً لان المرء قد يرغب فى الاحتفاظ بقدر من الأرصدة السائلة فى أى وقت لدافع الإحتياط مثلاً .

ومن الواضح أن العوائد الاسمية للأرصدة العاطلة تكون مساوية للصفر ، وإنما تكون العوائد الفعلية سالبة فى عالم تتصاعد فيه الأسعار، الأمر الذى يؤدى إلى هبوط قيمة النقود . وعلى هذا الأساس ، فإن العوائد الفعلية السالبة هى تكاليف حقيقية يتضمنها الإحتفاظ بالإحتياطيات النقدية العاقلة .

إن الفائض من الأرصدة النقدية إما ان يستثمر ، إذا كان المرء قادراً على تحمل مخاطر الاستثمار ، وإما أن يتم إقراضهإذا لم يكن المرء مستعداً لمجابهة المخاطر ، وإذا كان الأمر هو الإقراض ، فإن الاختيار هنا هو فى حقيقة الأمر إختيار بين الإكتناز والإقراض .

وإذا كان الإسلام يحرم الدخول الربوية ، فإنه أمر لا أخلاقى أن يعزز المرء صور الضياع الإقتصادى الذى يتضمنه الإكتناز ، فضلاً عن أن الأرصدة العاطلة تتضمن تكاليف حقيقية هى تكاليف يمكن لأى أمرئ أن يتفادها بإقراض أمواله إذا كانت الأموال المقرضة مضمونه من خطر التاكل فى قيمة النقود .

وفى هذا المجال تتعدد التفسيرات والصعوبات التى تواجه هذا الأسلوب وإن كان ثمة رأى يرى أنه يمكن تجميع مبالغ القروض ويتم منحها من خلال مؤسسات تودع فيها هذه القروض بشكل ودائع لا ربوية مع تقاضى مصاريف خدمة من المقترضين فى ذلك .

والواقع أن هذا التفسير لا يخلو بدوره من نقد حيث تكتنفه الشبهه فى عدم تمشيه مع الفقه الإسلامى ، وإن كان الأجر « مصاريف الخدمة» فى حد ذاته مشروعاً بشرط أن يكون هذا الأجر « مصاريف الخدمة» موحدة أيا كان البنك ولمرة واحدة عند عقد القرض وليس كل عام طوال فترة القرض . . الأمر الذى يؤكد نقد هذا التفسير كذلك .

إن الإسلام يؤكد ويوجب الزكاة على الأموال المكتنزة وينهى فى نفس الوقت عن الإكتناز ، ولهذا يأمر الإسلام بإستثمار الأموال مخافة أن تضيع فى الصدقة وليس فقط بسبب إنخفاض القوة الشرائية نتيجة التضخم .

أما الاستثمارات فقد تكون «مباشرة» أو «غير مباشرة» ، فالاستثمارات المباشرة تمثل الالتزام الكلي لأموال أى أمرئ فى مشروعاته الخاصة وهى الملكية

الفردية أو التضامنية ، حيث قد تكون الأرباح إيجابية أو صفراً أو سالبة .

أما الاستثمارات غير المباشرة فإنها تتضمن أموالاً تجرى مجراها من خلال وسيط مؤسس على أساس المشاركة فى الأرباح ، حيث لا يتم تحديد هذه الفوائد أو الأرباح سلفاً ، وحيث قد تكون إيجابية أو صفراً أو سالبة .

والمدخرات والاستثمارات التى من هذا النوع يمكن أن تتحقق من خلال نظام مصرفى إسلامى يسمح « للودائع الآجلة» أن تتحول إلى أسهم وفقاً للاتجاهات التعاونية وحيث يصبح المودعون ملاكاً مشاركين فى المؤسسة المالية التى سوف تستثمر بدورها هذه الموارد المالية ثانية على أساس المشاركة فى الأرباح معلنة توزيع الأرباح فى نهاية العام إذا ما تحققت هذه الأرباح .

الطلب على النقود والسندات الحكومية :

إن البديل عن النقود هو السلع والخدمات ولهذا قيل بحق أن النقود تعتبر ديناً على الإقتصاد القومى .

وفى هذا يمكن القول بأن الطلب على النقود بدافع المعاملات يشكل الدافع الغالب للاحتفاظ بالنقود .

ومع ذلك ، فإن الإحتفاظ بالنقود بدافع الإحتياط ليس فى حد ذاته أمراً غير إسلامى .

وإذا قيل بأن المضاربة تحتسب مخاطرها فى حين أن المقامرة تتضمن مخاطر جديدة ، ومن ثم فالمضاربة بهذا المعنى تكون مشروعة فإن كلمة تحذير تأتى هنا لأن المضاربة تتضمن - رغم ذلك - تراكم الأرصدة ، وهى تتضمن أنشطة تنتهز فرص الربح الفاحش ومن ثم يكون لها مصاريف معاكسة على إتساع المجتمع .

وعلى سبيل المثال وطبقاً للحديث الشريف « فإنه من دخل فى شئ من اسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله ان يقعده بعظم من النار يوم القيامة» . .

ولأن المضاربة فى هذا المعنى تتضمن عدم الاستقرار فإنها لن تكون مشروعة إسلامياً وحتى لو أضفينا صفة الشرعية لدافع المضاربة فان دور السندات الربوية والعلاقة العكسية بين أسعارها ومعدلات الفائدة والمضامين النقدية لهذه العلاقة معبرا عنها بالارصدة المخصصة للمضاربة والنشاطات التى تنتهز فرصة الربح الفاحش . . كل ذلك يكون مداناً فى الإطار الإسلامى .

ولعل هذا يدعو إلى إعادة تصميم السندات الحكومية بإعتبارها مصدر التمويل بالعجز ووسيلة للرقابة النقدية (السوق المفتوح وبيع وشراء الأوراق المالية)

وبادئ ذى بدء ، فإن مبدأ المشاركة فى الأرباح لايمكن اللجوء إليه فى هذا الخصوص نظراً لأن النسبة الكبرى من هذه الأموال تستخدم لمواجهة الإنفاق الجارى وهو لا ينتج أى عوائد نقدية ، فضلا عن أن الأفراد لا يستطيعون الحصول على أسهم رأس المال فى المشروعات للعامة التى تمتلكها الحكومة ..

إن الأفراد قد يكونون عازفين عن إيداع أموالهم فى السندات الحكومية لأى فترة ، وإنما قد يفضلون إيداع مثل هذه الأرصدة النقدية الفائضة فى شكل حسابات « جارية» غير ربوية ، وهى التى يمكن سحبها لدى الطلب. ويعنى هذا أنه يمكن بيع السندات الحكومية ، أساساً إلى المؤسسات المالية .

إن السندات غير الربوية لا يمكن - مع ذلك - أن تلعب نفس الدور الذى تلعبه السندات الربوية وبخاصة وأن معدلات الفائدة لا يمكن التأثير عليها من خلال عمليات السوق المفتوحة .

ورغم أن معدل الفائدة (عنصر التكلفة) قد كف عن أن يكون أحد متغيرات

السياسية النقدية فى ظل الاقتصاد الإسلامى ، فإنه يمكن تنظيم السندات غير الربوية على النحو الذى يتسنى معه التأثير على الوضع النقدى عن طريق إحكام الرقابة المباشرة على توفر الأموال بواسطة السلطات التشريعية المخولة للبنك المركزى فى تقرير النسبة التى تلزم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بحملها فى محفظة القروض لكل منها .

فإن كنا بصدد سياسة نقدية تقييدية ، فقد يرفع البنك المركزى هذه النسبة لكى يمكن تجميد أموال الاستثمار الخاصة بالمؤسسات المالية بصورة فعالة ، أما إذا كنا بصدد سياسة نقدية توسعية ، فإنه يمكن خفض هذه النسبة حتى يتاح المزيد من الأموال للإستثمارات العامة .

والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا الخصوص هو هل تستمر البنوك التجارية فى خلق نقود الودائع أو خلق الائتمان فى ظل الإطار الاسلامى ؟

كثر الجدل حول تلك المسألة ولم يحسم هذا الجدل بعد ، وإن كان يمكن التركيز مستقبلا على التعديلات فى الملكية والرقابة وتوزيع الأرباح فى القطاع المصرفى وبالطريقة التى تضفى الشرعية على عملية خلق الائتمان .

مجال السياسة النقدية :

من الواضح أن السياسة النقدية قد استعادت فى الأونة الاخيرة مكانتها التى كانت قد فقدتها فى أعقاب الهجوم الكينزى عليها ، وإذ يؤكد فريدمان وأتباعه فاعلية السياسة النقدية ، فإنهم يؤكدون أن المتغير الحاكم هو الرصيد النقدى وليس سعر الفائدة .

وهذه الصورة الجديدة للمسألة النقدية ذات مضامين بعيدة المدى بالنسبة لدور السياسة النقدية فى الإقتصاد الاسلامى ، حيث يكون سعر الفائدة ظاهرة لا تتسم بالشرعية على الإطلاق .

وفى الاقتصاد الإسلامى ، يمكن أن تعمل السلطات التنفيذية على تغيير حجم النقود ، مثلاً عن طريق شراء وبيع السندات الحكومية من وإلى المؤسسات المالية ومن خلال التعديلات في النسبة القانونية لمثل هذه السندات في محفظة « القروض» .

وفى أوقات التضخم ، فإن زيادة هذه النسبة سوف تمتص قدرا كبيراً من النقود الفائضة التى تكون قد أودعت فى المؤسسات المالية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فقديصدر البنك المركزى توجيهاته للمؤسسات المالية بشأن حجم ومكونات إلتزاماتها المالية ، وكل هذه التدابير التقييدية قد تنتقص بصورة فعالة ، من توفر الأموال من أجل الاستثمارات .

أما فى أوقات الكساد ، فإن مجرد «تحرير» الأموال من خلال شراء الحكومة لسنداتها قد لا يحفز بالضرورة على دعم الأنشطة الإستثمارية إذا كانت التوقعات التشاؤمية فى ميدان المال هى السائدة .

إن الخاصية الفريدة للنظام النقدى الإسلامى تعمل على جعل السياسة النقدية سلاحاً ذا حدين ، فالمؤسسات المالية فى إقتصادإسلامى وهى مؤسسات تسعى إلى المشاركة فى الأرباح ، يمكن تلعب دوراً نشطاً على النقيض من الدور السلبى للمؤسسات المالية المتعارف عليها خارج النطاق الإسلامى ، ومن هنا فإن المؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن تقود مجتمع دوائر الأعمال وأن تزرع الثقة فى ميدان الأعمال وتنشط الاستثمارات فى أوقات الركود الإقتصادى ، وكل ذلك رغم الغياب الكامل لعنصر الفائدة .

ولا ينفي ذلك « السلاح والحد الآخر » أن قابلية تطبيق السياسة النقدية محدودة بصرف النظر عما إذا كنا بصدد إقتصاد إسلامى أم لا ، ذلك أن مسألة الفاصل الزمنى بين تطبيق السياسة والأثر المرغوب قد قادت الكثير من إقتصاديى

النقود القومية بإستخدام السياسة النقدية بحسب مقتضى الحال لأغراض تحقيق الاستقرار الإقتصادى .

وبالنسبة للوضع الإسلامى .فإن البديل الأساسى للنقود هو السلع والخدمات وبالتالى فإن دافع المعاملات يكون هو المسيطر كما هو الحال فى الفكر التقليدى .

ولكن - وعلى النقيض من الفكر التقليدى - ، فإن سرعة تداول النقود لايمكن أن تكون ثابتة فى النظام الإسلامى لأن موقف الإسلام من الإستهلاك يقلل بعض الشئ من فاعلية سوق السلع والخدمات .

ومن هنا فإن التوسع النقدى لا يؤدى بالضرورة إلى توسع جوهرى فى الإستهلاك ، وبما أن الإسلام يدين الإسراف والإفراط فى الاستهلاك فإن سرعة تداول النقود تميل إلى الهبوط .

ولهذا ، فإن الإقتصاد الإسلامى يكون أكثر إستقراراً نسبياً من الإقتصاد الرأسمالى ، فقرارات الإدخار والإستثمار ليست مستقلة عن بعضها كما سبقت الاشارة ، ومن ثم فالتباعد بينهما ليس حاداً الأمر الذى يتضمن مزيداً من الاستقرار الإقتصادى والنقدى .

وبما أن الاستهلاك يوضع دائماً فى مرتبة متدنيه «نسبياً» فى أى مجتمع إسلامى ، فإن الميل الحدى للاستهلاك يكون منخفضاً «نسبياً» ، والميل الاستهلاكى المنخفض يتضمن آلية ضعيفة نوعا ما لمضاعف الاستثمار ، الأمر الذى لا يسمح للاضطرابات الإقتصادية أن تتعاظم وتزداد حدتها ، وهذا من شأنه أن يقلل من حدة التقلبات الإقتصادية فى المجتمع الإسلامى .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الخطورة التى تنشأ من إرتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لجذب الطلب لن تكون فى النظام الإسلامى على نفس الدرجة الكبيرة من الخطورة فى النظام الرأسمالى بالنظر إلى الاستقرار النسبى للإنفاقات

الاستهلاكية التى تكون عديمة الحساسية نسبياً للتغيرات فى الرصيد النقدى .

وفى نفس الخط الفكرى ، فإن خطر الارتفاع العام فى الأسعار الذى يفرضه المحتكرون يكون أقل حدة فى أى نظام إسلامى ، ذلك أن محاولات رفع الأسعار للسلع من جانب واحد من أجل جنى الارباح المفرطة ، هى محاولات تلفظها كلية الشريعة الإسلامية .

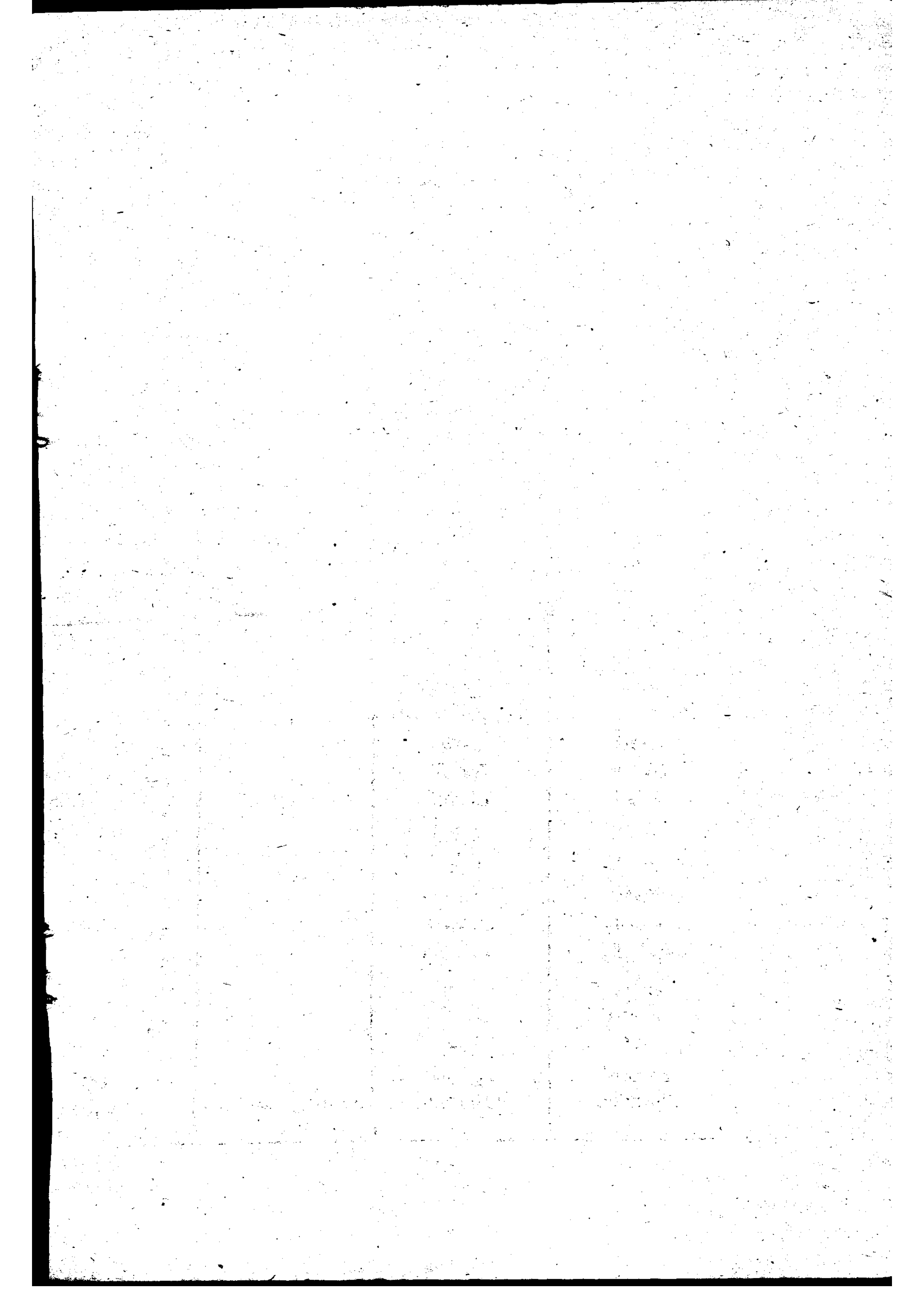
* * *

وبالإنتهاء من هذه النقطة نكون قد انتهينا من الباب الثالث ومن هذا المؤلف ككل عن النقود والبنوك أو المصارف والنظرية النقدية مع وجهة نظر إسلامية ،

والله هو الموفق وهو المستعان .

تصويب بعض الأخطاء المطبعية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٧	الثانى من الهامش	والمسكوكات	ومسكوكات
٣٣	١٨	السياسية	السياسة
٣٣	١٩	النقود (٢)	النقود (٣)
٣٣	الثالث من الهامش	(٢) انظر	(٣) انظر
٣٣	الرابع « «	Donglas	Douglas
٣٤	٩	الاختزان	لاختزان
٣٤	٢٤	ثروة	إضافة
٣٥	٢٢	وكيباد	وكميار
٣٧	١٢	كتقياس	كمخزن
٤٨	١٨	تجمى	تحمى
٥٠	الثالث من الجدول	٢	١٢
٥٠	الخامس « «	١٦٠٪	١٢٥٪
٥٠	١٥	ارتفع	ارتفعت
٥٣	١٣	١٩٨٣/٧٢	١٩٨٣/٨٢
٥٤	١٩	الجدول رقم (٣)	الجدول رقم (٥)
٥٧	١٢	بعض	البعض
٥٧	١٣	للأثمان	للائتمان
٧١	١٩	القانونية	النقلية
٧٤	٣	أولا :	١ —
٨٠	١	ثانيا :	٢ —
٨١	١٥	متفوقة	متقومة
٩٠	٥	أضعفت	كبلت
٩٠	١١	والسياسة	والسياسية
٩٠	١٦	يمس	يعكس
٩١	٢	اقصاد	اقتصاد
٩٢	٢	عملية	عمله
١٤٩	١٧	المقرضين	المقترضين
١٨٠	أول سطر من الهامش	Chanler	Chandler



المحتويات

المحتويات

المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة

مركز الذهبي
للطباعة
يسري حسن إسماعيل
شارع عبد العزيز - الهدارة ٢ عابدين
ت ٣٦١٠٠٢٥